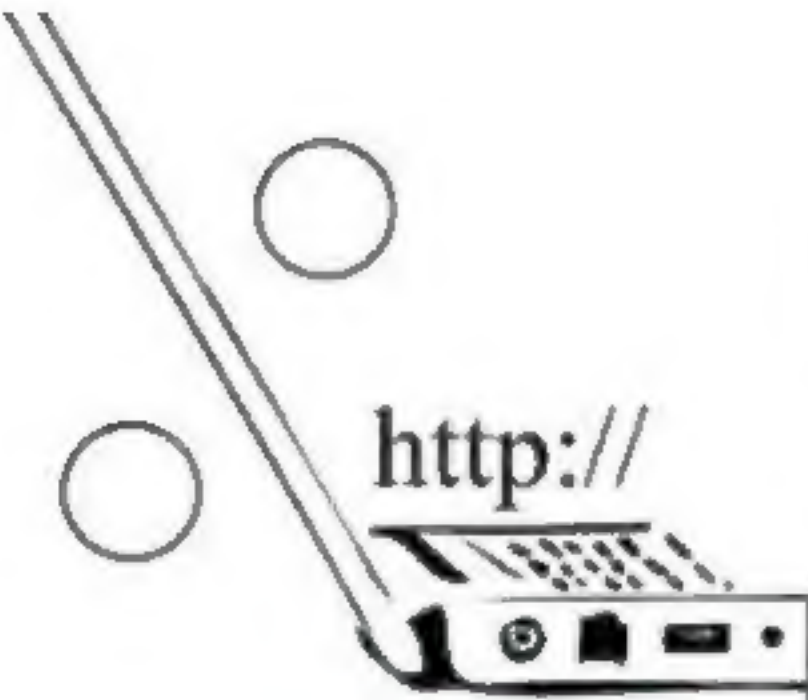


مكتبة
الكتاب
العلمي



المحتوى الرقمي العربي على الانترنت

نظرة على التخطيط الاستراتيجي العربي والعالمي

د. رامي عبود



مكتبة
الكتاب
العلمي

مكتبة
الكتاب
العلمي

إهداء

إلى ..

مايا

الزوجة والرفيقة والسكن

المؤلف

شكر وتقدير

إلى كل من قدم لي عوناً أو مصدراً للمعلومات أو استشارة متخصصة أو لم يدخل على بنصح أو مساعدة أو مشورة أملاً في إخراج هذا الجهد المتواضع إلى النور والقائمة طويلة مع اعتذاري المسبق إن كان قد سقط منها أحد على سبيل السهو.

السيدة لاجال بهجت	مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CUL.TNAT	نقيب المعمار	مصر
السيد أحمد الحضاري	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU - المكتب الإقليمي	استشاري أول - اللغات العربية	مصر
السيد أحمد الشيخ	القنصلية الفرنسية	ملحق ثقافي	تونس
السيد ألكسندر فيلسنبرج Mr. Alexander Felsenberg	جائزة لغة عالمية للمحوى فرقي - الأمم المتحدة	عضو لجنة فتح الجيزة	ألمانيا
أ.د. أماني مجاهد	جامعة أم القرى	استاذ مشارك في المكتبات والمعلومات	السعودية
أ.د. أمية صافي	جامعة الشرقية	رئيس قسم المكتبات والمعلومات	مصر
السيد جميل آصف خان Mr. Jameel Asif Khan	قطاع التخطيط الاستراتيجي وقادة الأداء - بلدية أبوظبي	مدير الدراسات والبحوث	أبوظبي
السيدة دانييلي مانشكو Ms. Daniele Machado	المكتب التجاري البرازيل SECOM	ممثل تجاري	تونس
السيد ديهو سانتوس Mr. Diego Santos	سفارة البرازيل	سكرتير ثالث	أبوظبي
أ.د. رافت فهد	جامعة فنون العربية	استشاري نظم المعلومات	القاهرة
السيدة رشا مرتضى	كلية دبي للإدارة الحكومية DSG - حكومة دبي	مؤلف مساعد	تونس
السيدة سارة باركنس Ms. Sarah Parkes	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU	مدير العلاقات الإعلامية والمعلومات العامة	مومبائ
السيد سيد درويش	مركز توثيق التراث الحضاري والطبيعي CUL.TNAT	رئيس وحدة توثيق المخطوطات	مصر
د. سوزان تلتشر Dr. Susan Teltcher	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU - هيئة تطوير الاتصالات BDT	مدير قسم بيانات وإحصاءات Head, ICT Data & Statistics	مومبائ

أ.د. شريف كامل شاهين	جامعة القاهرة	Division استاذ ورئيس قسم المكتبات والوثائق والمخطوطات	مصر
أ.د. طيب تباغ	جامعة الرباط الدولية	استاذ نظم المعلومات والامن السيبراني	المغرب
السيد. عبد الحميد شعلوي	جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات (Int/eg)	المدير التنفيذي	الأردن
أ.د. محمد عيسى	جامعة البنك عبد العزيز	استاذ مشترك للمكتبات والمخطوطات	جدة
السيد. هيثم فارز	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP	مدير تقرير مجتمع المعرفة العربي	دمشق
أ.د. فكري عبد الهادي	جامعة القاهرة	استاذ المكتبات والمخطوطات	مصر
د. فؤاد بولس داوود	جامعة الشوفا	مراجع لغوي	مصر
السيد. فؤاد مراد	الجامعة الأمريكية بيروت	استاذ هيئة الكمبيوتر	بيروت
السيد. فينچنزو سبيزيا Mr. Vincenzo Spiezia	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD	خبير اقتصادي أول Senior Economist	باريس
السيدة لوسي ماكديرموت Ms. Lucy MacDermot	هيئة تنمية الاتصالات	الاتحاد الدولي للاتصالات ITU	سويسرا
السيدة ماليا عبيد	قطاع التخطيط الاستراتيجي وإدارة الإناء - بلدية يروشلي	خبير كمبيوتر والمعلومات	أبو ظبي
السيد. محمّد زكار	شركة ريليميت لتطوير البرمجيات Relemit Pvt. Ltd.	المدير العام	الهند
السيدة ميرنا بوير	سكوا UN-ESCWA	خبير مترجم	بيروت
السيد. ميلود أمزيان Mr. Miloud Ameziane	المكتب الإقليمي للاتحاد الدولي للالاتصالات ITU	المدير الإقليمي	القاهرة
أ.د. ليل أبللي	سكوا UN-ESCWA	رئيسة قسم تقييمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بيروت
السيدة هدى المعدا	رئيس وحدة الإنكتر	هيئة المعرفة والتنمية البشرية	دمشق
السيد. وحدة أبلوتس	جائزة المستوى الفرنسي . جمعية الإنترنت	المدير	المغرب
السيد. يوسف نصير	سكوا UN-ESCWA	مدير إدارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات	بيروت

مقدمة

إن السعي نحو تعزيز المحتوى الرقمي يعد توجهاً عالمياً ملموساً في الوقت الراهن بما لا يدع مجالاً للشك في أهمية الانخراط العربي في هذا التوجه على المستويات الوطنية والإقليمية، الأمر الذي يتلخص على نحو أساسي من خلال التخطيط الاستراتيجي الجيد والفاعل بالاستعانة بأبرز التوجهات العالمية في هذا المجال.

رغم مرور خمسة أعوام على اختتام تونس لمؤتمر القمة العالمية لثقافة لمجتمع المعلومات (تونس - نوفمبر 2005) World Summit on the Information Society WSIS - وهو ما يمكن اعتباره بمثابة نقاط انطلاق كان ينبغي أن تسترعي انتباه العالم العربي - على نحو الفصل - إلى ضرورة النهوض بالمحتوى الرقمي العربي، إلا أن حجم المحتوى الرقمي العربي المحدود وطبيعته التي لا تعكس ديموقراطية الإقليم العربي وثقافته وتراثه وجذوره الممتدة في التاريخ، تستوجب السعي نحو إعادة النظر في ملف المحتوى الرقمي لاسيما من منظور التخطيط الاستراتيجي، وذلك من أجل الارتقاء بمستوى جودة مضمون سياسات المحتوى الرقمي الحالية باعتبارها أولى المعالم على طريق تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة، ومن ثم النهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، مما يمثل القضية المحورية في الكتاب الحالي.

إن الفرص لا تزال قائمة أمام الإقليم العربي لاقتصاد نور فاعل في مجتمع المعرفة العالمي عبر النهوض بأبرز مكوناته وهو صناعة المحتوى الرقمي، لاسيما أن المنتجات "المحتوية" في ظل الإنترنت لا تُعدّها الحدود المكانية التقليدية لأسواق استهلاك المحتوى - وإن تأثرت بتداعيات عرضه وطلبه التقليدية - وكذلك نظراً للارتباط الوثيق بين مخرجات هذه الصناعة من جانب وتحقيق أغراض التنمية المستدامة على المستويين الاجتماعي والاقتصادي ولأضاً تأكيد الهوية العربية من جانب آخر.

من ثم يهدف كتابنا هذا بشكل عام إلى إلقاء الضوء على نجاحات وإخفاقات السياسات الاستراتيجية المرتبطة بمجتمع المعرفة والمحتوى الرقمي لعدد من الدول العربية وغير العربية على حد سواء، لاستيعاب الفرص المتاحة التي يمكن الاستفادة منها لاحقاً في أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي. كما يهدف

إلى استحداث أليات جديدة يمكن من خلالها قياس جودة تلك السياسات، وتأكيد بقاء بنائها الاستراتيجي، واتساقه مع أبرز التوجهات المعمول بها عالميا.

لعل أهمية الكتاب الحالي ترجع إلى كثف تفاصيل السياسات الاستراتيجية العالمية التي قد أغفلتها الأبحاث والدراسات العربية المرتبطة، وبحث تلك السياسات العالمية المتناقاة بالمقارنة بمثيلاتها العربية لسد النقص في مصادر المعلومات العربية المتوفرة حولها، ليس فقط وإنما أيضا لتسلط مزيد من الضوء على السياسات الاستراتيجية العربية عبر ربطها بمحيطها الخارجي، والنظر إلى علاقتها بمجتمع المعرفة العالمي، وموقعها منه.

لما كانت المقدمات المضبوطة تؤدي إلى نتائج سليمة، فإن نجاح السياسات الاستراتيجية في تحقيق أهدافها - بغض النظر عن مجال تغطيتها - يبدأ من الجهود الأولية لتشكيل مضمونها ذاته، وذلك على نحو دقيق يمكن الوقع الفعلي الذي تمثله، ويعبر عن أسسه وطموحاته، ويأخذ في اعتباره الموارد المتاحة. لذا استحدثنا مجموعة من المعايير النوعية التي نود أن نضمها بين يدي واضعي السياسات وصانعي القرار للاستناد إليها والاسترشاد بها خلال عمليات تشكيل السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي، مما قد ينعكس على مستوى التنافسية العالمية ضمن مخرجاتها الاستراتيجية.

كما نفتح خلال الكتاب الحالي - للمرة الأولى على المستويين العربي والعالمي حسبما نأكد مسبقا - تصورا ميدانيا لمؤشر إحصائي مركب يمكن من خلاله قياس جودة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي من حيث إطارها النظري التخطيطي ومضمونها الاستراتيجي، حيث تطرح نموذجاً أولياً لهذا المؤشر، وآلية عمله، ونتائج تطبيقه بطريقة مقارنة على السياسات الاستراتيجية لعدد من البلدان العربية وغير العربية لبيان فائدته، وتوضيح الغرض منه.

يتضمن الكتاب الذي بين أيدينا أربعة فصول؛ تشتمل الفصل الأول منه على ثلاثة أقسام رئيسة، خصص أولها لتسلط الضوء على مجتمع المعلومات من خلال طرح لمحة عن تحولات المجتمع الإنساني فيما قبله، وظهور مفهومه لاحقاً، وتحديد المقصود به، وتطوره، وهيكليته، ومقوماته، وعلاقته بمنظومة توليد المعرفة، ونوره في المنظومة الاجتماعية الحالية، وفي تحقيق التنمية المستدامة. بينما خصص القسم الثاني من هذا الفصل للفجوة الرقمية من خلال تسلط الضوء على ظهور مفهومها، والمقصود بها، ومستوياتها، ومؤشراتها، وحجمها الحالي. وقد خصص القسم الأخير من هذا الفصل لمجتمع المعلومات العربي لاسيما: تسلط الضوء على بداية الإبراك

العربي لأهمية الانغماس فيه، وتحديد موقعه من نظيره العالمي، وموقعه من فجوات الإنتاج والاستهلاك الرقمي، وأخيرا فجوة الابتكار والإبداع في إطاره.

لما الفصل الثاني فقد اشتمل على وصف وتحليل مضمون عدد من الخطط الاستراتيجية والسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي والمجالات المرتبطة به، وذلك في إطار عدد من البلدان العربية؛ حيث اشتملت المجموعة العربية على سبعة بلدان هي: الأردن، والسعودية، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، ومصر، والمغرب.

بينما تضمن الفصل الثالث وصف وتحليل مضمون عدد من الخطط الاستراتيجية والسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي، وذلك في إطار مجموعة من بلدان العالم ومجموعاته الإقليمية المنتقاة؛ حيث اشتملت المجموعة العالمية على كل من: الاتحاد الأوروبي، اليابان، البرازيل، جنوب أفريقيا.

والفصل الرابع والأخير يعد بمثابة لب الكتاب الحالي ومحور ارتكازه نظرا لاشتماله على مقارنة تحليلية بين نتائج تحليل السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي لمجموعة الدول العربية وغير العربية، والتي أتت بدورها إلى استنباط بعض المعايير لتقييم تلك السياسات. من ثم قمنا وفقا لتلك المعايير باستحداث المؤشر الإحصائي المذكور - ويدعى مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI - من أجل قياس جودة السياسات الاستراتيجية لتلك البلدان إحدى عشر موضع الدراسة. ثم قمنا بمقارنة تلك البلدان وفقا لنتائج قياس كل من: مؤشر جودة السياسات PQI وبعض مؤشرات الأداء التنفيذي، حيث تمت المقارنة مع مؤشر جودة التنفيذ Policy Implementation Quality Indicator PIQI الذي تم استنباطه بواسطة فصل وإعادة تركيب بعض المؤشرات الفردية التي تضمنها مؤشر الجاهزية الشبكية العالمي Networked Readiness Index NRI ضمن التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report في إصدارته للعام 2010 و2011 والمصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي، ومن ثم المقارنة مع مؤشر الجاهزية الشبكية العالمي NRI ذاته. وذلك كله من أجل تعميق الفهم لمضمون تلك السياسات ومدى النجاح في تنفيذ أهدافها الاستراتيجية، ومن ثم استخلاص بعض الفرص لدعم أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي.

وأخيرا نأمل أن يكون هذا الكتاب بمثابة خارطة طريق لواضعي السياسات وصانعي القرار في مجال المحتوى الرقمي، وأن يشكل في المستقبل القريب لبنة في بنية التخطيط الاستراتيجي له، بأن يتم البناء عليه، وتوجيه مزيد من البحث والتطوير

لما تضمنه، مما يستدرك ما قد قصرنا فيه أو غفلنا عنه عن غير قصد أو إدراك مسبق، لاسيما وأن هذا الكتاب يعد امتدادا للعديد من الأعمال والتقارير والدراسات الأخرى التي أفرزتها في السابق جهود الخبراء والمؤسسات المحلية والإقليمية والعالمية المهمة بملف صناعة المحتوى الرقمي، كما يعد كتابنا هذا أيضا أساسا بحثيا لكتاب آخر - قيد النشر - نطرح خلاله نموذجا مقترحا لاستراتيجية إعلامية تفصيلية للهووس بصناعة المحتوى الرقمي العربية.

والله من وراء القصد ..

د. رامي عبود
دبي في يناير 2012
ramyaboud@yahoo.com

التعريفات الإجرائية لمصطلحات الكتاب

ولهذا يلي يقترح المؤلف مجموعة من التعريفات الإجرائية لبعض المصطلحات التي وردت في إطار الكتاب الذي بين أيدينا:

1 معايير تقييم السياسات (PAC) Policy Assessment Criteria

هي مجموعة من المعايير النوعية التقديرية لتقييم تدخلات السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعته وليس مخرجاتها، وهي تعكس في الوقت ذاته للفضل التوجهات الاستراتيجية والركائز الأساسية في تشكيل تلك السياسات. وقد استنبط المؤلف تلك المعايير في ضوء عملية تحليل مضمون السياسات الاستراتيجية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته، ثم مقارنة بين مجموعتين من الدول إحداهما عربية ولغرى غير عربية.

2 مؤشر جودة السياسات (PQI) Policy Quality Indicator

هو مؤشر استنبطه المؤلف في ضوء معايير التقييم السابقة، ويتركز عبر مقاييس سباعي تمثل فيه النقطة "1" الحد الأدنى من جودة السياسات الاستراتيجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، بينما يمثل فيه النقطة "7" الحد الأقصى، وقد تم صياغته بالامترشاد بالأساليب الإحصائية المستخدمة في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum WEF، وقد استخدم فيه المؤلف المعادلة الإحصائية ذاتها المستخدمة ضمن هذا التقرير لتحقيق مزيد من الاتساق خلال عملية المقارنة التحليلية بين مؤشر جودة السياسات الاستراتيجية ومؤشرات الأداء الأخرى الواردة ضمن التقرير ذاته، وذلك بين البلدان موضع الدراسة.

3 مؤشر جودة تنفيذ السياسات Policy Implementation Quality Indicator (PIQI)

هو مؤشر مستقيط يستخدم المؤلف للدلالة على جودة الأداء التنفيذي لسياسات المحتوى الرقمي، حيث تم استقاء بياناته من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بقتاء بعض مؤشرات وإعادة معالجتها إحصائياً وفق الأساليب الإحصائية المعمول بها ضمن التقرير ذاته لتحقيق الاتساق المطلوب مع المؤشرات الأخرى المستخدمة في الدراسة، وقد بلغ مجمل المؤشرات المنتقاة ثلاثة وعشرين مؤشراً اختيرت من بين إحدى وسبعين مؤشراً هي مجمل المؤشرات التي يغطيها التقرير ذاته¹.

4 مؤشر فردي بسيط

هو مؤشر يتكون من قيمة مفردة سواء نوعية أو كمية، وبشكل المستوى الأدنى في البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة في الدراسة الحالية، وقد استخدم المؤلف للدلالة على مؤشرات تقييم سياسات المحتوى الرقمي، وكذلك مجموعة المؤشرات الفردية المنتقاة من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي والتي شكلت بدورها المؤشر الأساسي المكون لجودة السياسات PIQI.

5 مؤشر فرعي مركب

هو مؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات الفردية المتموجة سوياً ضمن ذات سحنة حسب العلاقات الموضوعية التي تربطها ببعضها البعض، وبشكل المستوى الأوسط في البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة للدراسة الحالية، فعلى سبيل المثال استخدم المؤلف للدلالة على مجموعة المؤشرات الفردية لمؤشر صياغة سياسات المحتوى الرقمي والتي تأتي جميعاً في الإطار الموضوعي ذاته لصياغة وتشكيل السياسات الوطنية.

¹ انظر مجموعة المؤشرات الفردية إحدى وسبعين المؤشر المعاصرة الشبكية لمؤشر NRI - ملحق (1) - من

6 مؤشر أساسي مركب

هو مؤشر يتكون من مجموعة من المؤشرات الفرعية المركبة المتعوجة موزاة ضمن فئة معينة حسب العلاقات الموضوعية التي تربطها ببعضها البعض، وبشكل قمة البناء الهرمي للمؤشرات المستخدمة للدراسة الحالية، منها على سبيل المثال: مؤشر جودة السياسات PQL الذي يتكون من خمسة مؤشرات فرعية مركبة، ومؤشر جودة التنفيذ PIQL الذي يتكون من تسعة مؤشرات فرعية مركبة.

7 المقاييس السباعي للمؤشرات

هو مقياس Scale يتكون من النقاط من (1 - 7) ، بحيث تمثل النقطة (1) القيمة الأدنى خلاله بينما تمثل النقطة (7) القيمة الأعلى، وقد استخدمه المؤلف لتحقيق الاتساق بين كافة مؤشرات الدراسة، علاوة على موقعها سواء الفردية أو الفرعية للمركبة أو الأساسية للمركبة من حيث انخفاضها وارتفاعها، وذلك بعد تحويل إجمالي نقاط كل مؤشر إلى هذا المقياس باستخدام معادلات إحصائية معينة سيتم الإشارة إليها لاحقاً.

8 نقطة ارتكاز المقارنة الثنائية بين المؤشرات Cut-off Point

وهي النقطة التي تمثل مرتكزا لتحديد العلاقات بين مؤشرين معينين يتم المقارنة بينهما في إطار البلدان موضع الدراسة، وذلك لتحديد موقع كل مؤشر في علاقته بالمؤشر الآخر سواء بالانخفاض أو بالارتفاع، ولما كانت قيمة المتغير 1 تدل على أداء سيء، وقيمة المتغير 7 تدل على أداء أفضل، فقد اعتمد المؤلف لذلك نقطة المنتصف ضمن المؤشر السباعي والتي تمثل القيمة 3.5 نقطة: بحيث إن قيمة المتغير من 1 إلى أقل من 3.5 نقطة تدل على مؤشر منخفض، بينما قيمة المتغير 3.5 وحتى 7 نقطة تدل على مؤشر مرتفع.

الفصل الأول

مجتمع المعلومات : ماهيته وواقعه العربي

"نحن ممثلي شعوب العالم قد اجتمعنا في جنيف في 10 - 12 ديسمبر 2003، نعلن رغبةنا والتزامنا المشترك لبناء مجتمع معلومات جامع هدفه الإنسان ويوجه نحو التنمية، مجتمع يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والنفاذ إليها واستخدامها وتقاسمها "

إعلان مبادئ القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS جنيف 2003

مجتمع المعلومات : ماهيته وواقعه العربي

1/1 التمهيد

على الرغم من أن بعض الأشياء تبدو أحياناً لنا بسيطة ومحدودة عندما تظهر للمرة الأولى، إلا أنها لا تثبت أن تصبح ملوداً عملاقاً في مرحلة لاحقة، الأمر الذي لا يمكن التنبؤ به في كثير من الأحيان بشكل قاطع، غير أن المستقبل وحده هو من يستطيع الكشف عنه.

وتصدق الفرضية السابقة على امرين لهما علاقة واضحة بالطرح المرتبط بهذا الفصل، وخاصة فيما يتعلق بالأهمية البالغة التي نالها "مجتمع المعلومات Information Society" في الآونة الأخيرة. أولهما يتمثل في التغيرات المتواضعة للإنترنت في الولايات المتحدة - لأسباب تتعلق بالأمن القومي - حيث لم يثنه الكثيرون في ذلك الحين إلى أن الإنترنت يمكن أن يصير إلى ما صار إليه في الوقت الحالي من الهيمنة والتفوق في مختلف شئون حياتنا، ولن يصبح له تأثير فاعل وواسع في "مجتمع المعلومات" العالمي.

لما الأمر قلبي فهو متعلق بمفهوم الفجوة الرقمية في بداية ظهورها، حيث نشر إليها بشكل غير في أحد التقارير الرسمية الأمريكية، ثم لم تثبت أن أصبحت ظاهرة عالمية في مرحلة تالية، فعندما ظهر تقرير رسمي عن الإدارة الأمريكية في يوليو من عام 1995 بعنوان "السقوط من فتحات الشبكة" ⁽¹⁾ Falling Through the Net، أثار كثيراً من الجدل الرسمي حوله سواء أكان محلياً أم عالمياً، وقد أدى ذلك أيضاً - في مرحلة لاحقة من تطوره السريع إلى ظهور الكثير من الجدل الأكاديمي والإعلامي حوله، كما أدى إلى إبراز الكثير من الجهود الحكومية وجهود الهيئات المدنية إلى غير ذلك من الأنشطة والأحداث والدراسات والأدبيات التي تمحورت حول ما اصطلح على تسميته "الفجوة الرقمية Digital Divide".

وعندما تعقد قسم عالمية يجتمع فيها قادة من أكثر من 170 دولة على مستوى العالم لمناقشة الأمر ذاته، وبحث كيفية تضيق "الفجوة الرقمية" والنفذ إلى "مجتمع المعلومات" فلا شك أن في تلك إشارة واضحة إلى الأهمية البالغة لهذا الأمر وخطورته في تقرير مصير الأمم.

⁽¹⁾ نشر الوثيقة الأصلية تقرير فرطون (1)

سوف نتعرض خلال هذا الجزء من الكتاب لمفهومين رئيسيين هما "مجتمع المعلومات" و"الفجوة الرقمية". نظرا لارتباطهما العضوي بموضوع الدراسة الحالية حول "المحتوى الرقمي"، فضلا عن استعراض بعض القضايا والمفاهيم الأخرى المرتبطة، ومن ثم علاقة ذلك كله بالمجتمع العربي من خلال التعرض لبعض القضايا المرتبطة بمجتمع المعلومات العربي ومكانته ضمن مجتمع المعلومات العالمي، ولأبدا الأسباب الرئيسة للفجوة الرقمية في سياقها العربي.

وقبل أن يتم ذلك، نرى أنه من الأهمية بمكان التعرض بإيجاز لكيفية وطبيعة تطور المجتمع الاتساعي ومروره بعدة مراحل تحول هائلة وصولا إلى مجتمع المعلومات الحالي، وذلك ضمنًا لروية أوسع وفهم أوضح للمرحلة التي نعيشها في الوقت الحالي من مراحل التطور الاتساعي والمنتملة إلى "مجتمع المعلومات".

كما نود التنبيه هنا على العلاقة التلازمية والاضدية في الوقت ذاته بين مصطلحي "مجتمع المعلومات" و"الفجوة الرقمية" نظرا لورودهما بشكل متكرر في هذا الفصل، فعلى الرغم من وقوعهما وجد الأول لتعبر الآخر بشكل متقاربت ونسبي، بينما على العكس من ذلك لاحظنا أنه حينما يتم تناول أحدهما ضمن صفحات أبحاث الموضوع نستلزم الأمر تناول الآخر، لذا فلهذا لا مناص من تناولهما معًا في حلال هذا الفصل.

2/1 التحولات الكبرى في المجتمع الاتساعي

"مجتمع المعلومات" لم يثبت تخطيطيا أو من فراغ دون المرور بمراحل تطور أدت إليه، فهو بعد سلسلة أحد مراحل تحول المجتمع الاتساعي بشكل عام، كما أن التحولات السابقة للمجتمع الاتساعي - قبل "مجتمع المعلومات" - جاءت مرتبطة ونتيجة لبعضها البعض، فهناك خط تصاعدي واحد يمثل هذه التحولات ويربط بين انتقال المجتمع الاتساعي من مجتمع بدائي، إلى مجتمع زراعي، ثم إلى مجتمع صناعي، وأخيرا مجتمع المعلومات، ولا بد من أن نرى بعد كيف سيكون شكل ومظاهر المرحلة المستقبلية التالية من مراحل تحول المجتمع الاتساعي.

ولعل ما يدل على أن تحولات المجتمع الاتساعي في السابق جاءت مترابطة وبوتيرة تطور متشابهة أدت في النهاية إلى ظهور "مجتمع المعلومات" هو أن ما يحدث في الوقت الحالي في إطار الثورة "المعلوماتية" info-communication من صراع حول السيطرة على شبكة الإنترنت، ومحاولات احتكار تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات وصناعاتها المختلفة، وما نتج عن ذلك كله من توجهات حقوقية علمية تنادي بضرورة المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، يشبه كثيرا - مع الفرق - ما كان يحدث إبان بدايات الثورة الصناعية من صراعات من أجل السيطرة على الثريين المتأينة من بحار ومحيطات والتي منلت بدورها أهمية كبرى في تصريف البضائع الصناعية للدول الإمبريالية العظمى في ذلك الحين.

ويعد المجتمع البدائي أول المجتمعات الإنسانية بزوغا في صدر التاريخ. ويمتد منذ الإنسان الأول وحتى ثمانية آلاف سنة قبل الميلاد على وجه التقريب، وهو مجتمع قائم على الصيد والقتل وجمع الثمار والهجرة المستمرة خلف مصادر الماء والنبات، كما نجد فيه قوى الطبيعة - من رياح وعواصف وبراكين ولطائر ... إلخ - هي السيد الذي حكم وسيطر على توجهات الإنسان ووثيرة تطوره في ذلك الحين. وقد اتسم المجتمع البدائي بعدم الاستقرار، الأمر الذي انعكس على تشكيل النظم المجتمعية البدائية التي سادت في ذلك الزمان، وهي نظم تقوم على العصبية والقبلية في المقام الأول بحيث تتصارع المجموعات البشرية مع بعضها البعض من أجل النفاذ إلى مصادر الماء والطعام، مما أدى إلى عدم ظهور فعلي لحضارة إنسانية حاسمة ومتطورة خلال الفترة الممتدة لهذا المجتمع.

والمجتمع الزراعي هو بمثابة مرحلة التحول التالية والأهم في تاريخ المجتمعات الإنسانية. ويرتكز على اقتصاد الزراعة والأنشطة الأخرى البدائية المصاحبة لها كالإنتاج الحيواني والصناعات البدائية، وعلى الرغم من النفوذ القوي لقوى الطبيعة والذي يعد امتدادا للمجتمع البدائي، إلا أن الإنسان يعد فيه السيد بعد أن استطاع - إلى حد ما - تطويع الطبيعة لخدمته بفضل قدرته على تأمين مصادر الطعام بشكل دائم من خلال الأنشطة الزراعية وغيرها من الأنشطة المرتبطة. ويعد المجتمع الزراعي الذي نشأ منذ آلاف السنين أولى الخطوات نحو مجتمع المعلومات، وذلك بما فتاحه من إمكانات قبقت عن استقرار الإنسان بعد أن لهكه التنقل وتعبته الهجرة خلف مصادر الماء والطعام، والاعتماد على الأنشطة التي تنسم بانها مرافقة خلال المجتمعات البدائية الأولى كالصيد والقتل وجمع الثمار. وقد ظهر في المجتمع الزراعي العنصر عدة حضارات قديمة شكلت معالمه ورسمت لسه، كالحضارة المصرية والصينية والفارسية واليونانية ... إلخ. وقد ساعد استقرار الإنسان في مرحلة المجتمع الزراعي على إيجاد مناخ للإبداع والتطوير بعد أن استطاع تطويع الطبيعة لمصلحته الخاصة، مما ساعد ذلك على تشكيل مجتمعات ونظم اجتماعية معقدة نسبيا مقارنة بتلك التي انتشرت في المجتمع البدائي الأول، كما نشأت البذرة الأولى للتقنيات والعلوم والفنون.

لما المجتمع الصناعي فهو مجتمع قائم على اقتصاد الصناعة والإنتاج بشكل أساسي، حيث حلت الآلة محل الإنسان، كما حلت قوى البخار والكهرباء - وغيرها من مصادر الطاقة - محل القوى العضلية. وفي المجتمع الصناعي أصبحت الآلة أكثر نفوذاً من غيرها، وقد تركز ظهور هذا المجتمع في أوروبا - على وجه التحديد - خلال بدايات القرن التاسع عشر وقد أرجعه البعض إلى لولفر القرن الثامن عشر بعد أن ظل المجتمع الزراعي يسيطر على العالم لألاف السنين. وقد قادت بريطانيا تلك الثورة الصناعية من خلال ريادتها في استغلال قوى البخار، وإقامة المصانع الضخمة في المدن الكبرى والتي جذبت العمال من المناطق الريفية الزراعية إلى المدن الصناعية حيث السعي خلف زيادة مصادر الدخل. وهو العصر الذي قسم بخارورة الإنتاج، والنظم المجتمعية والسياسية الأكثر تعقيداً لها بالمجتمع الزراعي، كما قسم المجتمع الصناعي بهيمنة ثقافية وعلمية وفنية وأدبية كبيرة، وخاصة بعد أن توسخت أسس المنهجيات العلمية مما أدى إلى ظهور العديد من الابتكارات التي أثرت بالمجتمع الإنساني، وزادت في الوقت ذاته من قدرة الإنسان على تفسير الطبيعة لنفسه⁽¹⁾.

3/1 مجتمع المعلومات

واستناداً لتطور المجتمع الإنساني في مراحله الثلاث الكبرى لنقل المجتمع الإنساني إلى مجتمع المعلومات الذي شكلت فيه المعلومات وتكنولوجياها القوة الدافعة، والذي أطلقت عليه عدة مصيحات أخرى متباينة لغوياً ومتفقة دلالياً في الوقت ذاته منها على سبيل المثال لا الحصر: "مجتمع المعلوماتية" *Informatics Society*، "المجتمع الرقمي" *Digital Society*، "مجتمع المعرفة" *Knowledge Society*، "المجتمع الإلكتروني" *E-Society*، "المجتمع اللاترقي" *Paperless Society*، "المجتمع الشبكي" *Network Society*، "مجتمع ما بعد الصناعي" *Post-industrial Society*، "مجتمع ما بعد الحداثة" *Post-modern Society*، "مجتمع الاتصالات عن بعد" *Telematic Society*، "المجتمع الكوني" *Global Society*، "مجتمع الشبكات المتكاملة" *Ubiquitous Networks Society*.

ومن ثم فالمجتمع المعلومات قائم على المنتجات المعرفية المنبثقة عن تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في إطار اقتصاد المعرفة، والذي بدأ في الظهور خلال القرن العشرين، ووصل إلى لوج تطوره اللامتناهي في العقد الأول من القرن الحادي

⁽¹⁾ سحاح شمالي (2007) عرض تلك المصوى "عصر الثورة" - إريك هورويو، منظمة العروة للوحدة متاح على <http://maksoobblog.com/maksoob7>.

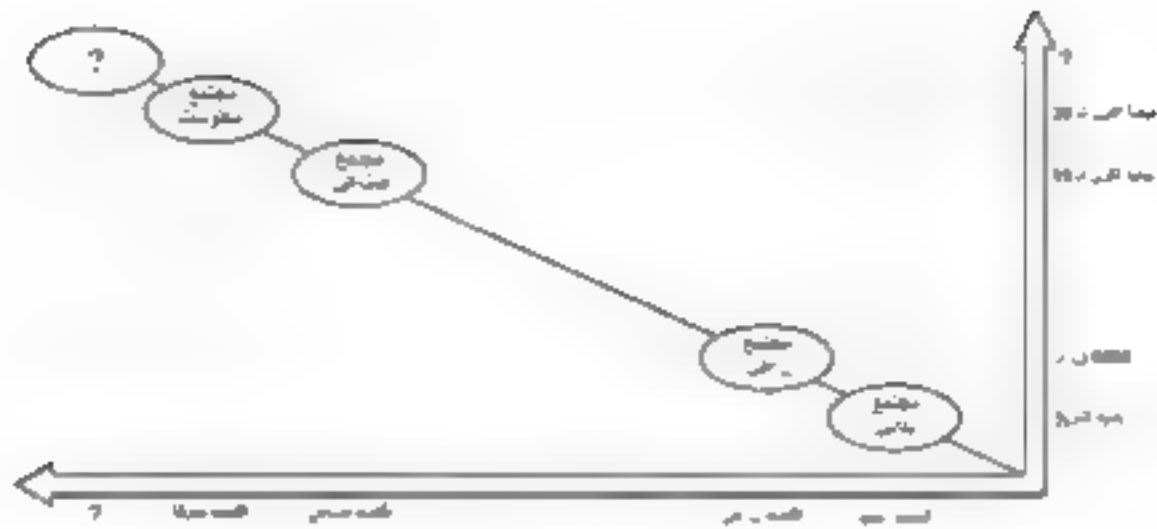
والعشرين، حيث حلت تقنية الحوسبة والتشبيك¹⁴ عن بعد محل تقنية الآلة والإنسان التي سادت خلال مرحلة المجتمع الصناعي، حيث أصبحت المعلومات والتقنيات المرتبطة بها تمثل ركيزة أساسية من ركائز نمو المجتمع وتطوره من حيث القدرة على التفاعل في تلك المعرفة واستغلالها بنمط إنتاجي يساعد على إحداث تنمية فعلية من خلال إعلاء قيمة العقل على القوة العضلية والميكانيكية. كما قسم مجتمع المعلومات بخرارة المعلومات وقيمتها المرتفعة وتدفقها السريع، الأمر الذي انعكس بالتالي على النظم الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والثقافية السائدة.

ولعل ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحالية تختلف كلية عن الثورتين الزراعية والصناعية حيث وتيرة الانتشار والتغيير: فإذا كانت طباعة الآلة قد استهلكت نحو 100 عام كي تصل إلى حوالي 50 مليون فرد، فإنه في حالة الراديو قد نطلب الأمر نحو 40 عاماً، بينما نطلب فقط 4 أعوام في حالة الإنترنت¹⁵.

وما سبق يؤكد على التحولات السريعة في مجتمع المعلومات وكذلك حجم التضيوع الهائل والانتشار عبر المسبوق لأي من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. لكن ينبغي في الوقت ذاته تأكيد أن هناك إجماعاً على أن ثورة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا زالت في بدايتها الأولى، وهي الثورة ذاتها التي لن تتوقف بل سوف تستمر في إعادة تشكيل الطريقة التي نحيا ونصل بها على حد سواء¹⁶.

ولعلنا هناك وتيرة سريعة لتحول المجتمع الإنساني في مرحلته الأخيرة انتقالاً من المجتمع الصناعي إلى مجتمع المعلومات، وهي المرحلة التي لاحت ريماً فقط مائة عام لو أكثر على عكس المراحل السابقة التي استلقت آلاف السنين عبر خط التاريخ الإنساني الممتد. وعملية التحول السريعة هذه تؤكد أن الخط التصاعدي لتطور المجتمع الإنساني سيتمخض في المستقبل عن مجتمع جديد نتوقع أن يكون ذلك خلال مدة زمنية لا تكون أقل بكثير من سابقها، وهو المجتمع الجديد ذو الماهية المختلفة التي لا يمكن التكهّن بها في الوقت الحالي (انظر الشكل التالي).

¹⁴ "تشبيك" مصطلح سحوت من "شبكة"، وهو اشتقاق لغوي للمصطلح الإنجليزي "Networking".



شكل (1 - 1) تطور المجتمع الاتصالي وصولاً إلى مجتمع المعلومات

1/3/1 ظهور مفهوم مجتمع المعلومات Information Society

لقد ظهر مصطلح "مجتمع المعلومات Information Society" مع لوائح الستينيات من القرن العشرين ليعبر عن تحول اقتصادي من النمط السائد للإنتاج الصناعي إلى نمط آخر يعتمد على الخدمات. ففي العام 1967 تم إطلاق مصطلح "اقتصاد المعرفة Knowledge Economy" للمرة الأولى على النظام الاقتصادي القائم في الولايات المتحدة وذلك عوضاً عن مصطلح "الاقتصاد الصناعي Industrial Economy" التقليدي. الأمر الذي يعبر بدوره عن بدء مرحلة جديدة من مراحل التحول في المجتمع الاتصالي، غير أن ذلك لا يعني بالضرورة انتقال كافة دول العالم إلى "اقتصاد المعرفة" نتيجة صعوبة توفير المعلومات الضرورية لإقامة النظام الاقتصادي الجديد⁽¹⁾.

إلا أن مجتمع المعلومات ذاته لم يكن وليد العقدين أو الثلاثة الأخيرة، ولئن كان مفهوم مجتمع المعلومات قد تبلور واتخذ منحى علمياً من الانتشار خلال العقد الأخير فقط وخاصة بعد قمة جنيف للمعلومات 2003، ومن ثم فإن إرهاصات مجتمع المعلومات تمثلت في عدة ابتكارات حديثة وقديمة انتشر بعضها في القرن التاسع عشر: كالهاتف، والتلفزيون، أو القرن العشرين كالتكسي، والفاكس، والبريد الإلكتروني، والكمبيوتر؛ وهي الأدوات التكنولوجية التي أحدثت طفرة في عالم المعلومات والتواصل الاتصالي. غير أن هذه الإرهاصات جميعاً قد توحدت مع لولآخر

القرن العشرين بظهور الإنترنت وانتشاره عالمياً محدثة طفرة هائلة في عالم التواصل الإنساني وموجدة خصماً هائلاً من المعلومات والمعرفة.

مجتمع المعلومات هو نتاج عملية تطور بعيدة الأمد وليست حديثة العهد بنا تمتد جذورها إلى أكثر من مئة عام. وهي عملية التطور التي أدت إلى ظاهرة الانفجار المعلوماتي الناتج عن التطور التكنولوجي الهائل والتكنولوجيات الحديثة المحيطة بنا، وهو الانفجار المعلوماتي الذي يعد سبباً رئيساً للعديد من التغيرات الهائلة التي من بينها بروج نجم مجتمع المعلومات⁽¹⁾.

2/3/1 المقصود بمجتمع المعلومات

والبيات الموضوع تزخر بخصم هائل ومتناظم من المفاهيم والتعريفات حول "مجتمع المعلومات" كلٌ يراها بطريقة الخاصة وفقاً لخلفيته، و سوف نلقي مزيداً من الضوء على "مجتمع المعلومات" من خلال مجموعة من التعريفات المتفقة والمتباينة في الوقت ذاته، محاولة منه للخروج بتعريف توافقي.

فحسب إعلان المبادئ الخاصة بالقمة العالمية لمجتمع المعلومات العالمي WSIS المنعقدة في جنيف في العام 2003، يستطيع كل فرد في "مجتمع المعلومات" استحداث المعلومات والمعارف والتفاد إليها واستخدامها وتقلدها، كما يتمكن فيه الأفراد والمجتمعات والشعوب من تطوير إمكاناتهم كاملة للتعبير بتنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم⁽²⁾.

و"مجتمع المعلومات" وفقاً للنظام الاقتصادي المعاصر هو مجتمع قائم على المعرفة، حيث أصبحنا نعمل بعقولنا لا بأيدينا كما كنا عليه الحال في أغلب الصناعات حتى مطلع سبعينيات القرن العشرين، كما أن مجتمع المعلومات قد أدى إلى تغير نماذج العلاقات بين المجتمعات البشرية وارتباطها التقليدي بالحدود الجغرافية والزمنية، وهما ما كنا يمتلآن علقاً أمام التواصل الإنساني في الماضي. فقد اندثرت تلك الحدود بعد أن ساعدت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على تحسين الاتصال بين الناس في شتى أنحاء العالم دون اعتبار لموقعهم الجغرافي وثقافتهم ولغاتهم ... الخ، وكذلك الأمر مع الحدود الزمنية التي اندثرت هي الأخرى في إطار سرعة تبادل المعلومات ووصولها إلى المستقبل في زمن قبلي⁽³⁾.

ويمكن القول أيضاً بأن "مجتمع المعلومات" هو قبينة الاقتصادية والاجتماعية التي تطبق الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الجديدة بما في ذلك الإنترنت، وفي هذا المجتمع إذا لم نستخدم المعلومات، وتم توزيعها توزيعاً عادلاً فبذلك نهدم النفع على جميع أفراد المجتمع في كافة مناهج حياتهم الشخصية والمهنية⁽¹⁷⁾.

ويرى البعض أنه على الرغم من أن هناك طرفاً عدة لتمييز مجتمع المعلومات، إلا أنه يتميز بالدرجة الأولى بكون قبينة المساواة هي محور عمليات التفاعل والتواصل بين المستخدم من جانب، والمستخدمين الآخرين أو الخدمات المتاحة أو الاستخدامات اليومية والحياتية المختلفة من جانب آخر⁽¹⁸⁾.

علوة على أن "مجتمع المعلومات" باختصار شديد هو ثقافة مكونة من بنية تحتية قوامها شبكة الاتصالات، ومحتوى المعلومات التي يجري تبادلها عبر الشبكة⁽¹⁹⁾.

ومن وجهة نظر سياسية وإصلاحية، فإن تحقق المعلومات والانتشار الواسع للويب Web كوسيط معلوماتي يتبدل لطرح الآراء المختلفة قد أدى إلى تسجيع المستخدمين على المشاركة الفعالة. فالتشبك الاجتماعي العالمي Networking كحد أهم مظاهر مجتمع المعلومات قد أصبح عاملاً فاعلاً في كسر العتس، والتمكين والحراك السياسي، وخلق مساحات للتفاعل الإنساني⁽²⁰⁻²¹⁾.

وفيما يخص قطاع الأعمال فإن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والإنترنت تعمل على إعادة هيكلة مؤسسات قطاع الأعمال في كثير من الجوانب، من بينها: اتخاذ القرارات، وقوى العمل، وروح العمل الجماعي، والمنتجات ... الخ⁽²²⁾.

ومن ثم نخلص إلى أن مجتمع المعلومات عبارة عن مزيج متجانس من ثلاثة مستويات رئيسة هي: المعلومات، والاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات وهي المقومات الثلاثة الرئيسة التي يعتمد عليها مجتمع المعلومات المعاصر لاستحداث معرفة ذات قيمة مضافة في إطار مقومات بيئة الابتكار والإبداع (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 2) ثلاثة مجتمع المعلومات في إطار الابتكار والابداع

كما يمكن إيجاز مجتمع المعلومات في أحد التعريفين التاليين:

- مجتمع القيمة المضافة للمعرفة الإنسانية.
- مجتمع تحفز به بيئة الابتكار والابداع التي تثوب بنورها الفولوق بين كل من المعرفة الإنسانية وتكنولوجياتها المتطورة بحيث يصبح التأثير متبادلا وغير محدود بين كل منهما.

3/3/1 تطور مجتمع المعلومات

أقد تطور مجتمع المعلومات عدة مرات كالمجتمعات الإنسانية السابقة عليه وبوتيرة تتماشى مع التطورات الحادثة في ميدان الحوسبة وشبكات الاتصال، وهو التطور الذي لا يزال مستمرا ولا يعرف سقفا محينا أو حدودا يتوقف عندها، ومن ثم لا يستطيع أحد أن يتوقع ما يمكن أن تخفيه تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في المستقبل القريب.

وجدير بالذكر أن الحوسبة وشبكات الاتصالات تطورت عبر خمسة مراحل رئيسية على النحو التالي: الحوسبة البدائية Primitive Computing في فترة الستينيات، والحوسبة المركزية Main Frame في فترة السبعينيات، والحوسبة الشخصية Personal Computing في فترة الثمانينيات، ثم الحوسبة الشبكية Networked Computing في فترة التسعينيات، وأخيرا الحوسبة الشبكية Ubiquitous Computing خلال فترة الألفين⁽¹¹⁾.

وفي العام 1959 عقدت في باريس أول قمة عالمية للحوسبة First World Computing Congress، ثم أعقبها مباشرة إنشاء الهيئة العالمية لمعالجة المعلومات International Federation for Information Processing IFIP برعاية اليونسكو UNESCO وذلك في العام 1960. حيث طمحت الهيئة العالمية لمعالجة المعلومات IFIP في ذلك الوقت المبكر إلى تحقيق هدفين أساسيين أولهما : دعم عمليات معالجة وتصنيع المعلومات في الدول الأعضاء، والثاني : تشجيع نقل التكنولوجيات الحديثة إلى الدول النامية، حيث جاء في الإعلان الخاص بها أن مهمتها الأساسية أن تكون مؤسسة عالمية رائدة تساعد على استخدام تطبيقات تكنولوجيات المعلومات وتشجيعها وتعمل على تميمتها لما فيه الخير لكل الأمم والشعوب⁽¹²⁾.

كما مر المجتمع بثلاث مراحل أساسية وصولا لمجتمع المعلومات⁽¹³⁾:

1. **المجتمع الفضي بالمعلومات:** وهو المجتمع الذي جاء نتيجة لعدة عوامل مثل الرأسمالية والمجتمع الصناعي والحرب الباردة وطبيعة النشاط الثقافي في الدول المتقدمة أدت إلى ظهوره ونأسيه.
2. **المجتمع القائم على المعلومات:** وهي المرحلة الثانية التي جاءت نتيجة للمرحلة الأولى من قائمة تكنولوجيات المعلومات واستخدام وإنتاج المعلومات، وتتميز هذه المرحلة بالانتشار الواسع لأنواع نشر المعلومات من هاتف (ثابت ومحمول) وفاكس وتلفاز وكمبيوتر شخصي، وعزز هذه المرحلة سمات عدة تمثلت في العولمة والخصخصة والارتباط في شبكات المعلومات على سبيل المثال.
3. **المجتمع الذي تهيمن عليه المعلومات:** وهي المرحلة الثالثة التي نجسها المجتمعات المتقدمة حاليا أو المجتمع الذي تهيمن عليه المعلومات، ويتميز بأن المعلومات فيه أصبحت سلعة تنتج وتباع، كما تتميز هذه المرحلة بالتكامل بين مناطق المعلومات، علاوة على أن المعلومات أصبحت ثقافة بعد

ذاتها يرى البعض ضرورة ترويجها لما فيه مصلحة الأفراد والمجتمعات. وهذا الجانب يمثل أيضا أحد الجوانب الهامة في توجه المجتمعات والمؤسسات نحو المعلومات أو مجتمع المعلومات.

ولعل مرحلة هامة في تطور مجتمع المعلومات تمثلت في انعقاد قمة عالمية متتالية للمعلومات خلال الأونة الأخيرة، والدور الهام لذلك في لغت اقتداء العالم لاسيما الحكومات والمجتمع المدني إلى أهمية توجيه الدعم للقضايا المرتبطة بمجتمع المعلومات وخصوصا نفلا في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشر المحتوى الرقمي.

ففي العام 1998 تقدم الاتحاد العالمي للاتصالات International Telecommunication Union ITU باقتراح لأجل تنظيم قمة عالمية لمجتمع المعلومات تحت مظلة الأمم المتحدة. والقمة العالمية لمجتمع المعلومات هي قمة ملوك ورؤساء العالم، يقرون فيها سبل تسخير إمكانات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لخدمة البشرية، وذلك من خلال أصحاب المصلحة من الحكومات والمنظمات الدولية الحكومية والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص والمجتمع المدني، وقد عقدت القمة على مرحلتين الأولى بجنيف ديسمبر 2003 والتي صدر عنها وثيقتان هما "إعلان المبادئ" و "خطة العمل"، أما المرحلة الثانية فقد عقدت في تونس في نوفمبر من العام 2005⁽¹⁷⁶⁾.

وقد لكد إعلان المبادئ الفخلص بالقمة العالمية للمعلومات جنيف 2003، حرية التعبير وإبداء رأي واستقاء المعلومات ونلقها ونشرها، كما نص الإعلان على الاهتمام بالمرأة واللغات المهمشة والأقليات ونوي الاحتياجات الخاصة وحقوق هذه الفئات جميعها في نفلا للمعلومات ونقبقتها. كما ركز الإعلان على المبادئ الأخلاقية لمجتمع المعلومات، وأهمية الاتصال الإنساني في إقامة مجتمع لمعلومات عالمي من جانب، وإسكفات تقنية الاتصالات والمعلومات في إحداث تنمية مستدامة من جانب آخر⁽¹⁷⁷⁾.

وقد وافق زعماء العالم خلال خطة عمل قمة جنيف 2003 على أهمية تحقيق عشرة أهداف رئيسة بطول العام 2015، وهي كالتالي⁽¹⁷⁸⁾.

- (1) توصيل القرى بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإقامة نقاط نفلا محتمية.
- (2) توصيل الجامعات والكليات والمدارس الثانوية والابتدائية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- 3) توصيل المراكز العلمية والبحثية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 4) توصيل المكتبات العامة والمراكز الثقافية والمناخف ومكاتب البريد والأرشيفات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 5) توصيل المراكز الصحية والمستشفيات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
- 6) توصيل جميع الإدارات الحكومية المحلية والمركزية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وإنشاء مواقع على شبكة الويب وعلوبن بريد الإلكتروني.
- 7) تكويف جميع المناهج الدراسية للمدرسين الابتدائية والثانوية لمواجهة تحديثات مجتمع المعلومات، مع مراعاة الظروف الوطنية.
- 8) تأمين نفلا جميع سكان العالم إلى الخدمات التلفزيونية والإذاعية.
- 9) التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت.
- 10) تأمين تمتع أكثر من نصف سكان العالم بالنفلا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أماكن قريبة.

غير أن بعض هذه الأهداف قد تحقق بالفعل، بل إن بعضها قد فاق حجم التوقعات في زمن قبلي، وعن التقدم الذي تم إحرازه بخصوص الهدف العاشر المنطبق بالنفلا إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحتيدا النفلا إلى الهواتف المحمولة، تذكر التقارير الرسمية أنه بحلول العام 2009 - أي فيما قبل انتهاء الفترة الزمنية المحددة لتحقيق هذا الهدف بنحو ثلاث سنوات - كانت نسبة النفلا إلى الهاتف المحمول على الصعيد العالمي تبلغ 67 في المئة، بالقبيل إلى 20 في المائة في العام 2003، أي وقت تعاد المرحلة الأولى من القمة حيث لم يكن متوقعا هذا النمو السريع لخدمات الهواتف المحمولة. فمستوى النفلا في البلدان النامية قد تخطى في عام 2008 عتبة الخمسين في المائة، ونخطى في عدد من المناطق عتبة المائة في المائة⁽²¹⁾.

ولعل ما سبق يؤكد ضرورة إجراء تقييم مستمر وعلى فترات قصيرة للخطط والسياسات العامة المتعلقة بمجتمع المعلومات، وهو الأمر الذي من شأنه المساعدة على مواكبة التطورات المتسارعة والقهرات الهائلة التي تحدث في هذا الميدان شديد الديناميكية والتحول.

4/3/1 هيكلية مجتمع المعلومات

هناك عنصران أساسيان يتكون منهما مجتمع المعلومات هما: البنية التحتية الرقمية، والمحتوى الرقمي، وذلك على الرغم من العديد من العناصر والمكونات الأخرى التي تتفاوت بين أدبيات الموضوع وبعضها البعض. غير أن هذين العنصران هما الأبرز على الإطلاق ضمن هيكلية مجتمع المعلومات، ويمكن تناولهما ببعض التفصيل فيما يلي.

1/4/3/1 البنية التحتية الرقمية

والبنية التحتية للمعلومات عبارة عن "شبكة الاتصالات التي تقدم خدمات الهاتف الثابت والنقل ونظم الاتصالات الفضائية وشبكة تداخل الببلكات وعلى رأسها الإنترنت، وكما كانت شبكة الطرق من أهم عناصر البنى التحتية للإنتاج الصناعي كذلك تكون أهمية شبكة الاتصالات بالنسبة إلى مجتمع المعلومات واقتصاد المعرفة"¹²⁷.

لما من أهمية البنية التحتية لمجتمع المعلومات وارتباطها بالظروف المعقدة، فهناك اعتقاد بأن الأفراد الذين يمتلكون إمكانيات مادية أفضل يستخدمون بدورهم بنية تحتية وخدمات تكنولوجيا أكثر تطوراً من الذين يمتلكون إمكانيات محدودة. وتشير الدراسات إلى أن امتلاك بنية تحتية وخدمات تكنولوجيا أفضل يساعد على امتلاك مهارات أعلى لاستخدام الإنترنت مما يعود في الوقت ذاته بالتطور على نمط الحياة ذاته. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك شخص يمتلك إنترنت ذا سرعة أعلى، فضلاً عن امتلاك أحدث أجهزة الكمبيوتر، فإنه لن يتوانى عن استخدام الإنترنت في كل أغراضه واحتياجاته، وذلك مقارنة بشخص آخر يمتلك إمكانيات أقل مما يجعله ينتظر مدة زمنية أطول لتحميل إحدى صفحات الإنترنت على سبيل المثال، فهناك تأكيد أن مثل هذا الشخص الأخير لن يستخدم الإنترنت في كافة شؤونه بنفس الفورية السابقة مما يعوقه عن الاستفادة من هذه التكنولوجيات في إحداث نقلة نوعية إيجابية في نمط حياته¹²⁸.

وتعتبر الإنترنت أحد أهم مظاهر البنية التحتية ومقوماتها، كما تعتبر أيضاً أحد أبرز المؤشرات لدرجة على مجتمع المعلومات ذاته. فقد استطاعت الإنترنت التفرد بين لغات ومقومات مجتمع المعلومات الأخرى، خاصة مع ازدياد الاعتماد اليومي عليها في مختلف الشؤون الحياتية، وتماجها الواسع مع عدة وسائط وتكنولوجيات خلقت لشكلاً ووسائط أخرى جديدة كرقصو الإنترنت، وتلفاز الإنترنت، والاتصال الهاتفي باستخدام الإنترنت ... الخ.

ومع تطور الإنترنت المتسارع، ساعدت العديد من تطبيقاتها المختلفة والمتطورة على إتاحة مساحة من التفاعل على المستوى الإنساني، مما أدى إلى اعتبار الإنترنت بمثابة أداة اجتماعية ذات نفوذ وتأثير واسع، وليست أداة تكنولوجية فقط، وهو ما أدى بالكثيرين إلى الاعتقاد بأن النظر إلى الإنترنت ودورها تفاعل في الوقت الحالي بغیر هذه الطريقة إنما يشوبه القصور والنقص⁽¹²⁴⁾.

ويمكن تشبيه الإنترنت بالمرفق العامة للدولة كالكهرباء أو الطرق، وعلى هذا يتم اعتبار النفاذ إلى الإنترنت على أنه بنية تحتية أساسية، كما أن النفاذ إلى الإنترنت في بعض البلدان مثل: إستونيا وهولندا أصبح بشكل حقا أساسا من حقوق الإنسان تكفله الدولة لمواطنيها⁽¹²⁵⁾.

2/4/3/1 المحتوى الرقمي

وتشمل صناعة المحتوى نطاقا عريضا من السلع والخدمات والأدوات، وتعمل شقين رئيسيين؛ أما الشق الأول فهو ناتج صناعة المحتوى ويشتمل بدوره على النشر مختلف أشكال مصادر المعلومات الناتجة عن النشر الإلكتروني والورقي) والبيت الجماهيري (الإذاعي والتلفزيوني والشبكي عبر الإنترنت) والوسائط المتعددة (الإنتاج السينمائي والفيديو والصوت الرقمي والتسجيلات الموسيقية وفواعد البيانات وبنوك الصور والمكتبات الرقمية والأرشيفات الإلكترونية) والبرمجيات (البرمجيات التعليمية والثقافية وبرامج ألعاب فيديو والألعاب الإلكترونية والبرمجيات التطبيقية المختلفة). والشق الثاني ويتضمن أدوات تطوير المحتوى وتوزيعه وتشمل على نطاق عريض من التكنولوجيات ووسائل العرض وحفاظ الاتاحة⁽¹²⁶⁾.

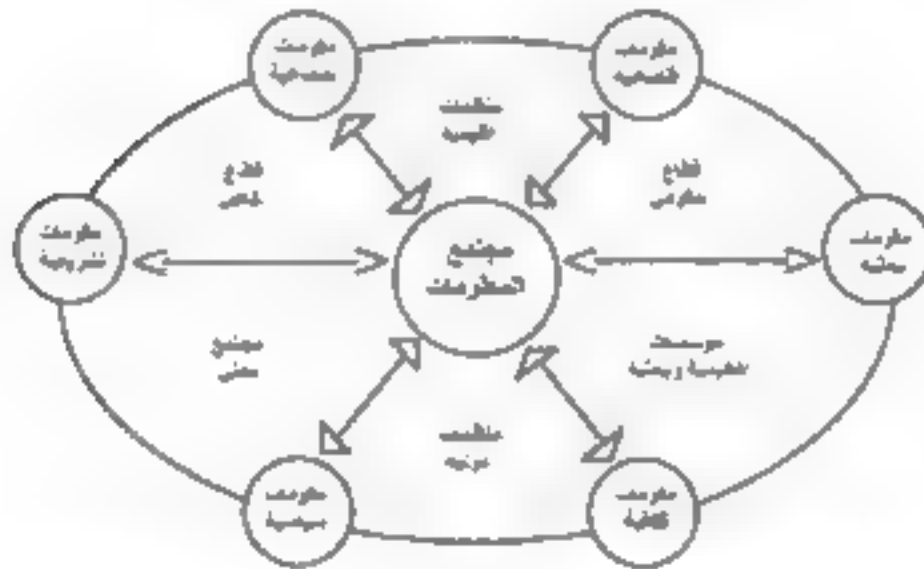
ووفقا لذلك فإن المفهوم السابق للمحتوى إنما يتضمن كلا من المحتوى الرقمي والمحتوى التقليدي على حد سواء، غير أن ما يهم على وجه التحديد هنا هو المحتوى الرقمي وليس التقليدي على اعتبار أن الحديث عن المحتوى التقليدي لا يدخل ضمن إطار الكتاب الحالي، إلا أن مجتمع المعلومات يعتمد أساسا على رقمنة المحتوى التقليدي القديم بوفرة لا تختلف كثيرا عن اعتمادها على طرح المحتوى الرقمي الجديد.

وفي إطار تحولات المجتمع الإنساني يمكن تشبيه البنية التحتية الرقمية التي تنتقل خلالها المعلومات بشبكة الشرائين لمانية المنظمة في البحار والمحيطات التي لعبت

تورا رئيسا مع بداية الثورة الصناعية، كما يمكن تشبيه المحتوى في أهميته بالمنتجات والمنتجات الصناعية التي انتقلت عبرها، حيث أن أي قطاع فيها يؤدي إلى توقف حركة النقل مما يعكس بدوره سلبيات على معدلات النمو الاقتصادي والاجتماعي لمنتجاتها ومستهلكيها على حد سواء.

5/3/1 مقومات مجتمع المعلومات

إن التحول نحو مجتمع المعلومات مسألة معقدة تتطوي على سلسلة متصلة من الجوانب المختلفة التي تتراكم وتتكامل مع بعضها البعض في آن واحد، فالتحول نحو مجتمع المعلومات يحتاج في الوقت ذاته إلى جهد مشترك بين عدة قطاعات داخل المجتمع: كالقطاع الحكومي، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية، والمنظمات الإقليمية والدولية على سبيل المثال، الأمر الذي يعكس بدوره طبيعة مجتمع المعلومات من حيث كونه عبارة عن منظومة كبيرة ومعقدة تتكون من العديد من المقومات الاقتصادية، والاجتماعية، والثقافية، والفنية، والتعليمية، والاجتماعية، والبحثية، إلى غير ذلك من المقومات (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 3) العلاقة التبادلية بين مجتمع المعلومات ومقوماته المختلفة

ونؤكد، كما سبق، أن السوق المثالي التالي : إن النفاذ إلى مجتمع المعلومات يتطلب أن يقوم الأفراد بتوفير أحد الأجهزة الكمبيوترية التي تمكنهم من ذلك، والأمر بدوره يتصل بالظروف الاقتصادية للمجتمع ككل، والقدرة الشرائية لكل فرد، كما يتطلب ذلك أيضا توفير بنية تحتية وشبكات اتصالات ذات كفاءة عالية، وهي مسألة ذات علاقة وطيدة بالإمكانيات الاقتصادية المتاحة للمجتمع ككل. كذلك فإن قدرة الفرد ذاته على استغلال المعلومات وتوليد معارف وخبرات يتوقف على توفر المناخ الثقافي السليم. ومن ثم فإن استغلال تلك المعرفة والخبرات يرتبط بتوليد أخرى منها المناخ الاجتماعي وربما السياسي أيضا. كما أن إعادة نشر هذه المعرفة رقميا تستلزم مقومات تشريعية تتمثل في منظومة القوانين التي تحفظ حقوق الملكية الرقمية، وذلك في إطار سلسلة من العلاقات المتعددة والمتشعبة لمجتمع المعلومات.

6/3/1 العلاقة بين مجتمع المعلومات وتوليد المعرفة

وإذا كان مجتمع المعلومات قد تطور على تلك التوتيرة فلا شك أن هناك علاقة تبادلية بين تطوره من جانب وتوليد المعرفة من جانب آخر. فامتلاك المعلومات ومصادرها المتعددة لا يكفي لإقامة مجتمع معلومات، بل إنه يلزم بالضرورة امتلاك قدرة وإمكانية استغلال هذه المعلومات لأجل توليد المعرفة التي تؤدي بدورها إلى ترسيخ ليس مجتمع المعلومات، بل مجتمع المعلومات هو النتيجة الحتمية لإنتاج المعرفة عن طريق استغلال البنية التحتية الرقمية والمحتوى المتاح، والأهم من ذلك كله امتلاك المقومات البشرية والخبرات الابتكارية وإدخال تلك المعرفة.

فالمحتوى بشكل حلقة مركزية تتوسط الابتكار التكنولوجي واستثمار هذا الابتكار؛ إذا فإن المحتوى يزعم لنشوء حلقة حميدة يجري من خلالها البناء على ما يوفره المحتوى من معلومات بمعارف شتى مشتقة منها. وتغذي الخبرات الناجمة عن تطبيق هذه المعارف المحتوى الأصلي ثاقبة وتغنيه مولدة بذلك محتوى جديدا ومن ثم تتواصل هذه العملية وتتكرر⁽⁵⁷⁾.

وفي إطار ما سبق وإذا تم تشبيه مجتمع المعلومات بجسد الإنسان، فإن القدرات الأولية المتناثرة التي تكون المعلومات يمكن تشبيه موقعها من ذلك بموقع الفوتونات والبروتونات التي تكون الذرات أو أكثر المكونات الذلطة هي تكوين هذا الجسد بقاء. وكما أن الذرات تتحد سويا لتكون جزيئات، فإن المعلومات تنتمج أيضا ويعد تشكيلها على نحو ما لتمييز عن تلك المعرفة الأولية. وإذا كانت الجزيئات تكون نسيجاً بشرياً، فإن تلك المعارف الأولية تمضي أيضا متفرعة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتنتج معرفة

مولدة هي بمثابة محور جتيمي لمسيرة البيئات الأولية وجزء فاعل في دورة إنتاج المعرفة. بينما تكون المرحلة الأخيرة تكوين الحد الواحد نتيجة اتحاد الأسجة والأعضاء، فليجاد المعارف مولدة وتمكين سبل تخليقها من البيئات الأولية عبر مراحل التحول السليقة يؤدي بدوره إلى إقامة مجتمع المعلومات. ونرى أن المقصود بالمعرفة المولدة هنا مزيج متجانس من المعارف الفردية، والمعرفة الكلية للمجتمع، والخبرات التراكمية الكلية، والمعلومات، والبيئات والتي يمكن أن تكون مجتمعة منتجا معرفيا جديدا ذا طبيعة مختلفة عن طبيعته الأولية. عبر أن تلك المعرفة المولدة تعمل لاحقا معرفة لولية نطرح إلى إيجاد معرفة مولدة أخرى في حلقة متصلة لانهائية من إنتاج المعرفة وذلك بشكل يضمن استمرارية نمو مجتمع المعلومات (انظر لشكل التالي).



شكل (1 - 4) العلاقة بين مجتمع المعلومات ودورة إنتاج المعرفة انطلاقا من بيئات الأولية (1)

وعلى ذلك يمكن القول بأن مجتمع المعلومات يمثل مزيج منسجم من: البيئات الأولية، والمعلومات المستنبطة، والمعرفة الأولية، والمعارف المولدة، والتي تتفاعل جميعها في إطار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتشكل بدوره مجتمع المعلومات.

7/3/1 دور مجتمع المعلومات في منظومة التنمية المستدامة

باعتبار التحول نحو مجتمع المعلومات عن طريق تطوير قطاع المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات من أهم السبل لتحسين معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة. ولا شك أن الدول التي لا تولي هذا القطاع اهتماما مناسباً، قد تتخلف كثيراً عن النظام الاقتصادي العالمي القائم على المعرفة وتقنياتها، حيث لم تعد المعلومات وتكنولوجيا الاتصال مجرد ثروة مستقبلية بل أصبحت حقيقة تثبتة تعيش كل تفاصيلها في الوقت الحاضر.

ويمثل قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في نظر كثير من المفكرين وصانعي السياسات ورجال الأعمال فرصة ذهبية للدول النامية إذا ما أحسن استثمارها وتوظيفها، من أجل تحقيق التنمية، وكذلك من أجل بناء قطاع اقتصادي من أهم

قطاعات المستقبل، ولا يقتصر تأثير هذا القطاع على التغيير والتطوير الجنري لجميع القطاعات الاقتصادية الأخرى فقط، بل إنه يوفر فرصاً جادة لفرص اقتصادية كبرى، إذا ما أحسن استغلاله من خلال التخطيط والتنظيم الجيدين⁴.

ولعل اعتقاداً عالمياً راسخاً منذ زمن مجتمع المعلومات يمتلك عدة فرص هائلة لتحقيق تنمية مستدامة. وبعد تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ونشرها وكذلك تطوير تكنولوجيات جديدة ذات صلة، من بين الفرص والمكاسب المباشرة التي تنطوي على مجتمع المعلومات والتي تساعد بدورها على تعزيز عمليات التنمية الاجتماعية والاقتصادية. كما أن استحداث فرص تجارية وتعزيز قطاع الخدمات وتوفير فرص عمل واستحداث نماذج وفرص جديدة للأعمال التجارية، يعد من بين المكاسب غير المباشرة في إطار مجتمع المعلومات⁽⁴⁾.

ويمكن الاستدلال على صحة ما سبق من خلال بعض التقارير التي قد أشارت إلى أن تحسين الأداء التعليمي يرتبط إيجابياً بزيادة نفوذ الأسري في الإنترنت، كما أن هناك ارتباطاً إحصائياً بين عدد الأسر التي تستخدم الإنترنت من جانب، ومشاركة المرأة في القوى العاملة من جانب آخر، وهي جميعاً مكاسب تنموية هذاها المجتمع بفضل النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات⁽⁴⁾.

ومن ذلك أحد التقارير الأمريكية الرسمية حول مجتمع المعلومات - بعنوان "أمة أونلاين: كيف يطمح الأمريكيون إلى توسيع نطاق استخدامهم للإنترنت A Nation Online: How Americans Are Expanding Their Use of the Internet - قد أشار إلى أنه بين العامين 1998 و 2001 كادت معدلات استخدام الإنترنت والأعضاء عليها بين تلك المجتمع الأقل دخلاً أعلى من المعدلات ذاتها بين تلك المجتمع مرتفعة الدخل⁽⁴⁾.

وما سبق من ارتفاع معدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الفئات المستهدفة للدخل إنما يؤكد دور ذلك في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث أن هناك حافزاً قوياً لدى تلك الفئات للنفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحسين نمط حياتهم وتنمية المجتمع المحيط بهم.

⁴ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات (ITU)، قطاع تنمية الاتصالات (2010) ليس مجتمع المعلومات : مؤثر عملي، ص 12، من: <http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/ict/2010/index.html>

وهنا يمكن الإشارة إلى الدعوة التي أطلقها نفاذ معشوق من أجل تعزيز مجتمع المعرفة العربي وتحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة، وهي الدعوة التي تم توجيهها لكافة الفئات التي يتوقع منها المساهمة في هذا الشأن من أجل تكثيف التعاون فيما بينها من أجل تعزيز مجتمع المعلومات، وهي الدعوة التي شملت بدورها وقد شملت الدعوة الفئات التالية: الحكومات العربية، والمؤسسات غير الحكومية، والقطاع الخاص، والمنظمات الدولية والإقليمية العاملة في المنطقة العربية⁽¹⁾.

8/3/1 دور مجتمع المعلومات في المنظومة المجتمعية

لاشك أن مجتمع المعلومات باعتباره ظاهرة عالمية قد أثار حراكا اجتماعيا محليا وعالميا هائلا وبخاصة في بلدان العالم المتقدم ومن ذلك نمج مجتمع المعلومات في أنشطة الجماعات المدنية العاملة في ميدان حقوق الإنسان، من حيث ضرورة المساواة بين كافة فئات وأفراد المجتمع في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتأكيد أهمية الدور الرسمي للدولة في تحقيق هذا الهدف الذي أصبح بدوره أساسيا هو الآخر، خاصة بعد أن كتبت تلك الوثائق الرسمية للهيئات الإقليمية والعالمية، وكذلك إعلانات المبادئ للقيم العالمية المعلومات WSIS. الأمر الذي يعد في الوقت ذاته أحد مظاهر التدخل بين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية والتعليمية من جانب آخر.

فعلی الرغم من الجدل الهائل الدائر حول تأثير مجتمع المعلومات من المنظور الاقتصادي فقد ظهرت بعض الحركات الاجتماعية والجماعات التي تدعى بـ "المعلوماتية الاجتماعية Social Informatics": وهي حركات اجتماعية تتادي بتحقيق عدالة اجتماعية وتوسع رقعة النفاذ لتكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وزيادة المصادر التكنولوجية المفتوحة - كالمبرمجيات مفتوحة المصدر - على سجل المثال - وقد أدت أنشطة هذه الجماعات إلى إقامة العديد من المشاريع الاجتماعية التي تسعى إلى البحث على تجسير الفجوة الرقمية ليس فقط لدى الجماعات المهمشة والأقليات في العالم المتقدم، وإنما أيضا لتشمل دعوتهم كافة الدول التي لم نحني بعد تمار مجتمع المعلومات وتستفيد من إمكاناته⁽²⁾.

وعلى هذا فإنه يتم حاليا النظر إلى الفجوة الرقمية وإلى أي قصور مرتبط بمجتمع المعلومات على أنه شكل من الأشكال الجديدة لعدم المساواة الاجتماعية، خصوصا وأنه خلال مجتمع المعلومات تعمل أنماط مختلفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

على دعم وتحسين الفرص المتاحة في الحياة وفقا لدرجات متفاوتة تعتمد على طبيعة الأنشطة الرقمية والاتصالية التي يمارسها الأفراد في مجتمع المعلومات^(١٤).

ونرى أن الأنظمة الاجتماعية في دول الإقليم العربي بحاجة إلى الانخراط في هذا الشكل من أشكال الحراك الاجتماعي، وتشكيل آليات ضغط على المؤسسات الحكومية المحلية للاضطلاع بدورها المنوط، فقد أن الأولي لبده مؤسسات المجتمع المدني العربية ممارسة دور جديد يشبه ذلك الذي تقوم به المؤسسات ذاتها في المجتمعات المتقدمة من أجل دعم المثل الوطني لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ غير أنه ربما يعرفها عن ذلك تبين منظومة الأولويات بين المجتمعات في الدول العربية عنها في الدول المتقدمة.

4/1 الفجوة الرقمية

هناك جدل ونقاش مطول حول تعريف الفجوة الرقمية وحدودها في الأدبيات التي تناولت مجتمع المعلومات، فقد أثبت عدة قضايا وتساؤلات حولها تفاوتت في المبررات والحدود، من بينها: مدى إمكانية قصر مفهوم الفجوة الرقمية فقط على توفر وسائل النفاذ إلى المعلومات وتكنولوجيا الاتصال من عدمه، ومدى ارتباطها بالقدرة على استخدام تلك التكنولوجيا بشكل منتج وبناء على وجه التحديد، ومدى ارتباط الفجوة بالرعي للمعلوماتي، ودور المحتوى الرقمي هو الآخر في تجسير الفجوة الرقمية، ومؤشرات قياس الفجوة الرقمية، والتأثير الاجتماعي للفجوة الرقمية، والحقائق المكشوفة للنفاذ إلى المعلومات وتكنولوجياها، وإمكانية تناول الفجوة الرقمية وفقا للعرق (أبيض - أسود) أو التوزيع الجغرافي (ريف - مدني) أو الجنس (ذكر - أنثى) أو المستوى الاجتماعي ... الخ، والفجوة الرقمية بين الأجيال الجديدة والأجيال القديمة، وعلاقة الفجوة الرقمية بحجم الإنفاق الحكومي والفردى على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك علاقتها بالحريات المدنية والديمقراطية، ولوحظ تصنيف دول العالم إلى دول نامية وأخرى متقدمة، وإمكانية ربط أسباب الفجوة بمستوى التعليم والظروف الاقتصادية، وتأثير الفجوة الرقمية على اللغات، وتور المكثبات العلمية في تجسير الفجوة الرقمية ... إلى غير ذلك من النقاشات والدراسات المنتجة حول هذا الموضوع.

ولمّا يلي سوف نعرض بعض القضايا المرتبطة بالفجوة الرقمية وهي: بداية انتشار مفهومها، ونظورها، والمقصود به، ومستوياتها، ومؤشراتها. كما سيحاول

الإجابة على تساؤل هام حول ما إذا كانت دول العالم قد استطاعت السيطرة على الفجوة الرقمية، وإلى أي مدى استطاعت أن تعمل على تصيرها.

1/4/1 ظهور مفهوم الفجوة الرقمية Digital Divide

لقد ظهر مصطلح الفجوة الرقمية على مستوى محلي في بداية الأمر وذلك في الولايات المتحدة في العام 1995 حيث صدر تقرير وزارة التجارة الأمريكية - قسم المعلومات والاتصالات الوطنية⁽¹⁾ NTIA - والشهير بعنوان "السقوط من تحت الشبكة Falling Through The Net" والذي لفت الأنظار إلى الفارق الكبير بين بعض فئات المجتمع الأمريكي في استخدام الكمبيوتر بشكل عام والإنترنت بشكل خاص. حيث أطلقت بعدها NTIA عدة تقارير تبحث في جوانب مختلفة لظاهرة الفجوة الرقمية، وقد وصفت بنورها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بأنها أحد الحقوق المدنية المكولة. وعلى الرغم من أن مفهوم الفجوة كان بسيطاً في حد ما في تقرير الأمريكي، حيث قصد به تسليط الضوء على من يملكون جهاز كمبيوتر ومن لا يملكونه، كذلك من يمتلكون أيضاً "مودم" Modem للاتصال بالإنترنت، لكن سرعان ما اتسع المفهوم متجاوزاً النطاق المحلي لينتشر بذلك على نطاق أوسع محدثاً الكثير من الجدل العالمي^{(2) (3) (4) (5) (6) (7) (8)}.

إلا أن البعض يرجع ظهور مصطلح "الفجوة الرقمية" إلى ما قبل ذلك، ففي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين برزت ظاهرة عدم المساواة في النفاذ إلى المعلومات عندما صيغت نظريات "فجوة المعرفة Knowledge Gap"⁽⁹⁾ حيث ظهرت في ذلك الوقت وبشكل مكثف عدة دراسات تبحث في تأثير وسائل الإعلام على التوزيع غير العادل للمعلومات أو فجوة المعلومات Information Gap. ومن ذلك أنه في أواخر الثمانينيات عندما برزت الإنترنت إلى الوجود بعد اقتران بين تقنية الكمبيوتر وتكنولوجيا الاتصال، والاتساع النسبي لنطاق استخدامها، تم الانتباه إلى التوزيع غير العادل لتقنية الإنترنت الجديدة خاصة في ظل إغلبتها للمعوسة، تحولت الأنظار في العام 1989 نحو ما اصطلح على تسميته "الفجوة الرقمية" كرد فعل لمغال جاد صيغ في Journal of Communication حول "فجوة المعلومات" أشار إلى علاقتها بظهور الإنترنت كوسيط معلوماتي جديد⁽¹⁰⁾.

⁽¹⁾ قسم هذا الاختصار (NTIA) National Telecommunications and Information Administration

إذا فالحديث عن الفجوة الرقمية أصبح ظاهرة عالمية خلال عقد التسعينيات من القرن المنصرم، بيد أنها أصبحت تحظى في الوقت الحالي باهتمام سياسي وتكنولوجي وإعلامي هائل، كما تبوات لاحقاً موقعا بارزا في القمتين العلميتين لمجتمع المعلومات والثالث عقدنا بحيف في ديسمبر من العام 2003، وفي تونس في نوفمبر من العام 2005⁽⁴¹⁾.

2/4/1 المقصود بالفجوة الرقمية

وبناء على ما سبق فقد ظهر كما هائلا من التعريفات والمفاهيم للفجوة الرقمية والتي تتفق أحيانا وتختلف في أحيان أخرى، وهي التعريفات أو المفاهيم التي ينظر كل منها إلى الفجوة من زاوية مختلفة وعلى نحو متباين.

وعلى الرغم من أن مفهوم الفجوة الرقمية Digital Gap قد نبع في الأساس من عوامل ومفاهيم اقتصادية واجتماعية متعلقة بالتنافس إلى مصادر وأدوات المعلومات فإن مفهوم الفجوة الرقمية ينتقل من الارتكاز على امتلاك نفاذة عالية لوسائط المعلومات وكم أكبر من المعلومات إلى الارتكاز على الاستغلال الأمثل لتلك المعلومات وحالة المعلومات ذاتها الأمر الذي يعني أن مفهوم الفجوة الرقمية تحول من حالة الافتاء أو العبارة إلى حالة التأثير الفاعل لتحقيق النمو وتحسين مستوى الأفراد والجماعات⁽⁴²⁾.

وبشكل علم يرى البعض أن الفجوة الرقمية Digital Divide يقصد بها تلك الهوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في القفز إلى تقنيات المعلومات والقدرة على استغلالها أو هي تلك الفجوة التي تفصل بين من يمتلك المعرفة وأدوات استغلالها وبين من لا يملكها وتحوزه لوقتها⁽⁴³⁾.

وبرؤية مختلفة وعلى عكس مفهوم التكنولوج⁽⁴⁴⁾ عنها فانه يقصد بها عدم المساواة في إتاحة التكنولوجيا، كما يرى آخرون أنها تعد مؤشرا على وجود العديد من الفجوات الاجتماعية والاقتصادية والتعليمية، حيث يعاني المجتمع من عدم التوازن في توزيع تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على الانتفاع بها⁽⁴⁵⁾.

⁴¹ مصدر البحث الطبية والسفحة التي عدد - لا يكون لها نشأت حرجيا أو مبنية محبة.

كما يعرف البعض الفجوة على أنها درجة التفاوت في مستوى التقدم - سواء في الاستخدام أو في الإنتاج - في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بين بلد وآخر، أو تكتل إقليمي وآخر، أو حتى المناطق المختلفة في إطار البلد الواحد⁽⁴⁾.

وأخيراً وحسب المفاهيم السابقة لظاهرة "الفجوة الرقمية" وعلى الرغم من ثباتها نسبي، نرى أن "الفجوة الرقمية" بمستوياتها الرئيسية النفاذ والاستخدام: عبارة عن قصور القدرة الفعلية للأفراد والمجتمعات على الحصول نصيب مناسب من الأدوات والوسائط والأنماط والخبرات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن قصور القدرة على استغلال ذلك كله على نحو منتج يساعد بدوره في الارتقاء بنمط حياة الفرد من جانب، ومن ثم تحقيق تنمية اجتماعية واقتصادية للمجاعة من جانب آخر.

3/4/1 مستويات الفجوة الرقمية

تفاوت مستويات الفجوة الرقمية من مجتمع لآخر، كما نرى أنها تتفاوت أيضاً من فرد لآخر داخل المجتمع ذاته.

ويمكن التفريق بين ثلاثة مستويات رئيسة للفجوة الرقمية وذلك على النحو التالي⁽⁵⁾:

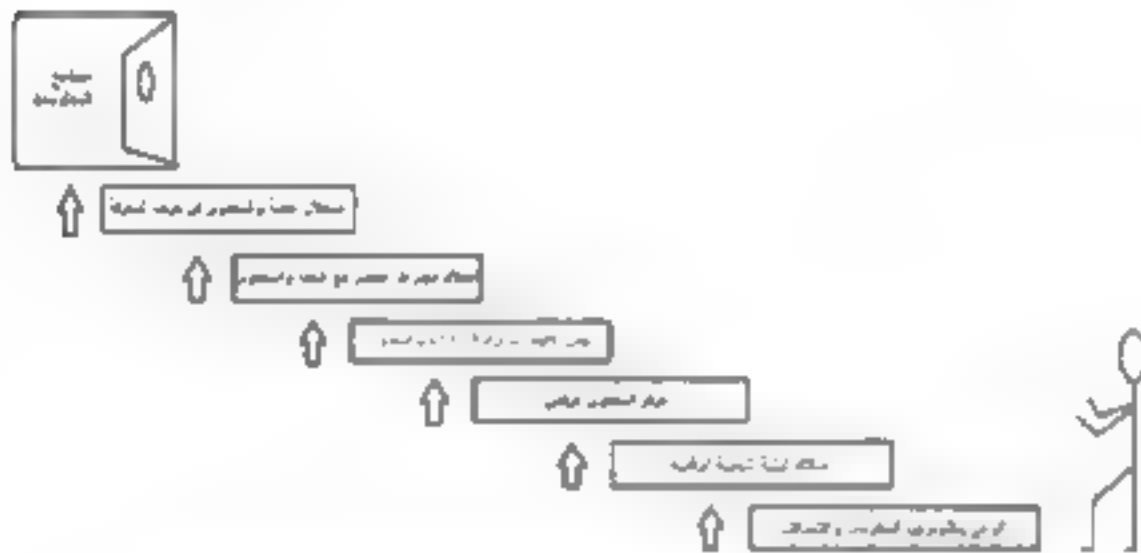
- فجوة في النفاذ إلى المعلومات Information Accessibility
- فجوة في استغلال المعلومات Information Utilization
- فجوة في قبول المعلومات Information Receptiveness

وترتبط الفجوة في النفاذ إلى المعلومات أكثر بالحالة الاقتصادية التي قد تسمح بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات من عدمه. بينما ترتبط فجوة استغلال المعلومات أكثر بالبيئة الاجتماعية التي تسمح بالحصول على المعلومات ومعالجتها للخروج بقيمة مضافة بالاستعانة بالأدوات التي تطرحها تكنولوجيا المعلومات لهذا الغرض. بينما

⁴ جامعة الدول العربية - الأممية العامة - دورة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات الفجوة الرقمية - خطة للاحتيااج لرفع عشر تقريبا العربي لتتسبب تنمية العالم حول مصطلح المعلومات ، 17 - 18 سبتمبر 2005 - ص 3

ترتبط فجوة قبول المعلومات بمدى قدرة الأفراد على استغلال المعلومات وقيمتها المضافة في تحسين نمط حياتهم بواسطة إترانه فكريا وثقافيا⁽¹⁾.

غير أننا نرى أن الفجوة الرقمية - سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات - تتحدد بين ستة مستويات متباينة، وذلك حسب النموذج التصاعدي المقترح فيما يلي (انظر الشكل التالي):



شكل (1 - 5) مستويات الفجوة الرقمية الستة وصولاً إلى مجتمع المعلومات

(1) تصور فرعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو التصور الذي يلي بدوره على مستويين فرعيين:

أ) المستوى الفرعي الأول مرتبط بعدم المعرفة بوجود تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو عدم إدراك هذا التحول الهام في مسيرة المجتمع الإنساني وانتقاله إلى مرحلة جديدة قائمة على مقومات أخرى تختلف عن تلك المقومات الصناعية والزراعية ذات التأثير الكبير على المجتمع الإنساني في السابق، وهي الحالة التي نشو أكثر وضوحاً في العديد من المجتمعات الريفية والمهشمة والبدوية.

ب) أما المستوى الفرعي الثاني الوعي بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات فهو مرتبط بدرجة أهمية تلك التكنولوجيا ودورها في إحداث التغيير على المستوى الفردي، والتنمية على مستوى المجتمع، وكذلك الاستعداد الفردي والجماعي لاستخدام تلك التكنولوجيا، ونرى أهمية التخليص من شبح التكنولوجيا الذي يحول دون استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهو ما يتمثل على وجه الخصوص لدى البعض ممن لا ينتهون إلى تلك الأجيال التي نشأت في كنف تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تكثرت بها وتزرت فيها، وهو ما يعد أحد أهم الأسباب المؤدية إلى مثل هذا القصور في الوعي بأهمية النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

(2) ضعف البنية التحتية على مستوى المجتمع من حيث: امتداد خطوط الهاتف الأرضية، وشبكات الهواتف النقالة، وشبكات الاتصال بالإنترنت، وغير ذلك من التجهيزات المرتبطة بالبنية التحتية لمعلوماتية، ومدى جودة تلك التجهيزات وكما أنها.

(3) نقص المحتوى اللازم لدعم البنية التحتية - في حل نواحيها - بما يشبع احتياجات الأفراد داخل المجتمع في الوقت ذاته.

(4) عدم القدرة على تحمل التكلفة المالية لاستخدام البنية التحتية والمحتوى على حد سواء من جانب الأفراد، مما يعوقهم عن النفاذ إلى المعلومات، وبالتالي يقلل من فرص النمو والتطور المتاحة لهم وتحسين أوضاع حياتهم.

(5) عدم امتلاك مهارات التعامل مع البنية التحتية والمحتوى في الوقت ذاته، وهي المهارات التي تمكن الأفراد الذين يمتلكون البنية والمحتوى للآزمين من تحقيق الاستفادة الأمثل بما ينعكس بالنمو الاقتصادي والاجتماعي على مستوى الأفراد والمجتمع.

(6) قصور التوجهات المتعلقة بالتعامل مع البنية والمحتوى على حد سواء من حيث استغلالهما في توليد المعرفة اللازمة لتحقيق النمو وتزويج ليس مجتمع المعلومات.

4/4/1 مؤشرات الفجوة الرقمية

ووفقا لما سبق فإن هناك صعوبات كثيرة تكثف قضية "الفجوة الرقمية" ومسألة قياسها والوقوف على حجمها وطبيعتها، وهي المسألة التي تؤثر سلبا على عملية وضع السياسات والمخططات لمعالجة تلك الفجوة وتجسيرها على نحو يؤدي إلى إقامة مجتمع المعلومات. غير أن هناك العديد من المحاولات المنهجية وغير المنهجية التي اقترحت بعض مؤشرات قياس الفجوة الرقمية سواء على النطاق المحلي أو العالمي، بيد أنها تختلف من حيث الدقة والدلالة.

ونأتي بصعوبات قياس الفجوة الرقمية في الأسس ونتيجة: حداثة تلك الظاهرة، وتباين مفاهيمها، وتعدد وجهات النظر بشأنها، ومن بين تلك الصعوبات - على سبيل المثال لا الحصر - شدة تلاحم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الكيان المجتمعي، وتداخلها مع العديد من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، مما يجعل من الصعوبة بمكان استخلاص "النق الرقمي" نقيا مما يشوبه من عوامل لغوية؛ ومن بين الصعوبات أيضا يأتي قصور المعلومات عن الفجوة الرقمية بسبب تشتت البيانات وتباينها واختلافها في التوثيق والتدقيق⁽⁴⁷⁾.

لذا يقترح تقرير تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010 الصادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات ITU بضرورة أن تقوم الحكومات وأصحاب المصلحة على الصعيد الدولي بجمع البيانات لرصد التقدم المنطوق بمجتمع المعلومات، حيث أن قلة البيانات المتاحة يمثل عائقا على الدول، حتى أن لسط البيانات لا يجري جمعها على المستوى الوطني أو الدولي في كثير من الأحيان، أو أنها تكون قد تقلصت بشكل لا يناسب التطورات السريعة الحادثة، وهو الأمر الذي يتجسد بشكل أكبر في البلدان النامية على وجه الخصوص. لذا فهناك حاجة ماسة إلى قيام حكومات تلك الدول بجمع البيانات المطلوبة لرصد التقدم نحو النفاذ إلى مجتمع المعلومات⁽⁴⁸⁾.

وقد اقترحت بعض الدراسات مؤشرات يمكن استخدامها لقياس الفجوة الرقمية بين الدول المتقدمة والنامية، حيث تقوم تلك المؤشرات بحساب عدد مستخدمي تكنولوجيا المعلومات - الإنترنت أو الموبايل ... الخ - في الدول المتقدمة مقارنة بمستخدميها في الدول النامية كمؤشر لقياس الفجوة الرقمية على المستوى العالمي؛ وتأخذ تلك المؤشرات الأفراد بعين الاعتبار بعيدا عن انشغالهم الإقليمية، علاوة على كون هؤلاء الأفراد منتجين لمستهلكين⁽⁴⁹⁾.

وعلى الرغم من أهمية استخدام هذا المؤشر في قياس الفجوة الرقمية على المستوى العالمي، نرى أنه لا يشير بوضوح إلى الحجم الحقيقي للتفاوت بين مستخدمي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين دولة وأخرى، كذلك التفاوت القائم بين الفئات المختلفة للمستخدمين في إطار الدولة ذاتها، كما أن هذا المؤشر لا يصح في الاعتبار تضاعف الاستخدام؛ وهي التوجهات التي يمكن أن تعطي بدورها مؤشرات نوعية عن الاستخدام الفعلي للإنترنت.

ولكن شمة مؤشر آخر أكثر دقة ودلالة يدعى الرقم القياسي لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (IDI) ICT Development Index وقد ابتكره الاتحاد الدولي للاتصالات ITU لمساعدته هو الآخر على مراقبة الفجوة الرقمية عالمياً.

وهذا المؤشر المبتكر (IDI) ICT Development Index يقاسي متركب يتضمن مؤشرات عدة منها ما يربط بالنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستخدامها، وأيضاً مهارات استخدام تلك التكنولوجيات. وقد صمم هذا المؤشر خصيصاً لقياس مستوى نمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات خلال فترة زمنية معينة مع الأخذ في الاعتبار وضع كل من البلدان قسماً والمتقدمة على حد سواء^(٢٢).

وهناك جهود عربية متنامية تقوم بها إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالأمارة العامة لجامعة الدول العربية من أجل إنتاج مؤشرات إقليمية للفجوة الرقمية بحيث يمكن استخدامها للاستدلال على حجم الفجوة الرقمية على المستوى الإقليمي^(٢٣).

5/4/1 تبين حجم الفجوة الرقمية

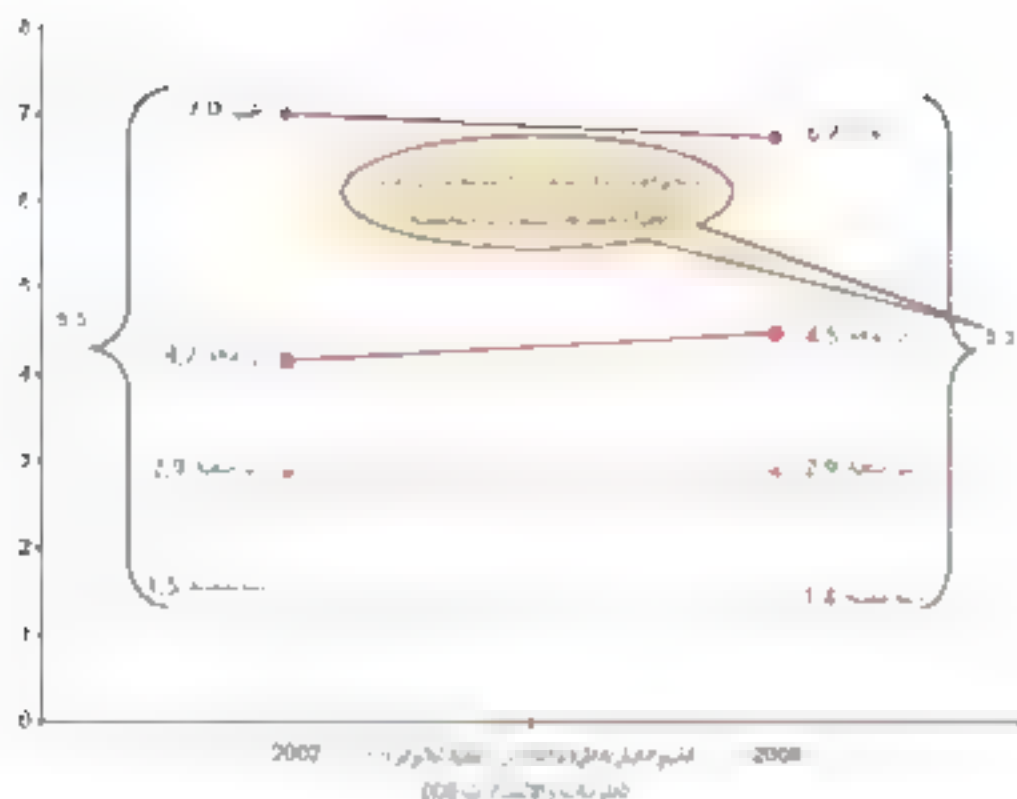
على الرغم من المحاولات المضنية من جانب الدول القائمة لتضييق الفجوة الرقمية فيها - في الوقت ذاته - تتسع في بعض المجتمعات وتضيق في مجتمعات أخرى. ومما هو معلوم بالضرورة أن الفجوة الرقمية تتسع بين الدول وبعضها البعض نتيجة لأوضاعها بالتطور السريع لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي يفتح عنه حلة من التفاوت في الحصول على المعرفة وتقنياتها حيث تزداد بذلك قوة من يملكون تلك التكنولوجيات بوتيرة منتظمة، بينما يستمر الآخرون في التيهت خلفهم محاولة منهم للحاق بهم.

ويشير تقرير القمة العالمية لمجتمع المعلومات WSIS للعام 2007 إلى أن الفجوة الرقمية تستمر في النمو والاتساع، وذلك على الرغم من الارتفاع النسبي على مستوى العلم في حجم اقتدار استخدام الكمبيوتر والإنترنت الذي أشارت إليه بعض التقديرات. وعلى ذلك فينبغي التأكيد أنه لا يزال هناك طريق طويل نحو تحقيق المساواة الرقمية على مستوى العالم^(١٤).

كما أنه في تقرير صادر عن الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن حالة تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010 وفي محاولة لرصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات، يتبين أن معظم المؤشرات تظهر ارتفاعاً في البلدان المتقدمة فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إلا أن الوضع ياتي مختلفاً فيما يخص البلدان النامية، حيث أن القليل فقط من المؤشرات المرتبطة بالفجوة الرقمية هي التي أظهرت ارتفاعاً ونحسناً نسبياً في حين لا تزال معظم مؤشرات الفجوة الرقمية الأخرى منخفضة نسبياً^(١٥).

وما سبق إنما يؤكد أن الفوة بين العلم المتقدم من جانب والعلم القاسي من جانب آخر لازالت تتسع، وذلك على الرغم من الجهود المبذولة بشأن تجسيدها، والعمل على رفع معدلات نفذ تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، سواء على المستوى المحلي أم العالمي.

فوفقاً لتقرير صادر في العام 2010 عن اتحاد الاتصالات الدولي ITU بعنوان "قياس مجتمع المعلومات Measuring The Information Society" يمكن تقسيم بلدان العلم حسب الفجوة الرقمية إلى أربع مجموعات: عليا، ومرتفعة، ومتوسطة، ومنخفضة وذلك وفقاً لمؤشر الرقم القياسي لتنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات IDI. وهو ما تم الإشارة إليه سابقاً. وذلك عن الفترة من 2002 إلى 2008. حيث يظهر التقرير أن الفجوة أخذت في التقلص بين مجموعة المستويات العليا وكل من المجموعات الثلاث الأخرى، وخاصة أن مجموعة البلدان ذات المستويات المرتفعة تحاول اللحاق بمجموعة المستويات العليا مما يساعد على اتساع الفجوة وزيادتها بين مجموعات البلدان الثلاث الأخرى. وعلى ذلك فإن الفجوة لا تزال واسعة على الرغم من أنها أخذت في التقلص، ولاسيما بين البلدان ذات المستويات العالية جداً في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب، والبلدان ذات المستويات الدنيا من جانب آخر (انظر الشكل التالي)^(١٦).



شكل (1 - 6) حجم الفجوة الرقمية بين بلدان العالم مقسمة إلى أربعة فئات رئيسية (37).

وعلى الرغم من الجهود التي بذلتها الحكومات في بعض مناطق العالم والتي أدت إلى تضيق الفجوة، إلا أن الفجوة تتسع في الوقت ذاته بالنسبة لهؤلاء الأفراد الذين لم يستطيعوا الاستفادة من تلك الجهود والتحولات. وعلى ذلك فالتأكيد على الربط بين الفجوة الرقمية من جانب والارتفاع بجودة تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من جانب آخر يعرض التوجهات المتعلقة بالمساواة فقط في توزيع تلك التكنولوجيات وينظر من منطلق الفجوة (38).

وهناك اعتقاد سائد بين عدد من المؤلفين المهتمين بقضايا مجتمع المعلومات بأن التطور السريع والمتلاحق في ميدان تكنولوجيا المعلومات سوف يسرع من وتيرة الاحتكار أو ريادة الاختلال في ميدان توزيع المعلومات وتقنياتها، بحيث يخلق هذين ربيعتين: القلة التي تستلك تلك المعلومات وتكنولوجياها، والأخرى التي تعاني من عدم المساواة بالغة الأولى (39).

وعلى ذلك فالفجوة اخذة في الاتساع بين الدول الغنية والفقيرة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ويمكن التكليل على ذلك بما أوردته بعض التقارير من أنه في العام 1997 كانت معدلات كثافة مضموعات الإنترنت Internet Host في أمريكا الشمالية أكثر منها في أفريقيا بنحو 267 ضعف، وبعد ثلاث سنوات من ذلك الحين أي في العام 2000 ازدادت بشكل كبير لتصل إلى أكثر من 540 ضعف⁽¹⁴⁾.

وعلى النقيض من كل ذلك ظهرت بعض الآراء مطمئنة التي ترى أن استخدام الكمبيوتر والإنترنت يزداد بشكل سريع بين فئات المجتمع محدودة الدخل والأقليات، وأن الفجوة الرقمية تضيق بوتيرة سريعة، كما تقترح تلك الآراء أن الفجوة الرقمية في الأسس مثلها مثل الأنواع الأخرى من الفجوات التي ظهرت على مر التاريخ، ولا يمكن اعتبارها أمراً ذات طبيعة خاصة تدعو للقلق أو تتطلب اهتماماً خاصاً من جانب السلطة الرسمية، وسوف تنتهي الفجوة الرقمية بنفس الطريقة التي اختفت بها الفجوات الأخرى في السابق⁽¹⁵⁾.

5/1 مجتمع المعلومات العربي

بعد تناول قضايا عامة ومتوعة الارتباط بمجتمع المعلومات والفجوة الرقمية يجب التعرف لموقع المجتمع العربي من مجتمع المعلومات العالمي وذلك من حيث: الإدراك العربي لأهمية "مجتمع المعلومات" والحضرة تصوير "الفجوة الرقمية" في مقابل الإدراك العالمي، وأيضاً موقع المجتمع العربي من المجتمعات المنتجة والمستهلكة للمعلومات، وكذلك علاقة أمة الابتكار والإبداع العربي بظاهرة الفجوة الرقمية العربية.

ولكن بداية يمكن القول بأن الإقليم العربي يعاني فجوة رقمية على ثلاثة مستويات متفاوتة نأتي على النحو التالي⁽¹⁶⁾:

- فجوة رقمية على النطاق العالمي بين الإقليم العربي وإقاليم العالم الأخرى.
- فجوة رقمية على النطاق الإقليمي بين البلدان العربية.
- فجوة رقمية على النطاق المحلي داخل كل بلد عربي على حدة.

1/5/1 الإدراك العالمي لمجتمع المعلومات في مقابل الإدراك العربي

ولعله كانت هناك بداية مبكرة لبحث تأثير تكنولوجيا المعلومات على المجتمع المحلي والعالمي على حد سواء، والنظر في القضايا المرتبطة بـ "مجتمع المعلومات" وخاصة من خلال بحث ميل نشر تكنولوجيا المعلومات الحديثة في كافة بلدان العالم، وتصديق الفجوات فيما بينها.

وقد فركت كلا من الولايات المتحدة وكوريا الجنوبية أهمية تصوير الفجوة الرقمية وإقامة مجتمع المعلومات في منتصف التسعينيات من القرن العشرين، واستطاعت في زمن فيلسي الوصول إلى مصاف مجتمعات المعلومات العالمية والدول الرائدة في هذا الميدان وتحديدًا في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، وهو ما يعد بداية مبكرة ومؤثرًا واضحًا على نجاح الخطوات التي اتخذت من قبلهما في هذا الميدان.

فقد انتهت الولايات المتحدة في أهمية إقامة مجتمع المعلومات مع صدور التقرير الحكومي الشهير "السقوط من فتحات الشبكة" Falling Through The Net في العام 1995. كما سبق إيضاحه. والذي أشار إلى حرمين بعض فئات المجتمع من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم ضرورة تضيق تلك الفجوة على المستوى المحلي. كما أن كوريا الجنوبية هي الأخرى بعد من بين أكثر بلدان آسيا ديناميكية في إنشاء مجتمع المعلومات، ففي العام 1998 وضعت الحكومة الكورية استراتيجية تدعى Cyber Korea 21 بهدف الوصول إلى مجتمع للمعرفة ونجحت في زمن فيلسي أن تكون بين مصاف الدول الأولى في إقامة مجتمع معلومات متفلس (65) (64).

وكذلك الحال في ماليزيا التي كان لها بداية مبكرة أيضا في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهي البداية التي تم تشييدها في العام 1996 بإطلاق البرنامج القومي الماليزي لتكنولوجيا المعلومات National IT Agenda NITA، وهو ما جاء في إطار خطة طموحة ومشروع طويل الأمد بدأ في العام 1991 بهدف بناء مجتمع ماليزي متطور وعني معرفيا knowledge-Rich بحلول العام 2020 من خلال تنمية وتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ليكون قطاعا منافسا على النطاق العالمي (66).

بينما جاء الإدراك العربي لأهمية النفاذ إلى مجتمع المعلومات متأخرا بعض الشيء وخاصة إذا ما وضعنا في الاعتبار التطورات المتسارعة والمتلاحقة في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التقدم الهائل الذي أحرزته بعض

المجتمعات العالمية للنفوذ إلى مجتمع المعلومات في زمن يعد قوالياً إلى حد كبير، علاوة على الإخفاقات النسبية في إقامة مجتمع معلومات إقليمي عربي مناهض.

سرع بداية الألفية الجديدة انتشر الوعي العربي بأهمية إقامة مجتمع المعلومات - وذلك على الرغم من الجهود المرتبطة التي ربما بذلت بشكل فردي وعلى نحو محلي في أواخر التسعينيات - وبور ذلك في إحداث تنمية عربية على المستويين الاقتصادي والاجتماعي، حيث انتشر في الوقت ذاته وعي عربي بضرورة خلق سياسات واستراتيجيات تتبنى تطوير البنى التحتية الاتصالية، والارتفاع بقطاع تكنولوجيا المعلومات العربي.

وقد كان أول ظهور لتلك المسألة في اجتماع قمة العربية المنعقد في عمان في العام 2001، حيث أدرجت الدول العربية فيه قد أن الأول لأن يتبوا المجتمع العربي المكثمة التي تلحق به وبحضارته في عصر تكنولوجيا المعلومات من خلال إطلاق بعض المجالات والتوصيات المرتبطة^{٣٥٤}.

فقد كان من ضمن توصيات قمة عمان 2001 - فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - ضرورة تطوير القدرات العربية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واعتبارها مجالاً حيويًا للتملؤ والتسويق على المستوى العربي. كما أوصت بأهمية وضع خطة لإقامة وتطوير شبكات الاتصالات وشبكات المعلومات العربية وتطوير نظم المعلومات المستخدمة على المستوى الحكومي والأجهزة الإدارية في الدول العربية^{٣٥٦}.

كما أكدت أيضاً قرارات مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة في السنوات التالية وأهمية تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستيعاب مجمل تقنياتها وتطبيقها وتقليص الفجوة الرقمية من أجل إرساء مجتمع متكامل ومتوازن وتحقيق تنمية شاملة^{٣٥٥-٣٥٦}.

وعلى الرغم من اعتقادنا بأن الإدراك العربي لأهمية مجتمع المعلومات جاء على نحو متأخر قياساً بالإدراك العالمي؛ فقد أشارت بعض الوثائق الرسمية العربية إلى أن الدول العربية كانت من بين أولى المجموعات الإقليمية التي أدركت أهمية تنفي وتنفيد

استراتيجية على المستوى الإقليمي لبناء مجتمع المعلومات وذلك من خلال فئة عمل
2001⁽⁷⁾.

وعلى الرغم من تأخر الإدراك العربي لقضايا مجتمع المعلومات فإن قرارات قمة
عمل 2001 فيما يخص تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد ساعدت على تنبيه
لمجتمع العربي - وربما للمرة الأولى على المستوى الرسمي على وجه الخصوص -
إلى الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم التنمية
الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي نتج عنه كم كبير من المبادرات، والمشاريع،
والخطط وورش العمل، والتقارير الرسمية الصادرة على المستوى العربي من خلال
مؤسسات الإقليمية - مثل إسكوا، مجلس وزراء العرب لتقنيات المعلومات
والاتصالات - وكذلك المؤسسات المحلية. غير أنه وبشكل عام من المعتقد بأن هذه
الجهود الإقليمية لم تنم عن الفئحة المرجوة، فضلاً عن النقص الملحوظ في تنفيذ
بعض المشروعات والخطط المرتبطة، وخاصة في إطار إلغاء أو تهميش البعض منها.

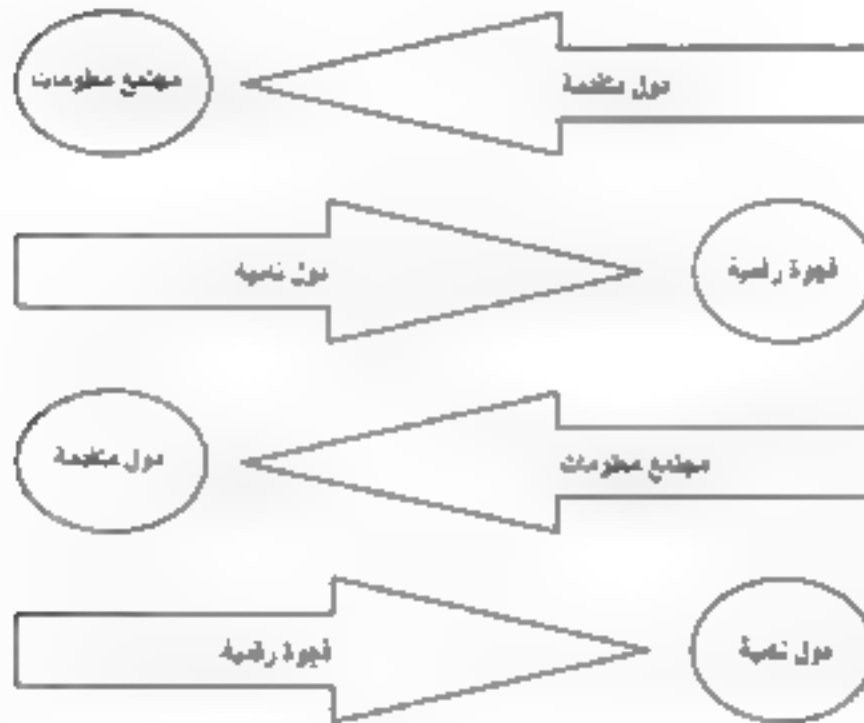
2/5/1 مواقع مجتمع المعلومات العربي من نظيره العالمي

سوف نحاول إلقاء الضوء على مواقع لمجتمع العربي من مجتمع المعلومات
العالمي، وذلك في إطار تمييز أو تصنيف دول العالم وفقاً للمستوى الاقتصادي حيث
الدول الغنية والفقيرة، وخاصة في ظل انخفاض الدخل لدى الغالبية العظمى من أفراد
المجتمع العربي.

وفي إشارة لارتباط الفجوة الرقمية بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية يمكن النظر
إلى الفجوة الرقمية على أنها دائرة مظلمة يتحرك في محيطها عدة عوامل مترابطة ذات
تأثير متبادل على بعضها البعض: فانخفاض الدخل يؤدي إلى استخدام محدود
لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أن الاستخدام المحدود لتكنولوجيا المعلومات
يؤدي بدوره إلى تقليل فرص زيادة الدخل وهكذا⁽⁸⁾.

وحقيقة الأمر أنه بالنظر إلى الفجوة الرقمية على أساس أنها فترة المجتمعات
والأفراد على الحصول على نصيب مناسب من المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات،
فإنه يمكن القول بأن الفجوة الرقمية في حد ذاتها تعد مسارا ذاتا متجاهين، حيث يمكن أن
تكون الفجوة الرقمية نتيجة أو سببا في الوقت ذاته لعدة فجوات أخرى. فمثل سبيل
المثال قد تؤدي الفجوة الرقمية في عصر في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه

قد يؤدي ضعف التنمية الاقتصادية والاجتماعية إلى عجز في المعلومات وتكنولوجيا الاتصالات المتاحة على مستوى الأفراد والمؤسسات. وعلى ذلك يمكن فهم الكيفية التي يتم بها في الوقت الحالي التمييز خلال التقارير الرسمية بين الدول النامية والدول المتقدمة على أساس استلاك مقومات مجتمع المعلومات بالنسبة للدول المتقدمة، وشيوع الفجوة الرقمية بالنسبة للدول النامية، فما سبق يعد علاقات تبادلية بين الفجوة الرقمية والدول النامية من جانب، ومجتمع المعلومات والدول المتقدمة من جانب آخر (انظر الشكل التالي).



شكل (1 - 7) العلاقة التبادلية بين الفجوة الرقمية والدول النامية من جانب، ومجتمع المعلومات والدول المتقدمة من جانب آخر

وعلى الرغم من ذلك فقد كانت هناك محاولات غير عابثة لتسطيح الفجوة الرقمية والتقليل من آثارها الاجتماعية والاقتصادية والتنمية على المجتمعات، حيث قام أحد أشهر الساسة الأمريكيين - على نحو غير سليم - بتسمية "الفجوة الرقمية" بما سماه

"فجوة المرسينس" مصرحاً: "بالتأكيد أريد الحصول على مرسينس ولكن ربما لا يمكنني تحمل لتكلفة المادة لذلك"⁽⁷²⁾.

كما أنه في الإطار ذاته يحاول البعض طرح فرضية أنه ربما لا يكون هناك ما يدعى "فجوة رقمية" بمفهومها المتعارف عليه، حتى أنها لو وجدت بالفعل فهي هذه الحالة ليس هناك ما يدعو للقلق بشأنها، فهي لا تختلف كثيراً عن الفجوة المعتادة بين الدول الغنية والدول الفقيرة من حيث الفترة على لتلك وسائل ترفيهية غير لاسية مثل مكيفات الهواء أو السيارات فخارفة على سبيل المثال⁽⁷³⁾.

وعلى الرغم من وجود علاقة واضحة وثيقة بين الفجوة الرقمية من جانب، والعوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر، حيث تأثير الفجوة الرقمية على تقسيم دول العالم إلى شقين أحدهما متقدم أو الآخر نامي؛ إلا أن ما سبق تم التجني على حقوق الأفراد والمجتمعات في إقامة مجتمعات المعلومات والاستفادة من التطورات المتلاحقة في ميدان الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات. علاوة على أنه يضرب بإعلانات المبادئ الخاصة بقسم المعلومات العالمية عرض الحائط، وذلك في تأكيداً حقوق المساواة في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وفي التصريح السياسي ذاته أيضاً محاولة غير مبدية لصرف النظر عن الدور العالمي للدول المتقدمة، التي تحكم مجتمعات المعلومات، هي تقديمها الدعم المطلوب للدول النامية في سعيها نحو تضيق الفجوة الرقمية. كما أن فيه تثبيط لهمم الدول النامية في العمل على تضيق فجواتها الرقمية المحلية.

ولذا كلفت الإنترنت تمثل أحد أهم المؤشرات الدالة على مجتمع المعلومات فإنه يمكن من خلالها الوقوف على موقع مجتمع المعلومات العربي من نظيره العالمي. وذلك طبقاً لبعض الأرقام والإحصاءات المرتبطة بقتشور واستخدام الإنترنت عالمياً وعربياً. ومن تلك المؤشرات بعض التقديرات المرتبطة بحجم نمو مستخدمي الإنترنت في مقارنة بين المنطقة العربية وبعض مناطق العالم الأخرى وفقاً لما يلي⁽⁷⁴⁾.

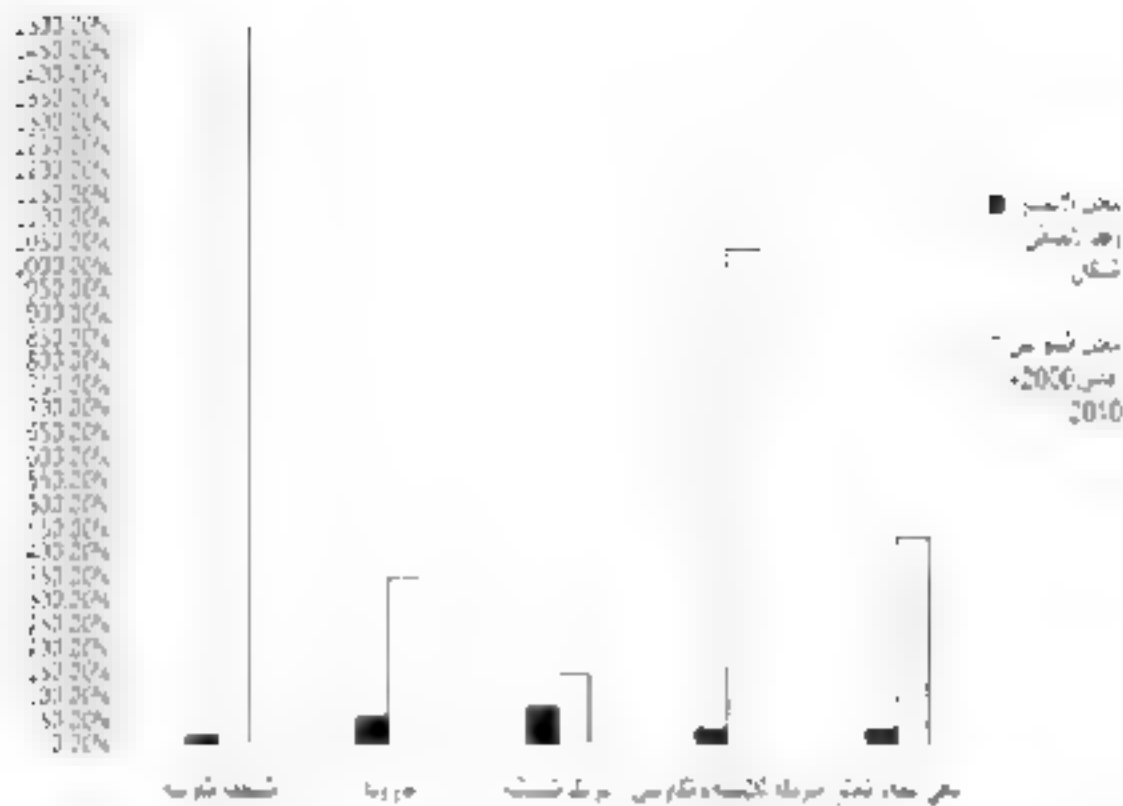
⁽⁷²⁾ الإحصاءات والبيانات الأساسية التي يتضمنها الجدول تالتر تم إتقنها وتحولت صيغتها الأصلية من أصل الحصول على بيانات مستقلة حول الوضع الحالي للتعليم العربي.

المنطقة	إجمالي السكان في 2010	مستخدمي الإنترنت في ديسمبر 2009	مستخدمي الإنترنت في يونيو 2010	معدل الانتشار وفقاً لإجمالي السكان	معدل النمو بين عامي 2009-2010	نسبة المستخدمين وفقاً لإجمالي عالمي
المنطقة العربية	305067789.2	2512900	65365400	21.43%	2501.0%	3.324%
أوروبا	813319511	105006093	475069448	58.4%	352.0%	24.2%
أمريكا الشمالية	344124450	106006800	266224500	77.4%	146.3%	13.5%
أمريكا اللاتينية والكاريبي	592556972	18068919	204689836	34.5%	1032.6%	10.4%
آسيا والمحيط الهادئ	6540542171	358472592	1001149416	29.07%	430.35%	6.676%
الإجمالي العالمي	6845609960	360985492	1966514816	28.7%	498.8%	

جدول (1 - 1) إجمالي معدلات استخدام الإنترنت في العالم في يونيو 2010 وفقاً للمناطق الجغرافية الرئيسية^{١٥}.

وبالنظر إلى الجدول السابق فإن التقديرات تشير إلى التزايد المطرد لأكثر من أربع مرات في حجم نمو مستخدمي الإنترنت على المستوى العالمي خلال لفترة من نهاية العام 2000 وحتى العام 2010. ويبدو أيضاً أن كلا من أمريكا الشمالية وأوروبا تتخوذاً على السواء الأعظم من مستخدمي الإنترنت في العالم بنسبة بلغت في الأولى 77.4% وفي الثانية 58.4%، وهو ما يجعلهما من رواد هذا الميدان نظراً لجهودهما المبكرة في اتخاذ الإجراءات (انظر الرسم البياني التالي).

^{١٥} Internetworldstats.com (2010) Internet Usage Statistics, Available at: <http://www.internetworldstats.com>



رسم بياني (1 - 1) معدل انتشار استخدام الإنترنت بين السكان، و معدل النمو في الفترة بين عامي 2000 - 2018 في المنطقة العربية ومناطق أخرى حول العالم.

أما الجدول التالي فيتناول تفصيلياً معدلات انتشار الإنترنت ومعدلات النمو في أعداد المستخدمين في الفترة من العام 2000 وحتى العام 2010 في كل دولة عربية على حدة، مع مقارنة ذلك بالإجمالي العالمي من جانب، والإجمالي العربي من جانب آخر⁽¹⁾.

⁽¹⁾ الإحصاءات والبيانات التي يصدرها الجدول التالي تم اقتضاها وتحولت صيغتها الأصلية بواسطة هدف لبيانات جدول التي لا تظهر في الإقليم العربي.

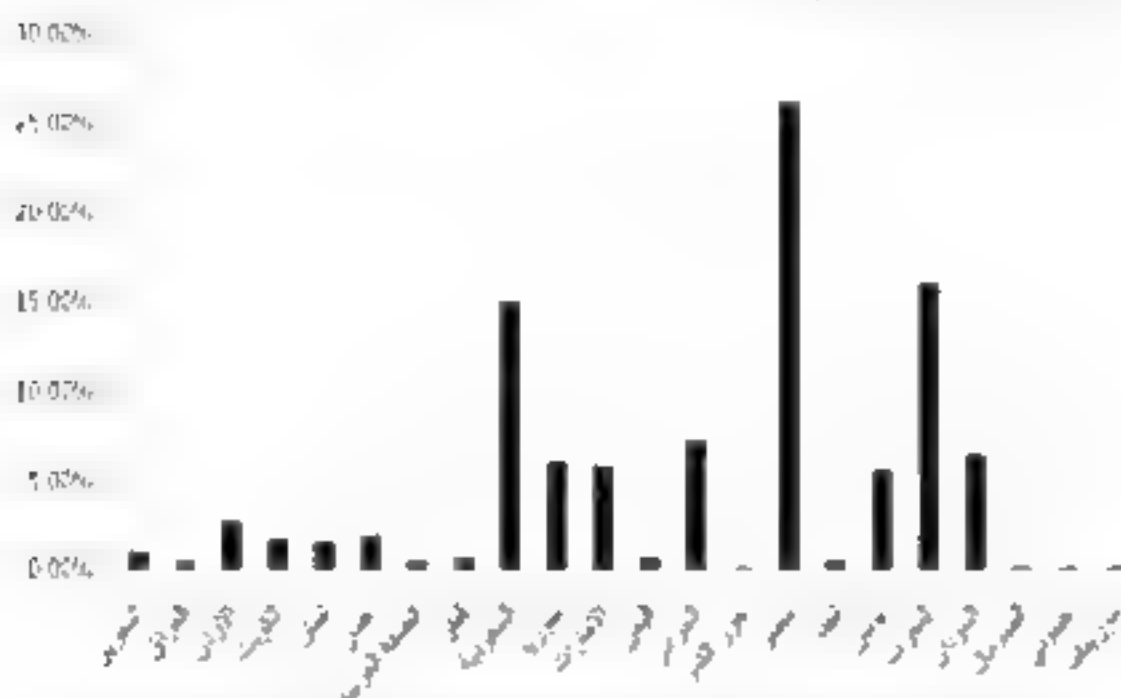
الدول العربية	إجمالي سكان في 2010	مستخدمي الانترنت في ديسمبر 2009	مستخدمي الانترنت في يونيو 2010	معدل الانترنت وفقا لنظام كل دولة عربية	معدل نمو بين عامي 2009 2010	نسبة المستخدمين وفقا للإجمالي العلمي	نسبة المستخدمين وفقا للإجمالي العربي
البحرين	735004	40000	649300	86	1523.3	0.033%	0.99%
البحرين	29671605	12500	325000	1.1	2500	0.017%	0.50%
الأردن	6407085	127300	1741500	27.2	1268.3	0.089%	2.66%
الكويت	2789132	150000	1100000	39.4	633.3	0.056%	1.68%
لبنان	4125247	300000	1000000	24.2	233.3	0.051%	1.53%
عمان	2967717	90000	1236700	41.7	1274.1	0.063%	1.89%
فلسطين (الضفة)	2514845	35000	350000	14.2	917.1	0.018%	0.54%
قطر	240926	30000	476000	51.5	1353.3	0.022%	0.67%
السعودية	25731776	200000	9500000	38.1	4500	0.498%	14.99%
سوريا	22198110	90000	3035000	17.7	13016.7	0.207%	6.02%
الإمارات	4975593	735000	5775000	75.9	414	0.192%	5.78%
لبنان	23405361	15000	420000	1.8	2700	0.021%	0.64%
قطر	24559184	90000	4700000	13.6	9300	0.239%	7.19%
جزر البحرين	773407	1500	24300	3.1	1520	0.001%	0.06%
مصر	80471669	450000	17000000	21.2	3691.1	0.368%	26.10%
ليبيا	6461454	10000	355000	5.5	3439	0.018%	0.54%
تونس	10560123	100000	900000	34	3500	0.183%	5.51%
المغرب	31627428	100000	10442500	33	10342.5	0.531%	15.98%
السودان	41900182	30000	4200000	10	13000	0.214%	6.43%
المومال	10112453	200	100000	1	52000	0.005%	0.16%
جيبوتي	740328	1400	25000	3.5	1750	0.001%	0.04%
موريتانيا	3209000	8000	75000	2.3	1400	0.004%	0.11%
الإجمالي العربي	347005091	2512000	65365400	21.43%	2501.19%	3.324%	100.00%

جدول (1 - 2) معدلات استخدام الانترنت في المنطقة العربية في يونيو 2010
وفقا لكل دولة على حدة ومقارنة بإجمالي المعدلات العالمية⁽¹²⁾

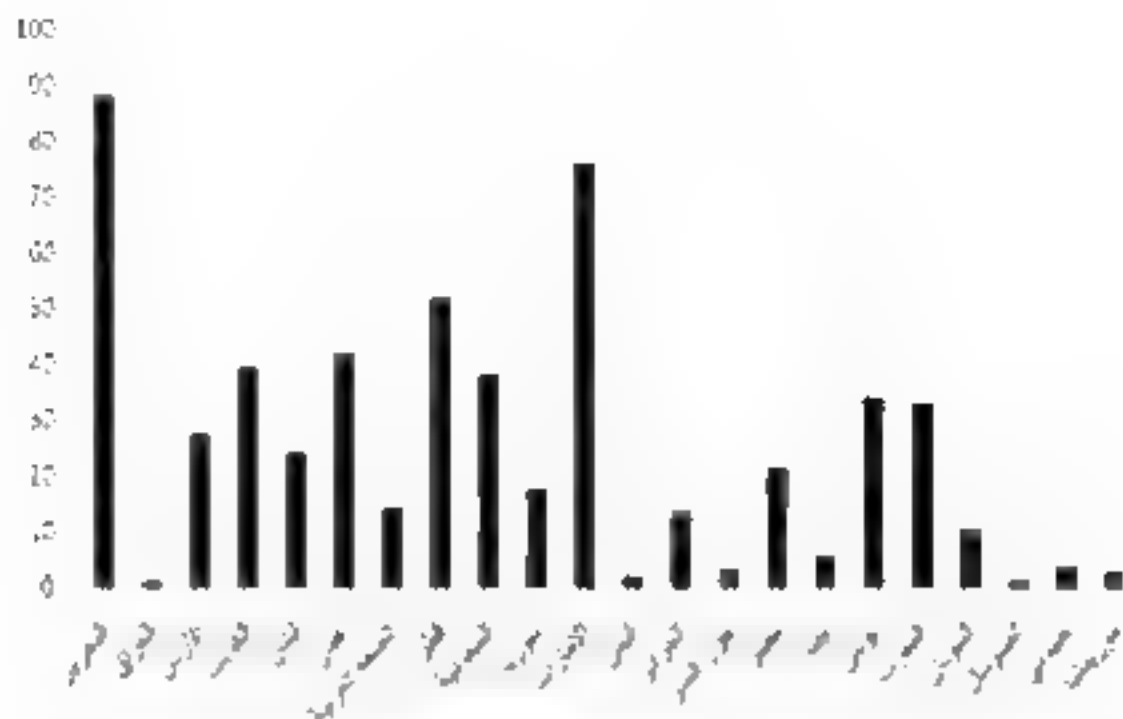
⁽¹²⁾ Internetworldstats.com (2010) Internet Usage Statistics, Available at:
http://www.internetworldstats.com

وبنظرة ملخصة إلى ما تضمنه الجدول السابق يبدو أن مصر تمتلك السوق الأعظم من مستخدمي الإنترنت على المستوى العربي بنسبة تزيد عن 26%، يليها المغرب بنسبة تزيد عن 15%، ثم السعودية بنسبة تقرب من 15% ويرجع ذلك إلى ارتفاع الكثافات السكانية في تلك الدول مقارنة بالدول العربية الأخرى، ولكن ذلك لا يبرر في الوقت ذاته انخفاض حجم مستخدمي الإنترنت في مقابل الإجمالي العربي وذلك في بعض الدول العربية ذات الكثافة المرتفعة كالسودان والجزائر على سبيل المثال، حيث يشير الجدول التالي إلى الانخفاض النسبي في نسبة مستخدمي الإنترنت وفقاً للإجمالي العربي في هاتين الدولتين.

بينما تعكس معدلات الانتشار حسب السكان نتيجة تبنو مفكرة فالتول الأقل كثافة سكانية وتمتلك في الوقت ذاته إسكافات وبنية تحتية أفضل، قد اتسمت بارتفاع معدل انتشار الإنترنت بين السكان، حيث احتلت البحرين المرتبة الأولى بنسبة بلغت 88%، يليها الإمارات بنسبة تقرب من 76%، ثم قطر بنسبة تقرب من 52% (انظر الرسمين البيانيين التاليين).



رسم بياني (1 - 2) نسبة المستخدمين في كل دولة في مقابل الإجمالي العربي لمستخدمي الإنترنت



رسم بياني (3 - 4) معدل انتشار استخدام الانترنت بين سكان كل دولة عربية على حدة

وأخيراً فالمالية المعظم من الدول العربية تنتمي إلى فئة الدول النامية التي تسمى نحو تجسير العجوة الرقمية، بينما فئة قليلة منها قد استطاعت بالفعل تحقيق معدلات هائلة للنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بين الأفراد. ويبرر هذا التساؤل حول حقيقة انتماء الفئة الأخيرة من تلك الدول العربية إلى مجتمع المعلومات مفاده: هل تنتمي تلك الدول إلى المجتمعات المستهلكة أم المنتجة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؟ وهو ما سنحاول الإجابة عليه لاحقاً.

3/5/1 فجوات الإنتاج والاستهلاك الرقمي وموقع الإقليم العربي منهما

نرى أنه يمكن تقسيم دول العالم من حيث علاقتها بمجتمع المعلومات العالمي إلى فئتين رئيسيتين على النحو التالي:

(1) مجتمعات منتجة رقمياً: وهي مجتمعات لا تعني فجوة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أنها قد تعني فقط فجوة في استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

(2) مجتمعات مستهلكة رقمياً: وهي مجتمعات تعني فجوة في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، غير أنها قد تعني أيضاً فجوة في استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وإذا كان الإدراك العربي لمشكلة الفجوة الرقمية قد تأخر بعض الشيء، علاوة على ضرورة تصنيف العلم في مجتمعات منتجة رقمياً، ولغرض استهلاك وفقاً لأدراكها للفجوة الرقمية، فبقه وفقاً لهذه المعطيات من المتوقع أن يكون المجتمع العربي بشكل عام أقرب إلى لغة المجتمعات المستهلكة رقمياً منه إلى لغة المجتمعات المنتجة رقمياً.

فطبيعة الفجوة الرقمية التي تعني منها لدول الغربية المتقدمة تختلف عن نظيرتها في الدول العربية، حيث تبدو فجوتها مرتبطة بالمستفيدين أو المستهلكين الأفراد لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات أكثر من ارتباطها بالمستفيدين - وخاصة من فئة كبار السن - أي هي أزمة استهلاك وليس إنتاج⁽⁷⁴⁾.

وفي الإطار ذاته لمجتمع المعلومات العالمي والعلاقة بين الدول الغنية والفقيرة معلوماتياً من حيث الإنتاج والاستهلاك الرقمي، يمكن تصنيف دول العلم في ثلاث فئات رئيسية وفقاً لما يلي:

(أ) منتج ومستهلك رئيس لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

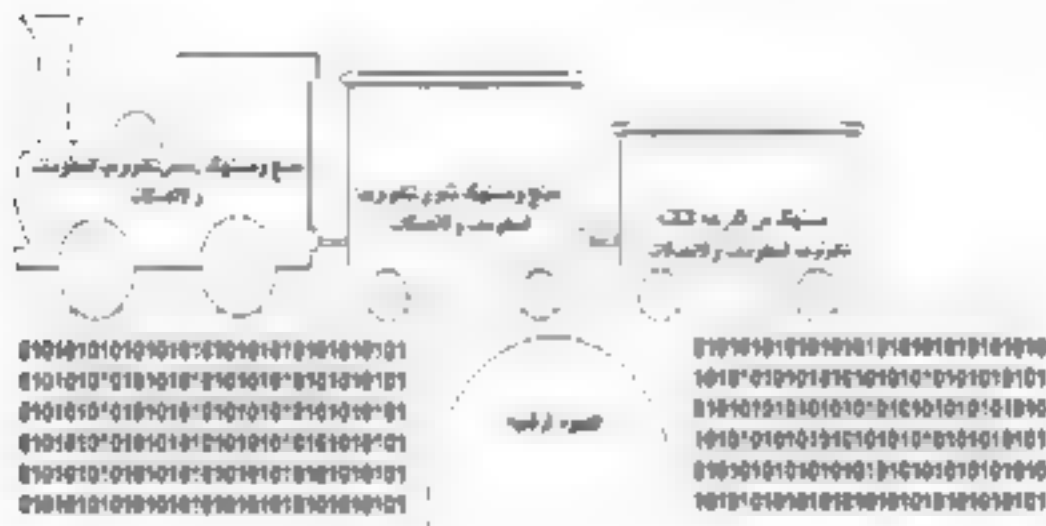
وهي الدول التي تقود قاطرة مجتمع المعلومات العالمي من خلال ريادتها في ميدان الابتكار وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك نجاحها في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع بين أفراد مجتمعاتها، وهي أيضاً الدول التي استطاعت بكثير من المقاييس عبور الفجوة الرقمية، وجعل "مجتمع المعلومات" أداة رئيسة للاحتفاظ بمكانتها في مصاف العلم المتقدم. ومن أمثلة هذه الدول: فرنسا، وهولندا، والدانمارك، وأمريكا، وبريطانيا، واليابان، وكندا، وكوريا الجنوبية.

(2) منتج ومستهلك تقوى لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهي الدول التي تحتل مكانة تالية في فائرة مجتمع المعلومات العالمي من حيث كونها تشترك لغة السابقة سوق إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وأيضا من حيث جهودها المثمرة لتضييق الفجوة الرأسمية ونشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما أنها جعلت من مميزات مجتمع المعلومات أداة رئيسة لتحقيق معدلات مرتفعة في النمو الاقتصادي والاجتماعي، وهذه اللغة تمثل حلقة الوصل بين اللغة السابقة واللاحقة لها. ومن أمثلة هذه الدول: إسبانيا، والهند، وجنوب أفريقيا، والبرازيل.

(3) مستهلك من الدرجة الثالثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وهي الدول التي تحتل مرتبة متأخرة في فائرة مجتمع المعلومات العالمي نظرا لما تعانيه من فجوات رئيسيتين رئيسيتين هي استهلاك وإنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على حد سواء. حيث الأسهم المتواضع في إنتاج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وربما لعدم هذا الأسهم مطلقا، كذلك فإن حجم استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد يكون متواضعا إلى حد كبير، وهي اللغة التي ينتمي إليها الغالبية العظمى من دول العالم الثالث على وجه الخصوص (انظر الشكل التالي).



شكل (3 - ب) فائرة مجتمع المعلومات العالمي: علاقة بين منتجي ومستهلكي تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

وفي إطار ما سبق يشير أحد التقارير الرسمية حول نمو مجتمع المعلومات العالمي، وهو التقرير الصادر في العام 2010 عن تحدة الاتصالات الدولي ITU بعنوان "قياس مجتمع المعلومات Measuring the Information Society" ويشير إلى أن جميع البلدان المائة وتسعة وخمسين التي شملها التقرير قد أظهرت تحسناً نسبياً في الفترة من 2007 إلى 2008 في معدلات انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والانتقال إلى مجتمع المعلومات العالمي. كما يظهر التقرير ذاته أن البلدان العشرة الأولى لعام 2008 على النحو التالي: السويد، لوكسمبرج، كوريا الجنوبية، الدانمارك، هولندا، أيسلندا، سويسرا، اليابان، النرويج، المملكة المتحدة، وتنتمي جميعها إلى العالم المتقدم. كما يلاحظ أنها جميعاً تقع في أوروبا فيما عدا كوريا الجنوبية واليابان، حيث تعد أوروبا المنطقة الرائدة في العالم من حيث البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعن أوروبا أيضاً تتجاوز معدلات انتشار الهواتف المحمولة نسبة 100% في معظم البلدان الأوروبية، أما عن معدلات استخدام الإنترنت في أوروبا فقد بلغت نحو فريدن بين كل ثلاثة أفراد⁽⁹⁴⁾.

كما أن بعض البلدان النامية قد أظهرت تحسناً عربياً بين عامي 2007 و2008 في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، وهو التحسن الذي قد يبدو شخصياً نسبياً بالنسبة لبعض تلك البلدان النامية، إلا أنه يعكس التقدم الذي أحرزته هذه البلدان، ومنها: البحرين، واليونان، ومقدونيا، ونيجيريا، والإمارات العربية المتحدة، وفيتنام، ومن البلدان التي أحرزت تقدماً هاماً في مجال النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات - وبذلك هما ينطلق بالهواتف الثابتة أو المتنقلة أو في قطاع نطاق شبكات الإنترنت أو في النفاذ الأسري إلى الإنترنت والحوسيب - كان من بينها: لوسينا، وكرواتيا، ولبنانيا، ومقدونيا، وقطر، ورومانيا، والمملكة العربية السعودية، وفيتنام. أما عن البلدان التي حققت تقدماً كبيراً في استخدام الإنترنت وحصة الإنترنت ذات النطاق العربي فثلاث والمتنقل، فكان من بينها: البحرين، وجورجيا، واليونان، وكولمبيا، لوكسمبرج، ونيجيريا، والسويد، وسنغافورة، والإمارات العربية المتحدة⁽⁹⁵⁾.

وفي العام 2008 جاءت أربع دول عربية في قائمة أكثر 50 دولة على مستوى العالم استعداداً للاتفاق في هذا الميدان، وهي الإمارات العربية المتحدة وقطر والبحرين والكويت. كما أن هناك بعض المؤشرات على الزيادة المطردة في أعداد مستخدمي الإنترنت على المستوى العربي ليكون هناك أكثر من 60 مليون مستخدم عربي، وتصبح الزيادة في أعداد المستخدمين العرب للإنترنت هي الأعلى بين اللغات العشر الأكثر استخداماً على الإنترنت في العام 2008؛ غير أن معدلات استخدام

الإنترنت في الدول العربية - فيما عدا أربع دول منها فقط - تظل أقل من المعدلات العلمية المقدرة بنحو 21% من إجمالي السكان⁽⁷⁷⁾.

غير أنه وبما لكلفة المعطيات السابقة نرى أن العالمية العظمى من الدول العربية تنتمي إلى فئة الثالثة أو فئة المجتمعات المستهلكة من الدرجة الثالثة لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فالإسهام العربي في مجتمع المعلومات العالمي لا يزال محدوداً من حيث الإنتاج الرقمي الذي يكاد يكون محتوماً مقارنة بالفئتين الأخريين. كما أن معدلات النفوذ في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العالمية العظمى من الدول العربية تعد في الوقت ذاته أقل من مثيلاتها على النطاق العالمي. كذلك فإن المعدلات المرتفعة التي استطاعت بعض الدول العربية تحقيقها في النفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لا ينبغي تعميمها عربياً، خاصة أن تلك الدول العربية التي استطاعت تعزيز مراكز متميزة عالمياً هي دول تتسم بظروف محلية خاصة لا تنطبق على باقي الدول العربية الأخرى، من حيث انخفاض الكثافة السكانية، ولبعض الارتفاع الكبير في معدلات الدخل القومي.

وعلى الرغم من كل ذلك ينبغي تأكيد حقيقة هامة، وهي أنه العرب - في إطار ثورة المعرفة الحالية ومجتمع المعلومات العالمي - يمتلكون فرصة سانحة لتحقيق مكانة مرموقة في مجتمع المعلومات العالمي وإقامة مجتمع معلومات إقليمي متقدم⁽⁷⁸⁾-(79).

4/5/1 فجوة الابتكار والإبداع العربية

على الرغم من تعدد أسباب فجوة المحتوى الرقمي، فإنها تعد نتيجة رئيسة لأزمة الابتكار والإبداع، فهناك قصور واضح في المناخ الإبداعي على المستوى العربي نتيجة غياب سياسات توطيد التكنولوجيا وكذلك هشاشة البنية التحتية البعثة والأكاديمية؛ الأمر الذي أدى إلى عدة فجوات كان من بينها فجوة المحتوى الرقمي التي أدت إلى عدم فاعلية المجتمع العربي في مجتمع المعرفة العالمي ليصبح مجرد تابع لا يسير إلى الابتكار أو الإبداع.

وما سبق يأتي متسقاً مع ما أظهرته بعض الدراسات أنه في البلدان التي تعاني الفجوة الرقمية كالبلدان الأفريقية والآسيوية وإيضاً في أمريكا اللاتينية على وجه الخصوص - وتشمل الدول العربية أيضاً - لا تدخل قضايا المعرفة الرقمية والابتكار ضمن حيز الاهتمام المناسب في تلك البلدان، كما أنها لا تخصص الميزانيات المالية الكافية لذلك⁽⁸⁰⁾.

أما عن المجتمع العربي على وجه الخصوص، فيظهر تقرير "مجتمع المعرفة العربي للعام 2009" أن الإبداع العربي يظل أضعف حلقات مجتمع المعرفة العربي. وعلى الرغم من جهود المؤلفين والعلماء العرب إلا أن الاتفاق العربي الضعيف في ميدان التنمية والبحث العلمي قد أثر سلباً على الإبداع العربي المعرفي كما وكيفا. فالإفاق على البحث العلمي لا يتعدى 0.3% من إجمالي الدخل القومي في معظم الدول العربية ويعتمد نسبة كبيرة منه تقدر بحوالي 97% على الدعم المادي الحكومي. فمعدل الاتفاق العربي في حقل البحث العلمي لا يتعدى 10 دولارات للفرد الواحد، في مقابل 33 دولاراً للفرد في ماليزيا، و 1304 دولاراً للفرد في فنلندا⁽⁸¹⁾.

وفي إطار التقرير ذاته تبين أنه على عكس ما هو واقع في الدول المتقدمة نجد أن المؤسسات العربية البحثية تعد بمثابة معاهد تعليمية فقط في إشارة إلى عدم وجود ارتباط مباشر بينها وبين الإنتاج وقطاع الخدمات. الأمر الذي يخلق فجوة بين التعليم والبحث العلمي من جانب، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية من جانب آخر⁽⁸²⁾.

فلذا كانت تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تحدث نقولنا في الدخل القومي بحيث ساعدت على إغاثة اتساع في فجوة الدخل القومي بين الدول الغنية من جانب والفقيرة من جانب آخر. وإذا وضعنا في الاعتبار أن تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعتمد بشكل أساسي على الابتكار، وأن الابتكار يتركز بشكل كبير في المجتمعات الغربية أو المجتمعات المتقدمة بشكل خاص، فإنه يمكن التكوين بازدياد الفوة واتساع الفجوة الاقتصادية بين الدول الغنية والفقيرة في المستقبل بفضل امتلاك الدول الغنية لمقومات هائلة للبحث العلمي، وارتباط البحث العلمي - غالباً - بالإنتاج والخدمات⁽⁸³⁾.

6/1 الخلاصة

وعلى الرغم من أن هناك فرصاً عديدة في المرحلة الحالية للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، فإن ذلك ليس بالأمر الهين على الإطلاق، فهو لا يتوقف فقط على القدرة على الحصول واستهلاك ما يمتلكه العلم المتقدم من محتوى رقمي وتكنولوجيات متطورة مرتبطة به، بل على توفير البنية التحتية الرقمية اللازمة لنشره وتوزيعه، ولكن يعتمد أيضاً على ترسيخ جنود مجتمع المعرفة، وإيجاد آليات لتوليد معرفة جديدة، والتطلع إلى زيادة حجم الاعتماد على المحتوى الرقمي وبمجه في كافة الشئون والمجالات، وكذلك بث روح الابتكار والإبداع داخل المجتمع؛ بحيث لا نقف موقف المستهلكين من المحتوى الرقمي، بل أن نسمى إلى أن نكون منتجين فاعلين في مجتمع المعرفة العالمي.

ولعل النهوض بصناعة المحتوى الرقمي أمر متشابك هو الآخر لا يأتي منعزلاً عن عناصر أخرى عدة، من بينها: تطوير الكوادر البشرية، والتشريعات الرقمية، والبنى التحتية الرقمية، وتنوعية المعلوماتية، والبحث العلمي الجاد، والمناخ الاجتماعي والثقافي، ومصادر التمويل المستدامة ... الخ . وكل ما سبق يشكل ما نستخدمه عليه المتخصصون "البينة التمكينية" التي ينشأ في ظلها مجتمع لمعرفة أو منظومة متكاملة تلعب فيها عناصر عدة - اقتصادية واجتماعية وسياسية وثقافية وتعليمية وبحثية - أدواراً متباينة ولكنها يكمل بعضها البعض في الوقت ذاته لتصب جميعاً في نقطة واحدة.

ونظراً للتطور السريع والمتلاحق في مجتمع المعلومات، فإنه ينبغي العمل بوثيرة أسرع نحو تحفيز الفجوة الرقمية وإيجاد سبل لتخطي عيوبها والحق بمجتمع لمعرفة علمي، وإلا زادت الفجوة بين الدول العربية ودول العلم التي أحرزت مكانة متقدمة في مجتمع لمعرفة علمي ومن ثم تحل الدول العربية مؤخرة نظراً لمجتمع لمعرفة علمي.

وأخيراً ينبغي تأكيد ضرورة تكثيف التعاون المشترك ونضال الجهود العربية لأجل إقامة مجتمع معلومات عربي منفتح، والاستفادة من الإمكانيات التكنولوجية المعلوماتية في تحقيق تنمية مستدامة اجتماعية واقتصادية، وتحسين نمط حياة الأفراد ونمط عمل المؤسسات على حد سواء؛ لا سيما في إطار كل من: الرعاية الشعبية لجامعة نحو تعبير واقع الأقاليم العربية، وتنشيط الكثير من دول العالم وإقليمه في تحقيق حضور فاعل وريادة ملموسة في مجتمع لمعرفة علمي.

7/1 مصادر الفصل الأول

- ¹ Nagy Hanna (2003) Why National Strategies are needed for ICT-enabled Development . ISG Information Solutions Group, ISG staff working papers, No. 3 June 2003, 47 p.
- ² Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p92
- ³ Kendra S. Albright (2005) Global Measures of Development and the Information Society, New Library World, V. 106, No. 7/8, 2005, PP. 320 - 331.
- ⁴ Webster, Frank (2002). Theories of the Information Society, Second Edition, New York: Routledge 2002, 304 pages, ISBN 0415282012. Book Review, Marianne Cooper, Qualitative Sociology, 2003, Volume 26, Number 4, Pages 563-566
- ⁵ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات (2003) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، جنيف 2003: إعلان المبادئ . الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات. بناء مجتمع لمعلومات تعدد عالمي في الألفية الجديدة، 12 ديسمبر 2003، ص 1 . www.itu.int/wsis
- ⁶ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا. المحتوى الرقمي العربي: الفرص والتوجهات والأولويات (2003) اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، 2003 ، 48 ص.
- ⁷ جامعة الدول العربية - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، وزارة الاتصالات والمعلومات - مصر (2005) . نحو تفعيل خطة عمل خريف: رؤية القيمة للفتح وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية . بناء على الوثيقة المصنعة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية السابعة والمسطدة في القاهرة في 18 يونيو 2003 85 ص.
- ⁸ Andy Sloane (2005), The Home in the Information Society IFIP International Federation for Information Processing, 2005, Volume 179, Perspectives and Policies on ICT in Society, Pages 187-204
- ⁹ نبيل علي ، نكية حجازي (2005) . فقهوة رقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، ط 1 . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 ، - ص 98 .

¹⁰ Dalia Yusuf (2010). Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107

¹¹ Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide/s, Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart, DOI: 0.1080/01972240600903953

¹² Pick, James B., Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology, Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p92

¹³ Wesley Shrum and others (2007). Past, Present and Future of Research in the Information Society, edited by Wesley Shrum and Keith Benson, Wiebe Bijker, and Klaus Brunnstein, New York, Springer, 2007.

¹⁴ Jacques Berleur and Jean-Marc Galand (2005). ICT Policies of the European Union: From an Information Society to eEurope. Trends and visions, IFIP International Federation for Information Processing, 2005, Volume 179, Perspectives and Policies on ICT in Society, Pages 37-66

¹⁵ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، المصنوع الرقمي العربي: الفرص والتحديات والآر لويات (2003) سكوا (اللجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) • نيويورك، 2003، ص 17.

¹⁶ Dalia Yusuf (2010). Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

¹⁷ جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات المعجزة الرقمية : مقدمة للتجتماع الرابع عشر للفرق العربي للتصنيف للقيمة الملموسة حول مجتمع المعلومات ، 17- 18 يناير 2005، ص 2

¹⁸ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2003) القمة العالمية لمجتمع المعلومات، حيف 2003: إعلان المبادئ . الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات. بناء مجتمع المعلومات نعد عالمي في الألفية الجديدة، 12 ديسمبر 2003، 9 ص . www.itu.int/wsis

¹⁹ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر اباد، الهند 24 مايو - 4 يونيو 2010 . ص 21.

²⁰ جامعة الدول العربية - الأمانة العامة . دعوة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول مؤشرات المعودة الرافعة : مقدمة للاجتماع الرابع عشر للفريق العربي للتخصيص للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات . 17- 18 يناير 2005 ، ص 3.

²¹ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر اباد، الهند 24 مايو - 4 يونيو 2010 . ص 13.

²² نبيل عتي ، نادية حجازي (2005) . المعودة الرافعة : رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، ط 1 . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 . - ص 167.

²³ Zillien, Nicole; Hargittai, Eszter (2009) Digital Distinction: Status-Specific Types of Internet Usage Social Science Quarterly (Blackwell Publishing Limited), Jun2009, Vol. 90 Issue 2, p274-291, 18p, 4 Charts; DOI: 10.1111/j.1540-6237.2009.00617.x

²⁴ Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide's. Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart; DOI: 0.1080/01972240600903953

²⁵ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . حيدر اباد، الهند 24 مايو - 4 يونيو 2010 . ص 3.

²⁶ نبيل عتي ، نادية حجازي (2005) . المعودة الرافعة : رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، ط 1 . - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 . - ص 98، 99.

²⁷ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، اسكوا (2005) المحتوى الرقمي لغربي: الفرص و التوجهات و الأولويات اسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا ، نيويورك ، أغسطس 2005 . ص 1.

²⁸ الاختصار "ت م ص" تم استعارته من كلمات الموضوع "لذالة على" تكنولوجيا المعلومات والاتصالات

²⁹ جامعة الدول العربية - إدارة الاتصالات و تكنولوجيا المعلومات، وزارة الاتصالات و المعلومات - مصر (2005)، نحو تفعيل خطة عمل جنيف: رؤية وطنية لتفعيل و تطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية، بإعداد علي الوشيقا الممثلة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات و المعلومات خلال دورته العادية السابعة و المصعدة في القاهرة في ١١ يونيو 2003، ص 6.

³⁰ Petros Rodakinias et al. (2008), Regional Development And The Information Society: How Greek Regions Measure Up In The Information Age?, Contributions to Economics, 2008, Regional Analysis and Policy, III, Pages 217-229

³¹ James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph; DOI: 10.1080/01972240701774790

³² الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا، إسكوا (2009) «دواء دمشق: تعزيز مجتمع المعرفة لغربي لتتمة اقتصادية واجتماعية مستدامة» . مؤتمر المنابعة الإقليمية لمقررات القمة العالمية لمجتمع المعلومات . إسكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا) ، بوسو 2009 ، ص 2 .

³³ Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22, 22p, 1 Diagram; DOI: 10.1080/01972240802587539

³⁴ Zillien, Nicole; Hargittai, Eszter (2009) Digital Distinction: Status-Specific Types of Internet Usage. Social Science Quarterly (Blackwell Publishing Limited), Jun2009, Vol. 90 Issue 2, p274-291, 18p, 4 Charts; DOI: 10.1111/j.1540-6237.2009.00617.x

³⁵ Dalia Yusuf (2010), Digital Divide. International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

³⁶ بيل علي ، نعية حدادي (2005) الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، ط ١ ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 ، ص 26 .

³⁷ U.S. Department of Commerce, National Telecommunications and Information Administration. 1995. Falling through the Net: A survey of the "have nots" in rural and urban America. <http://www.ntia.doc.gov/ntiahome/fallingthru.html>

³⁸ Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1

³⁹ W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, pp. 79.

⁴⁰ نبيل عتي - نادية حمزي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة - ط 1 - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون - 2005 - ص 12 .

⁴¹ Dalia Yusuf (2010). Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

⁴² W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, pp. 78-91

43 نبيل عتي - نادية حمزي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة - ط 1 - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون - 2005 - ص 7 ، 12 .

44 James, Jeffrey (2009) Measuring the global digital divide at the level of individuals. Current Science (00113891), 1/25/2009, Vol. 96 Issue 2, p1

45 Dalia Yusuf (2010). Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

⁴⁶ Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p91-115, 25p, 1 Diagram, 7 Charts; DOI: 10.1002/itdj.20095

⁴⁷ W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, p. 83

⁴⁸ W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human.Society@Internet, 2001, p. 83

⁴⁹ نبيل عتي - نادية حمزي (2005) . الفجوة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة - ط 1 - الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون - 2005 - ص 28، 29 .

⁵⁰ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010 : رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . جنيف : 24 مايو - 4 يونيو 2010 . ص 17 .

51 James, Jeffrey (2009) Measuring the global digital divide at the level of individuals. Current Science (00113891), 1-25-2009, Vol. 96 Issue 2, p1

⁵² International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society . International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, <http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/sdi/2010/index.html> . 124 p.

⁵³ للحصول على مزيد من المعلومات حول هذا الموضوع فشر المصدر التالي : جامعة الدول العربية - الأمانة العامة - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2005) ورقة عمل حول

مؤتمرات القمة الرقمية : منصة للتجتماع الرابع عشر للفريق العربي التحضير للقمة العالمية حول مجتمع المعلومات ، 17- 18 يناير 2005 ، 10 ص.

⁵⁴ Dalia Yusuf (2010). Digital Divide, International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

⁵⁵ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU (2010) المؤتمر العالمي لتنمية الاتصالات ، تقرير عن حالة تنمية الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لعام 2010: رصد تنفيذ أهداف القمة العالمية لمجتمع المعلومات . جنيف ، ليد ، ليد 24 مايو - 4 يونيو 2010 . ص 13.

⁵⁶ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU . قطاع تنمية الاتصالات (2010) مجلس مجتمع المعلومات : موجز تنفيذي ، 12 ص.

<http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html> .

⁵⁷ الأمم المتحدة، الاتحاد الدولي للاتصالات ITU . قطاع تنمية الاتصالات (2010) مجلس مجتمع المعلومات : موجز تنفيذي ، 12 ص.

<http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html> .

⁵⁸ Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide. A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22, 22p, 1 Diagram; DOI: 10.1080/01972240802587539

⁵⁹ W. Kim et al. (2001) Digital Divide: Conceptual Discussions and Prospect. Human Society@Internet, 2001, pp. 78-91

⁶⁰ Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. Information Technology for Development, 2008, Vol. 14 Issue 2, p93

⁶¹ James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph; DOI: 10.1080/01972240701774790

62 نبيل علي ، نادية حمادي (2005) . فجوة رقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة ، ط 1 . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 . ص 45.

⁶³ Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan-Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p1-22.

⁶⁴ الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (المعروف بالعربي: الفرص وتوجهات والأولويات (2005) سكوا (لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا) ، نيويورك ، أغسطس 2005 . 88 ص.

⁶⁵ Ramlee Mustapha and Abu Abdullah (2004) Malaysia Transitions Toward a Knowledge-Based Economy, the Journal of Technology Studies, 2004. Available at: <http://scholar.lib.vt.edu/journals/JOTS/v30n30n3pdf/mustapha.pdf>. P. 51 – 61.

⁶⁶ جامعة الدول العربية - إدارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - وزارة الاتصالات والمعلومات - مصر (2005) . نحو تفعيل خطة عمل حبيب: رؤية وطنية لدفع وتطوير مجتمع المعلومات في المنطقة العربية. بناءً على الوثيقة الممنوعة من مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات خلال دورته العادية السابعة والمبعدة في القاهرة في 18 يونيو 2003. ص 6.

⁶⁷ جامعة الدول العربية - القمة العربية (2001) قرارات القمة الخاصة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. عمان - الأردن ، 2001 . ص 1.

⁶⁸ جامعة الدول العربية - الأمانة العامة (2004) مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة : الدورة العادية (16) ، تونس ، 22-23 مايو/أيار 2004 . ص 94.

مجلس جامعة الدول العربية - الأمانة العامة (2005) مجلس جامعة الدول العربية على مستوى القمة : الدورة العادية (17) ، تونس ، 22-23 مايو/أيار 2004 . ص 81.

⁷⁰ مجلس الوزراء العرب للاتصالات والمعلومات (2007) موجه الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات: بناء مجتمع المعلومات حتى 2012 . 2007 . ص 1 . www.atcm.org.eg/upload/files.

⁷¹ Dalia Yusuf (2010), Digital Divide. International Encyclopedia of Civil Society, Springer Science+Business Media, LLC 2010, Helmut K. Anheier and Stefan Toepler, 10.1007/978-0-387-93996-4_107.

⁷² Barzilai-Nahon, Karine (2006) Gaps and Bits: Conceptualizing Measurements for Digital Divide's. Information Society, Nov/Dec2006, Vol. 22 Issue 5, p269-278, 10p, 1 Diagram, 1 Chart; DOI: 0.1080/01972240600903953

⁷³ James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. Information Society, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54.

⁷⁴ Stevenson, Siobhan (2009) Digital Divide: A Discursive Move Away from the Real Inequities. Information Society, Jan/Feb2009, Vol. 25 Issue 1, p14

⁷⁵ International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society . International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, <http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html> . 124 p.

⁷⁶ International Telecommunication Union ITU (2010) Measuring the Information Society . International Telecommunication Union ITU, Ver. 1.01, 2010, <http://www.itu.int/ITU-D/ict/publications/idi/2010/index.html> . 124 p.

⁷⁷ UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

⁷⁸ UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

⁷⁹ نبيل علي ، نادية حجازي (2005) . المعجزة الرقمية : رؤية عربية لمجتمع المعرفة . ط 1 . الكويت : المجلس الوطني للثقافة والآداب والفنون ، 2005 . ص 469 .

⁸⁰ Pick, James B.; Azari, Rasool (2008) Global digital divide: Influence of socioeconomic, governmental, and accessibility factors on information technology. *Information Technology for Development*, 2008, Vol. 14 Issue 2, p112

⁸¹ UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

⁸² UNDP, United Nations Development Programme (2009) The Arab Knowledge Report 2009. www.content.undp.org/go/newsroom

⁸³ James, Jeffrey (2008) Digital Divide Complacency: Misconceptions and Dangers. *Information Society*, Jan2008, Vol. 24 Issue 1, p54-61, 8p, 1 Chart, 1 Graph. DOI: 10.1080/01972240701774790

الفصل الثاني

السياسات الاستراتيجية العربية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

"بناء مجتمع معلومات عربي متكامل من خلال تعظيم الاستفادة من
تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات وإقامة صناعة عربية في هذا المجال
لدعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة"

الاستراتيجية العربية العامة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات : بناء
مجتمع المعلومات حتى 2012

السياسات الاستراتيجية العربية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

1/2 التمهيد

يتم خلال الفصل الحالي لقاء الضوء على السياسات الاستراتيجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي في عدد من الدول العربية، من خلال استعراض الخطط الوطنية لمجتمع المعلومات مع التركيز على شق المحتوى الرقمي على وجه الخصوص، وهي البلدان التي بلغت في مجملها سبعة بلدان في إطار المجموعة العربية التي سيتم مقارنتها لاحقاً بالمجموعة العالمية. حيث تم تناول تلك السياسات الاستراتيجية بالوصف لكل منها على حدة ومن ثم التحليل لمجمل المجموعة العربية، وذلك للتعرف على أبرز المفومات والعواقب وأوجه التميز ومعالج الخصوصية المحلية المرتبطة بكل منها، ومن ثم يمكن الاستفادة منها لاحقاً في إغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية باعتبارها الشق المكمل لمجتمع المعلومات والأهم في ذات الوقت.

ونرى أن ثمة خط دقيق يفصل بين السعي نحو تعزيز صناعة المحتوى الرقمي من جانب والنفذ إلى مجتمع المعلومات بشكل عام من جانب آخر. فسياسات الوطنية لمجتمع المعلومات عادة ما تدعم النفذ إلى مجتمع المعلومات من خلال المزج بين شقي مجتمع المعلومات: البنية والمحتوى، وليس من خلال دعم أحدهما دون الآخر. لذا فاستخلاص الخبرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي على وجه التحديد يتطلب التعرف على السياسات الاستراتيجية بمرمتها، لا سيما وأن العديد من تلك البلدان موضع دراسة لا تمتلك استراتيجية مستقلة تغطي قطاع المحتوى الرقمي فقط.

يقوم فيما يلي بتناول السياسات الاستراتيجية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي وبيئتها التمكينية لسبع دول عربية - حسب ترتيب ورودها لجنبا - هي: الأردن، السعودية، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب. وذلك على مرحلتين: أولهما وصف واستخلاص السمات المميزة، وثانيهما التحليل، ولكن سبق ذلك تقديم بعض التفاصيل حول عملية اقتفاء بلدان المجموعة العربية، وكذلك عملية تحصيل مصادر المعلومات الخاصة بها.

2/2 مخفل منهجي إلى المجموعة العربية

ونرى بداية أهمية استعراض خطوتين منهجيتين رئيسيتين في إطار دراسة السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية هما: اقتفاء بلدانها، وتحصيل مصادر المعلومات الاستراتيجية المرتبطة بها؛ وذلك قبل الخوض في تفاصيل عمليتي الوصف والتحليل لتلك السياسات وما يرتبط بها من عناصر أخرى.

1/2/2 اقتفاء المجموعة العربية

لما عن المجموعة العربية فقد اختارنا في البداية القيام بأعداد دراسة حالة لكافة الدول العربية، غير أننا اضطررنا بالعديد من الإشكاليات التي حالت دون الحصول على المعلومات والبيانات المطلوبة حول كافة الدول العربية لمحاولة إتمام ذلك، وهي الإشكاليات التي يمكن تلخيصها فيما يلي:

1) الانخفاض في البيروقراطية وازمة التواصل مع الجهات الرسمية العربية¹ وبغض النظر عن كون تلك الدول العربية من الفئة التي استطاعت أن تمتلك ملفاً جيداً في مجال مجتمع المعلومات ولحزوت نجاحاً كبيراً وفقاً لمؤشرات مجتمع المعلومات المعترف بها عالمياً، إضافة إلى تلك الدول العربية التي لا تزال في مرحلة ما يمكن تسميته بمجتمع المعلومات، ومن ثم نرى أن القول بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قد جعلت من العالم قرية كونية صغيرة أمر قد لا ينطبق على الأقليم العربي.

2) نقص الشفافية والقصور في حجم البيانات والمعلومات المتوفرة ولاسيما التقارير الرسمية والخطط الاستراتيجية، فقد دلت بعض الدول العربية على عدم طرح تلك المعلومات للتداول العام خارج الإطار الرسمي للدولة كما هو الحال مع سياسات تكنولوجيا المعلومات لدولة الإمارات العربية المتحدة على سبيل المثال².

¹ وقد واجه المؤلف صعوبات كثيرة في الاتصال بالجهات الرسمية العربية، خصوصاً وأنه جاء مترافقاً مع حالة الانفصام لتسمية في منطقة عربية وما يوجب عليه من قصور في الاتصال بالأجهزة الرسمية تصب في دول عربية. ² رشا مرعشي (2011) دراسة بالدرج الإلكتروني حول مدى توفر الاستراتيجيات الوطنية الاستراتيجية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، شيدو رشا مرعشي - مؤلف مساعد بكلية نسي للإدارة الحكومية - Dubai School of Government، 3 مايو 2011، كلية نسي للإدارة الحكومية www.dsg.gov.ae، نسي - الإمارات العربية المتحدة.

(3) انخفاض جودة البيانات والمعلومات المتوفرة ومدى نفعها بعد إشكالية أخرى لا يتسع المجال هنا للتعرض لها، خصوصاً في إطار الغياب العام في الأجهزة المتخصصة القائمة على جمع تلك البيانات وتحليلها. وكذلك الإشكالية التي تمنع توفر مؤشرات إقليمية لقياس مجتمع المعلومات تتسق مع الخصوصية العربية على الرغم من وفرة المؤشرات العالمية التي يمكن إعادة ضبطها لتتوافق مع الواقع المحلي والإقليمي.

(4) هناك فئة أخرى من الدول العربية يمكن القول بأنها بعيدة إلى حد كبير عن سقف مجتمع المعلومات؛ حيث لاحظنا أن جهودها الحكومية في مجال دعم مجتمع المعلومات إما ضعيفة إلى حد كبير كما هو الحال في موريتانيا والعراق على سبيل المثال، أو أن الوزارات والمؤسسات الرسمية المعنية بطف مجتمع المعلومات والمحتوى الرقمي ليس لديها في الأساس موقع على الويب يمكن من خلاله استقاء معلومات وبيانات محلية مرتبطة كما هو الحال في جزر القمر وجيبوتي على سبيل المثال، الأمر الذي لا يشير بوجود سياسات رسمية جادة يمكن الاعتماد عليها خلال الدراسة الحالية.

(5) فمنا بالعودة إلى هبات عربية مختلفة للحصول على تلك الوثائق والتقارير الرسمية، مما مكنه من الحصول على وثائق خاصة ببعض دول عربية، إلا أنه قد اضطررنا لاحقاً بحقيقة مفادها أنه على الرغم من أن الوثائق ذاتها متاحة على الإنترنت، فالبعض منها من خلاله ليس سهلاً وغالباً ما يكون مضيقاً.

(6) اضطررنا في بعض الأحيان إلى اللجوء إلى مصادر معلومات غير عربية لاستكمال المعلومات والبيانات المرتبطة بالمجموعة العربية، وهو ما يعد قليلاً لحدود على قصور المحتوى الرقمي العربي.

وأخيراً استقر رأي على مجموعة الدول العربية التي توفر لدينا وثائق ومعلومات عنها ولأسيما من مصادرنا الرسمية وهي الدول السبع التالية حسب الترتيب الهجائي: الأردن، السعودية، سوريا، فلسطين، لبنان، مصر، المغرب.

وهذه المجموعة العربية تبدو متنوعة، حيث تشمل على دول مختلفة من المشرق والمغرب والشرق الأوسط العربي؛ دول المشرق أو الخليج العربي استطاعت أن تقطع شوطاً كبيراً تجاه مجتمع المعلومات بشكل عام وصناعة المحتوى الرقمي بشكل خاص وجاءت ممثلة في هذه المجموعة بالسعودية، كما أن مصر باعتبارها من دول

لوسط تعد إحدى الدول العربية المتميزة، وفي الشمال كذلك سوريا ومفها الذي يتميز بالنسبة الواسع لفضايا اللغة العربية في المستوى الرسمي وكذلك لبنان وفلسطين، وأيضاً المملكة المغربية الطموحة تجاه مجتمع المعلومات كأحد دول المغرب العربي (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 1) الأقاليم العربي معطدا بالدول التي تشكل المجموعة العربية

2/2/2 تحصيل مصادر معلومات المجموعة العربية

والجدول التالي يتضمن تفاصيل حول الاستراتيجيات الوطنية المرتبطة للدول العربية في مجال موضوع الدراسة حسب ترتيب ورودها جغائياً.

البلد	عنوان وثيقة الاستراتيجية	التصنيف	الجهة المسؤولة عن الاصدار	الموقع الإلكتروني	تاريخ الاصدار والانتهاء
الأردن	National ICT Strategy of Jordan استراتيجية الأردن الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معم	جمعية شركات تنمية المعلومات والاتصالات - Intecf	www.intecf.net	2007 - 2011
السعودية	الطبعة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1425 هـ - رؤية وطنية لعام مصمم المعلومات	معم	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	www.mct.gov.sa	2006 - ١٤
موريتانيا	استراتيجية تنمية الاتصالات والمعلومات والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في موريتانيا	معم	وزارة الاتصالات وتقنية	www.mct.gov.mr	2004 - 2013
فلسطين	الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين	معم	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	www.mct.gov.ps	2011 - 2013
لبنان	The National e-Strategy for Lebanon الاستراتيجية الوطنية الإلكترونية للبنان	معم	وزارة التنمية الإدارية	www.oman.gov.lb	2003 - ٩
مصر	Egypt's ICT Strategy استراتيجية مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات	معم	وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات	www.mct.gov.eg	2007 - 2010
المغرب	المغرب الرقمي 2013 الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي	معم	وزارة الصناعة والتجارة والتمويل والبحث	www.mact.gov.ma	2009 - 2013

جدول (2 - 1) تفاصيل استراتيجيات مجتمع المعلومات لدول المجموعة العربية

^١ علامة (*) تعني أن المظومة أو البلد لم يتوفر لمؤلف.

ونرى أن التفاصيل التي يتضمنها جدول الحال تعكس حالة عدم الاتساق العربي فيما يتعلق بتلك البيانات المرتبطة بالاستراتيجيات الرسمية للمجموعة العربية، كما يعكس - مجملًا - انخفاض مستوى التنسيق العربي المشترك وكذلك التقدير الرسمي لأهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار النظام العالمي الجديد، ويمكن توضيح ذلك في النقاط التالية:

1. انضروب في مسؤوليات الجهات القائمة على إصدار تلك الاستراتيجيات من بلد لآخر - وهو ما صنف في الوقت ذاته مهمة البحث عن تلك الوثائق الرسمية - بحيث جاءت المسؤولية عن تلك الاستراتيجيات في إطار وزارات لها مسؤوليات أساسية أو فرعية تختلف عن بعضها البعض: كالبريد، والصناعة، والتجارة، والتنمية الإدارية على سبيل المثال⁴.
2. التباين في حدود النغطية لتلك الخطط الوطنية واختلاف عرض كل منها؛ فبعضها جاءت بقضايا تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات منمجة ضمن خطط وطنية تعالج قضايا أخرى كالبريد على سبيل المثال، كما يبدو من تلك التسميات أيضا أن بعضها يسمى فقط في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على نطاق واسع بما يخدم أهداف التنمية، بينما البعض الآخر يمثل مستوى أعلى يركز على بناء قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الوقت ذاته.
3. التباين في المدد الزمنية الخاصة بصلاحية العمل بالخططة الاستراتيجية - تاريخ البدء والانتهاء - بين استراتيجية وطنية وأخرى، وهو ما يعكس قصورا في التنسيق الإقليمي بين الدول العربية بعضها البعض بشأن تحقيق أهداف إقليمية عامة في إطار مجتمع المعلومات، وهو ما يؤكد أيضا الحاجة الملحة إلى إقامة تكتل عربي إقليمي في هذا القطاع لهم.
4. صدور استراتيجيات بعض الدول العربية بغیر اللغة العربية؛ فمنها ما صدرت باللغة الإنجليزية فقط وليس لها نسخا عربية متاحة، ونرى أنه على الرغم من أهمية ذلك في إبراز الإسهام العربي في إطار مجتمع المعلومات العالمي من خلال نشر التجربة الرقمية العربية على نطاق عالمي يتجاوز حدود اللغة المحلية؛ إلا أنه - في الوقت ذاته - يعكس حالة من عدم الوضوح في الرؤية والتبذير حيال

⁴ وفي حالات دول عربية أخرى ليست مصر قديمة لعلاية لاحظنا أن المسؤولية عن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كانت مغطاة بمسؤوليات أخرى غير منسقة تمتد منها على سبيل المثال - اتصالات كما هو الحال في البحرين والكويت، والاتصالات كما هو الحال في سوريا وحرر القمر، والتشغيل والتكوير لصحة كما هو الحال في موريتانيا.

مبادئ مجتمع المعلومات وخصوصاً الثقافية، وحقوق المعرفة للجميع، وكذلك أهمية إتاحة المعلومات باللغات المحلية بما يتري المحتوى الرقمي العربي، ويمنح فرصة الاطلاع عليها والتفاعل معها من جانب المواطنين الذين هم محورون بتلك الاستراتيجيات.

ونرى ان عدم وجود اتفاق إقليمي عربي على بعض القضايا الشكالية يؤدي حتماً إلى عدم التنسيق بخصوص قضايا أخرى يتم بالعمق وترتبط ارتباطاً وثيقاً بمجتمع المعلومات. وربما لو توسع المجال هنا لالتقاء الضوء على عدد أكبر من الدول العربية فيما يتعلق بتفاصيل خططها الوطنية لمجتمع المعلومات، لظهرت مزيد من القضايا الملحة الأخرى. وهي القضايا التي لاحظنا بعضها في سياق آخر، ومنها على سبيل المثال: تشتت المسؤولية الوطنية حول القضايا المطيعة لمجتمع المعلومات بين جهات وهيئات مختلفة في البلد الواحد، أو عدم وجود سياسة وطنية رسمية واضحة وموحدة لدى بعض البلدان بل مجموعة من السياسات التي يحددها كل منها بقطاع معين دون غيره كالحكومة الإلكترونية أو الصحة الإلكترونية أو غير ذلك.

3/2 وصف السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية

وفيما يلي يتم استعراض السياسات الاستراتيجية لبلدان المجموعة العربية والمرتبطة بإقامة اقتصاد معرفة محلي وتعمير المحتوى الرقمي وصناعاته.

1/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة الأردنية الهاشمية

وقد اعتمدنا في الوصف التالي لتلك السياسات على عدد من الوثائق المرتبطة بالتخطيط الاستراتيجي للأردن في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن وثائق أخرى غير رسمية^{(1) (2) (3) (4) (5)}.

• وفقاً لمؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI فإن الأردن في العام 2011 يحتل المرتبة رقم 50 عالمياً وذلك بالهبوط بنحو ستة مستويات من المرتبة 44 في العام 2010 وهي المرتبة ذاتها التي حازتها في العام

^{*} Hashemite Kingdom of Jordan - Information Technology Association Integrity and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 - 2011. Available at: <http://www.intaj.net/make-64>. Amman, July 2007, 59 p.

2009. علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في الأردن يبلغ 5548 دولار، بينما عدد سكانها يبلغ 6 مليون نسمة.

- وفي إطار السياسات الأردنية تم التصديق على الخطة الاستراتيجية 2007 - 2011 لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتي تتميز بأنها تعمل على توزيع الأنوار وتحديد المسؤوليات المختلفة عبر المراحل الزمنية المختلفة للخطة بشكل دقيق بما يقطع السبيل أمام أي التباس من شأنه تعطيل عمليات تحقيق الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

- وفي هذا الإطار نواجه المؤسسات الأردنية العديد من التحديات المتمثلة فيما يلي:

1. انخفاض مستوى انتشار الإنترنت بين السكان.
2. الفجوة القائمة بين قطاع البحث الأكاديمي والعلمي من جانب وقطاع الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات من جانب آخر، في إشارة إلى أهمية البحث العلمي في تطوير هذا القطاع الهام.
3. ندرة الخبراء في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من حيث صعوبة اجتذابهم وصعوبة الاحتفاظ بهم داخل القطاع المحلي.
4. قصور الدعم الحكومي في صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المحلية.
5. قصور في فهم طبيعة وفكرة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النهوض بالمجتمع ككل اقتصاديا واجتماعيا، والتعامل معه على أساس أنه قطاع معزول ومنفصل بذاته.

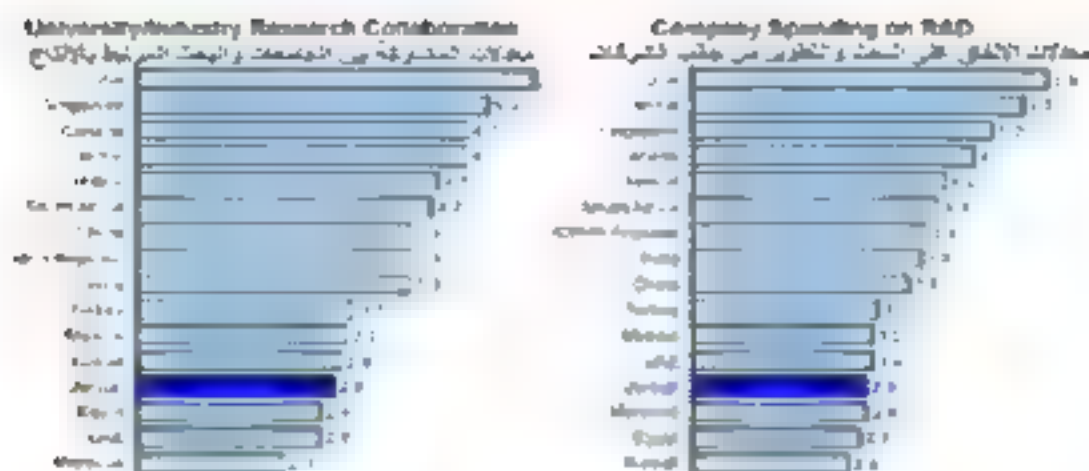
- وتقوم السياسات الأردنية على أربع ركائز أساسية وهي: البنية التحتية، البحث العلمي والتطوير، قضايا العمل والتعليم، التشريعات والمناخ الاستثماري. كما أن مسألة الشراكة فيما بين القطاع الخاص وقطاع البحث الأكاديمي تمثل بعدا أساسيا خلال الاستراتيجية الأردنية لأجل بناء اقتصاد معرفة محلي. كما تؤكد الاستراتيجية على أهمية التشجيع على التعاون بين الجامعات ومؤسسات البحث والتطوير الأخرى من أجل تعزيز فكرة هذه الصناعة على التصدير، خصوصا في إطار تقديم حوافر ضريبية معينة.

- تترك السياسة العامة للحكومة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات أهمية المحتوى الرقمي المحلي والمحتوى المناق باللغة العربية وتدورها في الارتقاء بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى طموحات الحكومة الأردنية.

وخصوصاً في إطار المزايا المتاحة في المملكة الأردنية من المهارات التكنولوجية فضلاً عن التعددية اللغوية في المجتمع المحلي. ومن بين مجالات المحتوى الرقمي التي تطرقت لها السياسات الأردنية، ركزت الاستراتيجية في مجال الحكومة الإلكترونية على وجه الخصوص حيث تؤكد أهمية إمكانية الخدمات الحكومية. كما أن سياسات الحكومة الأردنية عبر الاستراتيجية الحالية توصي بضرورة التحول من البث التماثلي Analogue Broadcasting الأرضي للمحتوى المسموع والمزني إلى البث الرقمي Digital Broadcasting بكافة أبعاده.

- وتضع السياسة العامة للحكومة الأردنية في قطاع تكنولوجيا المعلومات حدوداً معينة تتمثل في أن الحكومة لا ينبغي أن تقوم بوضع إطار لتنظيم محتوى الإنترنت إلا أن الحكومة الأردنية سوف تعمل على إزالة أي محتوى يتم استضافته عبر مرودي خدمات الإنترنت في المملكة والشركات المستضافة ويكون مخالفًا لقانون العقوبات الأردني.
- وتؤكد الاستراتيجية الأردنية على الاستثمار في تحسين البنية التحتية، ونشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من خلال التمسك إلى توسيع دور وشراكة القطاع الخاص في البنية التحتية الرقمية الأردنية. وكذلك العمل على تحسين معدلات انتشار الهواتف المحمولة، تخفيض تكلفة النفاذ إلى الإنترنت عبر عدد من الإجراءات والتدخلات. ولعل أبرز المشروعات الطموحة التي اضطلعت بها السياسات الأردنية في هذا الإطار هو سحبها نحو تزويد كل طالب جامعي بكمبيوتر محمول.
- منحت السياسات الاستراتيجية الأردنية اهتماماً واسعاً بالقطاع الخاص إيماناً منها بأن القطاع الخاص سواء المحلي أو الدولي يمثل أفضل الفرص بالنسبة لقطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ومن ثم فقد ركزت العديد من أهداف الاستراتيجية الأردنية على هذا القطاع من أجل تنمية استثماراته الداخلية والخارجية على حد سواء. كذلك لفتت الاستراتيجية على الترويج ودعم المشروعات المتوسطة والصغيرة والميكروية Micro في مجال تكنولوجيا المعلومات خصوصاً وأن هذه المشروعات تمتلك حصصاً كبيرة من السوق المحلي. وذلك مع استثمار المملكة في الترويج لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر لدعم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير المحتوى الرقمي الأردني، حيث تضمنت الاستراتيجية بعض المشروعات الطموحة مثل: مدينة الأردن للإنترنت، مشروع سوفت سيتي، القرية الإلكترونية، كمبيوتر محمول لكل طالب.

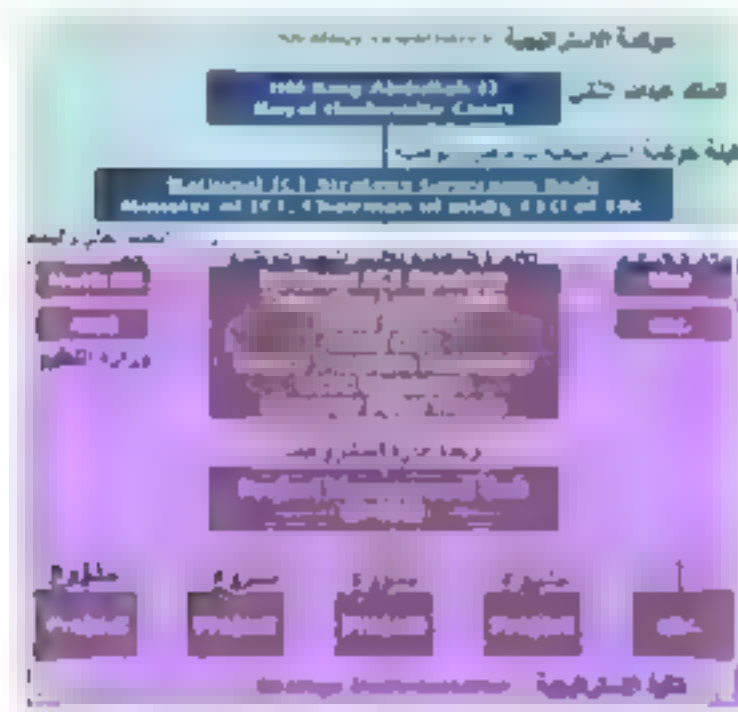
- تراعي السياسات الحكومية المرتبطة بمجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الهدف البشري من خلال حماية المستخدمين من المواد الخطرة عبر تقنيات التخلص الآمنة، بالإضافة إلى الحماية من مخاطر الإشعاع الكهرومغناطيسي وذلك بالامتثال للمعايير المعترف عليها دولياً.
- وتؤكد السياسات الأردنية أهمية نشر الوعي بين الأفراد في المجتمع الأردني حول تأثير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات على النمو الاقتصادي والاجتماعي. كما تؤكد أيضاً ضرورة استغلال الاتفاقيات الدولية المختلفة من أجل تطوير قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات الأردني.
- على الرغم من أن القيات ومنجزات البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الأردن لا يزال دون التوقعات المطلوبة، إلا أن السياسات الأردنية تعمل عليه كثيراً في النهوض بهذا القطاع وتحقيق التنمية المستدامة باعتباره أحد ركائز تلك السياسات، ومن ثم فقد دلت الأردن على وضع عدد من مؤشرات الأداء المرتبطة : منها زيادة حجم التمويل للبحث والتطوير بشكل عام من 0.34% من إجمالي الدخل المحلي في العام 2003 لتصل به في العام 2012 إلى نحو 1% من إجمالي الدخل المحلي، فضلاً عن العمل على زيادة عدد براءات الاختراع المسجلة في هذا القطاع ، كما وضعت السياسات الأردنية جل اهتمامها على عدد من الأهداف لتحقيقها في هذا الإطار من بينها: تقوية العلاقة بين البحث العلمي والأكاديمي من جانب وبين قطاع الاقتصاد والإنتاج من جانب آخر وذلك في إطار مصف تلك العلاقة عند مقارنتها عالمياً. وتنفيز شركات القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير خصوصاً وأن معدلات الإنفاق من جانب القطاع الخاص على البحث والتطوير تعد ضعيفة إلى حد كبير مقارنة بالإنفاق العالمي في المجال ذاته، وكذلك التمويل المباشر للبحث والتطوير والتأكيد على التعاون بين المستثمرين والمولدين (انظر الشكل التالي).



رسم بياني (2 - 1) معدلات الإنفاق على البحث والتطوير من جانب الشركات. ومعدلات المشاركة فيما بين الجامعات والبحث المرتبط بالإنتاج وذلك بمطابقة لها بين الأردن وبعض الدول الأخرى على الترتيب الإقليمي والعالمي¹⁹⁰

- كما أن تنمية الكوادر البشرية قد تولته السياسات الأردنية اهتماما كبيرا كأحد الركائز الأساسية نظرا لاستقرار الحقول الذي تتعرض له الأردن، حيث أن الغالبية العظمى من الكفاءات البشرية والحدباء المتميزين يهاجرون بصفة مستمرة خارج البلاد. ومن ثم تعمل الاستراتيجية الأردنية على استعادة العقول المهاجرة والإنهاء على الكوادر البشرية المحلية المؤهلة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارهم المحبين الأساسيين باليهوض بهذا القطاع، وذلك من خلال خلق بيئة عمل تتسم بمقومات الجذب المطلوبة، وكذلك تكوين كوادر بشرية ذات مستوى عال في هذا القطاع تتسق مع معايير التنافسية العالمية في القطاع ذاته.
- حاولت السياسات الأردنية التظلم على فجوة القوانين والتشريعات في مجال حماية الملكية الفكرية والإبداع باعتبارها مسرور رئيسي عن عروب المستثمرين عن ضخ أموالهم وجهودهم في هذا القطاع، وحق مناح الإبداع والابتكار، ومن ثم فقد كان من المهم استحداث العديد من القوانين والتشريعات لأدعة للبيئة التشريعية في هذا القطاع، كما كان من المهم أيضا النظر في تخفيض سقف الضرائب الأردنية المرتفع في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. حيث وضعت الخطة الاستراتيجية المحلية في اعتنوها مراجعة التشريعات المرتبطة وتعديث البيئة القانونية لقطاع تكنولوجيا المعلومات، ووضع القوانين التي تنظم جرائم الإنترنت وتحمي خصوصية البيانات وذلك بالتعاون مع أصحاب العلاقة.
- تتسم السياسات الأردنية بتظلمها نحو تحقيق تواجد قوى في محيط الأسواق العربية وإملاك جزء منه، خصوصا من خلال تطوير منتجات المحتوى الرقمي في مجالات الإعلام كالمواد السمعية والفيديو والألعاب الترفيهية.

- وفي إطار السياسات الأردنية يتم حوكمة الاستراتيجية ومابعة التنفيذ بواسطة لجنة حوكمة الاستراتيجية والتي يأتي على رأسها قمة السلطة في الدولة أو ملك الأردن، وتكون هيئة الحوكمة الوطنية متمثلة في وزير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ورئيس الجمعية الأردنية لتكنولوجيا المعلومات "Int@j"، ورئيس التنفيذي للجنة تنظيم الاتصالات اللاسلكية Telecommunications Regulatory Commission (TRC). وهي الهيئة التي يبتق عنها هيئة تنفيذية أخرى تتشكل من الوزارات المعنية والهيئات المعنية داخل الدولة، وغيرها يأتي من قاعدة الهرم وحدة إدارة المشروعات المسؤولة عن تنفيذ الاستراتيجية (انظر الشكل التالي). حيث تعتمد الخطة لسلوب تقييم الأداء عبر مجموعة من المؤشرات المرتبطة بكل هدف من أهداف الخطة فضلاً عن المشروعات المرتبطة بكل هدف من تلك الأهداف.



شكل (2 - 2) حوكمة الاستراتيجية الوطنية الأردنية
في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات*

* Hashemite Kingdom of Jordan - Information Technology Association Int@j and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 - 2011. Available at: <http://www.intaj.net.na/ict-2011>. Amman, July 2007. p. 6.

2/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة العربية السعودية

لقد تم هنا استقاء المعلومات بشكل رئيسي من وثيقة الاستراتيجية الوطنية للمملكة العربية السعودية المسماة: الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ (2006) أو الرؤية الوطنية لبناء مجتمع المعلومات، فضلاً عن مصادر أخرى (47، 48، 49، 50).

- وفقاً لمؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI للعام 2011 فإن المملكة العربية السعودية تحتل المرتبة رقم 33 عالمياً وذلك بالهبوط مرتبة واحدة عن العام 2010 حيث تحتل المرتبة رقم 32 عالمياً، بينما أظهرت السعودية تحسناً كبيراً بالمقارنة بما سبق وذلك بالصعود نحو ثمانية مراتب من المرتبة رقم 40 عالمياً في العام 2009، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في السعودية يبلغ 23272 دولاراً، بينما عدد سكانها يبلغ 25.5 مليون نسمة.
- صعدت الخطة الاستراتيجية الحالية إلى إشراك خبراء ومتخصصين من القطاع الخاص والقطاع الأكاديمي في إعداد الاستراتيجية بالتعاون مع القطاع الحكومي. حيث تنبع الاستراتيجية من فهم جيد لدور اقتصاد المعرفة في الدفع قديماً بقضايا وقطاعات التنمية المختلفة، وكذلك الدور الذي لعبه هذا القطاع الهام في الدفع بعملية التنمية في العديد من البلدان مثل كوريا ونيوزيلندا والصين وغيرها من البلدان.
- أما عن الرؤية الاستراتيجية السعودية فقد جاءت على النحو التالي: "التحول إلى مجتمع المعلومات، واقتصاد رقمي، لزيادة الإنتاجية، وتوفير خدمات الاتصالات وتقنية المعلومات لكافة شرائح المجتمع، في جميع أنحاء البلاد، وبناء صناعة قوية في هذا القطاع لتصبح أحد المصادر الرئيسية للدخل" (انظر الشكل التالي).

¹ المملكة العربية السعودية - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (2006) الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ . الرؤية لبناء مجتمع المعلومات . وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات . المملكة العربية السعودية . 1426 هـ [2006] . متاح على <http://www.mca.gov.sa/egypt/NCTP/Balady> 111 من



شكل (2 - 3) رؤية مستقبلية للخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات السعودية ولجزائها الرئيسية⁽¹⁸⁾

• لما من الأهداف العامة للاستراتيجية السعودية يمكن التعرف عليها فيما يلي:

- (1) رفع إنتاجية وكفاءة جميع القطاعات، وتصميم الخدمات الحكومية والتجارية والاجتماعية والصحية إلكترونياً، وتشجيع العمل عن بعد من خلال التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات.
- (2) تنظيم قطاع الاتصالات وتقنية المعلومات بشكل عادل، ومحفز، وجذاب للاستثمارات.
- (3) بناء صناعة اتصالات وتقنية معلومات قوية منافسة محلياً وعالمياً من خلال البحث العلمي والابتداع والتطوير في مجالات استراتيجية، والتعاون الاقليمي والدولي، لتصبح مصدراً رئيساً للتدخل.
- (4) التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في التعليم والتدريب بجميع مراحله.
- (5) تمكين كافة شرائح المجتمع في جميع أنحاء البلاد من التعامل مع الاتصالات وتقنية المعلومات بفاعلية ويسر لردم الفجوة الرقمية.
- (6) التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية، والانتماء الوطني واللغة العربية، وتعزيز رسالة الإسلام الحضارية.
- (7) توفير قدرات مؤهلة ومدربة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال إعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية.

- والأهداف الاستراتيجية أيضا أخذت في اعتبارها الدور الهام لعبه القطاع الخليجي والعربي والإسلامي والدولي من أجل إقامة صناعة تكنولوجيا المعلومات نتيجة لدورها في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية.
- عكست السياسات السعودية في الربط بين كل من الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات من جانب والسياسة الوطنية للعلوم والتقنية من جانب آخر. كما جاءت أيضا الاستراتيجية الحالية في الإطار الكلي للتنمية الشاملة داخل المملكة حيث تم إيجاد روابط مباشرة بين مجتمع المعلومات من جانب والتنمية الشاملة من جانب آخر.
- تماشيا مع توجه المملكة نحو حماية الملكية الفكرية صدرت لوائح شرعية حول الملكية الفكرية وأحكام نسخ البرامج الكمبيوترية عبر هيئة كبار العلماء والمجمع الفقهي في الوقت الذي تقوم فيه لجنة دعم الملكية الفكرية برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية عدد من الجهات ذات العلاقة بوضع السياسات العامة للملكية الفكرية.
- وفي مجال "العزل عن بعد" وتماشيا مع التوجهات العالمية وكذلك الخصوصية المحلية للمملكة فقد أولت الاستراتيجية السعودية اهتماما بدعم "العزل عن بعد" نتيجة لأنه يتناسب مع المرأة السعودية في إطار خصوصية المجتمع السعودي وعاداته وتقاليده المحافظة.
- تسمى السياسات السعودية بحر إقامة صناعة وطنية للاتصالات وتقنية المعلومات حيث تأخذ في اعتبارها السياسات الاستراتيجية الفاجعة لدول أخرى كالهند وليرلندا في هذا المجال، وينطلق ذلك من فهم القائمين على الاستراتيجية لطبيعة الواقع المحلي وتحدياته؛ لاسيما أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المملكة يتوقف على دوره التسويقي للمنتجات غير الوطنية وليس الدور الإنتاجي للمنتجات الوطنية.
- تعمل السعودية على رفع الوعي المحلي بأهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات، وذلك من خلال توفير التدريب المجاني مع إعطاء أولوية للفتات غير القادرة عبر صندوق للتدريب المجاني في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، وإطلاق مبادرة الكمبيوتر المنزلي، وإطلاق قوافل لمحو الأمية الكمبيوترية والإنترنت في المناطق الريفية والفقيرة.

- تهدف الاستراتيجية إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي على شبكة الإنترنت عبر مجموعة من المشروعات منها: مبادرة محلية للمحتوى الرقمي، وتشجيع مؤسسات القطاع الخاص على تطوير مواقع إلكترونية باللغة العربية، إلزام نور لنشر المحتوى بتوفير ملخص رقمي لكل منشورتها. كما تهدف الاستراتيجية أيضا إلى دعم جهود لترجمة الإلكترونية والتعريب عبر تخصيص الميزانيات اللازمة لذلك.
- حيث تركز الخطة الاستراتيجية على دعم العديد من مجالات المحتوى الرقمي دون الاقتصار على مجال دون الآخر، ومنها على سبيل المثال:

1. مجال "الحكومة الإلكترونية" على وجه الخصوص وذلك عبر مجموعة من المشروعات لإقامة بوابة وطنية للخدمات، وقواعد بيانات وطنية متنوعة، وشبكة للحكومة الإلكترونية، فضلا عن وضع مجموعة من الضوابط والسياسات والمعايير الداعمة.
2. مجال "الأعمال الإلكترونية" كأحد مجالات المحتوى الأخرى عبر مجموعة من السياسات كقائمة البنية اللازمة للأعمال الإلكترونية، وتوظيف الاتصالات وتقنية المعلومات للتعريف بالمنتجات الوطنية، وزيادة استخدام الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في قطاع الأعمال.
3. كما تهدف الخطة إلى تطوير مجال "الصحة الإلكترونية" من خلال سبيل دعم استخدام الاتصالات وتقنية المعلومات في القطاع الصحي، وليجاد البيئة المناسبة والأطر المنظمة للعمل عن بعد.
4. تهدف الخطة إلى دعم "التعليم الإلكتروني" وتوظيف الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مساندة التعليم والتدريب، خصوصا من خلال إنشاء مركز وطني للتعليم الإلكتروني كمرجعية وطنية للتعليم الإلكتروني في المملكة، واعتماد معرفة أساسيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في المناهج في القبول والترقية في المؤسسات التعليمية، وتطوير بنية تقنية في المؤسسات التعليمية عبر عدة مشروعات من بينها إنشاء مكتبة رقمية وطنية.
5. أيضا المحتوى الرقمي في مجال الترفيه ورهنته.
6. وكذلك المحتوى الرقمي في مجال الترفيه.

- تهدف الاستراتيجية إلى تنمية صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بشكل مباشر عبر عدد من المشروعات منها: إنشاء منطقة حرة للصناعات التكنولوجية، تشجيع الاستثمار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، إنشاء حاضنات المشروعات في المجال ذاته، إعطاء الأولوية للمنتجات المحلية، دعم صناعة البرمجيات مفتوحة المصدر، تشجيع الأبداع في مجال صناعة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- تهدف الخطة الاستراتيجية إلى التوظيف الأمثل للاتصالات وتقنية المعلومات في خدمة الهوية الوطنية والانتماء الوطني واللغة العربية وتعزيز رسالة الأمة الحضارية، وذلك من خلال عدة سياسات ومشروعات منها إيجاد مرجعية تنسيقية لجهود توظيف الاتصالات وتقنية المعلومات لخدمة رسالة الأمة واللغة العربية، ورفع قدرات المنطقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعاملين في قطاعات الدعوة والحكومية والخيرية عبر إنشاء معهد تدريبي متخصص، توفير الموارد المالية لتلك الأغراض من خلال الاتفاق من الأوقاف العامة وإيراداتها على العديد من المشروعات المرتبطة، تطوير برامج للتعليم عن بعد في مجال الدعوة والدراسات الإسلامية، إنشاء مركز للتراث الوطني والعربي الإسلامي الرقمي يعمل على رقمنة وترجمة التراث إلى لغات الأخرى، دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الترفيه والتعليم لترسيخ الثقافة الوطنية والإسلامية عبر تشجيع إنشاء شركات لتطوير برامج ترفيه والتعليم والألعاب الإلكترونية.

- توفير كوادر بشرية مؤهلة ومترتبة من الجنسين في مختلف تخصصات الاتصالات وتقنية المعلومات، من خلال اعداد الكوادر الوطنية، واستقطاب الخبرات العالمية من أجل التحول نحو مجتمع المعلومات، وذلك من خلال عدة سياسات ومشروعات من بينها اعتماد توصيف وتصنيف موحد لمهن الاتصالات وتقنية المعلومات وتصنيفه بشكل دوري، توفير احصائيات حول كوادر الاتصالات وتقنية المعلومات المتوفرة والعرض والوظيفية الشاغرة، تسهيل استقطاب الخبراء العالميين، استحداث برامج تعليمية متخصصة وتوفير هيئة تدريب وطنية جامعية من أجل اعداد كوادر في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تشجيع القطاع الخاص على استحداث برامج إعادة تأهيل لخريجي التخصصات الأقل توظيفاً للعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم فروض للجامعيين لإعادة التأهيل، مراجعة خطط تدريبية نوريا بمشاركة جهات التوظيف وربطها بالمعيار المهنية وتوصيف المهن، تطبيق معايير الجودة العالمية على المؤسسات التعليمية العاملة في هذا المجال.

- وفي إطار ما سبق - أيضا - بعد العمل على تأهيل الكوادر البشرية داخليا وخارجيا من أبرز ملامح السياسات السعودية وذلك من خلال ابتعاث الطلاب للدراسة في الجامعات الخارجة لدرجتي الماجستير والدكتوراة في تخصصات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- وقد لكت مبادرة المحتوى الرقمي التي تضمنتها الاستراتيجية السعودية الحاجة الملحة إلى زيادة المحتوى الرقمي المحلي، سواء باللغة العربية أو بغيرها من اللغات، وذلك من خلال تعزيز القطاع الخاص لإنتاج المحتوى الرقمي، وحماية حقوق الملكية الفكرية لهذا المحتوى، والتركيز على مجالات متعددة للمحتوى الرقمي. وكذلك تؤكد الحاجة إلى إعادة هيكلة مصادر المحتوى التقليدية، والعمل على توفير بيئة إضافية محلية له، وتقديم حوافز لمشروعات النشر الإلكتروني من قبل الجهات المعنية، ودعم الاعتماد على مزودي الخدمات والمحتوى المحليين.

3/3/2 السياسات الاستراتيجية للجمهورية العربية السورية

وموف نقوم بعرض وصف للسياسات السورية ومن ثم استنباط ملامحها من خلال الوثيقة الرسمية لاستراتيجية تقنيات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية والصادرة في العام 2004. وكذلك عدد من التقارير الدولية المرتبطة^{(16) (17) (18) (19) (20)}

- وبداية يبدو أن أداء سوريا في النفاذ إلى مجتمع المعلومات يتسم بالهبوط التدريجي وذلك وفقاً للتصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI حيث تنقلت سوريا من المرتبة رقم 94 عالمياً في العام 2009 إلى المرتبة 105 عالمياً في العام 2010 ومنها هبوطاً إلى المرتبة 124 عالمياً في العام 2011 ، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في سوريا يبلغ 4939 دولار، بينما عدد سكانها يبلغ 20.1 مليون نسمة.

- أما الاستراتيجية الحالية فقد تميزت في إعدادها بمشاركة متخصصون من منظمات دولية وذلك في جذب القطاع الحكومي، حيث قام بإعداد الاستراتيجية متخصصون من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP بالتعاون مع فريق وطني سوري تم تشكيله خصيصاً لهذا الغرض.
- وخلال السياسات السورية تم عمل دراسة مسحية للواقع الاجتماعي والاقتصادي والتطبيقي والتكنولوجي للوقوف على نقاط القوة والضعف فيه؛ حيث تم العمل على ذلك بالتنسيق مع عدد من القطاعات والوزارات داخل الحكومة السورية وهي قطاعات: التعليم والثقافة، الاقتصاد والأعمال، الخدمات، الفني التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وقد وضعت الاستراتيجية السورية في اعتبارها التعرف على الاحتياجات الفعلية لتلك المؤسسات والوزارات في مجال

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك التعرف على الخطط المستقبلية في الشأن ذاته، بحيث تتكامل الاستراتيجية مع الخطط الاستراتيجية القطاعية الأخرى: الصحة والخدمة والتعليم والزراعة والبيئة ... الخ.

• وقد حددت الاستراتيجية الوطنية السورية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عدداً من الأهداف العامة لتحقيقها وهي على النحو التالي:

- (1) الانتقال نحو مجتمع المعلومات خلال الربع الأول من هذا القرن.
- (2) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للارتقاء بالأداء في الأعمال والخدمات والتعليم والتأهيل، بغية تحقيق تنمية اقتصادية واجتماعية مستدامة.
- (3) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات كأداة أساسية في نشر الثقافة والتمكين من التعلم الفاعل والتعلم المستمر وفناتي والتأهيل والتدريب. وذلك لكافة أفراد المجتمع باختلاف أعمارهم وأماكن إقامتهم، بغية محو الأمية ورفع المستوى المعرفي للمواطنين والتواصل مع المفكرين.
- (4) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لدخول اقتصاد المعرفة بخزوا فاعلا.
- (5) استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات للارتقاء بمستوى الإجراءات والخدمات الإدارية في الدولة.
- (6) إتاحة استخدام تكنولوجيا الاتصالات والمعلومات لجميع الأفراد والمؤسسات في سوريا.

• وتهدف الرؤية الاستراتيجية لسوريا إلى توفير خدمات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاسيما الهواتف المحمولة والإنترنت بجودة عالية وأسعار منبسطة للأفراد والمؤسسات، توفير الكمبيوترات والبرمجيات للمؤسسات لتمكينها من معالجة المعلومات وفق احتياجاتها، بناء قطاع اقتصادي وصناعي للبرمجيات والمحتوى الرقمي على الإنترنت، دعم التنمية الاجتماعية وزيادة مشاركة الأفراد في الحياة العامة وتحسين الإجراءات الحكومية، نشر المعرفة وخصوصا المحتوى الثقافي والفني، توفير الأطر التشريعي اللازم وتنظيم قطاع الاتصالات والمعلومات.

• ولعل من أبرز ملامح السياسات السورية - هي إطار سعيها نحو تطوير صناعة البرمجيات - العمل على استحداث حاضنات متخصصة بصناعة البرمجيات تقدم تسهيلات المطلوبة ونحضر إنشاء شركات في هذا القطاع، كما تسمى - أيضا -

إلى دعم التعاون الإقليمي والعالمي خصوصاً مع الدول العربية ودول شرق آسيا المتميزة في هذا القطاع.

- كما تسعى الاستراتيجية السورية نحو بذل مزيد من الدعم في سبيل تنمية القدرات البشرية اللازمة لتطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال دعم قطاع التعليم والتدريب في هذا المجال، ولتحدث مؤسسات أكاديمية متخصصة سواء كانت حكومية أو خاصة لتشكل الكوادر البشرية المطلوبة لتسد احتياجات السوق المحلي، وتطوير تجربة الجامعات الأهلية السورية للمشاركة في التأهيل والتدريب المستمر.

- ووفقاً لنتائج تحليل ودراسة القطاع المحلي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والذي حسنت السياسات السورية في إجرائه في مرحلة تسبق التخطيط الاستراتيجي، فقد جرى فصل على استغلال إمكانات هذا القطاع من جانب الدولة في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المناطق الحضرية والريفية والذاتية بشكل عادل، تطوير البنى التحتية اللازمة نتيجة تواضع هذه البنية التحتية إلى حد كبير قياساً بالدول العربية الأخرى مما أدى إلى تراجع أعداد المستخدمين للمحتوى الرقمي، تعزيز قوى الاستهلاك لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سوريا لدعم الأسواق المرتبطة وخصوصاً في مجالات البرمجيات والخدمات، بناء مجموعات من الشركات العامة والخاصة لتلبية الاحتياجات الوطنية في المرحلة الأولى وتصدير المنتجات وخاصة إلى الدول العربية في المرحلة الثانية، كما يجب أيضاً التركيز على توظيف منظمات الكمبيوترات واساليب معالجة المعلومات على نحو يحسن من أداء المؤسسات العامة والخاصة ويزيد من قدرتها التنافسية لدعم أعمال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- ولقد لكتبت الاستراتيجية السورية الحالية على ضرورة تنوع المحتوى الرقمي بحيث يستجيب حاجات جميع فئات المجتمع بثقافتهم ولغاتهم المختلفة، وتشجيع صناعة المحتوى العربي الذي يتواءم مع الاحتياجات المحلية والمجتمعية، كما لكتبت تسليوي فرص انتقال إلى المعلومات بين كافة أفراد المجتمع، وذلك من منطلق أهمية المحتوى الرقمي في انفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي. حيث نصت الاستراتيجية السورية مرحلة على أهمية دعم صناعة البرمجيات والمحتوى الرقمي مع إعطاء أولوية للمحتوى الرقمي باللغة العربية بكافة أنواعه الخدمية والتربوية والعلمية والثقافية والترفيهية، وذلك نظراً للمربود الاقتصادي والاجتماعي المتوقع ودور ذلك في التحول نحو مجتمع المعرفة، وذلك من خلال بناء قدرات بشرية متميزة، وأيضاً من خلال الحاضنات التكنولوجية.

- وتحاول السياسات السورية لتفلال صناعة المحتوى الرقمي في دعم جهود التنمية الاجتماعية والاقتصادية، والنفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، حيث تعمل على ذلك من خلال تشارك المسؤولية بين الحكومة من جانب والقطاع الخاص ومؤسسات العمل المدني والمؤسسات الدولية من جانب آخر.
- وتؤكد الاستراتيجية السورية أهمية وجود بنية تحتية متطورة وتوفير النفاذ إليها بتكلفة مناسبة تتوافق مع الفترات الشريفة للمواطنين. مع تأكيد أهمية العمل على نفاذ مواطني المناطق النائية والريفية أيضا، الأمر الذي يأتي متسقا مع إعلان مبادئ القمة العالمية للمعلومات. وذلك بالتوازي مع نشر المهارات الرقمية على مستوى المواطنين والمؤسسات على حد سواء، عبر التوعية المعلوماتية، ومن خلال التنظيم والتدريب وتطوير الكوادر الفاعلة وتعليم المهنيين والنظم عن بعد.
- وتؤكد السياسات السورية أن الأسباب التي أدت إلى رفع المعدلات المحلية لاستخدام المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات بشكل علم في الماضي: هي شراء مكونات الكمبيوترات من دول شرق آسيا وتجميعها محليا، ونشر عمليات نسخ البرمجيات الأصلية بشكل غير مرخص به، فضلا عن استخدام البرمجيات مفتوحة المصدر. بيد أن انتشار الكمبيوترات والبرمجيات مازال محدودا في سورية جراء ارتفاع أسعارها مقارنة بدخل الفرد، ونتيجة لقلّة المحتوى العربي من البرمجيات الثقافية والترفيهية، كما أن الحصول والمقويات المفروضة على سوريا قد أدّى . في الوقت ذاته، إلى انخفاض نسبة استخدام الكمبيوترات والبرمجيات. ومن ثم قد انتهت سوريا عدة توجهات استراتيجية من أجل تنمية الاستخدام المحلي للكمبيوترات والبرمجيات من بينها: إدخال الكمبيوتر في جميع مجالات التعليم، استحداث مشاريع للكمبيوترات الشعبية بالتعاون مع بعض دول شرق آسيا كإندونيسيا والصين، تشجيع برامج الإقراض أو تأجير الكمبيوتر والبرمجيات، تشجيع إنتاج البرمجيات والمحتوى الرقمي العربي في جميع المجالات، تحقيق قدرة نوعية في حزمة الخدمات والإعلام على الإنترنت ومنها الخدمات والمعلومات الحكومية الموجهة للمواطنين.
- وحول معوقات انتشار الإنترنت فقد أكتفت الاستراتيجية السورية أن إمكانية الاستخدام الأيحي للإنترنت في الماضي قد حال دون انتشارها على نطاق واسع. على حد تعبير وثيقة الاستراتيجية فكانت الاتصالات والمعلومات السورية . كما أدى الانتشار الواسع للأفكار الاجتماعية والأخبار إلى نشأة لوضائع جديدة تتطلب تعريف قواعد للاستخدام الأخلاقي، وإحداث هيئات متخصصة للرقابة وحجب أو مراقبة المواقع والرسائل التي تخل بأمن النول. الأمر الذي أدى لاحقا إلى سعي

سوريا نحو تحقيق نقرة نوعية هي البنية التحتية وخدمات الإنترنت للتغلب على الآثار السلبية لتلك السياسات والتوجهات.

- وقد لكتت سياسات سورية أنه لا يمكن الوصول فعلياً إلى الأهداف الاستراتيجية دون إقامة هذه الأهداف على أسس اقتصادية مستدامة تتمثل في العرض والطلب، تُبنى على قوى اقتصادية طليقة سواء كانوا المورد أو مؤسسات أو قوى أخرى منتجة تخدمها وتلبي احتياجاتها (انظر الشكل التالي).

القوى الاقتصادية



شكل (2 - 4) القوى الاقتصادية المستهلكة والمنتجة حسب استراتيجية الاتصالات والمعلومات السورية⁴

⁴ الجمهورية العربية السورية - وزارة الاتصالات والمعلومات (2004) استراتيجية الاتصالات والمعلومات والتنمية الاقتصادية والاتصالات في سورية (2004 - 2013) : التوجيهات الاستراتيجية - وزارة الاتصالات والمعلومات ، دمشق ، 2004 ص 9

4/3/2 السياسات الاستراتيجية للسلطة الوطنية الفلسطينية

وقد اعتمدنا في استقاء ملامح السياسات الفلسطينية على وثيقة الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والبريد في فلسطين 2011 - 2013⁽⁷⁾، ومن المعلوم أن المناطق الفلسطينية لم ترد ضمن التصنيف العالمي للجهازية الشبكية.

• وقد حاولت السياسات الفلسطينية مواكبة التحولات في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات منذ إنشاء السلطة الوطنية، خصوصاً من خلال دعم الهياكل المشتركة بين القطاعين العام والخاص؛ حيث تولي القطاع الخاص عمليات التشغيل بينما تابع القطاع العام مسؤولياته تجاه التشريعات والسياسات والتنظيم. وفي العام 2006 أصدر مجلس الوزراء الفلسطيني قراراً بفتح سوق الاتصالات ودعم التنافس ومن ثم تم إصدار رخص لمُشغلين جدد لتقديم خدمات متعلقة بالإنترنت والهواتف المحمولة وغيرها من الخدمات المرتبطة المحتوى الرقمي. وفي الإطار ذاته تطلمت الاستراتيجية الفلسطينية إلى التفتُّ إلى الأسواق الخارجية وذلك بالتعاون مع سفارات فلسطين في الدول الخارجية التي يمكن أن تساعد في تسويق المنتجات الرقمية الفلسطينية. كما اشترطت الاستراتيجية وجود شريك محلي فلسطيني من أجل تعاقد الحكومة مع شركات أجنبية مما يساعد على نقل الخبرات الدولية إلى الداخل، وبدعم المؤسسات المحلية في الوقت ذاته.

• والاستراتيجية الفلسطينية تتميز بأنها قائمة على شراكة بين القطاع الحكومي من جانب وبين القطاع الخاص والجامعات ومؤسسات العمل المدني من جانب آخر، حيث عقدت مجموعة من ورش العمل المشتركة من أجل بحث ومراجعة وتعديل بنود الخطة الاستراتيجية، وترتكز الاستراتيجية على الدور الفاعل المتولع من جانب القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية على وجه الخصوص.

• وتتلخص الأهداف العامة للاستراتيجية في تحقيق ما يلي:

- (1) خدمات حكومية متطورة مؤتمنة ذات كفاءة عالية.
- (2) قطاع تكنولوجيا معلومات متطور ومنتج مساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.
- (3) بيئة آمنة توفر الثقة والأمن في استخدام تكنولوجيا المعلومات.
- (4) بيئة تمكينية مشجعة للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات.
- (5) بيئة تشريعية وقانونية منظمة لقطاع تكنولوجيا المعلومات.
- (6) جيل مبدع مدرب وموئل لتطوير مستوى تكنولوجيا المعلومات في فلسطين.

- (7) محتوى فلسطيني يدعم خطة إقامة الدولة الفلسطينية ويعزز وجودها على الشبكة العالمية.
- (8) محتوى عربي يخدم جميع مجالات الحياة.
- (9) مجتمع متقف معلوماتيا.

- توى التجربة الفلسطينية انه يمكنها الاستفادة من مناخ قيبة التنافسية الذي يفرضه التطور الملحوظ لإسرائيل في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل أو بآخر، ربما عبر الاحتكاك المباشر أو غير المباشر مع صناعة المحتوى الرقمي الإسرائيلية والتي باتت تستهدف منطقتنا العربية في الأخرى.
- نركز الاستراتيجية الحالية على إيجاد بنية تشريعية وإطار قانوني يدعم الاستثمار ويوصل على حملة للتكسر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبناء ثقة والأمن الرقمي، وكذلك وضع المواصفات والمعايير المرتبطة والتي من شأنها النهج بهذا القطاع من بين هذه القوانين والتشريعات:

1. قانون تنظيم التوقيعات الإلكترونية.
2. قانون المعاملات الإلكترونية.
3. قانون حماية البيانات العربية والشخصية.
4. قانون حماية الملكية الفكرية.
5. قانون المبادلات والتجارة الإلكترونية وقانون الإنترنت والمعلوماتية.
6. قانون حرية وسرية المعلومات في الاتصالات الإلكترونية.
7. قانون الجرائم السيبرانية Cybercrime.

- تأخذ الاستراتيجية الفلسطينية في اعتبارها أهمية التدريب مع العرص على أن تبدأ منظومة التدريب من المعلم ليكون قادرا على دعم الطالب بالمعرفة العلمية المطلوبة، وذلك بما يضمن إنتاج كوادر بشرية تمتلك روح الإبداع والابتكار وتستطيع تحمل مسؤولياتها تجاه مجتمع المعلومات الفلسطيني من خلال مستوى تدريبي وتعليمي متميزين، فضلا عن الاهتمام بمحو الأمية الإلكترونية على مستوى الأفراد، ونشر الوعي بمجتمع المعلومات بين المواطنين الفلسطينيين ليكونوا فاعلين في بناء مجتمع المعلومات، وهو ما يأتي بالتوازي مع استكمال البنية التحتية الرقمية التي هي بحاجة إلى مزيد من الدعم.
- كما أنها تنص في الوقت ذاته الاستفادة من الخبرات المحلية والسياسات الدولية، وذلك من خلال الاستفادة بالكوادر الفلسطينية المهاجرة في مجال تكنولوجيا

المعلومات واستعاتها للوطن، مع إيجاد البيئة المناسبة للاحتفاظ بالفكر والمعرفة المحلية المؤهلة منها وتحفيزها على عدم الهجرة.

• دعم البحث العلمي المشترك بين الجامعات وقطاع الخاص، والمشاريع الصغيرة المملوكة للشركات الناشئة، وذلك من خلال تخصيص نسبة معينة من الميزانية الحكومية، ومشاركة القطاع الخاص في تمويلها، ووضع استراتيجية وطنية شاملة للبحث العلمي وتطويره في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصناعات المرتبطة به. وكذلك العمل على تنمية روح الابتكار ونشر الإبداع بما يدعم عمليات التطوير وخاصة تطوير البرمجيات.

• وتؤكد الاستراتيجية الفلسطينية ضرورة تجسير الفجوة الرقمية فيما بين الفئات والأجيال في ظل تنامي مشاركة المرأة، وإعطاء أولوية لإعداد المرأة للمشاركة الكاملة في مجتمع المعلومات.

• وتواجه الجهود الفلسطينية في مجال بناء مجتمع المعلومات العديد من التحديات والتي يبدو أن بعضها جاء نتيجة الظروف السياسية الخاصة بفلسطين والاحتلال الإسرائيلي لأراضيها، ومن هذه التحديات ما يلي:

1. قصور الميزانيات المعتمدة لدعم البحث والتطوير في هذا الشأن.
2. تطفل منتجات صناعة المحتوى الإسرائيلية داخل المجتمع الفلسطيني، خصوصاً في إطار سيطرة الشركات الإسرائيلية على السوق الفلسطيني لخدمات الهاتف المحمول بقيمة تبلغ 56 في المئة من حجم المشتركين الفلسطينيين (باستثناء المشتركين في القدس الشرقية).
3. انخفاض مستوى الدخل للمواطن الفلسطيني.
4. قلة الموارد البشرية المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
5. قصور البحث العلمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.
6. التهديد المستمر للبنية التحتية الرقمية من خلال الاعتداءات المباشرة عليها من جانب إسرائيل.
7. تحيز المناخ السياسي وعدم الاستقرار.
8. الانقسام الجغرافي للفلسطينيين بين شطري الدولة الفلسطينية.
9. صغر حجم السوق الفلسطيني.

• وبعد تطوير ودعم المحتوى وتكنولوجيا الاتصالات خيراً حتمياً في السياسات الفلسطينية نتيجة لسياسات الاحتلال التي تصل على عزل المناطق الفلسطينية

المختلفة وفرض الحصار المستمر عليها، فضلاً عن السيطرة الكاملة على تنقلات الناس والبضائع، لذا تعد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة البديل المناسب للشعب الفلسطيني للتغلب على تلك المشكلات وتحقيق الاتصال بين الشعب الفلسطيني عامة ومحيطه الإقليمي والدولي.

- وتؤكد السياسات الفلسطينية أهمية المحتوى الرقمي في تأكيد الهوية الفلسطينية والتاريخ والذات في إطار ظروف الاحتلال الخاصة التي تمر بها، حيث تهدف الاستراتيجية في وضع خطة واضحة المعالم تهدف إلى الارتقاء بالمحتوى الوطني الفلسطيني، وحجم الحضور الفلسطيني على الإنترنت؛ غير أنها تؤكد أهمية تطوير قطاع الحكومة الإلكترونية على وجه الخصوص.
- وتشير الاستراتيجية الحالية إلى بدء العمل في البوابة الإلكترونية للخدمات الحكومية وإعداد قانون المعاملات الإلكترونية وذلك على الرغم من العديد من المعوقات التي منها على سبيل المثال: استمرار الانقسام بين الضفة وغزة مما نتج عنه تعدد قواعد البيانات، عدم وجود جدية لدى بعض الوزارات للمشاركة في الحكومة الإلكترونية، عدم إعادة هندسة العمليات للخدمات في القطاع الحكومي.
- وتسعى الاستراتيجية الفلسطينية نحو إنشاء محتوى رقمي فلسطيني على الإنترنت يمكنها من دعم خطة إقامة الدولة الفلسطينية ويعزز من جودتها خدمة للقضية الفلسطينية بكافة جوانبها وترافقها وتاريخها. على حد تعبير الاستراتيجية - ولتحقيق ذلك، فإنه لا بد من:

1. وضع خطة واضحة المعالم تهدف إلى الارتقاء بالمحتوى الوطني الفلسطيني وحجم الحضور الفلسطيني على صفحات الإنترنت.
2. تحديد مقومات المحتوى المطلوب (الأهداف - الأنواع - الإمكانيات).
3. تحديد المعايير ومؤشرات قياس المتابعة في بناء المحتوى.
4. تحديد المرجعيات القانونية والثقافية والأخلاقية للمحتوى.
5. تحديد آليات ضبط ومدى حرية صناعة المحتوى ونشرها.
6. العمل على بناء الحضور البشري القادر على تجاوز صناعة المحتوى.
7. المساهمة في زيادة المحتوى العربي الذي يضم جميع مجالات الحياة.

5/3/2 السياسات الاستراتيجية للجمهورية اللبنانية

وملاحح السياسات اللبنانية تم استنباطها من عدد من الوثائق المرتبطة بوثيقة الاستراتيجية الوطنية الإلكترونية للبنان National e-Strategy of Lebanon 2003، فضلاً عن مصادر أخرى^{(18) (19) (20) (21) (22) (23)}.

• لبنان وفقاً للتصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI للعام 2011 تحتل المرتبة 95 عالمياً، في الوقت الذي لا تتوفر فيه معلومات عن جاهزيتها الشبكية حسب التقريرين السنويين للمنتدى الاقتصادي العالمي للعامين 2009 و2010. علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في لبنان يبلغ 14268 دولار، بينما عدد سكانها يبلغ 3.9 مليون نسمة.

• وقد تم إعداد الاستراتيجية الوطنية الحالية بمشاركة فاعلة من خبراء العديد من المؤسسات الوطنية كوزارات مختلفة داخل الدولة، فضلاً عن بعض المؤسسات التي تنتمي إلى القطاع الخاص، وهيئات إقليمية مثل ESCWA، وكذلك هيئات دولية كبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP الأمر الذي يعطي بعداً وتقبلاً للتخطيط الاستراتيجي في وجود رعاية دولية.

• والروية العامة للاستراتيجية الوطنية اللبنانية The National eStrategy نصت على ضرورة الانتقال بكل من المجتمع اللبناني والاقتصاد اللبناني نحو مجتمع قائم على المعرفة خلال مدة زمنية قصيرة.

• ولكن على الرغم من العديد من التحديات الإقليمية والمحلية التي تواجهها لبنان من أجل إقامة مجتمع للمعلومات ومنها - على سبيل المثال - التشريعات غير المتوافقة مع التكنولوجيات الحديثة، وصعوب الاتفاق، والبنية التحتية التكنولوجية غير القدرة على المنافسة إقليمياً أو عالمياً. إلا أن لبنان تتمتع بالعديد من الفرص المتاحة التي يمكن استغلالها ومنها امتلاك نظام تعليمي متميز، وكوادر بشرية على مستوى عالٍ من الكفاءة، كما أن اللبنانيين المتواجدين في دول الشتات يمكن أن يلعبوا دوراً هاماً في نقل خبرات وتكنولوجيا تسويق المنتج التكنولوجي أو المحتوى اللبناني، علاوة على امتلاك لبنان قطاع خاص ديناميكي ومنافس عالمياً، وقدرتها السريعة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة، وتطوير قطاعات مختلفة داخل الدولة كالبنوك والسياحة والصناعات الخفيفة، وتوفر العديد من القنوات الدولية التي يمكن من خلالها إيجاد دعم مالي، وتوفرها في مجالات الخدمات المرتبطة بالمعرفة كالإعلام والنشر والثقافة الأكاديمية المتميزة.

- وقد عادت السياسات البنائية إلى تحديد المتطلبات الوطنية لمجتمع المعرفة بدفع عمليات النمو والتنافسية في هذا الميدان، وكذلك دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وقد جاءت هذه المتطلبات عبر أربعة محاور رئيسة تمثلت في: متطلبات للتغلب على فجوة الجاهزية الرقمية eReadiness، ومجموعة التحنيات الموجودة، ولتغلال الفرص المتاحة. وهذه المتطلبات تم تحويلها إلى مجموعة من السياسات التي تم تطويرها بحيث تبنى عنها سبعة مبادرات بعضها مبادرات قطاعية وبعض الآخر مبادرات شاملة. أما المبادرات الشاملة فهي على النحو التالي: سد فجوة الجاهزية الرقمية، سياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع الإنتاج في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنمية قدرات البشرية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، التنمية الاجتماعية من بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تنمية الاقتصاد الوطني وقطاع الأعمال بواسطة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قطاع الحكومة الإلكترونية (انظر أيضاً الشكل التالي).



شكل (2 - 5) تحويل المتطلبات إلى سياسات حسب الاستراتيجية الوطنية للبنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات^{١٩}

¹⁹ Republic of Lebanon - Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-ICT Policies. Prepared by Akram Najjar, Salam Yampou. 4Strategy for Lebanon: Document and Kamil Siblini, Available At <http://www.unl.org.lb>, Beirut, Oct. 2003, p. 2

- وحسب الاستراتيجية الوطنية اللبنانية فقد أطلقت الحكومة اللبنانية سبعة مبادرات تتضمن عدداً من السياسات بلغت نحو 32 سياسة تهدف جميعها إلى الانتقال بالمجتمع اللبناني نحو اقتصاد المعرفة، وهذا المبادرات على النحو التالي:

1- تجهيز لبنان للتكنولوجيات الجديدة: وهي المبادرة التي تهدف إلى تضيق الفجوة بين الوضع الحالي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في لبنان وبين ما يتم التطلع للوصول إليه عن طريق عدة سياسات هي: تحسين البنية التحتية، توسيع نطاق انتشار الإنترنت، طرح خدمات البنية التحتية الرقمية بأسعار مقبولة، تحسين السرعات الخاصة بالشبكات المحلية والدولية.

2- تمكين السياسات الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات: وهي المبادرة التي تأتي في إطار حاجة لبنان لتبني سياسات وطنية واسعة تعتمد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأجل الإسراع بمخططات التنمية الوطنية، وقادة لبنان نحو اقتصاد قائم على المعرفة، وذلك من خلال بعض السياسات وهي: التركيز على دور الحكومة الريادي في كلفة الأمور المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الوقوف على نصيبات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفرص المتاحة، تنمية إطار تشريعي سليم في هذا المجال.

3- تحسين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات: حيث يجب تطوير هذا القطاع ليصبح قطاعاً منقسماً في الأساس، خصوصاً وأن ذلك سوف يخدم مبادرات الست الأخرى، وذلك عن طريق التركيز على تقوية صناديق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات كالمعهد والبرمجيات والجهاز الاتصال من بعد والخدمات عبر عدد من السياسات منها: تحسين كفاءة وفعالية هذا القطاع، وتحقيق أهدافه، وتحسين حالة قوى العمل فيه.

4- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تنمية القدرات البشرية: فهي حين تمثل القدرات البشرية حجر الزاوية في المبادرات الست الأخرى، فهي أيضاً بمثابة عنصر شديد الأهمية في تطوير اقتصاد قائم على المعرفة وذلك عبر عدد من السياسات هي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم الرسمي، والتعليم غير الرسمي، تحسين التعليم الرسمي وغير الرسمي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، تطوير مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القطاعين العام والخاص.

5- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاجتماعية: حيث يمكن أن تكون تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عاملاً ومقوماً رئيساً لتحقيق

التنمية الاجتماعية بحيث تقود عمليات تحسين نمط حياة المواطنين بما يعود في النهاية بمزيد من النمو والتنافسية للمجتمع اللبناني ككل. وفي هذا الشأن تم تحديد بعض السياسات بناءً على التحديات والفرص الاجتماعية وهي: استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الحد من الفقر، والتمييز ضد النوع (ذكر أو أنثى)، وتحسين قطاع الصحة، ودعم الأفراد والجماعات الاجتماعية المختلفة، وتزويد المواطنين بالمستوى الرقمي المطلوب، دعم الشباب، دعم الثقافة اللبنانية والعربية، جعل المعلومات والمعرفة جزءاً من النهج الاجتماعي الوطني.

6- استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية الاقتصادية وقطاع الأعمال: وذلك من أجل تحسين الاتصال اللبناني من خلال عدة سياسات مرتبطة بالتجارة الإلكترونية e-Commerce وهي: استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين كافة القطاعات، وجعل لبنان مشاركاً تجارياً مهماً، الإسراع باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاع المال والبنوك، وتشجيع على التجارة الإلكترونية.

7- الإسراع بنظام حكومة إلكترونية: من أجل تحسين أداء مؤسسات الدولة، وهو الأمر الذي يغطي العديد من الأمور المرتبطة بتحسين الأداء مثل الكفاءة، الشفافية، وتعبئة المسؤولية، وتبسيط المعاملات للمواطنين، وذلك عبر اعتماد عدد من السياسات التي تسمح لمؤسسات الدولة الانتقال نحو مرحلة الحكومة الإلكترونية بالكامل مع عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كما لكت الاستراتيجية على دور الحكومة وضرورة اضطلاعها بتنفيذ الجانب المطلوب منها خصوصاً ما يتعلق بتخصيص الميزانيات، وإيجاد البيئة التشريعية المناسبة، ونشر الوعي بهذا المشروع الوطني ومشاركة كافة الأطراف بها، مع مراعاة أهمية إجراء متابعة وتقييم مستمرين.

- لكت الاستراتيجية اللبنانية على أهمية عنصرَي الإبداع والابتكار في تحقيق النفاذ إلى اقتصاد قائم على المعرفة، وهو الأمر الذي ينبغي أن يؤخذ في الاعتبار ويتم دعمه في المجتمع من خلال المؤسسات التعليمية، وخطط التدريب والتطوير للعاملين بحيث تكون مرتكزة على الابتكار. ويعد الإبداع والابتكار من الأهمية بمكان داخل المنظومة الوطنية وعلى مستوى الأفراد والمؤسسات المحلية

خصوصاً وأن الأفراد في دول الشتات تبحث لهم الفرصة لاختبار الإبداع والابتكار من خلال البيئات والموارد المناسبة.

- ومن أبرز التحديات المرتبطة بتعزيز المحتوى الرقمي المحلي اللبناني تطوير المحتوى المحلي ليتناسب مع الظروف المحلية المتمثلة في توسع ثلاث لغات داخل الإطار الثقافي العام للمجتمع اللبناني وهي: العربية، والفرنسية، والإنجليزية. إلا أن السياسات اللبنانية قد أعطت الأولوية لاقتاج محتوى محلي يمكن أن يحقق الفائدة المطلوبة، ويكون مرتبطاً باحتياجات المجتمع اللبناني، ويدعم توجهات تعزيز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وكذلك دعم التنوع في اللغات والثقافات والمعرفة المحلية. كما كانت الاستراتيجية في الوقت ذاته أهمية تطوير محتوى رقمي في مجال التعلم الإلكتروني e-Learning ليتناسب مع الاحتياجات المرحلية للاستراتيجية.
- كما أن السياسات اللبنانية قد أخذت في اعتبارها أهمية رقمنة وحفظ التراث اللبناني ودعم الثقافة العربية في المجتمع اللبناني من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك: برقمنة التراث الثقافي بمختلف أشكاله وحفظه وتوثيقه، وإثابة التراث الموثق على نطاق عالمي واسع، ونشر الثقافة اللبنانية والعربية عبر الإنترنت.
- كانت الاستراتيجية أهمية استحداث جهة رسمية معونة لمتابعة عمليات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ووضع خطط للتنفيذ اللازمة لمشروعاتها المختلفة، والعمل على تحديث الاستراتيجية كلما تطلب ذلك، وتحديد الميزانيات المطلوبة، وتأمين الحلول للمشكلات المختلفة، وتحديد الأولويات المختلفة وفقاً لمعايير محددة، ومراقبة كلفة الأنشطة والمشروعات. ومن ثم فقد تم مؤخراً خلال العام 2010 استحداث وحدة إدارية لحركة الاستراتيجية الوطنية اللبنانية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتكون تابعة لمجلس الوزراء اللبناني، وهي الوحدة التي سوف تكون مسؤولة بدورها عن تنفيذ كلفة البنود والسياسات المرتبطة.

6/3/2 السياسات الاستراتيجية لجمهورية مصر العربية

وقد تمنا باستقاء ملامح السياسات المصرية من خلال وثيقة الاستراتيجية مصر لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات 2010 - 2007 Egypt's National ICT Strategy، فضلاً عن تقارير دولية أخرى (28) (29) (30) (31) (32).

- ويظهر بالاطلاع على مرتبة مصر في التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI أن أداءها قد شهد تحسناً كبيراً في السبق بالارتقاء نحو 6 مراتب وذلك من المرتبة 76 في العام 2009 إلى المرتبة رقم III في العام 2010، غير أنه يبدو أن مرتبة مصر عادت لتتهدأ بنحو أربعة مراتب ليصل إلى المرتبة 74 عالمياً خلال العام 2011. علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في مصر يبلغ 6114 دولاراً، بينما عدد سكانها يبلغ 76.7 مليون نسمة.
- وتعد الحكومة المصرية من أوائل حكومات المنطقة العربية إدراكاً لأهمية اقتصاد المعرفة في تحقيق التنمية الشاملة، حيث أطلقت في العام 2000 خطة حملت اسم "الخطة الرئيسة لتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات" بهدف تعميم خدمات هذا القطاع واستخداماته بما يعود بالنفع على الأفراد وقطاع الأعمال على حد سواء. كما أدركت أنه لا ينبغي أن تكون الرؤية مقصورة على الأبعاد التقنية لهذا القطاع، وإنما ينبغي مراعاة الجوانب الأخرى كالتهذيب والصحة والسوق العمل والمحتوى الفكري وغيرها من الجوانب.
- وتقدر الخطة الاستراتيجية الدور الرئيس للابتكار والإبداع في النهوض بهذا القطاع ومن ثم فقد قامت الحكومة المصرية بإشياء بعض مراكز البحث والتطوير لتمكين المؤلفين المصريين من متابعة دورهم المتوقع في هذا الشأن بالتعاون مع القطاع الخاص والمؤسسات الأكاديمية، فضلاً عن نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في كافة قطاعات التعليم في مصر.
- وفي إطار سعي السياسات المصرية للارتقاء بالقدرات البشرية من خلال إطلاق العديد من المبادرات منها: نشر اتنية تكنولوجيا المعلومات في مختلف أرجاء مصر لإشباع احتياجات الشباب ممن ليس لديهم المهارات والمعرفة الرقمية المرتبطة، وإتاحة الكمبيوترات الشخصية، والإنترنت المجاني، وتوسيع نطاق شبكات الإنترنت.

- وقد مر قطاع التعليم في السياسات المصرية بالعديد من التطورات خلال عمليات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من بينها: إدخال أجهزة الكمبيوتر، والتزويد بالبرمجيات، وتنفيذ بعض مشروعات التطوير المحدودة المتعلقة بالقرارات البشرية للمدرسين. من ثم فقد تم مراعاة تحقيق التكامل بين سياسات التعليم وسياسات تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث عقدت شركات مع وزارتي التربية والتعليم والتعليم العالي من أجل تحقيق أفضل السبل لاستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات التعليم المختلفة عبر إطلاق عدد من المبادرات أبرزها مبادرة التعليم المصري Egyptian Education Initiative (EEI) والتي جاءت بشراكة نولية من أجل تحقيق العديد من الأهداف ومنها: تحسين التعليم المقدم للمواطنين المصريين، ورفع كفاءة وفاعلية التعليم والتدريب، وتطوير المهارات المطلوبة للاندماج في مجتمع المعرفة، وتزويد التعليم والتدريب لأوسع قاعدة ممكنة من المجتمع، وإعداد الطلاب بكافة المدارس والجامعات للاندماج في كواتر العمل الرقمية digital workforce بواسطة تحسين قدرات الابتكار الخاصة بهم وبمدرستهم على حد سواء عبر الاستغلال الفاعل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والتشجيع على تطوير القدرات في مجال نظم المعلوماتية e-Learning، وصناعة المحتوى الرقمي.

- وقد تضمنت السياسات المصرية دمج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات التدريب والتعليم، وبدا ذلك جلياً في إطلاق مشروع شبكة المدارس الذكية Smart Schools Network Program والذي يهدف إلى تقديم طرق جديدة للتدريس والإدارة باستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للارتقاء بمعايير التعليم ونشر المعرفة الكمبيوترية وذلك في حوالي 38 مدرسة تجريبية عبر أرجاء مصر كمرحلة أولى و50 مدرسة حكومية في مرحلة لاحقة.

- وقد سعت السياسات المصرية أيضاً نحو دعم البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لذا تم إنشاء جامعة النيل كمؤسسة للبحث والتطوير غير هادفة للربح متخصصة في التكنولوجيات الحديثة وإدارة الأعمال، وكذلك مركز قدرات هندسة البرمجيات software engineering competence center SECC¹⁴ لتقديم الدعم لشركات البرمجيات المحلية سواء على مستوى الدعم المالي أو الدعم الفني الاستشاري والتدريب وغير ذلك من الخدمات المرتبطة. فضلاً عن السعي نحو تضيق الفجوة بين قطاع البحث

¹⁴ يضم مركز هندسة البرمجيات في ارتباط قسري www.secc.gov.eg

الأكاديمي وقطاع الإنتاج عبر بعض البرامج التي تم إطلاقها خصيصاً لهذا الغرض. كما أولت السياسات المصرية اهتماماً بعمليات دعم المشروعات الصغيرة في مجال صناعة المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مرحلة الإنشاء وتقليل الحبات المختلفة التي تواجهها في تلك المرحلة من خلال مبادرة الحاضنة التكنولوجية Incubator بالتعاون مع صندوق تنمية التكنولوجيا Technology Development Fund

- كما حرصت السياسات المصرية على استقلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مشروعات محور الأمية، حيث تم إنتاج محتوى رقمي يمكن استغلاله في تعليم حروف اللغة العربية والكلمات والعمليات الحسابية بناءً على المناهج الرسمية المتبعة في هذا الإطار. وقد تشمل هذا المشروع على مزيج من محتوى التعليم الذاتي وغيرها مما يمكن استغلاله خلال عمليات التدريس بواسطة آخرين.
- وفي إطار سعيها نحو محور الأمية الكمبيوترية ونشر استخدام الكمبيوتر قامت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بإطلاق مشروع جديد تحت مسمى الحاسب الشخصي لمصر 2010 - لمة لوناين Egypt PC 2010 - Nation Online وبعد هذا المشروع امتداداً لمشروع سابق وهو "كمبيوتر لكل بيت" الذي ساعد على الارتفاع بمعدل انتشار الكمبيوتر في نحو 7%، وبهدف المشروع الجديد إلى رفع معدلات انتشار الإنترنت على مستوى المنزل وقطاع الأكاديمي، مع التركيز على المناطق الريفية والمهمشة من خلال لندية تكنولوجيا المعلومات عبر شبكة لتتملت على 1500 نادي تكنولوجيا معلومات، فضلاً عن العمل على نشر خدمات الحكومة الإلكترونية على نطاق واسع.
- كما عملت السياسات المصرية على نشر التدريب بين الأفراد وتشجيعهم على الحصول على شهادات تدريب في مجال الكمبيوتر معترف بها دولياً بمشاركة العديد من المعاهد التدريبية ذات الكفاءة العالية منها المعهد القومي للاتصالات NTI¹¹ ومعهد تكنولوجيا المعلومات ITI¹² الأمر الذي نتج عنه حصول عدد يزيد عن 100 ألف مصري على تلك الشهادات. وفي هذا الإطار قامت وزارة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتشين برنامج للتدريب الاحترافي في العام 2000 والذي تم مراجعته لضمان توافقه مع المعايير الدولية في العام 2005، ويهدف البرنامج إلى تطوير مهارات المصريين من الخريجين والعاملين في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتدريبهم على أحدث التكنولوجيات المتاحة

¹¹ المعهد القومي للاتصالات في رابط التلي: www.nti.gov.eg

¹² المعهد لتكنولوجيا المعلومات في رابط التلي: www.itigov.eg

دوليا وتزويدهم بشهادات تدريب معترف بها دوليا، حيث يستكمل أكثر من 35 ألف طالب هذه البرامج بنجاح. كما أن السياسات المصرية تهدف في الوقت ذاته إلى الارتقاء بقدرات المتدربين عبر إطلاق مبادرة تدريب المدربين Training the Trainer من أجل إقامة قاعدة تدريبية قوية في هذا القطاع.

- وعلى مستوى الخدمات المقدمة للمجتمع المصري فقد سعت السياسات المصرية إلى توفير خدمات مستمرة ولينة ومقبولة التكلفة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما مثل تحديا كبيرا في مواجهة تزايد الطلب المستمر على الخدمات في هذا القطاع بواسطة كافة أفراد ومؤسسات المجتمع.
- وتترك السياسات الاستراتيجية المصرية أهمية إقامة شراكات هادفة بين كل من قطاع العلم والقطاع الخاص والمجتمع المدني، فضلا عن الشراكات بين القطاع الحكومي والمنظمات غير الحكومية. كما أن السياسات المصرية تترك أهمية الاندماج في الإطار العالمي كإداة أساسية لتحقيق الأهداف في القطاع للممثل المحلي. ومن ثم فقد قامت مصر بتطوير الإطار العلم لحوكمة قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العلم (2009)، كما عيّنت بالمشاركة الفاعلة في المنكبات العالمية المرتبطة، وتوقيع اتفاقيات دولية ذات تأثير إيجابي على هذا القطاع.
- وتضع الاستراتيجية في اعتبارها اجتذاب الاستثمارات الأجنبية، كما طمحت إلى أن تصبح مصر مركزا إقليميا متميزا في هذا الصدد. حيث عمدت إلى فتح أسواق العالمية العالية من خلال استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في دعم الصادرات وجذب الاستثمارات الداخلية والخارجية عبر عدد من الاتفاقيات الإقليمية والدولية، وذلك بهدف دمج مصر في الاقتصاد العالمي.
- وعلى مستوى الاقتصاد المحلي فقد عملت السياسات المصرية على تحرير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نتيجة لأهميته في دفع الاقتصاد ككل وتحقيق النمو في إجمالي الناتج المحلي، خصوصا وأن تحرير قطاع الاتصالات كان له أثر ملموس على الاقتصاد المصري. كما أن تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يعد بمثابة أداة هامة لتحقيق تنمية مستدامة وبناء مجتمع معرفة محلي وتحسين نمط حياة الأفراد.
- وتهدف السياسات المصرية إلى منح مزيد من الاستقلالية والشفافية والمساواة والمنافسة الفعالة بين الشركات في مجال الاتصالات، لذا فقد قامت مصر بتطوير قانون الاتصالات Telecommunications Act في العلم 2000، كما وقعت

على اتفاقية منظمة التجارة العالمية WTO لحكومة Governing التجارة في مجال خدمات الاتصالات في يونيو من العام 2002 من أجل تحقيق الهدف ذاته.

- وقد أدركت السياسات المصرية التكتير البالغ للعولمة الاقتصادية على التطور السريع للتكنولوجيات في كافة المجالات ورفع مستوى التنافسية. ومن ثم فقد عمدت إلى تحسين مناخ الاستثمار في هذا القطاع وإعادة تطوير عناصر بيئة الأعمال المشجعة لكل من الشركات الصغيرة والمتوسطة وكذلك الشركات الكبيرة، ونقل الخبرات التكنولوجية عن طريق الشراكة بين الشركات متعددة الجنسيات والشركات المحلية، وتطوير القدرات البشرية، والبحث والتطوير؛ لما له من تأثير على تنمية الاقتصاد الوطني وخلق فرص عمل جديدة ورفع مستوى الدخل القومي. كما عملت على توسيع مشروع القرية الذكية الذي حقق نجاحا كبيرا في السابق، وإقامة مشروع مسائل في دمياط بشمال مصر، ونجم لمرکز الاتصال في المعادي (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 6) نموذج تطوير صناعة تكنولوجيا معلومات والاتصالات تنمية ومنافسة ومستدامة في مصر (2012)

- وقد أدركت السياسات المصرية الفرص الهائلة المتوفرة على المستوى الإقليمي والتي يمكنها اقتناصها في مجالات خدمات مراكز الاتصال Call Centre Services، وخدمات المحتوى الرقمي، وخدمات القيمة المضافة. ومن ثم فقد عملت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات المصرية على إشراك كل من وزارة التجارة والصناعة ووزارة الخارجية.

• ومن أبرز نتائج التعاون الدولي للسياسات المصرية أيضا إنشاء الصندوق المصري لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات Egypt ICT Trust Fund بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP وذلك بهدف: الترويج لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بوصف الأخيرة أداة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ونشر التوعية بهذا القطاع، والعمل على نشر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وحملتها متاحة لكافة المواطنين. وقد تم إنشاء عدد من مشروعات المحتوى الرقمي في إطار هذا الصندوق من بينها بوابة كتانة أونلاين للتنمية Kenana Online Developmental Portal¹³ بهدف دعم المواطنين بالمحتوى الرقمي الذي يمكنهم في الأساس من تحسين نمط حياتهم، ونادي تكنولوجيا المعلومات المتنقل Mobile IT Club¹⁴ والذي يعمل عبر وسائل متنقلة على توفير المحتوى الرقمي وأوقات الفراغ ليه بين الأفراد بمناطق مختلفة.

• وفي إطار مجتمع المعلومات والسعي نحو دعم الثقة الرقمية فقد عملت الحكومة بالتعاون مع القطاع الخاص على اتخاذ بعض الإجراءات التي من شأنها منع جرائم السيبرانية Cybercrimes وإساءة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يحفظ خصوصية الأفراد ويمنع المحتوى الرقمي الضار. وقد شملت تلك الإجراءات في من التشريعات الملزمة، ودعم التعاون الدولي في هذا المجال، ونشر التوعية سواء على مستوى الأفراد أو المؤسسات حول الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وكذلك الإجراءات التي يمكن أن تتخذ ضد المخالفين، وذلك من أجل الحد من القرصنة الرقمية في مصر.

• عمدت السياسات المصرية إلى تطوير برامج للصحة الإلكترونية e-Health من أجل تحسين الخدمات الصحية المقدمة إلى المواطنين وتقديمها على نطاق واسع، ومن بين المجالات الصحية التي شهدت عمليات إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حللتها: الإدارة الصحية، والاستشارات الطبية، وتطوير الخدمات الصحية عن بعد في مجال التعليم الطبي، وذلك بما يسمح بتقديم خدمات طبية متساوية لكافة المواطنين، وتنمية مهارات العاملين في القطاع الصحي من الأطباء والممرضين. وفي هذا الإطار تعمل وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات بالتعاون مع وزارة الصحة على العديد من المشروعات من بينها: مشروع تطوير نظام وطني للتسجيلات الرقمية الطبية الذي يستهدف مرحلته الأولى حوالي 400

¹³ لعز كتانة أونلاين في رابط التالي: www.kenanonline.com

¹⁴ لعز نادي تكنولوجيا المعلومات المتنقل mobile IT club في رابط التالي: http://wn.com/Mobile_IT_Club

وحدة صحية في أربع محافظات، ومشروع آخر هو نظام الطوارئ وتطبيقات العلاج عن بعد.

- وتترك الاستراتيجية المصرية ضرورة اتخاذ الإجراءات اللازمة لضمان التطوير المستمر لصناعة المحتوى الرقمي العربي لتكون منصة عالمية من خلال عقد الشركات بين عدة أطراف وهي القطاع الحكومي والقطاع الخاص والمجتمع المدني، خصوصا في إطار إبرك السياسات المصرية للأهمية الكبيرة للمحتوى الرقمي كأحد مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. فقد أدرجت السياسات المصرية الأهمية الكبرى لصناعة المحتوى الرقمي في إقامة مجتمع معرفة مما يمكن أن يمثل فرصة هائلة لمصر في إطار تحسار المحتوى الرقمي العربي المتاحة على الإنترنت، وخصوصا وأنه قد تشكلت على مر الوقت مهارات جيدة لدى مطوري المحتوى الرقمي المصريين في عدد من المجالات خصوصا في نظم الإلكتروني والثقافة والترفيه.

- أطلقت مصر مبادرة المحتوى الرقمي العربي وتهدف إلى دعم التنافسية في صناعة المحتوى الرقمي المصرية بواسطة دعم عمليات الإنتاج والاستخدام والتوزيع على نطاق عالمي. ومن ثم فقد عملت وزارة الاتصالات والمعلومات على إقامة شركات مع الجهات المعنية وعلى رأسها وزارة الثقافة والمركز القومي للمعلومات، فضلا عن شركات القطاع الخاص العاملة في مجال المحتوى الرقمي والمجالات المرتبطة كالمتجزة الإلكترونية وخدمات النفع الإلكتروني واستضافة المحتوى وتأمينه وتطويره إلى غير ذلك. كما عملت هذه المبادرة على تطوير محتوى رقمي في عدد من القطاعات منها: رقمنة مواد معلومات المكتبة الوطنية والأرشيف الوطني، ورقمنة الكتب للناسخين المصريين، ورقمنة مواد المسرح القومي، ورقمنة مواد إعلامية من وكالات الأخبار، وكذلك تطوير بوابات تركز على خدمات المحتوى في مجالات الأخبار والترفيه والعلوم والتكنولوجيا. وهذه المبادرة أيضا تهدف إلى تحسين بيئة المعرفة والظية في مصر من خلال نشر الكتب الإلكترونية والبرمجيات العربية بالتعاون مع اتحاد الناشئين المصريين عن طريق تطوير نموذج اقتصادي للتعاون بين الناشئين ومطوري المحتوى الرقمي باستخدام الإنترنت من أجل الارتقاء بمخرجات صناعة المعرفة العربية وفكر عربي في مكتبات ومتاجر الكتب على المستوى العالمي. كما تعمل السياسات المصرية على خلق بيئة تنم بالابتكار لخلق محتوى رقمي عربي مستدام على الإنترنت، حيث سعت إلى تطوير بعض نماذج للشراكة الاقتصادية بين أصحاب المصلحة المختلفين كمزودي خدمات المحتوى ومزودي

خدمات الإنترنت، والاستمرار في تطوير المهارات المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي، ودعم القطاع القانوني وعملية الملكية الفكرية الرقمية.

- وفي مجال الحكومة الإلكترونية فقد لوكلت المسؤولية عن عمليات تطوير خدمات الحكومة الإلكترونية في الأساس منذ العام 2004 إلى وزارة التنمية الإدارية وذلك بدعم من وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، حيث تتولى الأخيرة على وجه الخصوص مسؤولية إنشاء شركات وتوقيع الاتفاقات المرتبطة بالتبليغ عن الحكومة، فضلاً عن اضطلاعها بتنفيذ 40 بروتوكول تم توقيعهم مع الوزارات الأخرى منذ العام 2001، والعمل على عدد من المشروعات من بينها نظام تسجيل الأراضي من أجل رفعة الضرائب والبيانات المرتبطة بقطاع الأراضي في مصر.

- وفي دراسة أعدتها شركة استشارات أمريكية لتقييم وضع مصر في تعهيد الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات **Offshoring IT** ومراكز الاتصال وغيرها من الأمور المرتبطة، تبين أن مصر تأتي في المرتبة رقم 12 عالمياً في خدمات التعهيد، حيث استطاعت مصر قطع شوط كبير في هذا المجال مما جعلها محط نظر الشركات الدولية كوجهة عالمية هامة لتقديم خدمات التعهيد وتقديم الحلول الرقمية.

- وفي الإطار ذاته تمتلك مصر قطاعاً متميزاً بالخدمات التعهيد **Outsourcing** بما يدفع الخبراء للتوقع بامتلاك مصر في المستقبل القريب لأحد أكبر خمس قطاعات لخدمات التعهيد على مستوى العالم. ويرجع هذا التطور في قطاع التعهيد إلى السياسات الوطنية الصارمة التي انتهجتها السياسات المصرية في السابق والتي من بينها: الاهتمام تنفيذ برامج تدريبية متخصصة، إنشاء جمعيات لقطاع الأعمال **Business Hubs** المرتبطة مثل القرية الذكية، وتقديم حزم متنوعة من التسهيلات للمستثمرين. وترجع لتوقعات المعلقة للخبراء حول مستقبل هذا القطاع وهذه الصناعة في مصر إلى عدة أسباب تمثل في التنافسية التي تمنحها البيئة المحلية من خلال: التكلفة المنخفضة، توفر الكوادر البشرية المؤهلة، استقرار البيئة الاقتصادية، الموقع الجغرافي المميز، الأولوية التي تسحبها الحكومة لهذا القطاع، البنية التحتية الجيدة للاتصالات. ولكن على الرغم من ذلك فإنه لا يزال هناك بعض التحديات التي تواجهها السياسات المصرية في هذا الشأن منها: تراجع البيئة المحلية لحقوق الملكية الفكرية والرقمية، وكذلك مستويات الأمن الرقمي.

7/3/2 السياسات الاستراتيجية للمملكة المغربية

وقد اعتمدنا في استنباط الملامح التالية على الوثيقة الرسمية للاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات: "المغرب الرقمي 2013"¹¹، وكذلك على بعض التقارير الدولية الأخرى^{(12) (11) (10) (9) (8)}.

• ويظهر أن مرتبة المغرب عالميا حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI تشير إلى تحسن عام في أدائها من حيث انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على النطاق المحلي؛ حيث احتلت في العام 2011 المرتبة رقم 83 عالميا، وذلك على الرغم من انخفاض مرتبتها في السابق بمسورين وذلك من المرتبة رقم 86 عالميا في العام 2009 إلى المرتبة رقم 88 عالميا في العام 2010، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في المغرب يبلغ 4587 دولار، بينما عدد سكانها يبلغ 31.7 مليون نسمة.

• وتتعلق الاستراتيجية المغربية من فهم لطبيعة التحول الحالي في المجتمع العالمي والأهمية التي يمتلكها مجتمع المعرفة في الاسهام في التحول نحو مصاف الدول المتقدمة، وأن المعلومات تعد العنصر الرئيس لإنتاج القيمة المضافة بعد رأس المال والعمل؛ لذا فقد اعتبر قطاع تكنولوجيا المعلومات منذ ذلك الحين أحد القطاعات ذات الأولوية في الاقتصاد المغربي لتحقيق التنمية البشرية والاقتصادية.

• وتهدف الاستراتيجية المغربية إلى إلماج المغرب في الاقتصاد العالمي للمعرفة، والتصميم الواسع لتكنولوجيا المعلومات على مستوى المملكة وقطاعاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية، لذا فقد ركزت الاستراتيجية على تحديد الأولويات والمشروعات ذات الأثر القوي، لما عن الأولويات فهي على النحو التالي:

- (1) تمكين المواطنين منولوج إلى الإنترنت ذي النطاق العريض وتشجيعولوج إلى المعرفة.
- (2) تقريب الإدارة العامة من احتياجات المتعاملين معها من حيث الفعالية والجودة والشفافية بواسطة برنامج طموح للحكومة الإلكترونية.
- (3) لعت على اعتماد الحوسبة Computerization في شركات الصغيرة والمتوسطة للرفع من إنتاجيتها.

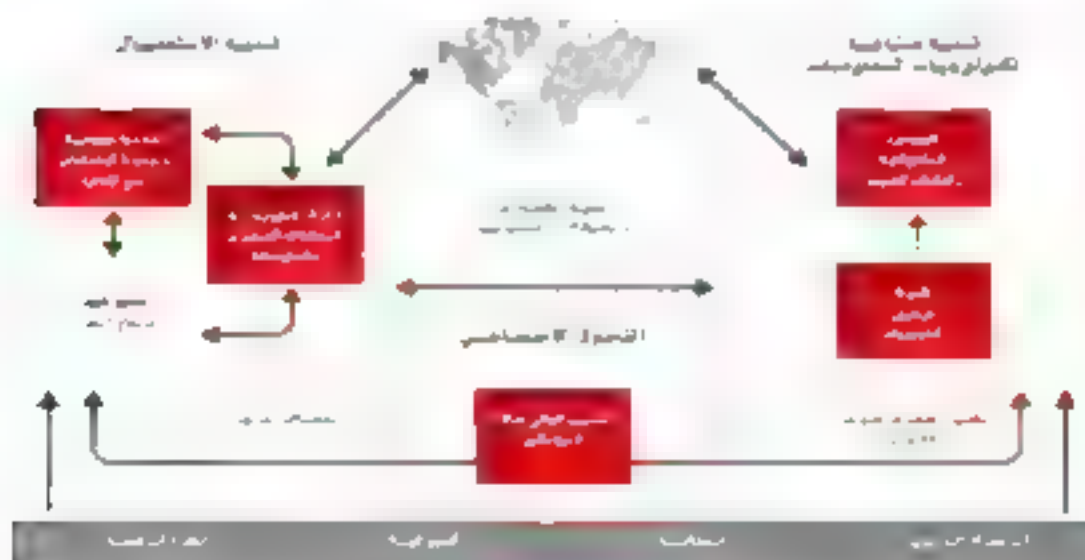
¹¹ نصير المؤلف الرجوع إلى ترجمة المنظمة الدولية للتربية من حيث في لغة اللغة العربية التي تكلف فرادى نفس الجرس لها، خصوصا ما يخص ترجمة المصطلحات لغة Technical Terms في ظل مشكلة عدم توحيدها عربيا، ويرجع المؤلف هذا الفرق في تنكي اللغة العربية لاختلاف المصطلحات العربية المرتبطة بمجتمع المعلومات.

(4) إنشاء قطاع محلي لتكنولوجيا المعلومات ودعم قدرات صناعة تكنولوجيا المعلومات على التصدير.

• تقوم استراتيجية المغرب الرقمي على رؤية عامة تهدف إلى وضع المغرب بين البلدان المساعدة والنشطة في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال:

- (1) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أداة للتنمية البشرية.
- (2) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات مصدراً للانتاجية وقيم المضافة بالنسبة للقطاعات الأخرى.
- (3) جعل قطاع تكنولوجيا المعلومات أحد أركان الاقتصاد.
- (4) جعل المغرب نقطة استقطاب تكنولوجية في المنطقة.

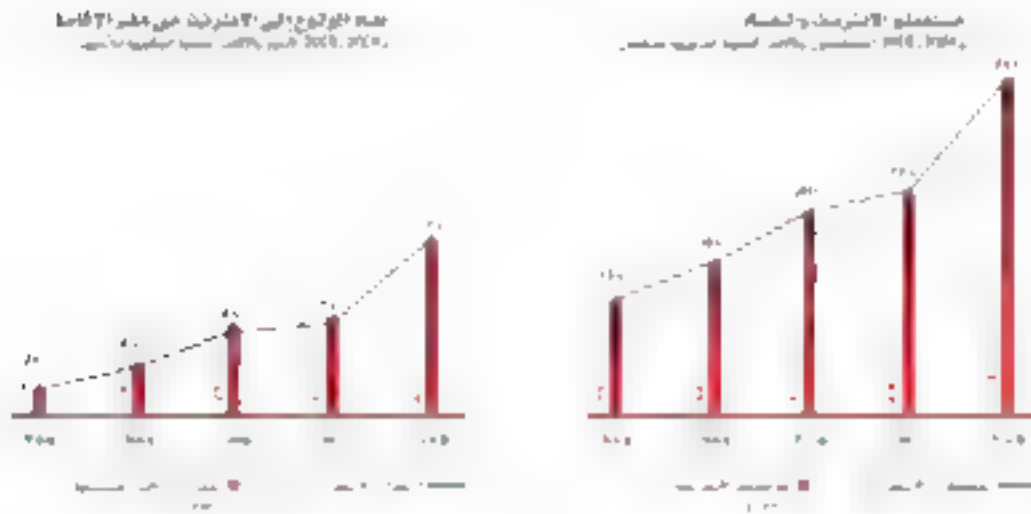
• واستراتيجية المغرب الرقمي 2013 تتحرك في اتجاهين رئيسيين نحو إقامة مجتمع المعرفة المغربي بحيث تركز على كل منهما الجهود الاستراتيجية المبذولة وتوزع عليهما الموارد المتاحة، أما الاتجاهين فهما: الاقتصاد الوطني من جانب، والأفراد المجتمع من جانب آخر (انظر الشكل التالي):



شكل (2 - 7) توجهات استراتيجية المغرب الرقمي 2013
نحو كل من الاقتصاد والمواطنين¹¹⁶

¹¹⁶ المملكة المغربية، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة (2009) «مغرب رقمي 2013: الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 - 2013». وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، المغرب، 2009، ص 23.

- كما أن الاستراتيجية المغربية تعتبر المواطنين شركاء أساسيا في إبداع المغرب في اقتصاد المعرفة العالمي، ومن ثم فإن الاستراتيجية تركز على توسيع انتشار الإنترنت بين الأفراد حيث أدى ذلك إلى نسبة استخدام وصلت إلى نحو 34% في عام 2008 (انظر الشكل التالي)، وذلك بعد النجاح الذي حققته سياسات نشر الهواتف المحمولة في المملكة، وكذلك تزويد المواطنين بالأنترنت والحداد بما يمكنهم من انفتاح إلى تكنولوجيا المعلومات، خصوصا من خلال خفض تكلفة الاتصال بالإنترنت وتكلفة اقتناء الكمبيوتر لتلائم فئات متنوعة من الأفراد من خلال شركات فيما بين القطاعين العام والخاص، كما أخذت في اعتبارها أيضا المناطق النائية في إطار تحقيق فرص متساوية لكافة أفراد المجتمع للتغلب على المعرفة.



رسم بياني (2 - 2) تطور استخدام الإنترنت في المغرب في الفترة من 2004 - 2008¹⁴

- وحسب استراتيجية المغرب الرقمية فإنها تعول على ما أحرزته المغرب مؤخرا من تقدم على مستوى البحث والتطوير، حيث تعدد الشراكات مع جامعات ومختبرات أجنبية سمحت في إكساب الخبرات للمولعين بالمعرفة، ولدى ذلك أيضا إلى تنمية جهود البحث والتطوير في مجالات مستقبلية، كما تم استحداث صندوق محلي لدعم الابتكار التكنولوجي. مع الأخذ في الاعتبار أهمية دعم حلقة الاتصال الهامة بين جهود البحث والتطوير بمؤسسات البحث والمؤسسات الأكاديمية من جانب، وخطوط الإنتاج والتسويق المنتجة في القطاع الخاص من جانب آخر.

¹⁴ المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة (2009)، المغرب الرقمي 2013 - الاستراتيجية الوطنية لصناعات المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 - 2013. وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة - المغرب، 2009، ص 26.

- وتعد المغرب بمثابة جهة رائدة على مستوى البلدان الافريقية في قطاع خدمات التعهيد، الأمر الذي يمكن أن تستفيد منه في دعم قطاع تكنولوجيا المعلومات عبر الاستراتيجية الحالية كما أنه يمكن لقطاع التعهيد أيضاً دعم سياسات الاستراتيجية الحالية ونفع بالمغرب نحو الاندماج في اقتصاد المعرفة الجديد.
- وتؤكد الاستراتيجية المغربية أن القدرات المغربية في مجال إنتاج المحتوى الرقمي تعد محط اهتمام الشركات الدولية، مما يتيح معه رصد واستغلال الفرص المتاحة في هذا القطاع. وتهدف الاستراتيجية في إطار التحول الاجتماعي داخل المجتمع المحلي إلى تطوير محتوى وطني رقمي يلبي احتياجات الأفراد (انظر الشكل التالي) وكذلك رفعة التراث التاريخي والثقافي من خلال مشاركتهم فعالة تجمع بين القطاعين الحكومي والخاص والشركات الدولية، وذلك بالموازاة مع السعي نحو الارتقاء بمبادرات انتشار الانترنت ونشر تكنولوجيا المعلومات؛ خصوصاً من خلال مبادرة طموحة تهدف إلى نشر كسبوتات المفكرة المتصلة بالانترنت بين هات معينة من الطلاب - وليس كل الطلاب - داخل المغرب، وسوف يبلغ عددهم حتى العام 2013 حسب الاستراتيجية (80 ألف طالب بدعم من الحكومة المغربية، وذلك استناداً لميزنتين اهرنيس كلفتاً قد انطلقا في العامين 2005 و 2008 تهدفان إلى تجهيز المؤسسات التعليمية بتكنولوجيا المعلومات (وهي المؤسسات التي يبلغ عددها حتى العام 2013 نحو 9260 مؤسسة) ودعم لفتاة كسبوتات المفكرة من جانب المدرسين وتطوير مستوى رقمي تعليمي لدعم بيئة العمل الرقمي داخل تلك المؤسسات.



شكل (2 - 8) تطوير محتوى وطني رقمي حسب استراتيجية المغرب الرقمي 2013⁽¹⁾

⁽¹⁾ المملكة المغربية، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013: الاستراتيجية الوطنية لصناعة المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 - 2013، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، المغرب، 2009، ص 35.

• كما تطرح الاستراتيجية مبادرات خاصة برفع كفاءة قطاع الحكومة الإلكترونية في المغرب وتحسين كفاءة الخدمات العامة المقدمة إلكترونيا، خصوصا وأن المملكة تقع في مرتبة متدنية وفقا للمؤشرات المرتبطة بالحكومة الإلكترونية حيث تقع المغرب في المرتبة 140 بين إجمالي 192 بلد هي الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. حيث تهدف الاستراتيجية إلى اتخاذ هيكات ولجان معينة تتسلم المسؤولية عن برامج الحكومة الإلكترونية على وجه الخصوص وذلك كلجنة الحكومة الإلكترونية المشتركة بين الوزارات (CIGOV) لوضع الاستراتيجية وخطة العمل، ولجنة دولة فداء الحكومة الإلكترونية (DPGOV) لتكون مسؤولة عن التنفيذ الشامل، ولجنة بناء فداء الحكومة الإلكترونية (SPGOV) لتكون مسؤولة عن التنفيذ على مستوى مؤسساتها، فضلا عن تنفيذ العديد من المشروعات الأخرى الداعمة.

• وتؤكد استراتيجية المغرب أهمية عنصر البشري في تحقيق أهداف الاستراتيجية وتتمينه من حيث الكم والكيف، واتخاذ الإجراءات الكفيلة بتحقيق الأمن الرقمي وثقة المبرتبة Cyber Confidence، وليجاد حوكمة ممتدة للاستراتيجية ومناصرة تنفيذها (انظر الشكل التالي).



شكل (2 - 9) الآلية المعنية بتنفيذ استراتيجية المغرب الرقمي 2013⁽¹⁹⁾

¹⁹ المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 - الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 - 2013، وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيا الحديثة، المغرب، 2009، ص 92

- وتعمل الاستراتيجية على دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs سواء العاملة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أو العاملة في قطاعات الإنتاج الأخرى؛ بحيث يتم دعم استخدام تكنولوجيا المعلومات في قطاعات الإنتاج المختلفة كالنسيج والجلود والصناعات الغذائية وغير ذلك، ويتم أيضا في الوقت ذاته تنمية استثمارات شركات الصغيرة والمتوسطة في قطاع تكنولوجيا المعلومات. وذلك من خلال عدة طرق من بينها تعبئة صناعات القرار في القطاعين العام والخاص من أجل التشجيع على مواصلة عمليات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في قطاعات مختلفة، ودعم أنشطة التدريب المختلفة.
- وتترك السياسات المغربية تحديا كبيرا للصناعة مجتمع المعرفة المغربي متمثلا في ضعف الطلب الداخلي الذي يتم تلبيه احتياجه عن طريق الاستيراد، وكذلك ضعف الطلب الخارجي على منتجاتها خصوصا في إطار عدم ارتفاع تلك المنتجات إلى مستوى المنافسة العالمية. ومن ثم قد عادت الاستراتيجية إلى مبادرات تهدف إلى توفير التمويل اللازم لدعم صناعات تكنولوجيا المعلومات، والبنية التحتية اللازمة، وتحسين الأطر القانوني والتشريعي الملزم، وتقديم الدعم اللازم من جانب الحكومة للنفع بالمنتجات المحلية المغربية في هذا القطاع نحو التصدير، ودعمها أيضا من خلال تنمية الطلب المحلي عليها، كما أنه على غرار الحظيرة التكنولوجية في دوار البيضاء Casablanca Techno-Park تم اختيار ثمانية مواقع محتملة أخرى في مدن رنوسة بالمملكة لإنشاء مشروعات مثيلة.

4/2 تحليل السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية

نرى أن سياسات المجموعة العربية تعمل فجوة ترتبط بالعلاقة بين كل من: المبادرات التنفيذية من جانب، والاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي من جانب آخر. لذا لم تكن مخرجاتها أكثر التصالحا بالمجتمع المحلي وتفاعلا معه، الأمر الذي انعكس على تراجع موقع تلك السياسات في بعض أبعادها ضمن إطار مؤشرات مجتمع المعلومات العالمي.

فالسياسات الرغوية العربية في مجملها لا تراعي بشكل كبير وعلى النحو المطلوب الخصوصية المحلية واللبااع لاحتياجات المجتمع المحلي واستغلال كافة موارده المتاحة، على الرغم من العديد من المحاولات لاستغلال المستوى الرسمي في التغلب على مشكلات مرتبطة بالمجتمع المحلي؛ وربما يرجع ذلك إلى تقليد العديد من السياسات والمبادرات العالمية الأخرى ولكن بدون استيعاب لكثير من مضمون تلك السياسات ومن ثم إعادة تشكيل هذا المضمون بما يناسب الخصوصية العربية.

فعالية السياسات الوطنية والإجراءات التنفيذية في معظم البلدان العربية لا تعمل على إسقاط سياسات الآخرين على الخصوصية العربية المحلية ومنح ظروف ومقومات البيئة المحلية مساحة مناسبة حالها، الأمر الذي يؤدي في بعض الأحيان إلى إغفلها وتعثر المسيرة نحو هدفها النهائي المتمثل في إقامة مجتمع معلومات واقتصاد معرفي فاعل. ويمكن التليل على ما سبق بالإشارة للمستوى المتدني نسبيا لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مقارنة بمناطق العالم الأخرى، وكذلك الحالة الراهنة لمجتمع المعرفة والتي تجسد بنورها ثقافة الابتاع وليس الإبداع، والمساهمة السلبية وليس الفاعلة من حيث الإسهام في المشهد التكنولوجي العالمي. الأمر الذي أدى إلى ظهور فجوة في كل من استهلاك وإنتاج المحتوى الرقمي في المجتمعات العربية²⁰.

كما أن هناك أيضا فجوة أخرى متعلقة بالتشافية في طرح المعلومات حول واقع مجتمع المعلومات المحلي، فهناك قصور واضح في حجم البيانات والمعلومات حول أداء صناعة المحتوى الرقمي العربية، حيث بنت تحفظات من جانب بعض بلدان المجموعة العربية في إتاحة تلك السياسات في ضوء النتائج المترتبة على تطبيقها حيث القصور الكمي والنوعي المتمثل في البيانات والمعلومات المرتبطة بمجتمع المعلومات العربي بشكل عام، بل إن الأمر قد يمتد في بعض الحالات إلى حجب تلك السياسات باعتبارها وثائق حكومية غير قابلة للتداول العام. كما سبق إيضاحه. الأمر الذي يشقي كليا مع سادس مجتمع المعرفة كداعية لديمقراطية Democratization لمعلومات وحرية الإتاحة والنفذ فيها، ولعل علاقة طردية شاذية تربط بين توافر تلك البيانات والمعلومات من جانب ومدى نجاحها في إقامة اقتصاد المعرفة من جانب آخر.

وإلى أيضا أن جل السياسات العربية متشعبة. بشكل عام. في المخرجات النهائية على الرغم من تفاوت المتخللات نتيجة للتفاوت النسبي للظروف الاقتصادية والاجتماعية من بلد إلى آخر. وذلك نتيجة طبيعية لوحدة الثقافة وتشابه الظروف الإقليمية في مجملها؛ خصوصا وأن بعض المشروعات والمبادرات العربية لا تبدو ذات تأثير وفاعلية في محيط مجتمع المعرفة العالمي على الرغم من تباين مؤشرات مجتمع المعلومات بالارتفاع أو الانخفاض من بلد عربي إلى آخر. فما يميز سياسات المجموعة العربية عن بعضها هو مدى توفر الموارد المالية لدعم توجهات مجتمع المعلومات والبنية التحتية الرقمية على وجه الخصوص، وهو ما يظهر في حالة المملكة العربية السعودية أكثر من غيرها. إلا أن بعض البلدان العربية الأخرى محدودة الموارد. بالمقارنة بالسعودية. تتسم تجربتها بلطاموح الكبير وبخاصة مصر

²⁰ انظر دعوة المصطفى الرقمي. الفصل الأول

والأردن، حيث تتخذ من قطاع صناعة المحتوى الرقمي - وصناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام - مقوماً ومحفزاً رئيساً للانتقال بالواقع المحلي من حالة إلى حالة أخرى أفضل تشارك خلالها في المحيط الإقليمي والعالمي لمجتمع المعرفة بعيداً عن المحلية المغلقة.

وقد جسدت السياسات العربية اليمد الاجتماعي المتمثل في استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في القلق على بعض المشكلات الاجتماعية لاسيما دعم النسيج الوطني في المجتمع اللبناني، ومشكلات الاحتلال والانقسام الجغرافي والتشتت في المجتمع الفلسطيني إلى غير ذلك من القضايا الاجتماعية.

إن سياسات الدول العربية مستغرفة إلى حد كبير في القيث خلف قائمة البنية التحتية لمجتمع المعلومات على حساب توجهات دعم صناعة المحتوى الرقمي، لاسيما تكثيف سعيها نحو نشر خدمات الهاتف المحمولة باعتبارها أسرع وأبسط وسائل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وأقلها تكلفة في الوقت ذاته لتضييق فجوة رقمية في مجتمع المعلومات، وتحسين أداء تلك السياسات فيما يتعلق بمؤشرات نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك على الرغم من أنها لم تتمكن من استغلال الانتشار الواسع للهواتف المحمولة لاحقاً من أجل قائمة صناعة محتوى رقمي موجهة إلى هذا القطاع على وجه الخصوص. وهو أمر مرر نتيجة لتشاء الغالبية العظمى من الدول العربية إلى فئة الدول النامية مما انعكس على ترتيب الأولويات لدى الحكومات العربية بما يدع قضايا أخرى غير المحتوى الرقمي في مقدمة اهتماماتها، حيث تأخرت العديد منها في تحقيق أهدافها المرتبطة بالبنية وتحقيق معدلات مرتفعة من التطوير تتوافق مع ما تم تحقيقه على المستوى العالمي.

والمحتوى الرقمي جزء من كل يتأثر بمكونات أخرى محلية ويؤثر فيها بالتبادل. ومن ثم فقد كان التراجع في مجمل أداء صناعة المحتوى الرقمي العربية نتيجة لقصور دعم المفومات الأخرى للمجتمعات العربية المحلية؛ ويرجع ذلك إلى تنني مستويات التنمية الاجتماعية والاقتصادية والتنظيمية والبحثية والثقافية والسياسية وغير ذلك من المقومات، علاوة على تجاهل السياسات العربية في محلها لمفهوم تقاسم الموارد وتنسيق الجهود بين كافة أصحاب المصلحة في إطار مجتمع المعلومات؛ مما استغذ في نهاية الأمر الموارد والإمكانات المحلية، وحل دون تحقيق الغاية التي تسعى إليها.

كما لاحظنا وجود حالة من عدم وضوح الرؤية وتحديد الهدف على حد سواء في مجمل الرؤى الاستراتيجية للبلدان العربية، وهي حالة تمثل بدورها أيضاً انعكاساً لمحاولات استمساخ سياسات الآخرين، كما تمثل انعكاساً للتصور الواضح في منظومة

الإبداع العربي بشكل عام¹¹ مما يعول دون تحري التجديد. فالفعل الجمعي العربي - بشكل عام - غير قادر على تشكيل رؤية استراتيجية وطنية يلتف حولها كافة أفراد المجتمع ومؤسساته على حد سواء، بحيث تمثل بدورها تحديا يستلهم الإمكانيات والقدرات والموارد للتغلب عليه.

كما شكلت السياسات الاستراتيجية العربية نجاحا ملحوظا فيما يتعلق بقطاع خدمات التعميد Outsourcing وصناعة مراكز الاتصال التمهيدية Offshore Contact Centres Industry وخصوصا في مصر والأردن، مستغلة بذلك الدعم الحكومي المرتبط والقدرات البشرية المتاحة وكذلك الموقع المتميز للمنطقة العربية على الخريطة الزمنية Time Zone للعالم.

وقد حرصت كثير من السياسات في إطار الصناعة العربية على إيجاد هيئة مستقلة ذات مستوى رفيع من التمثيل الرسمي - ضمن هيكلها التنظيمي - لمرافعة الأداء التنفيذي للسياسات والمبادرات الاستراتيجية الوطنية، فالسياسات الأردنية على سبيل المثال وكما سبق الإشارة إليه - جطت "ملك الأردن" على رأس هيئة العوكة الخاصة بها.

إن تصور منظومة التعليم بعد إبراز الظواهر في السياسات العربية رغم بعض محاولات التطوير مما كان له أثرا سلبية على النهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية؛ فوثيرة التحول نحو مجتمع المعرفة العالمي تتطلب بدورها منظومة تعليمية تتفق مع المعايير الدولية قادرة على إبراز كود البشرية بمكنها الاندماج في مجتمع المعرفة العالمي والإسراع بالتحول نحوه.

وتعتبر ميزة وحدة اللغة بين كافة البلدان العربية أحد المقومات الرئيسية قداصة التي يمكن أن تشكل نقطة انطلاق نحو صناعة محتوى رقمية تعليمية منالسة، بل إن الحرص على التنوع اللغوي في بعض البلدان العربية التي تنفّج خلالها أكثر من ثقافة في إطار المجتمع الواحد - كما هو الحال في كل من لبنان أو المغرب على سبيل المثال - يمكن أن يدعم أيضا أراض التنافسية في إنتاج محتوى رقمي تعليمي متعدد اللغات بعد طريقه نحو الأسواق العالمية.

بيد أن السياسات العربية قد أهملت البعد البيني في سياساتها الحكومية المرتبطة بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فيما عدا الأردن التي بنت متحصة تجاه هذا الملف الهام؛ وهو أمر ميرو نمجيا نتيجة لتفاوت أولوياتها مقارنة بسعي الدول

¹¹ انظر فعوة الابتكار والإبداع في مصر: مضمين المعرفة العربية، الفصل الأول

المختلفة في إطار المجموعة العربية نحو إقامة البنية التحتية الرقمية والتي تستفيد بنورها الموارد المخصصة، ومن ثم يأتي الملف البيئي في مرتبة تقوية بين أولويات السياسات العربية الرقمية.

5/2 الخلاصة

إن إقامة مجتمع المعرفة قضية ذات بعد تنموي لها تأثيرها المتبادل في الأطراف المختلفة داخل المجتمع المحلي والمجتمع العالمي على حد سواء، مما يستلزم اضطلاع أصحاب المصلحة على تنوع فئاتهم بنوره المنوط في إطار منظومة عمل مشتركة تستوعب كافة الأدوار. الأمر الذي يؤكد ضرورة سعي الدول العربية نحو إزالة العوائق البيروقراطية التي تحول دون وجود شفافية في الطرح المحلي واللاحق لتلك المعلومات والبيانات للاستخدام العام، وبالتساق مع السدس العامة لمجتمع المعلومات وحق المعرفة للجميع الذي كلفته الأعراف التقليدية، من شأنه خلق حالة من المشاركة الجماعية لكافة أصحاب المصلحة وأطراف المجتمع ولاسيما أنه من أجل تقييم الأداء الحكومي وتوجيهه في مجال مجتمع المعرفة نحو واقع أفضل، وكذلك منح دور أوسع للقيادات الشابة بقدراتها التكنولوجية المتجددة التي تستطيع مواكبة ديناميكية التحول نحو مجتمع المعرفة، ودون أن تستأثر الحكومات بالدور الكامل في عطلتي تخطيط السياسات وتنفيذها على حد سواء.

كما ينبغي أن يكون هناك سعي عربي أكثر جدية نحو استحداث آليات فعالة لجمع البيانات والمعلومات حول الأداء المحلي والإقليمي المرتبط بمجتمع المعرفة وبشكل مستمر، ثم تحليلها في إطار مؤشرات محلية وإقليمية تراعي الخصوصية العربية وتمكن من رسم صورة أكثر وضوحاً للواقع الحالي؛ مما يدعم السياسات والتوجهات الاستراتيجية ومن ثم الإسراع في التقلد إلى مجتمع المعرفة العالمي.

وأخيراً فمن المهم التأكيد ثانية على إعادة تشكيل منظومة الإبداع والابتكار العربية وخلق مفومات منافسة لبينة إبداع عربية، لإقامة اقتصاد معرفة عربي، فنظومة الإبداع والابتكار تعد حجر الزاوية في أي سياسات استراتيجية مرتبطة بإقامة مجتمع المعرفة.

6/2 مصادر الفصل الثاني

- ¹ المملكة الأردنية الهاشمية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2007) وثيقة السياسة العامة للحكومة في قطاعات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات وليريد 2007 . وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات - عمان ، 2008 ، 48 ص.
- ² المملكة الأردنية الهاشمية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2008) الخطة الاستراتيجية لوزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للفترة 2008 - 2011 . وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات ، عمان ، 2008 ، 18 ص.
- ³ Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition. Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.
- ⁴ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010 : ICT for Sustainability. Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.
- ⁵ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.
- ⁶ Hashemite Kingdom of Jordan - Information Technology Association Int(aj) and Ministry of ICT (2007) National ICT Strategy of Jordan 2007 - 2011. Available at: <http://www.icta.net/node/64> Amman, July 2007, p. 40.
- ⁷ Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition. Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.
- ⁸ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010 : ICT for Sustainability. Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.
- ⁹ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.
- ¹⁰ المملكة العربية السعودية - وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات (2006) الخطة الوطنية للاتصالات وتقنية المعلومات لسنة 1426 هـ : الرؤية لنساء مجتمع المعلومات . وزارة الاتصالات وتقنية المعلومات ، المملكة العربية السعودية ، 1426 هـ [2006] . متاح على: <http://www.icta.gov.sa/NICTP/Pages/37> . ص 37.
- ¹¹ الجمهورية العربية السورية - وزارة الاتصالات وتقنية (2004) استراتيجية ثقافات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 - 2013] : المنطلقات والسياسات العامة . وزارة الاتصالات وتقنية ، دمشق ، 2004 ، 15 ص.
- ¹² الجمهورية العربية السورية - وزارة الاتصالات وتقنية (2004) استراتيجية ثقافات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 - 2013] : التوجهات الاستراتيجية . وزارة الاتصالات وتقنية ، دمشق ، 2004 ، 40 ص.

¹⁴ الجمهورية العربية السورية - وزارة الاتصالات والتقنية (2004) استراتيجية تقنيات الاتصالات والمعلومات للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في سورية [2004 - 2013] : برامج العمل والمخطط التقنية . وزارة الاتصالات والتقنية ، دمشق ، 2004 . 11 ص

¹⁵ Soumitra Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition. Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.

¹⁶ Soumitra Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010 : ICT for Sustainability. Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

¹⁷ Soumitra Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

¹⁸ السلطة الوطنية الفلسطينية - وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات (2011) الإستراتيجية الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والفريد في فلسطين 2011 - 2013 . المودة الأولى . السلطة الوطنية الفلسطينية ، رام الله ، 2011 . متاح على : <http://www.pmti.ps/ar/index.php?c=7> 27 من

¹⁹ Republic of Lebanon - Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon Document 1 Executive Summary, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini. Available At: <http://www.omsar.gov.lb/>, Beirut, Oct. 2003, 8 p.

²⁰ Republic of Lebanon - Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon Document 2: The National e-Strategy for Lebanon, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini. Available At: <http://www.omsar.gov.lb/>, Beirut, Oct. 2003, 44 p.

²¹ Republic of Lebanon - Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: The Cover Document , Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini. Available At: <http://www.omsar.gov.lb/>, Beirut, Oct. 2003, 8 p.

²² Republic of Lebanon - Ministry of State for Administrative Reform (2003) The National e-Strategy for Lebanon: Document 4: ICT Policies, Prepared by Akram Najjar, Salam Yamout and Kamal Siblini. Available At: <http://www.omsar.gov.lb/>, Beirut, Oct. 2003, 28 p.

²³ ميونا بربر (2011) اتصال بالبريد الإلكتروني مع السيدة ميونا بربر ، موظف أول لتكنولوجيا المعلومات - قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، لكنا ، بيروت . 28 فبراير 2011.

²⁴ Soumitra Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition. Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.

²⁵ Arab Republic of Egypt - Ministry of Communications and Information Technology (2007) Egypt's ICT Strategy 2007 - 2010. Available at:

<http://www.mcit.gov.eg/Upcon/Documents/Egypt-ICT-Strategy.pdf> . Cairo, May 2007, 50 p.

²⁵ Nagwa El Shenawi and Bruno Lanvin (2009) How Outsourcing Can Help Mobilize Talents Globally: Egypt's Success Story. Chapter 2.1, The Global Information Technology Report 2008 - 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. 113 - 122.

²⁶ Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13, 333.

²⁷ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010: ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

²⁸ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

²⁹ Arab Republic of Egypt - Ministry of Communications and Information Technology (2007) Egypt's ICT Strategy 2007 - 2010. Available at, <http://www.mcit.gov.eg/Upcon/Documents/Egypt-ICT-Strategy.pdf> . Cairo, May 2007, p. 38.

³⁰ المملكة المغربية - وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة (2009) المغرب الرقمي 2013 : الاستراتيجية الوطنية لمجتمع المعلومات والاقتصاد الرقمي 2009 - 2013 . وزارة الصناعة والتجارة والتكنولوجيات الحديثة ، المغرب ، 2009 . 102 من.

³¹ Kingdom of Morocco - Ministry of Industry, Trade and New Technologies (2009) Digital Morocco 2013: the National Strategy for Information Society and Digital Economy [2009 - 2013] . Ministry of Industry, Trade and New Technologies, Morocco, 2009, 102 P.

³² Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.

³³ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010: ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

³⁴ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

الفصل الثالث

السياسات الاستراتيجية العالمية في مجال المحتوى الرقمي : تحليل مضمونها

"من الضروري التشجيع على تطوير المحتوى وتهيئة الظروف التقنية
اللازمة لتيسير وجود واستخدام كل لغات العالم في شبكة الإنترنت"

لجنة عالمية لمجتمع المعلومات WSIS جنيف 2003

السياسات الاستراتيجية العالمية في مجال المحتوى الرقمي: تحليل مضمونها

1/3 التمهيد

لقد استطاعت العديد من بلدان العالم تحقيق نجاحات كبيرة في النفاذ إلى مجتمع المعرفة، وهي النجاحات التي ساعدت على إحداث فترات محفزة على المستويين الاقتصادي والاجتماعي على حد سواء، ووضعت تلك البلدان على خارطة العالم لاقتصاد المعرفة، وهي النجاحات التي ألهمت العديد من بلدان وأقاليم العالم الأخرى.

نقوم خلال الفصل الحالي بإلقاء الضوء على السياسات الاستراتيجية لعدد من بلدان وأقاليم العالم المتقدم والنامي للنفاذ إلى مجتمع المعرفة مع التركيز على صناعة المحتوى الرقمي على وجه الخصوص. وهي البلدان والأقاليم التي بلغت في مجملها أربعة. وبويرة شبيهة لتلك التي تم بها معالجة السياسات الاستراتيجية للمجموعة العربية.

نستعرض - فيما يلي - السياسات الاستراتيجية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي وببنيتها التكنولوجية للبلدان غير العربية والمجموعات الإقليمية المنتقاة في إطار المجموعة العالمية، وذلك بالوصف والتحليل. وقد سبق ذلك إلقاء الضوء على عمليتي انتقاء بلدان وأقاليم المجموعة العالمية، وتحصيل خططها وسياساتها الاستراتيجية. أما تلك البلدان والمجموعات الإقليمية الأربع فتأتي على الترتيب وفقاً لما يلي: الاتحاد الأوروبي، اليابان، البرازيل، جنوب أفريقيا.

2/3 مدخل منهجي إلى المجموعة العالمية

ونرى بداية أهمية استعراض الخطوات المنهجيتين المرتبطتين بانتقاء بلدان وأقاليم المجموعة العالمية، وتحصيل مصادر المعلومات الاستراتيجية المرتبطة بها. وذلك قبل الخوض في تفاصيل عمليتي الوصف والتحليل لتلك السياسات.

1/2/3 انتقاء المجموعة العالمية

وقد تم انتقاء بلدان هذه المجموعة وفقاً لبعض المعايير التالية نوكلها :

1. أن تكون تلك البلدان غير مسبقة بإجراء دراسة حالة لها على المستوى العربي ولم تتناولها الأدبيات العربية بشكل مفصل، وذلك في محاولة لعدم تكرار الجهد البحثي السابق في دراسة السياسات الاستراتيجية الرقمية العلمية ولاسيما البلدان التالية: فرنسا، أيرلندا، ماليزيا، كوريا، الهند، إسرائيل.
 2. أن تكون تلك البلدان رائدة في مجتمع المعلومات العالمي من حيث سياساتها الاستراتيجية ومبادراتها الخلاقة.
 3. أن تحتل تلك البلدان مرتبة مرموقة في التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Network Readiness Index والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي.
 4. أن تتشابه تلك البلدان في مجملها مع الظروف الاقتصادية والاجتماعية لمجمل البلدان العربية.
 5. أن ترد إشارات في الأدبيات العربية المتخصصة بشأن أهمية دراسة تلك البلدان والإطلاع عليها والاستفادة منها عربياً، ولاسيما الاتحاد الأوروبي.
- ووفقاً لبعض المعايير السابقة لو كلها فقد وقع اختيار على كل من: الاتحاد الأوروبي، واليابان، وكندا، وجنوب أفريقيا (انظر شكل التالي).



شكل (3 - 1) تنوع في بلدان العالم نظراً لمجموعة العلمية

ونرى أن بلدان المجموعة العالمية السابقة تبدو متباينة من حيث أنها مثلت مناطق جغرافية متباعدة وبنات ثقافية متنوعة وحاصلات اقتصادية واجتماعية مختلفة، ولأسيما أن اثنين من تلك البلدان هما دول نامية - البرازيل وجنوب أفريقيا - بينما الباقي دول متقدمة - اليابان ودول الاتحاد الأوروبي - كما أنه قد تم اختيار الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد نظرا لسياسته الاستراتيجية الإقليمية الهامة التي نصب في مضمون أهداف الدراسة الكلية كونها ترمي بدورها إلى دعم أغراض التخطيط الاستراتيجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية سواء على المستوى المحلي أو الإقليمي بين بعض الدول العربية أو كلها.

2/2/3 الحصول مصادر معلومات المجموعة العالمية

لما عن المجموعة العالمية فقد تمكنت بالحصول استراتيجياتها الرسمية في الجدول التالي:

البلد	عنوان وثيقة الاستراتيجية	التصنيف	الجهة المسؤولة عن الإصدار	الموقع الإلكتروني	تاريخ الإصدار والانتها
الاتحاد الأوروبي	EU Digital Agenda الاستراتيجية الرامية للاتحاد الأوروبي	نعم	European Commission مجموعة الاتحاد الأوروبي	http://ec.europa.eu	2019 - 2020
اليابان	u-Japan Policy استراتيجية اليابان	نعم	Ministry of Internal Affairs and Communications وزارة الشؤون الداخلية والاتصالات	www.mim.go.jp	2005 - 2010
البرازيل	---	-	Ministerio das Comunicações وزارة الاتصالات	www.mc.gov.br	?
جنوب أفريقيا	Strategic Plan 2011 - 2014 الخطة الاستراتيجية 2011 - 2014	نعم	Department of Communication وزارة الاتصالات	www.info.gov.za	2011 - 2014

جدول (3 - 1) تفاصيل استراتيجيات مجتمع المعلومات لبلدان المجموعة العالمية

١ الملاحظة (٩) نفس الـ مصدر غير معروف حيث لا توجد حتى الآن استراتيجية وطنية لليابان، وذلك على الرغم من وجود عدد كبير من المؤسسات والمنظمات القومية الأخرى.

وعلى النقيض حالة المجموعة العربية - كما تم إيضاحه في الفصل السابق - فإن الجدول الحالي لبيانات استراتيجيات المجموعة العالمية يحمل تساقاً في مضمونه إلى حد كبير، على الرغم من أن تلك البلدان لا تجمعها وحدة جغرافية أو اقتصادية أو تكنولوجية، فهذه العينة لا تمثل عينة منهجية منضبطة إذا ما قورنت بالمجموعة العربية؛ وهو التسق يبدو بشكل أوضح في الجهات الرسمية المسؤولة عن حقبة المحتوى الرقمي. إلا أن البرزخ قد شنت عن قاعدة لعدم استلاكها لاستراتيجية وطنية شاملة بل مجموعة من السياسات المتفرقة على الرغم من النجاح العالمي الكبير الذي حققته.

3/3 وصف السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية

وفيما يلي يتم استعراض السياسات الاستراتيجية للبلدان المجموعة العالمية - فضلاً عن الاتحاد الأوروبي - والمرتبطة بالقائمة اقتصاد معرفة محلي وتعزيز المحتوى الرقمي وصناعته.

1/3/3 السياسات الاستراتيجية للاتحاد الأوروبي

وقد اعتمدنا في استقاء المعلومات هنا على وثيقة الاستراتيجية الرسمية للاتحاد الأوروبي المسماة الأجندة الرقمية 2011 EU Digital Agenda، فضلاً عن وثائق أخرى وتقارير غير رسمية، ومقاطع فيديو مرتبطة (1) (2) (3) (4) (5) (6) (7) (8) (9).

- ويحتل الاتحاد الأوروبي مرتبة عالمية متميزة من حيث مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI وذلك حسب التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات لعام Global Information Technology Report والصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، حيث يبدو من التقرير أن العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي تصدر التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الرقمية للعام 2011 - والأعول سابقة عليه - بحيث تأتي السويد في المقدمة يليها 10 بلدان أخرى هي من بين أكثر 20 بلد من حيث الجاهزية الرقمية وذلك على النحو التالي: السويد في المرتبة رقم 1، فنلندا في المرتبة رقم 3، سويسرا في المرتبة رقم 4، الدنمارك في المرتبة رقم 7، فنزويجا في المرتبة رقم 9، هولندا في المرتبة رقم 11، ألمانيا في المرتبة رقم 13،

لوكسمبورج في المرتبة رقم 14، المملكة المتحدة في المرتبة رقم 15، إيرلندا في المرتبة رقم 16، فرنسا في المرتبة رقم 20.

- وتعتبر الاستراتيجية الأوروبية أن قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بمثابة أكثر القضايا أهمية بالنسبة للاتحاد الأوروبي وكذلك بلدانه الأعضاء، ونظرا لأهمية تأثير هذا القطاع على النهوض بكافة قطاعات الصناعة الأخرى وتحقيق تنمية مستدامة في أوروبا، حيث أن الاتحاد الأوروبي يهدف في الأساس إلى تشكيل أضخم اقتصاد معرفي في العالم "The Largest Knowledge Base Economy".

- ويتمثل الهدف العام لسياسات الاتحاد الأوروبي عبر استراتيجيته الحالية في الاعتماد على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من أجل تحقيق منافع اقتصادية واجتماعية مستدامة لمواطني أوروبا، وهي لائحة لـ 2010 EU Digital Agenda تم اعتمادها لسياسة الاتحاد الأوروبي لمجتمع المعلومات والأعلام للفترة من 2005 - 2009 "EU Policy Framework for the Information Society and Media"، وهي واحدة من سبع مبادرات أطلقتها أوروبا في إطار استراتيجية أوروبا 2020 "Europe 2020 Strategy" لتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق الهدف الكلي لتلك الاستراتيجية.

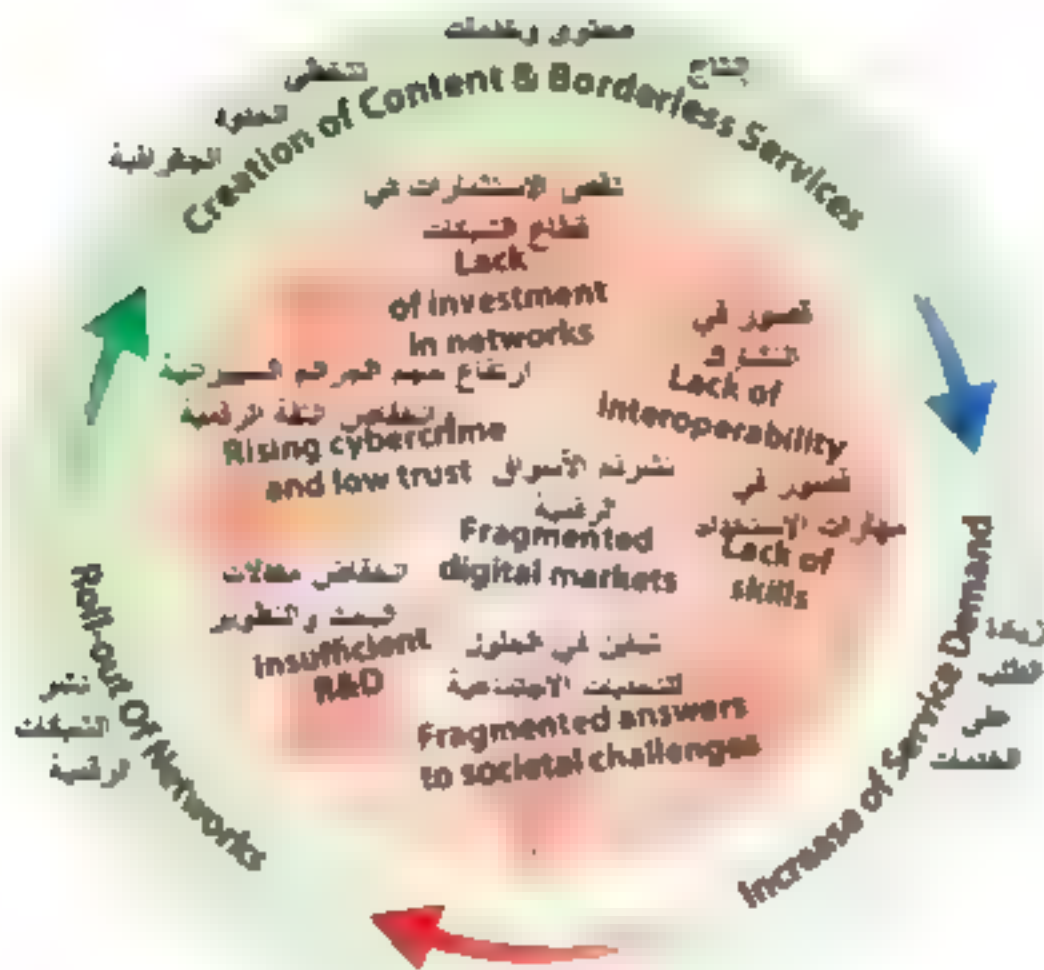
- وتهدف السياسات الاستراتيجية لبلدان الاتحاد الأوروبي إلى دعم الإبداع وتعزيز المردود الاقتصادي والاجتماعي لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى الأفراد والمؤسسات على حد سواء خصوصا ما يتعلق بالإنترنت كوسيط حيوي للأنشطة المختلفة الاجتماعية والاقتصادية : كدعم قطاع الأعمال، والثقافة، والاتصال، وحرية التعبير عن الذات. والسياسات الاستراتيجية الأوروبية تعمل أيضا على استغلال المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحسين نمط حياة الأفراد - على سبيل المثال - من خلال: توفير رعاية صحية جيدة، وبيئة نظيفة، وتحسين الخدمات العامة، ودعم المحتوى الرقمي الناطقي إلى غير ذلك.

- وقد استطاعت أوروبا عبر السياسات التي سنتها منذ وقت بعيد والمرسطة بمجتمع المعرفة أن تقوم بنشر الشبكات عالية السرعة على نطاق واسع مما أحدث نموا كبيرا. كما أنه في إطار السياسات ذاتها حدث انتشار واسع للأجهزة الإلكترونية

التي يستخدمها الأفراد يوميا على نطاق واسع، حيث رأت الخطوط الفارقة بين تلك الأجهزة الرقمية وبعضها، واندمجت خدماتها المختلفة مع بعضها البعض . كما هو الحال في إنماج خدمات التلفزيون مع الهواتف المحمولة على سبيل المثال . كما أن الخدمات في أوروبا تتحول بشكل واسع من البيئة المادية إلى بيئة الرقمية Physical Into Digital لتصبح متاحة على نطاق عالمي عبر الهواتف المحمولة الذكية Smartphones أو عبر الألواح الرقمية Tablet أو الكمبيوترات الشخصية وغيرها من الأجهزة الإلكترونية.

• وترمي السياسات الأوروبية إلى تحقيق قصي استفادة من إمكانيات مجتمع المعرفة من خلال إيجاد محتوى رقمي جذاب، وإتاحة خدمات رقمية في بيئة إنترنت مثالية؛ مما يحفز الطلب على خدمات المحتوى الرقمي وشبكات إنترنت عالية السرعة والكفاءة في الوقت ذاته، وهو ما يفتح بدوره الباب أمام مزيد من الإبداع والابتكار في قطاع الخدمات وإنتاج المحتوى الرقمي، وبؤدي إلى مزيد من النمو (انظر الشكل التالي). ومن ثم فقد ظهرت على السطح بعض المعوقات التي تستلزم التغلب عليها من أجل دفع السياسات الأوروبية إلى لفاق أكثر اتساعا، لما للمعوقات أو المشكلات السبع فقد تمثلت فيما يلي:

- تشعب السوق الرقمي لبلدان الاتحاد الأوروبي مما يتطلب التخلص من العوائق التشريعية وغيرها ودعم التسيج الواحد في هذا القطاع.
- عوائق العمل المشترك Interoperability نتيجة ضعف المعايير، وضعف التنسيق بين جهات العمل الحكومية.
- ارتفاع معدلات الجرائم السيبرانية Cybercrimes والمخاطر وانخفاض مستوى الثقة في الشبكات الرقمية.
- انخفاض معدلات الاستثمار في الشبكات مما يستدعي رفع الاحتكاك عن هذا القطاع وضرورة العمل المشترك بين القطاعين الخاص والعام على تحسين الشبكات.
- قصور جهود البحث والإبداع مما يتطلب مزيدا من التنسيق والاتفاق ودعم لجهود القطاع الخاص في هذا المجال.
- قصور معدلات المعرفة الرقمية Digital Literacy والمهارات المرتبطة بين المواطنين.
- بعض التحديات المجتمعية كتغير المناخ وتكلفة الرعاية الطبية وتطوير خدمات عاملة عالية الكفاءة ورقمنة التراث الرقمي الأوروبي وغير ذلك.



شكل (3 - 2) مكونات ومكونات الاقتصاد الرقمي الأوروبي
في الوقت ذاته حسب الأجندة الرقمية الأوروبية⁽¹⁾

- وعلى الرغم من انتشار المحتوى الرقمي على نطاق واسع بين مواطني الاتحاد الأوروبي إلا أن ذلك يواجه ببعض التحديات المتمثلة في حماية الخصوصية الرقمية وتحتيات الأمن الرقمي وقصور في إتاحة واستخدام الإنترنت ونقص المهارات الرقمية اللازمة، كما أن المواطنين الأوروبيين يشعرون بالإحباط حينما يعجز قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن تحسين نمط خدماته العامة.

¹ European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at: http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm Directorate-General for the Information Society and Media - Brussels, Aug. 2010, p. 5.

وهو ما أدى إلى العديد من المعوق (انظر الشكل السابق) التي لا مناص من مواجهتها سوى بالتكامل بين البلدان الأوروبية خصوصا وأن تلك المعوقات قد جعلت أوروبا في مستوى متأخر بالنسبة لشركتها خصوصا إذا ما وضعنا في الاعتبار أن 30% من الأوروبيين لم يتمكنوا من استخدام الإنترنت حتى الآن! فعلى سبيل المثال: فإن معدلات تحميل الموسيقى الرقمية في الولايات المتحدة يتفوق أربع مرات على المعدلات المتأخرة في الاتحاد الأوروبي، كما أن معدل انتشار شبكات الألياف الضوئية عالية السرعة Fiber-Based High-Speed Networks يمثل 1% فقط في مقابل 12% في اليابان و15% في كوريا.

- وتترك السياسات الأوروبية أهمية خاصة لمعوق أوروبي موحد في قطاع المحتوى الرقمي. لذا ينبغي إنتاج محتوى رقمي جذاب وخدمات مجدية على الإنترنت ليتم استغلال ذلك ليس فقط من جانب المستخدمين داخل حدود الاتحاد الأوروبي بل والمستخدمين من خارج نطاقه على حد سواء، وذلك من أجل تحفيز وتنمية الطلب على المحتوى الرقمي الأوروبي والخدمات بشكل مستمر. غير أن بلدان الاتحاد الأوروبي تعاني قصورا في الإنتاج الرقمي في مجال الإعلام وقصورا في التنافسية في هذا المجال على وجه الخصوص نتيجة تشتت النطاق الجغرافي لبلداته سواء على مستوى النماذج الاقتصادية في هذا القطاع أو على مستوى توفر المحتوى الرقمي الإعلامي الذي يمكن استخدامه من جانب الأفراد. لذا فمن الملاحظ أن الغالبية العظمى من كيانات الإنترنت الاقتصادية العملاقة قد نشأت خارج حدود أوروبا كجوجل Google وإي باي eBay وإمازون Amazon وفيسبوك Facebook على سبيل المثال. كذلك فإن تطبيق التشريعات الخاصة بالتجارة الإلكترونية eCommerce وتسهيل الفوتير المالية الإلكترونية eInvoicing والتوقيع الإلكتروني eSignature بشكل موحد على مستوى بلدان الاتحاد الأوروبي لا يزال لمرا تكتفه بعض المعوقات، ومن المعروف أن مؤشرات استخدام مواقع الإنترنت تدل على أن من بين إجمالي 4500 موقعاً هم لكثير المواقع استخداماً في أوروبا يوجد 4 مواقع إنترنت فقط ذات أصول أوروبية، كذلك عدم وضوح الرؤية للحقوق الرقمية لدى كل من المستهلك والمُنتج على حد سواء خصوصا في إطار عدم توحيد تشريعات الحماية الرقمية في الـ 27 بلد أعضاء الاتحاد الأوروبي.

- ولا زالت الأسواق الأوروبية للمستوى الرقمي على الإنترنت تعاني العديد من التعقيدات والمشكلات المرتبطة في الأساس بحقوق الملكية ومنظومتها الموحدة عبر بلدان الاتحاد الأوروبي مما يؤثر سلباً على قطاع الأعمال في مجال المحتوى الرقمي. بيد أنه على الرغم من ذلك تتوقع بلدان الاتحاد الأوروبي إتاحة

كثافة تطبيقات المحتوى الرقمي عبر الإنترنت فقط بحلول العام 2020 . ومن ثم فقد عمل الاتحاد الأوروبي على اتخاذ بعض الإجراءات الفورية من أجل تحسين وزيادة حجم المتاح من المحتوى الرقمي على الإنترنت بحيث يحظى استخدامه بنفس المستوى من الاستخدام للمحتوى الموجود على الخط عبر المبرشر داخل بلدان الاتحاد الأوروبي ودون أي معوقات. لذا فقد سعت السياسات الأوروبية نحو زيادة معدلات استخدام المحتوى الرقمي عن طريق اتخاذ عدد من الإجراءات التنفيذية منها: استحداث إطار عام لإدارة الحقوق الرقمية بين المواطنين ومطوري المحتوى الرقمي ولصاحب حقوق الملكية الفكرية . وذلك من أجل تحقيق الشفافية والحوكمة وإصدار تراخيص لها صلاحية إقليمية تحترم بنودها في كافة بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك استحداث إطار عمل لتسهيل عمليات رقمنة وبت المحتوى الثقافي في أوروبا.

• وفي مجال التجارة الإلكترونية e-Commerce تواجه السياسات الأوروبية عددا من التحديات من بينها التعقيدات بشأن التحويلات المالية على الإنترنت، وكذلك ضعف الطلب على التجارة الإلكترونية العابرة للحدود بين بلدان الاتحاد الأوروبي في مقابل الطلب على التجارة الإلكترونية مع الولايات المتحدة، وعروف المواطنين الأوروبيين عن شراء إلكترونيا من الأسواق عبر المحلية في مقابل الأسواق المحلية نتيجة معوقات مرتبطة بالنفع الإلكتروني على وجه الخصوص وذلك على الرغم من وحدة العملة في بلدان الاتحاد الأوروبي. ومن ثم سعت المفوضية الأوروبية إلى تحسين الأداء في هذا المجال الحيوي من خلال: تحسين وتوحيد إجراءات الدفع الإلكتروني داخل بلدان الاتحاد الأوروبي، وكذلك الأمر بالنسبة للتوقيع الإلكتروني ونظم المصادق الإلكترونية e-Authentication systems. واتخذ إجراءات أخرى لإزالة الفروق بين طريقتي الدفع بالفاكتور الإلكترونية والدفع بالفاكتور الورقية التقليدية بحلول العام 2013.

• وعلى الرغم من أنه - وفق فريقي الاتحاد الأوروبي - يتمتع المواطنون داخل بلدان الأعضاء بمجموعة من الحقوق المرتبطة بالبيئة الرقمية كحرية التعبير وحرية المعلومات وحماية البيانات المرتبطة بخصوصية الأفراد وحقوق الحصول على خدمات الاتصالات والإنترنت وغير ذلك⁽¹⁾ إلا أن ضعف الثقة الرقمية Digital Confidence يعد أحد أهم معوقات نمو اقتصاد الإنترنت الأوروبي Europe's Online Economy حيث أظهرت دراسة أجريت في العام 2009 أن من بين المشكلات التي تواجه المواطنين الأوروبيين وتحول دون

⁽¹⁾ انظر حقوق الرقمية للمواطني دول الاتحاد الأوروبي في الرابط التالي: <http://ec.europa.eu/culture>

تتواجههم بشكل أكبر في البيئة الرقمية هي أمور مرتبطة بالحفاظ على أمن وخصوصية الأفراد، وأيضا يرجع انخفاض ثقة المواطنين في البيئة الرقمية إلى التهديدات الرقمية العديدة كالتشهير الجرائم السيبرانية Cybercrime ومعدلات انتشار البريد الإلكتروني المزيج Spam emails والتي وصلت إلى معدلات تتراوح بين 80% إلى 98% من البريد الإلكتروني المتداول التي تعوق استخدام خدمات البريد الإلكتروني بنشرها للفيروسات الإلكترونية Virus وبرمجيات غير المرغوبة Malicious Software على نطاق واسع، فضلا عن عمليات الاحتيال عبر الإنترنت Online Fraud واختلال هويات الغير بخرص القيام بهجوم رقمي منظم لأغراض مالية¹⁴. لو سياسية كما هو الحال في السابق مع بعض البلدان الأوروبية مثل إستونيا ولتوانيا وجورجيا. من ثم تعمل السياسات الأوروبية على مراجعة الإطار التشريعي الخاص بحماية البيانات وضمان تحديثه وتطوير أدوات تكنولوجية يمكنها تحسين الثقة الرقمية بواسطة تطوير الإطار العام للحقوق الرقمية للمواطنين، ووضع معايير موحدة لحذف وحجب بعض المحتويات الإلكترونية الضارة في الوقت الذي يتم فيه عمليات التوعية من تلك المحتويات الضارة على نطاق واسع عبر حملات منظمة، وضمان اتخاذ الإجراءات العقابية الفعالة في حق التجاوزات الأمنية في البيئة الرقمية.

• وفي الإطار ذاته تعمل السياسات الأوروبية على إنشاء وتعديل ونشر لوسع لفرق الطوارئ الكمبيوترية فريدة Computer Emergency Response Teams CERTs في بلدان الاتحاد الأوروبي للعمل بالتعاون مع منظومة القوانين من أجل التصدي للهجمات الرقمية ومنع الجرائم السيبرانية. وذلك بدعم من الوكالة الأوروبية لأمن المعلومات والشبكات European Network and Information Security Agency ENISA والتي تم تطويرها في إطار السياسات الأوروبية، فضلا عن استحداث بعض الهيئات الأخرى كالمركز الأوروبي لمكافحة الجرائم السيبرانية European Cybercrime Centre. وكذلك إنشاء خطوط اتصال ساخنة Hotlines للإبلاغ عن المحتويات الرقمية غير القانونية والضارة وخصوصا ما يرتبط منها بالأطفال. ودعم التعاون الأوروبي الدولي في مجال إدارة المخاطر Risk Management المرتبطة بالبيئة الرقمية.

• أخذت السياسات الأوروبية في اعتبارها أهمية مراجعة كافة المعايير المرتبطة نتيجة للتطورات التكنولوجية المتلاحقة التي تستتبع تحسين وتطوير المعايير وفقا

¹⁴ ريم، مكر ذلك مفهوم الرقمنة الذي نعني به قطاع السوق في دولة الإمارات العربية المتحدة معناه ساحة عمل. ويؤكد في الوقت ذاته أهمية تطوير إجراءات الأمن الرقمية الفعالة عبرما شمل القطاع عن الشركات الرقمية.

لها، وذلك من أجل النهوض بهذا القطاع ككل مع تأكيد أهمية تطبيق الأسس لهذه المعايير فيما يتعلق بالبرمجيات والعتاد وخدمات تكنولوجيا المعلومات.

- تترك السياسات الأوروبية أهمية نشر شبكات إنترنت سريعة وفائقة السرعة في بلدان الاتحاد الأوروبي نظرا للأهمية البالغة لذلك في إقامة اقتصاد معرفة شبيكي Network-Based Knowledge Economy يشعور حول الإنترنت، حيث الحاجة في نشر إنترنت سريع وفائق السرعة ذو تكلفة معقولة على نطاق واسع حيث يساعد ذلك على تحقيق أهداف الاستراتيجية الأوروبية Europe 2020 Strategy 2020 والمنشئة في دعم الاحتواء الاجتماعي Social Inclusion والتنافسية لدخل الاتحاد الأوروبي بحيث ينبغي أن تكون الشبكات ذات النطاق العريض Broadband في متناول كافة مواطني الاتحاد بحلول العام 2013، وبحلول العام 2020 يجب أن يكون متاحا لكافة المواطنين الأوروبيين الاتصال بالإنترنت بسرعة تفوق معدل 30 Mbps، ويصبح 50% أو أكثر من المنازل متصلة بالإنترنت بسرعة تفوق معدل 100 Mbps بحيث يمكن الاستفادة بطرق الاتصال بالإنترنت لاسلكيا من أجل تشبيك المناطق البعيدة وغير الحضرية، مع أهمية تحفيز الاستثمار في الجيل القادم من الشبكات.

- ويعتبر الاتحاد الأوروبي أن نشر شبكات النطاق العريض Broadband سواء السلكية أو اللاسلكية لدخل كافة أرجاء أوروبا، بمثابة أكبر التحديات التي تواجه السياسات الأوروبية في المرحلة الحالية، خصوصا في ظل الموقف الذي تواجهه الاستثمار في هذا القطاع، وذلك على الرغم من النجاح الكبير لأوروبا في نشر تلك الشبكات على نطاق واسع بلغ 60% من المنازل في جانب 90% من الشركات متصلة بشبكات النطاق العريض.

- وعن الإبداع والبحث ونتيجة لانخفاض معدلات الاتفاق على وجه الخصوص ، حيث يبلغ معدل اتفاق الاتحاد الأوروبي على البحث والتطوير في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات نحو 40% من إجمالي معدل اتفاق الولايات المتحدة على البحث والتطوير في قطاع ذاته (انظر الشكل التالي). ومن ثم فالسياسات الأوروبية تتطلع إلى دعم البحث والإبداع من خلال الاستراتيجية الأوروبية المخصصة للبحث والإبداع والمسماة "وحدة الإبداع Innovation Union"، ومع أهمية الأخذ في الاعتبار دعم المشاركة الفعالة بين القطاعين العام والخاص لتحسين الأداء في هذا المجال من أجل إثراء إسهام الإبداع في إشباع الاحتياجات المختلفة للمواطنين، والنفع بمزيد من استثمارات القطاع الخاص في مجال البحث مع ضمان زيادة ميزانية البحث والتطوير بنحو 20% سنويا، والتنسيق مع قطاع الإنتاج خصوصا مع زيادة الطلب، علاوة على نشر المعرفة

علمة والمعرفة العلمية على وجه الخصوص على نطاق واسع لتصبح متاحة للجميع، ومحاولة استغلال إمكانيات مجتمع المعرفة من أجل تحسين كافة قطاعات الاقتصاد . ومن ثم تسمى السياسات الأوروبية التي تدعم التعاون بين كافة أصحاب المصلحة في إطار أجنحة بحثية معينة كمستقبل الإنترنت على سبيل المثال من أجل النهوض بهذا القطاع.



رسم بياني (3 - 1) مقارنة بين معدلات الاتصال / مليار يورو على قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الولايات المتحدة وأوروبا¹⁷

- إن دعم المعرفة الرقمية Digital Literacy من أهم أولويات السياسات الأوروبية لنشر مهارات استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها ماعاً على التنمية والإبداع، ذلك أن شريحة من المجتمع الأوروبي تقدر بنحو 30% لم يتمكنوا بعد من استخدام الإنترنت لأسباب ينسحب بعضها بالمعرفة الرقمية ومهارات الاستخدام، خصوصاً الفئات العمرية بين 65 - 74 عاماً ومنخفضي الدخل والمهاجرين عن العمل ومحدودي التعليم. وعلى ذلك فإن دعم المعرفة الرقمية قد يؤدي إلى جذب الشباب نحو التعليم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتحديد مهارات استخدامها والتي يحتاجها مواطنو أوروبا، وكذلك العمل على دمجها في منظومة التعليم في أوروبا، ونشر مهارات استخدام تلك التكنولوجيا في قطاعات العمل المختلفة، ونشر التدريب خارج الإطار التقليدي للتعليم، وتعزيز مشاركة ذوي الاحتياجات الخاصة في مجتمع المعلومات، وتعزيز مشاركة المرأة في قوى العمل في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

- وقد سعت السياسات الأوروبية إلى استغلال إمكانيات مجتمع المعرفة للتغلب على العديد من المشكلات الاجتماعية التي تواجهها في الوقت الحاضر كالنظير على

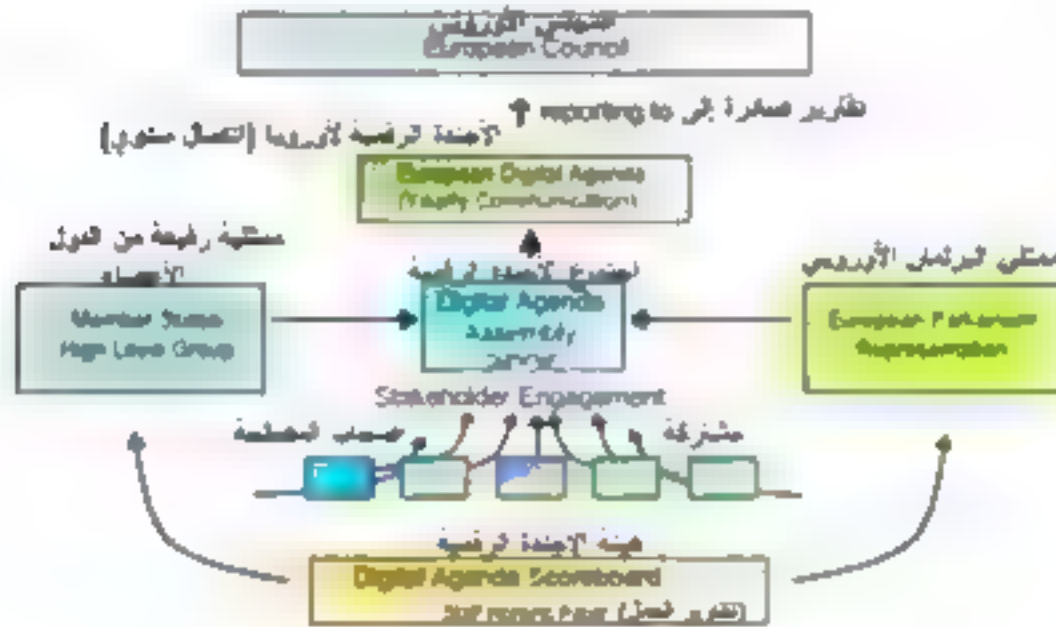
¹⁷ European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at: http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm Directorate-General for the Information Society and Media . Brussels. Aug. 2010, p. 22

مشكلات ارتفاع نسبة كبار السن في المجتمع، وظاهرة التغير المنحني، وتوفير استهلاك الطاقة، واحتواء ذوي الاحتياجات الخاصة وغيرها من القضايا. وذلك من خلال عدة إجراءات منها: ضمان انساق قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع المعايير البيئية، ودعم الشراكة بين قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقطاعات التي تشكل الغالبية العظمى من حجم الانبعاث الحراري وذلك من أجل تقليل الأضرار البيئية، واستغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقليل تكاليف الرعاية الصحية وتحسينها من خلال استخدام تقنيات العلاج الطبي عن بعد Telemedicine بحلول العام 2020 وتسييم أنظمة تخزين المعلومات الطبية للأفراد بحلول العام 2015 على سبيل المثال، وكذلك دعم التنوع الثقافي في محيط بلدان الاتحاد الأوروبي والعمل على تكثيف المحتوى الرقمي وفسيما رقمية والتلفزيون الرقمي ودعم مشروع المكتبة رقمية العامة للاتحاد الأوروبي "يوروبيانا" EU Public Digital Library "Europeana" ودعم المحتوى الثقافي التراثي.

- وعلى مستوى الحكومة الإلكترونية وعلى الرغم من مستوى الإتاحة المرتفع لخدمات الحكومة الإلكترونية داخل الاتحاد الأوروبي وتطور هذا القطاع، إلا أنه لا يزال هناك العديد من الفروق في الإتاحة بين بلدان الاتحاد وبعضها، كما أن استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية من جانب المواطنين بعد منخفضا مقارنة بقطاع الأعمال، حيث تمثل نسبة 38% بين المواطنين في مقابل 72% في قطاع الأعمال في العام 2009. وتترك السياسات الأوروبية ضرورة منح قطاع الحكومة الإلكترونية مريدا من الدعم ذلك أن زيادة حجم استخدام الخدمات الإلكترونية العامة سيؤدي حتما إلى زيادة حجم الاستخدام العام للإنترنت بما يدعم سوق المحتوى الرقمي في نهاية الأمر. وفي هذا الإطار طمحت السياسات الأوروبية إلى التغلب على بعض العقبات التي تواجهها، ومنها تجنب تطبيقات الحكومة الإلكترونية التي تحتاج إلى بيئة رقمية معينة أو أجهزة رقمية معينة من أجل انتشار أوسع لتلك الخدمات بين مختلف الأجهزة وتطبيقات، وإيجاد حلول تقنية للترجمة لتمكين المواطنين من الاستفادة من الخدمات العامة الإلكترونية خارج الحدود الجغرافية للاتحاد الأوروبي وليس دأله فقط وذلك عبر توحيد التشريعات المرشطة.

- لما من قهات التنسيق من أجل تحقيق أهداف الأجندة الرقمية الأوروبية، هيكون من خلال التعاون الثمر بين ممثلي البرلمان الأوروبي وممثلي بلدان الاتحاد الأوروبي وكافة أصحاب المصلحة الآخرين وذلك بمثابة مبادرة وتقييم تقرير التجارة السنوية في مجلس الاتحاد الأوروبي European Council، حيث يتم انعقد التجمع الرقمي السنوي في يونيو من كل عام مشتملا على بلدان الأعضاء.

والمؤسسات الأوروبية وممثلين عن المواطنين وممثلين عن فصاعات الإنتاج من أجل تقديم تقرير مفصل حول تقييم التقدم في الأداء وحجم التحديات (انظر الشكل التالي).



شكل 31 - 3.3: هيكل حركة الاجندة الرقمية الأوروبية
European Digital Agenda Governance Cycle⁴

- والسياسات الأوروبية تتطلع إلى دور رئيسي وفاعل في إطار التكنولوجيات المستقبلية المتوقعة في عالم الإنترنت ومجتمع المعرفة، وذلك من خلال المساهمة في تطوير بنية الإنترنت والخدمات والنظم والعتاد، مع العمل على نشر الاستخدام بين المواطنين في الوقت ذاته، وعلاوة على ذلك العمل على نشر مهارات الاستخدام بين المواطنين حتى يتم الاستفادة من تلك التكنولوجيات المستقبلية. كما يتطلع الاتحاد الأوروبي مستقبلاً إلى نشر منتجات تكنولوجية ذات قدرات فائقة للتوقعات بين عموم المستخدمين: كالسيارات الذكية Intelligent Cars، وتكنولوجيات منع الإصابة بالأمراض، المنزل الذكية، وغير ذلك مما يعمل على تحسين البيئة والصحة العامة والغذاء والهواء والاستخدام الأمثل للطاقة والقدرة على توقع الأمراض حتى قبل ظهور أعراضها، وبعد ذلك بمثابة أعلام يمكن للسياسات الأوروبية تحقيقها من خلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

⁴ European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at: https://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm Directorate-General for the Information Society and Media - Brussels, Aug. 2010, p. 35.

حقيقيا للمجتمعات الغربية واستعفت لاسيما الولايات المتحدة وذلك في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي مكن اليابان من إحرار تقنية اجتماعية واقتصادية كبيتون على حد سواء. ومع بدء ثورة تكنولوجيا المعلومات، خصوصا مع بدايات القرن الجديد، جاءت اليابان في مرتبة متأخرة خلف العديد من بلدان أوروبا وشرق آسيا على حد سواء. وذلك من حيث انخفاض معدلات استخدام الإنترنت ومعدلات استخدام تكنولوجيا المعلومات والمحتوى الرقمي في قطاع الأعمال والقطاع الحكومي، وذلك نتيجة لارتفاع تكلفة الاستخدام، ووجود جهود على استخدام شبكات الاتصال، واختار قطاع الاتصالات الملكية المحلي. مما تطلب تغيير الواقع عبر سياسات جديدة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنحه دورا أكبر في مؤسسات القطاع الخاص.

- وقد سعت الحكومة اليابانية مع بداية القرن الحالي وغير خطط استراتيجية وطنية عديدة نحو إقامة مجتمع معرفة محلي، وقُضت خصوصا مؤسسة لتخطيط في تكنولوجيا المعلومات IT Strategy Headquarters والتي من شأنها أن ترعى هذا السعي واتخاذ الإجراءات التنفيذية اللازمة. ومن ثم فقد عملت الحكومة منذ ذلك الحين على إصدار السياسات والاستراتيجيات اللازمة والتي من بينها استراتيجية اليابان الإلكترونية "e-Japan" في يناير من العام 2001 والتي تهدف إلى جعل اليابان من أكثر بلدان العالم تطورا في قطاع تكنولوجيا المعلومات خلال خمس سنوات. ثم أصدرت بعدها مباشرة استراتيجية اليابان الإلكترونية الثانية "e-Japan II" والتي هدفت إلى استخدام تكنولوجيا المعلومات في تطوير المجتمع الياباني. وفي مايو من العام 2010 قامت الحكومة اليابانية بإصدار استراتيجية جديدة تهدف إلى منح المجتمع الياباني سيادة ونفوذ أكبر من خلال تحقيق ثلاثة أهداف رئيسية:

- (1) دعم الحكومة الإلكترونية.
- (2) دعم الترابط بين المجتمعات المحلية.
- (3) خلق أسواق جديدة والتطلع نحو الانتشار العالمي.

- وقد نجحت اليابان عبر استراتيجية اليابان الإلكترونية "e-Japan" التي تبنتها مع مطلع القرن الحالي في تحويل اليابان إلى أكثر بلدان تطورا في قطاع مجتمع المعرفة، حيث عملت السياسات اليابانية على تحقيق ذلك عبر تحقيق ثلاثة أهداف أساسية: أولها نشر المعرفة المعنوية بين مختلف الأفراد وتسهيل عمليات نقل المعلومات والمعرفة بشكل مجاني ولين، ثانيا الاستمرار في إعادة هيكلة الاقتصاد ليكون أكثر تنوعا ونظيرا يعتمد على مبدئي المنافسة، ثالثا جذب المعرفة

والأشخاص الموهوبين من كافة أرجاء العالم ونقل أكثر التكنولوجيات والابتكارات تطورا للمساهمة في عملية إقامة مجتمع المعرفة المحلي بالتوافق مع توجهات العالمية. وذلك من أجل تحسين قطاعات مختلفة: كالتمليم، والصحة، والعمل، والإنتاج، والبيئة، والمواصلات، والإدارة الحكومية، وتحسين أمان الحياة، والمشاركة الاجتماعية.

• وقد عكست السياسات اليابانية إلى تطبيق أربع سياسات رئيسة من أجل النهوض بالبنية التحتية الوطنية لمجتمع المعرفة الناشئ Knowledge-Emergent Society وهي على النحو التالي: (1) إنشاء سبة شبكية فائقة السرعة وسياساتها الداعمة، (2) دعم قطاع التجارة الإلكترونية، (3) تطوير قطاع الحكومة الإلكترونية، (4) تنمية كوادر بشرية ذات كفاءة عالية تتناسب مع احتياجات المرحلة الجديدة.

• لما عن تطوير البنية التحتية الرقمية ونشر شبكات الإنترنت فائقة السرعة قد تسبورت السياسات اليابانية حول عدة أهداف أساسية منها إتاحة الإنترنت في كل وقت ومكان، مع خيارات اتصال متعددة، وتحقيق عنصرى الأمن الرقوى وسهولة الاستخدام، وإتاحة شبكات عالية السرعة ذات تكلفة مقبولة. ولخيرا تحقيق شراكة فعالة بين القطاعين الحكومى و الخاص في هذا الشأن خصوصا وأن الحكومة انضمت بتوفير البيئة الاستثمارية والتشريعية المثالية اللازمة لدعم القطاع الخاص، وكذلك دعم البحث والتطوير.

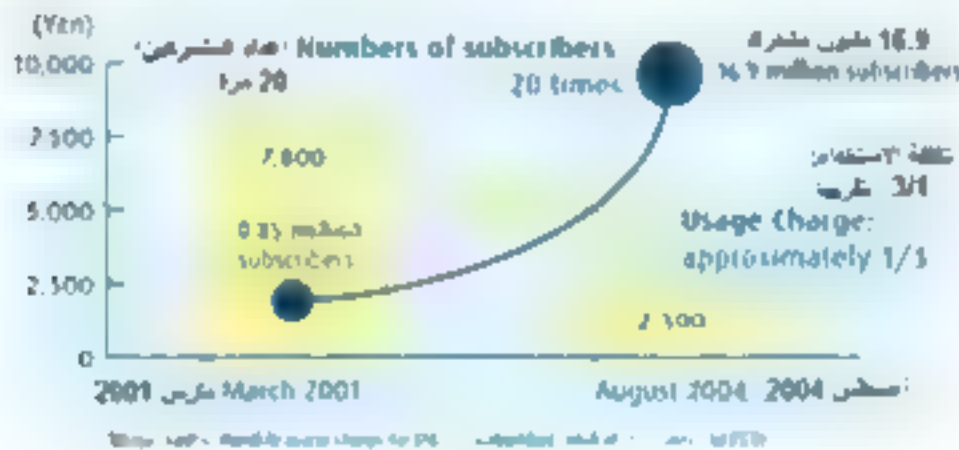
• وقد اعتمدت السياسات اليابانية مجال التجارة الإلكترونية من المجالات التي ينمى منحها مزيدا من الدعم نظرا لأهميتها في تسهيل انتقال البضائع عبر الحدود وهو الأمر الذي من شأنه دعم الاقتصاد المحلي. ومن ثم فقد عكست اليابان إلى اتخاذ عدة إجراءات فورية منها: تحسين التشريعات المرشطة بالتجارة الإلكترونية، ودعم ثقة كل من المستخدمين الأفراد والقطاع الأعمال على حد سواء في هذا النوع من التجارة، وإزالة العوائق، وضمان الشفافية، وتحسين قوانين حماية الملكية الفكرية وقوانين مكافحة الاحتكار. كما عكست اليابان إلى اتخاذ عدة إجراءات أخرى منها: مراجعة قانون التجارة الوطنى وضمان تنساقه مع متطلبات مجتمع المعلومات، وضع حرمة من القواعد التي تضمن إتاحة المحتوى الرقوى بأسعار مقبولة مع ضمان حصول أصحاب الملكية الفكرية على مقابل مناسب.

• كما اندركت السياسات اليابانية ضرورة النهوض بقطاع الحكومة الإلكترونية ليمنح مزيدا من الديناميكية في الاتصال بين الأطراف المختلفة خصوصا بين القطاعات

الحكومية وبعضها البعض. وبين الحكومة والمواطنين، وكذلك بين القطاعين العام والخاص، وهو ما يعني إرفاق المزيد من العولق المتمثلة في تواصل الإدارة الحكومية مع كل من المواطن وقطاع الأعمال على حد سواء وليس فقط زيادة حجم خدمات الحكومة الإلكترونية دون اعتبار لفاعلية تلك الخدمات. ومن ثم فقد كان مطلوباً من الحكومة أن تقوم باتخاذ بعض الإجراءات الداعمة والتي فطقت من عدة مبادئ أساسية منها: تشكيل أهداف واضحة ومرنة، إعادة هيكلة منظومات العمل والإدارة، دعم التمهيذ Outsourcing في القطاع الحكومي بالتعاون مع القطاع الخاص. وقد اتخذت الحكومة عدة إجراءات عملية من أجل تطوير قطاع الحكومة الإلكترونية منها: الارتقاء بالمعرفة الرقمية بين موظفي القطاع الحكومي. إعادة هيكلة ورقمنة العمليات الورقية، إنشاء نسخ احتياطية من كافة البيانات والمعلومات الحكومية، ربط الأجهزة الحكومية محلية ببعضها البعض عبر أنظمة المعلومات، وإتاحة كل الإجراءات الحكومية والخدمات عبر الإنترنت بحلول العام 2013، والعمل على نوعية المستخدمين بخدمات الحكومة الإلكترونية ونشرها على نطاق أوسع، والتحصير على استخدام خدمات الحكومة الإلكترونية خصوصاً من خلال مراجعة التكلفة المرتبطة، وضمان توفير بيئة التشريعية الملائمة لتطوير العمل في إطار الحكومة الإلكترونية.

- وقد أخذت السياسات اليابانية في اعتبارها أهمية تطوير القصر البشري بما يتلاءم مع متطلبات مجتمع المعلومات؛ ومن ثم فقد ركزت جهودها في هذا الإطار على ثلاثة أهداف: إرفاق كفاءة المواطنين المعرفة الرقمية والمهارات الرقمية اللازمة وتطوير قدرات الفكر الابتكاري لدى الأفراد، ثانياً تطوير الكوادر البشرية المتخصصة في قطاع تكنولوجيا المعلومات، ثالثاً بذل الدعم المطلوب للخبراء والمؤلفين ومطوري المحتوى الرقمي. وقد نهضت السياسات اليابانية إلى رفع معدلات انتشار الإنترنت لتصل إلى 60% بحلول العام 2005، وتمج تكنولوجيا المعلومات في مختلف مراحل التعليم، وتوفير المؤلفين والخبراء للترميم لدى الاحتياجات المتوقعة من خلال زيادة أعداد الحاصلين على شهادات الماجستير والدكتوراة في مجال تكنولوجيا المعلومات، واتخاذ اللازم نحو استيعاب حوالي 30 ألف من الكوادر البشرية الأجنبية لدى احتياجات السوق المحلي المتوقعة وذلك بعد مراجعة ومعالجة شهاداتهم الأكاديمية محلياً، ودعم التعليم باللغة الإنجليزية وكذلك دعم الرياضيات والعلوم في المناهج التعليمية وبث الإبداع في المنظومة التعليمية، وتحسين قدرات المعلمين، وأخيراً دعم مطوري المحتوى الرقمي لإنتاج المحتوى الرقمي المنسق مع المعايير العالمية وذلك من خلال تبني منظومات الاحتضان Incubation Schemes لمشروعات المحتوى الرقمي.

- وقد استطاعت اليابان خلال خمس سنوات من بدء تنفيذ استراتيجية "e-Japan" بحلول العام 2005 عبر السياسات التي تبنتها هذه الاستراتيجية من تحقيق عدة نجاحات فاقته في بعض الحالات الأهداف المتوقعة، فعلى سبيل المثال: تمكنت اليابان بحلول مارس 2005 من رفع معدلات انتشار الإنترنت السريع DSL إلى 46.3 مليون منزل مشترك في مقابل 30 مليون منزل مشترك كانت تستهدفه في الأساس، ورفع معدلات انتشار الإنترنت فائق السرعة إلى 35.9 مليون منزل مشترك في مقابل 10 مليون منزل مشترك كانت الهدف المستهد، كما استطاعت اليابان في الفترة من مارس 2001 وحتى أغسطس 2004 خفض تكلفة الاتصال بالإنترنت السريع إلى ثلث التكلفة مما أدى إلى مضاعفة عدد المشتركين إلى نحو 20 ضعف في الفترة ذاتها وذلك كله من أجل نشر المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع بين المواطنين (انظر الشكل التالي).

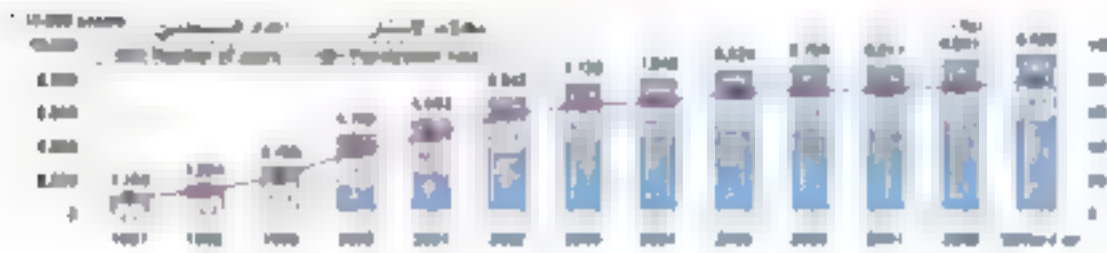


شكل (3 - 4) العلاقة بين عدد مشتركى الإنترنت السريع وتكلفة الخدمة في الفترة من مارس 2001 وحتى أغسطس 2004⁽²¹⁾

- وقد استطاعت السياسات الأولية الانتقال بالمجتمع المحلي من مرحلة الشبكات ضيقة النطاق narrowband، إلى الشبكات عريضة النطاق broadband، ومن ثم لقبها تسمى في هذه المرحلة الجديدة إلى نشر مفهوم الشبكات المتكاملة Ubiquitous Network (8)، (9) والتي تعتمد على استخدام المحتوى الرقمي.

¹ والمعروف Ubiquitous Network Society وترجمته الشبكات المتكاملة، صمما يقترح ليزلف، هو مفهوم حديث الظهور يركز بعض الدول على تطبيقه في المستقبل من بينها اليابان وكوريا، وهو يسعى لتوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات عن طريق دعمها لمختلف صناعات الحياة اليومية، ويعتمد مجتمع الشبكات المتكاملة على استخدام المحتوى الرقمي فضلاً عن عدد من التكنولوجيات المتطورة من بينها الآلة robots والتعرف بالترددات الراديوية RFID والآلة الصناعية وشريحة الذاكرة micro-chip والمحتوى الرقمي وغير ذلك، أو مختصر هي رعد كل شيء وكل فرد منظومة متكاملة تكنولوجياية وعضوية وعضوية متطورة.

تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمثل نحو 10% من إجمالي الناتج المحلي GDP لليابن، حيث بلغ حجم سوق صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2008 نحو 96.5 تريليون ين ياباني وهو ما يجعل هذا القطاع من أكبر القطاعات من حيث الحجم مقارنة بقطاعات الصناعة الأخرى كالإلكترونيات والسيارات والفلاد وغيرها. كما تبين - أيضا - أن نسبة مستخدمي الإنترنت حتى نهاية العام 2009 قد زادت لتصل نحو 94.08 مليون مشترك أي ما يعادل معدل انتشار بين السكان المحليين نسبة بلغت 78%، وذلك مع انتشار ملحوظ لاستخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة حيث تزايد نسبة المستخدمين من 5.04 مليون فرد في نهاية العام 2008 لتصل إلى 80.1 مليون فرد مع نهاية العام 2009 (انظر الشكل التالي). وفي مقارنة حول معدلات الأمن الرقمي بين نهاية العام 2008 ونهاية العام 2009 باعتباره أحد مقومات البيئة التكنولوجية للمستوى الرقمي، بينت الدراسات تحسنا في هذا الإطار، فعلى سبيل المثال تبين أن معدلات استقبال الرسائل الإلكترونية المزعجة قد انخفض ليصل إلى 34.8% في نهاية العام 2009 في مقابل 36.3% في نهاية العام 2008، كما تخفضت معدلات ضغط الفيروسات الكمبيوترية وليس معدلات الإصابة بها "Computer Virus Detected But Not Infected" ليصل إلى 23% مع نهاية العام 2009 في مقابل 24.7% في نهاية العام 2008.

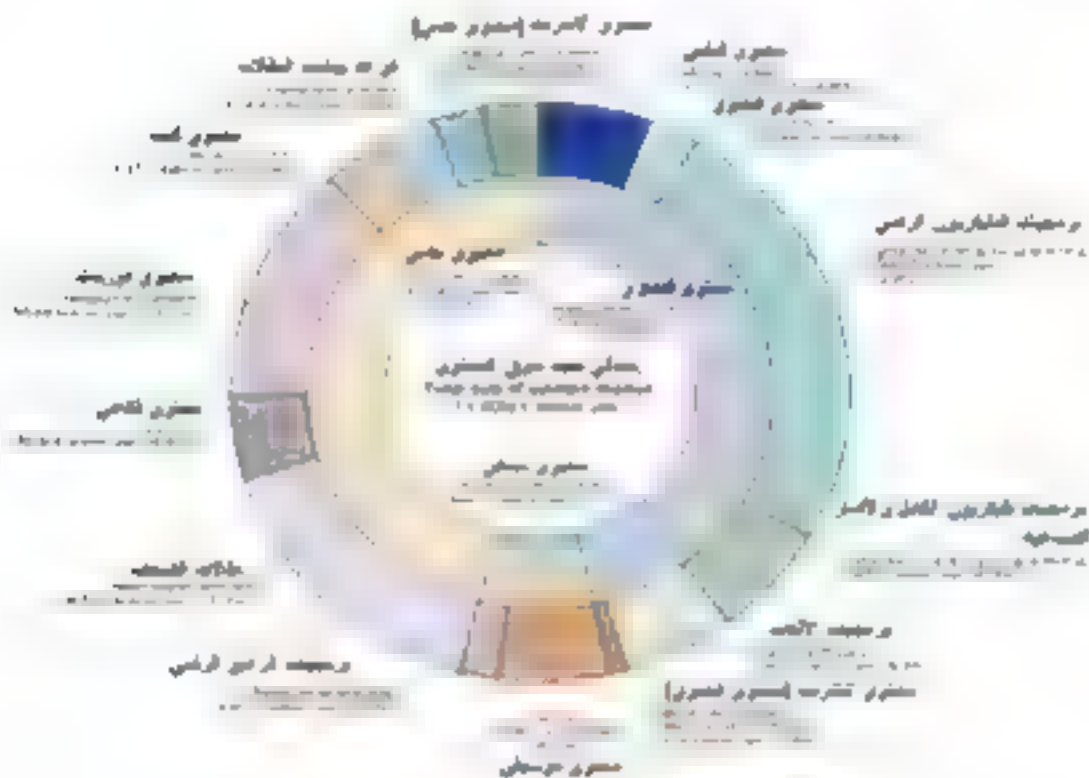


رسم بياني (3 - 2) تزايد أعداد مستخدمي الإنترنت ومعدلات الانتشار في اليابان في الفترة من 1997 وحتى 2009¹³

- كما سجلت الدراسات زيادة نمو سوق المحتوى Content Market الياباني حيث بلغ في العام 2008 نحو 11.8391 تريليون ين ياباني (وفقاً لأنواع

¹³ Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at: http://www.soumu.go.jp/main_sosaku/joho_trust/cng/whitepaper.html Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo. P. 43

المحتوى المختلفة فقد بلغ حجم المحتوى العربي نحو 5.4766 تريليون ين وهو ما يعادل نحو 46.3% من إجمالي حجم سوق المحتوى، كما بلغ حجم المحتوى المسموع نحو 949.2 بليون ين ياباني أي ما يعادل نحو 8% من إجمالي حجم سوق المحتوى، بينما بلغ حجم المحتوى النصي نحو 5.4134 تريليون ين ياباني أي ما يعادل نحو 45.7% من إجمالي حجم سوق المحتوى (انظر الشكل التالي).
 أما عن صناعة محتوى الهواتف المحمولة فقد بلغ حجم سوق محتوى الهواتف المحمولة في العام 2008 نحو 1.5206 تريليون ين ياباني بمعدل زيادة سنوية بلغ 12.4%.



شكل (3 - 7) عتبات سوق محتوى رقمي الياباني لعام 2008
 مقسمة حسب الأنواع المختلفة للمحتوى¹⁴⁴

¹⁴⁴ Ministry of Internal Affairs and Communications - Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at: http://www.soum.go.jp/main_sosiki/joho_basen/cag/whitepaper.html Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo. P. 43.

- وفي إطار ما سبق فإن المبادرات الياقية قد سعت إلى دعم وتوسيع قطاع المحتوى الرقمي كجزء من الجهود العامة التي تبذلها اليابان من أجل دعم التنمية والقدرة العالمية، حيث تسعى السياسات الياقية من خلال البرنامج الاستراتيجي للملكية الفكرية للعام 2010 Intellectual Property Strategic Program نحو إقامة سياسات تنمية تعتمد على جهود تطوير سوق المحتوى، وذلك كمقوم أساسي للوصول إلى هذا الهدف في إطار الشراكة بين القطاعين العام والخاص. حيث تعمل السياسات الياقية على تحقيق ذلك من خلال عدة طرق منها: إجراء الدراسات المختلفة للمحافظة على حقوق الملكية خلال عمليات تداول المحتوى الرقمي، كما تم في فبراير من العام 2009 إعداد وإصدار دليل إرشادي حول إنتاج وتداول المحتوى الرقمي، وتعمل وزارة التعليم والثقافة على نشر استخدام المحتوى الرقمي ومواءم المعلومات الرقمية.

- أما عن البحث والتطوير في قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مع نهاية العام 2008 فقد بلغت نسبة الإنفاق في البحث في هذا القطاع نحو 4.5743 تريليون ين ياباني أي ما يعادل نسبة 33.5% من إجمالي حجم الإنفاق على البحث والتطوير بواسطة الشركات Corporate R&D Spending والتي تبلغ نحو 13.6345 تريليون ين ياباني. كما بلغ إجمالي عدد مشروعات البحث والتطوير في هذا القطاع نحو 203 ألف مشروع بنسبة بلغت 41.2% من إجمالي حجم لمبحث الشركات Corporate Research. حيث أن الغالبية العظمى من المشروعات في صناعة الأجهزة المرتبطة بقطاع المعلومات والاتصالات.

- كما تعمل أيضا السياسات الياقية في مرحلتها الجديدة الحالية على استغلال إمكانيات مجتمع المعرفة واستيعاب تطبيقاته المختلفة من أجل دعم العديد من القطاعات من بينها: العلاج عن بعد، العمل عن بعد، ظاهرة الاختبار الحواري Global Warming، والقضايا البيئية الإلكترونية، والاستغلال الأمثل للطاقة، ودعم جهود البحث والتطوير في الأجيال الجديدة للشبكات الرقمية وقضايا الأمن الرقمي، ودعم الإبداع الفكري من أجل ربط تكنولوجيا المعلومات بالفرد المجتمع وذلك بإزالة الحواجز العمرية واللغوية والثقافية والحواجز الناتجة عن الإعاقات الجسدية. وفي هذا الإطار يجدر الإشارة إلى أن اليابان تحتل مرتبة متقدمة بين بلدان العالم من حيث توفير معلومات الإبداع والابتكار، الأمر الذي يجب استغلاله ودعمه كأحد المقومات الأساسية لإقامة مجتمع المعرفة (انظر الشكل التالي).

تقرير اعظمي حول التنمية (2015-2016)
التي تركز على بلدان
التي لا تملك
الاعتماد على
الاعتماد على

تقرير اعظمي حول التنمية (2015-2016)
التي تركز على بلدان
التي لا تملك
الاعتماد على
الاعتماد على

تقرير اعظمي حول التنمية (2015-2016)
التي تركز على بلدان
التي لا تملك
الاعتماد على
الاعتماد على

Rank	ICT The Global Competitiveness Report 2014-2015: Enablers for innovation	Rank	ICT The Global Competitiveness Report 2014-2015: Enablers for innovation	Rank	ICT The Global Competitiveness Report 2014-2015: Enablers for innovation
1	Switzerland	1	Japan	1	Switzerland
2	Sweden	2	Switzerland	2	Sweden
3	Finland	3	Finland	3	Finland
4	Denmark	4	Denmark	4	Denmark
5	Netherlands	5	Netherlands	5	Netherlands
6	South Korea	6	South Korea	6	South Korea
7	Israel	7	Israel	7	Israel
8	United Kingdom	8	United Kingdom	8	United Kingdom
9	Canada	9	Canada	9	Canada
10	Japan	10	Japan	10	Japan
11	USA	11	USA	11	USA

جدول (3 - 2) موقع البلدان في التصنيف العالمي للبلدان
التي لا تملك الاعتماد على

- كما تراعى السياسات الاستراتيجية للبلدين الإقليمي والعالمي في توجهاتها، وذلك من خلال التعاون من أجل إقامة مجتمع المعلومات مع شركائها الإقليميين والعالميين عبر التجمعات الإقليمية لدول جنوب آسيا، ولتوضاً عبر التعاون المشترك مع الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي والصين والهند.

3/3/3 السياسات الاستراتيجية للبرازيل

وقد واجهنا بعض الصعوبات في الحصول على معلومات وبيانات من مصدرها الأساسي حول واقع مجتمع المعرفة في البرازيل لأن فعالية العظمى من وثائق وتقارير الحكومة البرازيلية - إن لم يكن كلها - متاحة فقط باللغة البرتغالية، غير أننا تمكنا من الحصول على معلومات وبيانات هائلة من مصادر أخرى عبر رسمية حول ملامح السياسات الاستراتيجية البرازيلية، فضلاً عن تقارير الدولة المرتبطة (22) (21) (24) (25) (26) (27) (28) (29) (30) (31) (32) (33) (34)

" Ministry of Internal Affairs and Communications - Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at: http://www.soumu.go.jp/main_sosaku/joho_jusin/eng/whitepaper.html. Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo. P. 33

- ونحتل البرازيل مرتبة عالمية جيدة حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI وتقع تقريبا في منتصف التصنيف العالمي الذي يشمل نحو 134 بلداً حيث تتولت البرازيل المرتبة رقم 56 للعام 2011، وذلك بتحسين نسبي حيث استطاعت الارتقاء نحو خمس مراتب من موقعها في العام 2010 حيث احتلت المرتبة رقم 61 عالمياً، وذلك بسبب نمو مرتبتين من العام 2009 حيث احتلت المرتبة رقم 59 عالمياً، وعلى ما يبدو أن أداء البرازيل يحوز تحسناً ملحوظاً وإن كان بطيئاً نسبياً، علماً بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في البرازيل يبلغ 10499 دولاراً، بينما عدد سكانها يبلغ 191.5 مليون نسمة.

- ركزت السياسات الوطنية للبرازيل في الوقت الحالي على إتاحة المحتوى الرقمي، وكذلك وسائل المعلومات التقليدية (كالمصحف واليوتيوب والتلفزيون) للسواد الأعظم من المواطنين، وخصوصاً المواطنين ممن ينتمون إلى فئة محدودي الدخل؛ الأمر الذي يعد بمثابة أحد الملامح البارزة لسياسات البرازيل الرقمية نحو مجتمع المعرفة، حيث تؤمن السياسات البرازيلية بفرص عديدة التي يمنحها مجتمع المعلومات من أجل التغلب على العديد من المشكلات الاجتماعية والاقتصادية المحلية وأما عن أخرى فكانت تفتقر مستجيبة في الماضي، منها على سبيل المثال: ارتفاع نسبة الفقر، تقديم الخدمات التنظيمية للمناطق النائية، تقديم الخدمات الصحية للمناطق الريفية والنائية، السيطرة على عصابات الأمازون ذات الأسلحة الثقيلة.

- وقد بدأت البرازيل في حوض تجربتها نحو مجتمع المعلومات في أواخر التسعينيات من القرن الماضي عبر عدد من السياسات والمبادرات ذات الصلة بالإنترنت والبيئة الرقمية، وفي العام 2003 كتفت الرؤية الحكومية جهودها لنشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باعتبارها أداة هامة لتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، حيث أصدرت الحكومة البرازيلية في العام 2004 وثيقة الأهداف الاستراتيجية للألفية 1 Acompanhamento التي أكتت بدورها ما سبق باعتباره أولوية بالنسبة للسياسات الرقمية البرازيلية نتيجة للدور المرتقب في توسيع الاندماج الاجتماعي وزيادة فرص الحصول على المعلومات والمعرفة. وقد مثلت المبادرات المختلفة جهداً مشتركاً بين كل من الحكومة البرازيلية والمجتمع المدني، حيث أنه من بين قائمة طويلة من المبادرات في إطار السياسات البرازيلية كانت المبادرات المنفذة بالمشاركة مع المجتمع المدني هي الأوفر حظاً في النجاح من غيرها والتي تمت بدعم حكومي فقط دون مشاركة مدنية، والمبادرة

الأولى التي تم إطلاقها في العام 1995 تمثلت في التمسك نحو إتاحة المعلومات بشكل أوسع عبر الإنترنت، حيث تم إنشاء بعض المشروعات المحلية في هذا الإطار منها مشروع نشر التسجيلات الموسيقية المسمى Re:combo وذلك في العام 2001 والذي يشجع الموسيقيين على طرح أعمالهم بالمجان من أجل إعادة توزيعها موسيقيا وإعادة إنتاجها في صور أخرى، وغيرها من المشروعات الأخرى التي ظهرت في وقت سابق أو لاحق.

• وفي إطار توجه عالمي نحو مزيد من الإتاحة المجانية للمعلومات والمعرفة على نطاق أوسع بين الأفراد، قسمت السياسات البرازيلية بريلتها على مستوى العالم في مجال نشر الأدبيات العلمية Scientific Literature وإتاحتها للجميع عبر نشين مشروع المكتبة الإلكترونية العلمية على الإنترنت Scientific Electronic Library Online SciELO¹⁶ في العام 1998. وذلك من أجل نشر الأدبيات البحثية للمجتمع العلمي المحلي على المستوى العالمي، وكذلك إتاحة تلك المعرفة العلمية للمستفيدين من مواطني البلد. حيث بدأ المشروع في شكله الأولي بنحو 10 دوريات علمية ليصل إلى نحو 197 دورية علمية في كلفة التخصصات الرئيسة بحلول العام 2009، وهو ما رافقه في الوقت ذاته إعادة نشر نسخ إلكترونية من المقالات العلمية المنشورة مسبقا من جانب المؤلفين الأفراد عبر مواقع الويب الخاصة بمعاهدهم الأكاديمية. وفي هذا الإطار تم سن قانون هيدرالي في العام 2007 ينص على أن الأبحاث العلمية الخاصة بكلفة الطلاب والأساتذة والمؤلفين ينبغي أن يتم وضع نسخة رقمية منها على الإنترنت¹⁷. كما تم أيضا في مرحلة سابقة من العام 2006 إصدار تعليمات صارمة تقضي بنشر نسخة رقمية من أبحاث الماجستير والدكتوراة على الإنترنت¹⁸ وهي التعليمات التي توقع جزاءات رادعة على المخالفين لهذا التوجه.

• وفي إطار السياسات البرازيلية شهد المجتمع المحلي توجها كبيرا نحو إتاحة مصادر المعلومات التعليمية رقميا بشكل مفتوح لكافة المواطنين، وذلك في مجالات التعليم بمختلف مستوياته الأساسية والعالية. ولعل أبرز المشروعات المرتبطة بهذا التوجه هي تلك المبادرة التي تم إطلاقها بواسطة إحدى المقاطعات في البرازيل تحت مسمى الكتب التعليمي للجميع Public Textbook Project وذلك في العام 2004، وتهدف هذه المبادرة إلى تشجيع المدرسين في المرحلتين الإعدادية والثانوية على إنتاج مواد تعليمية وإتاحتها على الإنترنت

¹⁶ موقع البريد الإلكتروني: www.scielo.org/pbp/index.php?lang=en

¹⁷ موقع البريد الإلكتروني: www.camara.gov.br/sileg/Prop_Detalhe.asp?sl=352237

¹⁸ موقع المكتبة الرقمية لأبحاث الماجستير والدكتوراة في البرازيل الإلكتروني: <http://bdal.shax.br>

للطلاب والعامّة على حد سواء، وذلك عن طريق تخصيص منح مالية للمشركين في هذا المشروع.

- كما أطلقت الحكومة البرازيلية مشروعين آخرين في إطار تجربتها الرقمية غير أنهما كانا أقل حظاً من مشروع الكتاب التعليمي للجميع؛ أما المشروع الأول فجاء تحت مسمى البنك الدولي التعليمي **International Bank of Educational Objects** وهو عبارة عن بوابة ويب **Web Portal** تشتمل على العديد من الأدوات التعليمية كالخرائط ومقاطع الفيديو وغير ذلك من الأدوات التي أتيح عبر الإنترنت للاستخدام من جانب المتعلمين، وقد وصل عدد تلك الأدوات والمواد في يوليو من العام 2009 إلى أكثر من 6700 مادة. أما المشروع الثاني فجاء تحت مسمى البوابة العامة **Public Domain Portal** وهو عبارة عن موقع إلكتروني يشتمل على أدبيات ونصوص ووسائط متعدد يتم إتاحتها للاستخدام العام من جانب كافة المواطنين، وقد وصل عدد المواد باللغة البرتغالية المتاحة عبر تلك البوابة نحو أكثر من 83 ألف مادة، فضلاً عن مواد الوسط المتعددة بلغات أخرى.

- وتتملك البرازيل ببنية تحتية رقمية مقبولة إلى حد كبير غير أنها - في الوقت ذاته - غير موزعة بشكل جيد، ويرجع تطور البنية التحتية الرقمية للبرازيل إلى سياسات الحكومة الليبرالية وتوجهاتها نحو خصخصة قطاع الاتصالات منذ العام 1998 وذلك بدلاً من حصره فقط في ملكية قطاع العام، الأمر الذي أتاح مشاركة القطاع الخاص بشكل فاعل في تحسين البنية التحتية الرقمية في البرازيل وبمفهوم الاستثمارات في هذا الاتجاه غير أن الشركات العاملة لم تحرص على الانتشار العادل لشبكاتها وخدماتها في كافة أنحاء البرازيل حيث ظلت بعض المناطق الفقيرة محرومة من تلك الخدمات لأسباب خدمات الهواتف المحمولة، ولا تزال بعض المناطق الفقيرة والقاتية في أنحاء مختلفة من البرازيل غير متصلة بشبكات الإنترنت ذات النطاق العريض وخطوط التلفزيون وشبكات الراديو الرقمي.

- وفي أغسطس من العام 2000 تم الموافقة من جانب الكونجرس البرازيلي على إنشاء صندوق نشر خدمات الاتصالات **Fund for the Universalisation of Telecommunications Services FUTA** وهو الصندوق الذي تشكل ميزانيته عن طريق تخصيص نسبة 1% من إجمالي عائدات خطوط الهاتفية الثابتة بما يعادل نحو 400 مليون دولار أمريكي سنوياً، حيث بدأ تحصيل هذه النسبة من العام 2001، من ثم وضع بذية العام 2007 يكون قد احتوى الصندوق حوالي 2.8 بليون دولار أمريكي. وقد تم وضع مقترح أولي لتحديد كيفية صرف

تلك المخصصات المالية حيث خصصت نسبة 45% لتوصيل المدارس العامة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ونسبة 20% لتوصيل المؤسسات الصحية بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بينما خصصت النسبة البقية لأغراض أخرى، غير أن عمليات توزيع تلك الموارد واستغلالها بشكل جيد لا تزال تكتفيها بعض الصعوبات.

- ولعل من أبرز ملامح السياسات البرازيلية التزايد المستمر في معدلات استخدام الكمبيوترات والانفلاذ إلى الإنترنت باعتبارهما العمود الفقري للسياسة الوطنية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البرازيل، فضلاً عن التليفزيون الرقمي والرقائق الرقمية اللذين في طريقيهما إلى الانتشار الواسع غير أن هناك بعض الصعوبات التشريحية التي تواجه ذلك، فقد استعانت البرازيل في العام 2007 بخبرات بلجيكية في مجال التليفزيون الرقمي، حيث منحت البرازيل الحق لكافة الشركات المخولة بتقديم خدمات التليفزيون التقليدي بالقيام مباشرة بتقديم خدمات التليفزيون الرقمي والتمويل الكامل نحو التليفزيون الرقمي دون الحاجة إلى الحصول على ترخيص جديدة، الأمر الذي واجه بعد الاعتراضات من جانب مؤسسات المجتمع المدني والحقوقيين باعتبار أنه لابد من التنوع والتعدد في وسائل الحصول على خدمات التليفزيون، وكذلك نظراً لأن خدمات التليفزيون الرقمية سوف تمكن الشركات المزودة لتلك الخدمات من فرض عرقيل على عملية تسجيل وإعادة استخدام المحتوى الذي يبت مباشرة وهي المسألة التي أخذت جدلاً داخلها كبيراً في البرازيل نتيجة لقاعدة العريضة من محدودية الدخل ممن سوف يتقرون بتلك القوانين، وهو الأمر ذاته الذي واجهته خدمات الراديو بعد سعي السياسات البرازيلية إلى بلانيتها بشكل رقمي.

- وقد أدى نجاح السياسات البرازيلية في الفترة من 2005 - 2008 إلى ارتفاع معدلات انتشار الهواتف المحمولة من 61% إلى 74% في الفترة ذاتها، والأهم من ذلك أن معدلات انتشار الهواتف المحمولة بين محدودي الدخل قد تزايدت بشكل ملحوظ، حيث تبين أن نحو 49% من أكثر الأفراد محدودة الدخل يمتلكون هواتف محمولة، كما أن نسبة 73% من هذه الهواتف يمكنها الاتصال بالإنترنت على الرغم من أن نسبة 3% فقط من مستخدمي تلك الهواتف المحمولة هم من يقومون بالاتصال بالإنترنت، وبعد ذلك تطوراً كبيراً في السياسات البرازيلية خصوصاً إذا وضعنا في الاعتبار أن هناك نسبة كبيرة من محدودي الدخل يمتلكون هواتف محمولة وهو ما يمنح فرصاً كبيرة لإمكانية نشر استخدام الإنترنت عبر الهواتف المحمولة بين هذه الفئة من المجتمع، ومن ثم نشر استخدام المحتوى الرقمي بينها.

• كما أن السياسات البرازيلية كانت بالتركيز على زيادة معدلات انتشار الكمبيوترات والإنترنت بشكل كبير بين المواطنين عبر سياساتها الوطنية الحالية، ومن ثم فقد وفرت الدعم المطلوب لتحفيز المواطنين على شراء الكمبيوترات المكتبية وكمبيوترات المفكرة ونشر النفاذ إلى الإنترنت بين عموم المواطنين. وذلك عبر مبادرتين رئيسيتين كانت بطرحهما هما: كمبيوترات للجميع Computers for All⁽¹⁹⁾ وكمبيوتر لكل طالب Computer per Student. منذ العام 2004 حققت مبادرة الكمبيوتر للجميع نجاحا كبيرا من خلال منح الإعفاءات الضريبية للمؤسسات وكذلك منح حد منخفض من الفائدة في الشراء للمواطنين، وذلك لتمكينهم من اقتناء كمبيوتر مكتبي أو كمبيوتر مفكرة عاتوة على تحميلها ببرمجيات مجانية وأخرى مفتوحة المصدر Open Source Software FOSS. وقد هدفت هذه المبادرة إلى بيع نحو مليون كمبيوتر في كل عام وهو الهدف الذي بدأ غير واقعي، غير أن المفاجأة تمثلت في بيع أعداد أخرى هائلة من الكمبيوترات خارج نطاق هذه المبادرة حيث بلغ نحو مليون ونصف المليون كمبيوتر في العام 2006 فقط. إلا أن هذه المبادر وغيرها من المبادرات ساعدت وحدها منذ إطلاقها في العام 2005 على نشر نحو 10 مليون كمبيوتر في البرازيل بحلول العام 2007 فضلا عن الطرق الأخرى لنشر الكمبيوترات، الأمر الذي جعل البرازيل تحتل المرتبة الخامسة عالميا من حيث إجمالي عدد الكمبيوترات الشخصية. وتشير الإحصاءات أن معدلات شراء الكمبيوترات في البرازيل في الربع الأول من العام 2010 قد ارتفعت لتبلغ نحو 23% مقارنة بالفترة ذاتها من العام 2009.

• وقد أطلقت السياسات البرازيلية مبادرة أخرى في إطار سعيها نحو نشر أجهزة الكمبيوتر بين المواطنين ودخلت المؤسسات على حد سواء، وهي المبادرة المسماة تحديث الكمبيوترات Computer Refurbishment وهو المشروع الفيدرالي الذي بدأ في العام 2006 بإلهام من مشروع آخر تعمل عليه الحكومة الكندية، وقد تم المشروع البرازيلي بمشاركة فعالة بين وزارات التخطيط والتعليم والعمل، ويقوم المشروع بإنشاء مراكز ترميم للكمبيوترات المستعملة مسبقا وهي التي يتم التبرع بها من جانب المؤسسات العامة والخاصة، بحيث يتم إعادة ترميمها بواسطة مجموعات من الشباب محدودي الدخل الذين يتم تدريبهم مسبقا على أعمال ترميم الكمبيوترات، وأخيرا يتم توزيعها على مراكز الإنترنت والمدارس والمكتبات العامة، وهو المشروع الذي مكن البرازيل من ترميم أكثر من 100

(19) مقر الربط لتشي: www.computadorparatodos.gov.br

ألف كمبيوتر في السنة بواسطة 50 مركز من مراكز الترميم المنتشرة هناك، كما تمكن المشروع من تزويد نحو 25% من الاحتياجات الخاصة بالمؤسسات التعليمية بالبرازيل.

• غير أن معدلات الانتشار الهائلة للأجهزة الإلكترونية في إطار السياسات البرازيلية عبر تلك الأعداد الهائلة من الكمبيوترات والهواتف المحمولة وغيرها من الأجهزة الأخرى - قد أثار حفيظة المهنيين بالمخلف البيئي والنفايات الإلكترونية e-Waste على وجه التحديد، حيث تتفاقم الأزمة نتيجة قصر دورة حياة تلك الأجهزة مقارنةً بغيرها ، فلهواتف المحمولة يتم استبدالها بمعدل متوسط يبلغ عامين بينما للكمبيوترات يتم استبدالها في الشركات بمعدل متوسط يبلغ أربعة أعوام ، وفي شركات بمعدل متوسط يبلغ خمسة أعوام، وإضافة نتيجة لتطور السريع في تكنولوجيا الأجهزة الرقمية. فحسب برنامج البيئة للأمم المتحدة UN Environment Programme UNEP تعد البرازيل من بين أكثر دول العالم إنتاجاً للنفايات الرقمية، في الوقت الذي لا تعد فيه قضية النفايات الرقمية ضمن أولويات الحكومة الفيدرالية في البرازيل. غير أن البرازيل قد شهدت مؤخرًا تطوراً ملحوظاً في هذا الإطار فقد تم توقيع اتفاق بين وزارة البيئة وأحدى المؤسسات المحلية غير الحكومية NGO لمهنة بتأثير النفايات على البيئة وذلك من أجل حصر ونجميع وإعادة تدوير النفايات الإلكترونية e-Waste Recycling في البرازيل. وذلك في الوقت الذي صدرت بعض التشريعات الخاصة في يوليو من العام 2010 بعد تأخر دام طويلاً، وهي التشريعات التي تقضي بمشاركة المواطنين أنفسهم إلى جانب الحكومات المحلية في عملية الحفاظ على البيئة من النفايات الإلكترونية، ويمنح مساحة أكبر من المسؤولية الاجتماعية عن المخلف البيئي في ارتباطه بالنفايات الناتجة عن استهلاك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. فضلاً عن بعض المبادرات الأخرى من مؤسسات مختلفة داخل المجتمع منها: مبادرة جامعة ساو باولو University of Sao Paulo التي خصصت مساحة كبيرة لاستقبال وفوز وتفكيك النفايات الإلكترونية وذلك بمشاركة من معهد ماساتشوستس الأمريكي للتكنولوجيا MIT، علاوة على مبادرة ترميم الكمبيوترات التي أطلقتها الحكومة البرازيلية للمساهمة في حل هذه المشكلة.

• وقد وضعت سياسات البرازيلية في اعتبارها أحد الفجوة المحلية المرتبطة بالنفوذ إلى الإنترنت، حيث بينت الإحصاءات أن نسبة 17% من المواطنين لديهم نفادية إلى الإنترنت عبر المنزل بينما نسبة مماثلة تقوم باستخدام الإنترنت من خلال الأماكن العامة كمقاهي الإنترنت وغير ذلك، كما أن نسبة 78% من استخدام الإنترنت من جانب محدودي الدخل كلفت من خلال تلك الأماكن العامة. وهي

الفجوة التي سجلت المبادرات والمشروعات الوطنية البرازيلية على سبيلها عبر جهود مشتركة للعديد من المؤسسات المعنية من بينها وزارة الاتصالات ووزارة الثقافة. ويأتي من بين ذلك المبادرة التي أطلقها الحكومة الإلكترونية GESAC⁽²⁰⁾ لتوصيل المناطق النائية والمهمشة بتمويل بالإنترنت. يستلزم Satellite Internet Access عبر مركز نقلا عاما للإنترنت والتي نجحت في نشر أكثر من 3400 مركز نقلا عام للإنترنت في تلك المناطق بواقع أكثر من 22 ألف كمبيوتر محمول ببرمجيات مجانية عبر المقاطعات المختلفة داخل البرازيل وذلك حتى العام 2008. كما أن المبادرة التي أطلقها وزارة الثقافة والسياحة بالنظام الثقافية الصلخنة Culture Hotspots Programme⁽²¹⁾ فهي مختلفة بعض الشيء حيث تهدف إلى إتاحة تجهيزات الوسائط المتعددة للمجتمعات الثقافية من أجل القيام بفتح وإتاحة محتواها الرقمي عبر برمجيات تطرحها المبادرة بالمجان حيث نجحت حتى العام 2008 من إقامة 781 نقطة ثقافية صالخة داخل البرازيل. كما أطلقت مبادرة أخرى في مدينة ساو باولو Sao Paulo تحت مسمى مركز الاتصال Telecentres⁽²²⁾ وذلك لتوفر مركز الاتصال بالإنترنت بين مواطني المدينة وكذلك البرمجيات المجانية التي نجحت حتى العام 2008 في نشر 273 مركز مزودة بـ 5400 كمبيوتر يشترك فيها ما يقرب من مليون ونصف المليون مواطن. ولكن على الرغم من كل تلك المشروعات إلا أنه لا يزال الطريق طويلا أمام البرازيل حيث أنها لم تتمكن من جذب سوى نحو 8% من محدودي الدخل إلى تلك للمراكز العامة المجانية للإنترنت، بينما 78% منهم لا يزالون يستخدمون للمراكز العامة منفوعة الأجر، وهو ما يستتبع إيجاد حلول بديلة.

- وفي إطار سعي المبادرات البرازيلية نحو ما أصبح يدعى بالثقافة المجانية Free Culture كغيرها من دول العالم، تحول البرازيل كثيرا على الاستفادة من إمكانات الجيل الثاني من الويب Web 2.0 ولتوحيها التي تسمح بإنشاء نماذج مجانية من مشاعرات المعرفة Creative Commons التي تقوم على تشكيل المحتوى الرقمي بأشكاله المختلفة بواسطة المستخدمين أنفسهم وذلك في فترة ما بعد العام 2004، إلى جانب الاعتماد على المبادرات الدولية الأخرى International Platforms مثل ويكيبيديا Wikipedia وفليكر Flickr على سبيل المثال. لذا فقد أطلقت بعض المشروعات المحلية المتمثلة مثل مشروع يدعى أوفرمونديو Overmundo⁽²³⁾ والذي يتشكل محتواها الرقمي من نحو أكثر من مليون ونصف

20 ممر لرمز لتلي: www.cultura.gov.br

21 ممر لرمز لتلي:

www.cultura.gov.br/programas_e_acoes/cultura_viva/programa_cultura_viva/pagina_de_cultura

22 ممر لرمز لتلي: www.telecentros.sp.gov.br

23 ممر لرمز لتلي: www.overmundo.com.br

المليون مادة متاحة بشكل مجاني عبر الإنترنت. كما طرحت أيضا عدة أفكار ومبادرات لا تزال تواجه بعض الصعوبات منها: القانون المقترح من جانب وزارة الثقافة الفيدرالية يسمح بالإتاحة المجانية لشريحة معينة من المحتوى بعد ثلاثة أعوام من نشره وذلك لأغراض تعليمية فقط. فضلا عن أهمية تعديل قوانين الملكية الفكرية بما يسمح برفع بعض القيود وتحقيق إتاحة أوسع للمحتوى، مع مراجعة قوانين الملكية الرقمية بما يخدم هذا الهدف.

- وعلى الرغم من محاولات البرازيل المبكرة لإصدار تشريعات رقمية بظهورها عام 1999 خلال قوانين محاربة الجريمة الرقمية ومواجهتها لتقنيات كبيرة في ذلك الحين، إلا أنه بعد بروز مظاهر القصور في السياسات البرازيلية وبتنصل ذلك في عدم وجود إطار قانوني ينظم أنشطة الإنترنت المختلفة، حيث يخضع استخدام الإنترنت في تنظيمه لعدد من القوانين التقليدية الأخرى كما ينوق أيضا على فهم للقاضي لطبيعة الدعوى أو الاستكافية، الأمر الذي خلق عدة مشكلات حول الأنشطة المختلفة المرتبطة بالإنترنت، وظهور دعوات وصغوط محلية من أجل من إطار قانوني ينظم العلاقة بين الأطراف المختلفة في إطار الإنترنت.
- أما عن تمكين المواطنين من النفاذ إلى خدمات الحكومة الإلكترونية فقد قامت البرازيل بإطلاق مشروع تحت مسمى الأكشاك العامة Citizens' Kiosks من أجل إنشاء نقاط نفاذ لخدمات الحكومة الإلكترونية، والذي بدأ بإنشاء نقاط نفاذ في المكتبات العامة بالمناطق الفقيرة في مختلف أنحاء البرازيل في العام 2003، بينما استد فيما بعد ليعطي العديد من المناطق الأخرى الفقيرة ذات التنمية المنخفضة.
- وفي إطار سعي السياسات البرازيلية نحو نشر المعرفة الرقمية ومهارات الاستخدام بين المواطنين تم إنشاء مراكز لتدريب المهني التكنولوجية Technological Vocational Centres بواسطة وزارة العلوم والتكنولوجيا في العام 2003 وبنهاية العام 2006 أنشئ أكثر من 153 مركز في مختلف أرجاء البرازيل، وهو المشروع الذي يستهدف تحسين المعرفة التكنولوجية لدى المواطنين حيث يعرض عددا من الخدمات منها : خدمات التدريب، وتوفير موقع مجهر لأجراء التجارب العلمية، والإجابة على التساؤلات المختلفة، مع الأخذ في الاعتبار المواهب والمهارات المحلية المرتبطة والمتوفرة في محيط كل مركز بحيث يتم تمهينها وتطويرها.
- وقد شهدت البرازيل طفرة كبيرة فيما يتعلق بخدمات التمهيد Offshoring وخصوصا الخدمات الموجهة إلى أوروبا وأمريكا على وجه الخصوص.

- ولكن على الرغم من ذلك فالبرازيل لا تزال تفتقد وجود استراتيجية وطنية موحدة تعمق وتغلط Democratise فوائد التكنولوجيات الحديثة، وهو ما أصبح أمرا ملحا في إطار عدد من المشكلات منها: قصور توزيع الموارد المالية المتاحة، وعدم تمكن نسبة كبيرة من المواطنين وعدد كبير من المناطق الفقيرة والريفية والمهمشة من النفاذ إلى مجتمع المعلومات.
- كما أن بعض التقارير حول السياسات البرازيلية تشير إلى أن أحد أبرز القضايا التي ينبغي أن تسترعى انتباه المخططين في الوقت الحالي هي تطوير التنظيم بشكل يسمح بتخريج أجيال قادرة مستقبلا على تحمل المسؤولية بشكل الفضل نحو إقامة مجتمع المعرفة، وكذلك من أجل خلق أجيال من القاديين الإلكترونيين e-Leaders عوضا عن القاديين التقليديين الحاليين ليكونوا قادرين على تحسين السياسات الاستراتيجية للحكومة وتوجيهاتها نحو مجتمع المعرفة خصوصا في إطار ما تم الإشارة إليه سابقا.

4/3/3 السياسات الاستراتيجية لجنوب أفريقيا

وقد تم هنا استقاء المعلومات والبيانات المختلفة حول ملامح السياسات الجنوب افرقية من عدة وثائق رسمية منها الخطة الاستراتيجية لتكنولوجيا المعلومات 2011 - Strategic Plan 2014، فضلا عن تقارير أخرى غير حكومية في الإطار ذاته⁽¹⁴⁾ (15) (16) (17) (18) (19) (20) (21) (22) (23) (24)

- وعلى غرار البرازيل يبدو تحتل جنوب أفريقيا مرتبة عالمية جيدة تتوسط التصنيف العالمي حسب مؤشر الجاهزية الشبكية Networked Readiness Index NRI، حيث ارتفعت جنوب أفريقيا مرتبة واحدة خلال العام 2011 والذي تحتل فيه المرتبة رقم 61 عالميا، بينما كانت قد تحتل المرتبة رقم 62 في العام 2010 بتعداد ملحوظ بنحو عشر مراتب من المرتبة رقم 52 عالميا والتي كانت قد شغلتها في العام 2009، علما بأن الناتج المحلي الإجمالي GDP للفرد في جنوب أفريقيا يبلغ 10.229 دولار، بينما عدد سكانها يبلغ 49.3 مليون نسمة.
- وقد بدأت جنوب أفريقيا السعي نحو مجتمع المعلومات مع بداية التسعينيات عن طريق تبني سياسات فتح الأسواق أمام مستثمرين جدد خصوصا مبرودي خدمات الهاتف المحمولة وشبكي الشبكات ومزودي خدمات الإنترنت؛ وذلك من أجل

بهدف نفاذ توسيع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بتكلفة مقبولة تلقى استحسان المواطنين وتتناسب مع معدلات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ولعل أبرز ما يميز الرؤية الاستراتيجية لجنوب أفريقيا أنها تتطلع إلى الريادة العالمية في ميدان استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- كما أن حكومة جنوب أفريقيا كانت حريصة خلال تجربتها على التعاون الدولي ولاسيما مع كل من الهند والبرازيل وتشكل الخبرات الناجحة لكل دولة من الدول الثلاث، كما حرصت جنوب أفريقيا على التوجه في الوقت ذاته نحو قارة الأفريقية والتعاون مع الدول الأفريقية الأخرى في هذا المجال. فمحور اهتمام سياسات جنوب أفريقيا يتمثل في إقامة مجتمع معلومات منطوق بمنح المعرفة وأدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للجميع، ويقدم خدمات منطوقة تساعد على تحسين أوضاع الحياة للمواطنين، وتساعد على التغلب على فجوة الفقر والفجوة الرقمية على حد سواء.

- وفي تطور آخر بعد بمثابة أحد العلامات الهامة على طريق السياسات الجنوب الأفريقية تم الإعلان في العام 2001 عن إنشاء اللجنة الوطنية الرئاسية لمجتمع المعلومات والتنمية Presidential Nation Commission on the Information Society and Development. وقد كانت مهمة اللجنة الأساسية مساعدة الرئيس في تشكيل الإطار العام للسياسات الحكومية المرتبطة بمجتمع معلومات من أجل تحسين حقوق الإنسان وتحقيق الرخاء الاقتصادي والمشاركة الديمقراطية المكشوفة للجميع.

- كما قامت الحكومة بتطوير خطة وطنية للنهوض بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العام 2009 من خلال سياسة وطنية متكاملة في هذا القطاع تلتزم بتطوير قانون وطني متكامل خصوصا في إطار النقد الكثير الموجه إلى التشريعات والقوانين الرقمية في جنوب أفريقيا والذي يشوبه قصور، وهي الخطة الوطنية التي لاقت استحسانا من جانب المواطنين والمهنيين. حيث تهدف هذه الاستراتيجية الوطنية الجديدة إلى استغلال إمكانات مجتمع المعلومات والمعرفة في دعم فروع التنمية الاستراتيجية للحكومة الوطنية ولعل أبرزها محاربة الفقر، وتحسين خدمات التعليم، والصحة، وتنمية المناطق الريفية، ومقاومة الجريمة، وخلق فرص عمل جديدة. كما حرصت جنوب أفريقيا على صياغة هذه الاستراتيجية الوطنية للحصول على مشاركة القطاع الخاص، حيث عقدت الحكومة ورشة عمل مع عدد كبير من الشركات العاملة في هذا القطاع من أجل الحصول على مشاركتهم ومتطلباتهم من أجل مزيد من تحسين قطاع صناعة تكنولوجيا المعلومات

والاتصالات. كما حرصت الخطة الحالية أيضا على دعم انتشار شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض، وكذلك تبني مبادرة جديدة تحت مسمى المهارات الإلكترونية Skills من أجل تدريب المواطنين والارتقاء بمهاراتهم في استخدام تكنولوجيا المعلومات. ولعل أبرز سمات الخطة الاستراتيجية الجديدة سعي الحكومة نحو إعادة هيكلة القطاعات المسؤولة عن وضع السياسات الوطنية لمجتمع المعلومات، وتخيير سياسات تقييم الأداء، فضلا عن بعض التغييرات الأخرى التي تهدف إلى تحسين صورة وزارة الاتصالات وأدائها في المستقبل. ولعل حكومة جنوب أفريقيا لم تكن عبر الكثير من التحديات المرتبطة التي واجهتها في الهيكل الإداري الحالية وكوارثها بحاجة إلى إعادة التشكيل من أجل أداء أفضل.

• وتشير إحصاءات ترجع إلى نهاية العام 2008 إلى أن عدد مستخدمي الإنترنت قد بلغ نحو أكثر من 4.5 مليون مستخدم، كما تشير إحصاءات أخرى ترجع إلى سبتمبر من العام ذاته إلى زيادة عدد مستخدمي شبكات النطاق العريض Broadband بأجمالي يصل إلى نحو 378 ألف مشترك، وعلى الرغم من ذلك فهذه الأعداد الكبيرة لا تزال محدودة إذا ما قورنت بعدد السكان الهائل في جنوب أفريقيا والذي يصل إلى نحو 45 مليون نسمة. كما أن مؤشرات ترجع إلى العام 2009 تشير إلى التزايد المستمر في أعداد مستخدمي الإنترنت عبر الهواتف المحمولة حيث بلغ نحو 9.5 مليون مستخدم وهو ما يعادل ضعف مستخدمي الإنترنت عبر أجهزة الكمبيوتر وخطوط الإنترنت الثابتة. وهناك اعتقاد عام في إطار استراتيجية جنوب أفريقيا أن نشر شبكات ذات النطاق العريض أمر أساسي وضروري لدعم توجهات مجتمع المعلومات على الرغم من تنبئه في المرحلة الحالية.

• وقد كثفت الحكومة جهودها فيما يتعلق بمجتمع المعلومات حيث سعت الحكومة إلى سن العديد من القوانين وصياغة عدة سياسات وتشريعات بمشاركة أطراف متعددة وقد قامت بطرحها عبر الإنترنت من أجل الحصول على المشاركات التفاعلية من جانب المواطنين ولوائهم حول تلك القوانين. كما كان الحال مع السياسة الوطنية لشبكات النطاق العريض التي تم قنحة نسخة مبدئية منها للمواطنين عبر الإنترنت من أجل الحصول على تعليقاتهم عليها. كما حرصت الحكومة ممثلة في وزارة الاتصالات على إطلاق برنامج عمل مكثف في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن من خلاله الوصول إلى الأهداف المنشودة، كما تم تشكيل فريق عمل مستقل من عدة وزارات مرتبطة في الحكومة يكون مهمته مراقبة تنفيذ برنامج العمل وإبداء الاستشارات اللازمة من أجل ضمان الاستمرارية في مباشرة التنفيذ. كما قامت الحكومة في أغسطس من العام

2009 بالتصديق على قرار إنشاء هيئة حكومية يكون هدفها الأساسي ضمان التحول السلس نحو البيئة الرقمية وهي التي جاءت تحت مسمى "الديزونجا" الرقمية Digital Dzonga.

• وتتل مؤشرات جنوب أفريقيا عما يرتبط بنشر خدمات الهواتف المحمولة على أن نسبة انتشار خدمات الهواتف المحمولة في تزايد مستمر. ففي جنوب أفريقيا أصبحت الهواتف المحمولة وسيلة الاتصال الهاتفية المفضلة منذ دخول شبكات الهواتف المحمولة في جنوب أفريقيا في العام 1994، ولعل الانتشار الواسع لخدمات الهواتف المحمولة قد ساعد على تجسير الفجوة الرقمية في جنوب أفريقيا بشكل أسرع من الوسائل الأخرى. وتشير الإحصاءات التي ترجع للعام 2009 إلى أن نسبة مستخدمي خدمات الهواتف المحمولة قد تزايدت لتصل نحو 70% من إجمالي السكان، كما تشير أيضا إلى أن خدمات الهواتف المحمولة قد أثبتت انتشارا كبيرا في المناطق الريفية والفقيرة. ولعل أبرز الخدمات المرتبطة بذلك الخدمة البنكية عبر الهواتف المحمولة Mobile Banking حيث تعد بمثابة أكثر تطبيقات الهواتف المحمولة استخداما في جنوب أفريقيا، وهي الخدمة التي تحاول السياسات المحلية بثرتها بشكل أوسع على الفئات المحروكة حيث قامت كافة البنوك التجارية بإتاحة حرم من الحلول البنكية للهواتف المحمولة في الفترة الأخيرة من أجل تطوير هذا القطاع. لكن الدراسات تشير في الوقت ذاته إلى أنه لا يزال القصور في حجم المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة مما يعكس سلبا على التوسع في نشر خدماتها.

• ومن بين تطبيقات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة ذلك المشروع الذي أطلقته وزارة التعليم بالتعاون مع شركة نوكيا العالمية Nokia تحت مسمى إم فور جيرلز أو الهاتف المحمول للبنات M4Girls وهو المشروع الذي يهدف إلى تحميل فئة معينة من هواتف نوكيا ببعض المواد التعليمية في محاولة لتحسين المهارات الرياضية للطالبات في الصف العاشر، فضلا عن تطوير محتويات رقمية في موضوعات أخرى مثل اللغة الإنجليزية وتكنولوجيا المعلومات وغيرها. كما أنه قد أطلقت مبادرة أخرى في إطار السياسات الجنوب أفريقية تحت مسمى إس إم إس ويب أو شبكة الرسائل النصية القصيرة SMSweb والتي تمكن المدروس من التواصل عبر خدمة الرسائل النصية القصيرة SMS مع أولياء أمور التلاميذ، حيث تشير الإحصاءات إلى أنه بحلول العام 2007 تم إرسال أكثر من 4 مليون رسالة نصية قصيرة إلى أولياء أمور التلاميذ من خلال حوالي 250 مدرسة مشتركة في هذه الخدمة. كما تم أيضا إطلاق عدة مبادرات أخرى منها: مبادرة لتمكين المستخدمين من استخدام القوائم اللغوية عبر

الهاتف المحمولة والسبابة موبيديك أو فلويس الهاتف المحمول MobiDic، ومبادرة أخرى تحت مسمى سيمبيل SIMbill في مجال الصحة الإلكترونية لتمكين المواطنين ذوي الأمراض المزمنة من الحصول على خدمات صحية أفضل عبر متابعتهم وتذكيرهم بمواعيد العلاج الخاص بهم.

• وقد نجحت سياسات جنوب أفريقيا في تشكيل قطاع مناهض في تعهيد خدمات الأعمال Business Process Outsourcing BPO في مراحل سابقة وذلك نتيجة دعم سياسات الحكومة، وتطوير البنية التحتية المخصصة لهذا النوع من الخدمات، وانخفاض المنافسة عالمياً الأمر الذي جذب إلى جنوب أفريقيا عدة شركات عالمية للاستثمار في هذا القطاع مع استمرارها في منح الدعم لهذا القطاع خصوصاً في إطار الاستراتيجية الوطنية الأخيرة للفترة من 2011 - 2014.

• كما تحرص حكومة جنوب أفريقيا على الارتقاء بالتكريب في المجالات المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات على النطاق المحلي، حيث عسنت في إنشاء معهد تدريبي وطني متخصص لدعم هذا التوجه وهو معهد "ميركا" للمهارات الإلكترونية Meraka e-Skills Institute. إلا أن مؤشرات التكريب لا تزال في الوقت الحالي دون المستوى المطلوب لتحقيق انتشار أوسع للمهارات الرقمية.

• وتسمى سياسات جنوب أفريقيا في الوقت الحالي إلى نشر خدمات البث الرقمي Digital Broadcasting²⁴ على نطاق واسع بوصفه هدفاً استراتيجياً، حيث بدأت الحكومة مؤخراً في نشر تلك الخدمة بين المواطنين، وهو الأمر الذي ترافق مع نشر التوعية بين المواطنين بخدمات البث الإعلامي الرقمي، في إطار الهدف الاستراتيجي المزمع للارتقاء بالوعي الإلكتروني e-Awareness والوصول به إلى أعلى مستوياته بحلول العام 2014، حيث تم العمل في إطار برنامج محدد تضمن إنشاء مركز اتصال هاتفي للرد على استفسارات وفتاوى المواطنين حول خدمات البث الرقمي وتوعيتهم بشأنها.

• وفي مجال الحكومة الإلكترونية e-Government فيبدو أن خدمات هذا القطاع المستحدث لم تحقق الانتشار الكافي بين المواطنين الذين لم يفتنوا بعد إلى مصطلح مواطنة إلكترونية e-Citizenship والذي يعد مصطلحاً دخيلاً عليهم في هذا ما يبدو أنه لا يزال الدعم مستمراً لخدمات الحكومة الإلكترونية التي شهدت انتشاراً واسعاً بين المواطنين والتي تؤمن بأهمية استقلال تكنولوجيا

²⁴ والمقصود بالبث الرقمي Digital Broadcasting لخدمات التلفزيون والراديو هو البث باستخدام تكنولوجيا الشبكات الرقمية عوض عن طريقة البث التناظري Analogic Broadcasting التناظرية

المعلومات والاتصالات في تحقيق الشفافية والمشاركة وتحسين الخدمات العامة. وقد سعت الحكومة في إطار ذلك إلى التوجه نحو نشر المعلومات حول خططها وسياساتها وتقارير الأداء المختلفة بين المواطنين عبر الإنترنت، واستخدام خدمات الرسائل النصية القصيرة SMS في التواصل بين الحكومة والمواطنين. كما أطلقت الحكومة بوابة إلكترونية للتواصل مع المواطنين تحت مسمى إي إيمبازو e-imbizo أو الاجتماع الإلكتروني والتي تشمل على خدمة إرسال رسائل نصية قصيرة إلى مختلف جهات الإدارة الحكومية للتواصل والتشاور. وعلى الرغم من ذلك إلا أن هذا التوجه نحو نشر خدمات الحكومة الإلكترونية لا يزال مضطرباً بالحفبات ذاتها من حيث انخفاض معدلات انتشار وسائل تكنولوجيا المعلومات المختلفة، فضلاً عن القصور في مهارات استخدامها بين المواطنين. علاوة على انتشار الأمية بين نسبة كبيرة من المواطنين مما يعوق استخدامهم للمحتوى الرقمي النصي، وكذلك عدم إقبال نسبة كبيرة منهم للغة الإنجليزية الأوسع انتشاراً باعتبارها لغة التخاطب التي تستخدمها الحكومة وهو الأمر الذي ولجّه عدة احتياجات من جانب المواطنين من أجل إيجاد حلول جذرية.

- كما عملت الحكومة في إطار تجربتها الرقمية على إنشاء حوالي 500 من المراكز العامة متحدة الأغراض، ونشرت حوالي 700 منفذ من منافع المعلومات العامة Public Information Terminals (PITs) التي تستخدم للتنقل في الإنترنت والهيد الإلكتروني والخدمات الأخرى. غير أن النوازل أظهرت أن هذه المحاولات لم تفرز نجاحاً يرقى إلى المستوى المطلوب، كما تشير أيضاً إلى أن سياسات الحكومية الداعمة لمجتمع المعلومات في جنوب أفريقيا ينبغي أن تكون مبنية أكثر على دراسة الواقع المحلي والتعرف على الاحتياجات الفعلية للمواطنين.
- ولعل أبرز مظاهر نجاح سياسات جنوب أفريقيا بتعلى في الاستخدام الواسع للإنترنت خلال الحملة الانتخابية في العام 2009، حيث استخدمت منصات التواصل الاجتماعي Social Networking Forums على نطاق واسع خلال تلك الانتخابات من أجل التواصل مع المواطنين. حيث اعتبرت في ذلك بالتجربة الأمريكية خلال انتخاب الرئيس أوباما والتي اعتبرت أبرز التجارب العالمية استغلالاً لإمكانيات مجتمع المعرفة في الانتخابات الوطنية. غير أن ما عاب تلك المبادرة هو أن نسبة من المواطنين من ليس لديهم إمكانية للإنترنت لم يتمكنوا من المشاركة في هذا الحدث السياسي الإلكتروني، الأمر الذي يتطلب مبادرات أخرى من جانب المواطنين والمجتمع المدني للتغلب على تلك الإشكالية.

- وفي إطار دعم البرمجيات مفتوحة المصدر قامت وكالة جنوب أفريقيا لتكنولوجيا المعلومات (South African State Information Technology Agency (SITA) بتوقيع مذكرة تفاهم للتعاون المشترك مع المؤسسة الأفريقية للبرمجيات لمجانية والمفتوحة المصدر (FOSSFA) (25) من أجل القيام بتنفيذ بعض الأنشطة والمبادرات التي تدعم نشر البرمجيات مفتوحة المصدر على نطاق واسع في جنوب أفريقيا

4/3 تحليل السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية

ونرى أن سياسات المجموعة العالمية كانت أكثر اتصافاً بالمجتمع المحلي والتفاعل معه . قياساً بالسياسات العربية . الأمر الذي انعكس على تحقيق أهدافها المختلفة التي التزمت بها مسبقاً لتكامل سياساتها بالنجاح في نهاية المطاف . كما قسمت تلك السياسات بحرصها على المشاركة الفاعلة في المحيط المحلي من جانب كافة أصحاب المصلحة في عملية التخطيط الاستراتيجي وصياغة السياسات، فهي تدرك جيداً أن الجهود المبحرة تعوق كثيراً من خطى التحول نحو مجتمع المعرفة، ولأنهما يتعاونان بين القطاعين العام والخاص علاوة على التعاون مع المجتمع المدني.

ومن ناحية أخرى كانت المجموعة العالمية تحرص على مشاركة المجتمع المدني لمراقبة أدائها والتفاعل معه بما يصب في النهاية في خاتمة المصلحة العامة وذلك بطرح التقارير والسياسات الرسمية على الإنترنت لعموم المواطنين، وتوفير قوائم المعلومات المتعلقة بواقع مجتمع المعلومات باعتبارها منطلقاً هاماً من منطلقات التخطيط الاستراتيجي السليم. وقد تميزت سياسات المجموعة العالمية بالتفاعلية مع مجتمعها المحلي، والوضوح في نمط العلاقة التثاقفية بين كل من: المواطن وواضع السياسات، فباتحة مساحة كافية للمواطنين للمشاركة، والتعرف على مدى رضائهم عن الأداء، والشفافية في معالجة القضايا المرتبطة، وتناغم ذلك كله في مجموعة من السياسات التنفيذية التي تتمثل تلك الاحتياجات وتترجمها على أرض الواقع؛ هي في مجملها أمور أدت إلى نجاح تلك السياسات ولكن بسبب متفاوتة من بلد إلى آخر.

تتباين سياسات المجموعة العلمية حيث تشكل كل منها حالة فريدة مختلفة عن الأخرى، بيد أنها تتشابه في الوقت ذاته وسياسات قبة الزامية للمجموعة ذاتها وكذلك لغة

²⁴ تمديد من الحزب حزب (FOSSFA) the Free Software and Open Source Foundation for Africa
 يمكن الرجوع إلى الموقع التالي: www.fossfafa.net

المتقدمة؛ حيث تركز سياسات الفئة النامية على تحسين الواقع المحلي، بينما تتجاوز سياسات الفئة المتقدمة الواقع المحلي بتطلعها نحو مستقبل أفضل يكون لها دور فاعل في تشكيله. أما الفئة النامية فتحاول اللحاق بمجتمع المعرفة العالمي وتعمل جاهدة على زيادة معدلات النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات، بينما نجد الفئة المتقدمة مستوى أحر يرنو إلى إقامة ما بات يعرف بمجتمع الشبكات المتخلطة Ubiquitous Network Society بسحبها نحو إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيات المتقدمة في مختلف شئون الحياة اليومية وبشكل واسع يفوق كافة التوقعات.

ولعل نوافر بيئة الابتكار والإبداع في تجربتي اليابان والاتحاد الأوروبي على وجه الخصوص بعد أبرز سمات الفئة المتقدمة في المجموعة العالمية، حيث السعي المستمر نحو تحسين المقومات المحفزة لتلك البيئة، وذلك بخلاف تلك البلدان أن مجتمع المعلومات هو مجتمع القيمة المضافة للمعرفة الإنسانية. حسيما يرى. وهي القيمة المضافة التي تشكل بدورها نتيجة لتوفر مقومات الإبداع والابتكار. كما أن المجموعة العالمية في مجملها يطلب عليها طابع الحلول البديلة عبر التقنية في سياساتها الطموحة ومبادراتها الخلاقة لاسيما البرازيل، بحيث تمثل كل بلد حالة فريدة ومختلفة عن الأخرى. كما جسدت السياسات في مجملها الاحتياجات الفعلية للواقع المحلي والتطلع إلى تحقيقها.

ووفقا لما سبق فإن سياسات المجموعة العالمية في مجملها جاءت خلاقة، بيد أن سياسات الفئة المتقدمة في إطار هذه المجموعة تتشابه في بعض جوانبها مع بعضها البعض، في الوقت الذي تتشابه فيه سياسات الفئة النامية مع بعضها البعض أيضا. وهو ما يؤكد ذاتية فكرة أن مجتمع المعلومات مكون تفاعلي من المكونات العديدة للمجتمع الكلي يتأثر بها ويؤثر فيها، فقد تمكنت الظروف الاقتصادية والاجتماعية لكلا الفئتين النامية والمتقدمة بشكل مباشر وواضح على سياستهما ومبادراتهما. فسياسات الفئة المتقدمة في المجموعة العالمية تطمح إلى ما هو أبعد من تطلعات الفئة النامية في المجموعة ذاتها. لذا تنحصر محاولات الفئة النامية في نشر المحتوى الرقمي، وإقامة قطاع صناعة محلي منقش فيها. بينما تمثل سياسات الفئة المتقدمة حالة السعي المستمر نحو المشاركة الفاعلة في صناعة مستقبل هذا القطاع، ونشر تكنولوجياته بشكل أكثر نفعلا في الأنشطة المختلفة للحياة اليومية للمواطنين.

يستهدف التعاون الإقليمي والعالمي زيادة الدعم الموجه لمجتمع المعرفة المحلي ويتجلى ذلك بصورة كبيرة في استراتيجيات المجموعة العالمية وبخاصة نموذج التعاون القائم بين كل من جنوب أفريقيا والبرازيل والهند على سبيل المثال حيث تدرك تلك البلاد أهمية المشاركة في الموارد والانتقال بضرورة التعاون إلى خارج المحيط المحلي، وتأثير

ذلك هي تعزيز روح التنافسية. لا سيما أن مجتمع المعلومات العالمي ثلاثي فيه المسافات فتكون المجتمعات أكثر قربا واتصالا واتصافا ببعضها البعض مقارنة بالمجتمعات الصناعية التي كانت قبل أئنه ما يكون مجزأ منعزلة بعض الشيء.

لقد كان وعي العقل الجمعي في حالة المجموعة العالمية أكثر إدراكا للمشكلات والمعوقات والتحديات التي تواجهه في سبيل إقامة مجتمع المعرفة وأكثر تفاعلا معها. وهو ما استتبعه بروز سياسات استراتيجية واقعية، وأكثر انسجاما مع خصوصيات الواقع المحلي، وأكثر تجسيدا لاحتياجاته الفعلية. وهي المعادلة التي تؤدي بدورها إلى نجاح هذه النوعية من السياسات وتحقيق الهدف الكلي المتمثل في إقامة مجتمع المعرفة وصولا إلى تحقيق التنمية الشاملة والمستدامة والمشاركة الفاعلة في اقتصاد المعرفة العالمي.

وقد حرصت السياسات العالمية على خلق أهداف قومية وعناصر تحدي لها بما يمكنها من إقامة مجتمع المعرفة؛ لخلق هدف استراتيجي مميز أو مشروع قومي يهدف على التحدي يمكن أن يحين إمكانات كافة أصحاب المصلحة، ويدفع بالسياسات الاستراتيجية نحو اتفاق جديدة، ويسرع في تحقيق أهدافها، ويخلق حالة من التنافسية المطلوبة للارتقاء إلى مستوى عالمي. فقد كانت سياسات المجموعة العالمية حريصة على أن تجعل لنفسها منافسا عالميا قويا، كما هو الحال مع كل من اليابان والاتحاد الأوروبي في النظم نحو الولايات المتحدة باعتبارها الشريك والمنافس في الوقت ذاته، كذلك الأمر في اعتبار حدث تنظيم كأس العالم لكرة القدم في حلتى قرطاج وجنوب أفريقيا بمثابة عنصر تحدي يدفع من وتيرة النفاذ إلى مجتمع المعلومات استعدادا لاستقبال كلا الحزبين العالميين، وذلك على سبيل المثال لا الحصر.

ومن الملفت أيضا أن سياسات البلدان النامية في المجموعة العالمية نجحت في تشكيل مجموعة من السمات الأيقونية التي ميزت سياساتها ودفع بها نحو التنافسية العالمية، ولعل أبرزها: مقنونة الفقر، وتحقيق العدالة والمساواة في النفاذ إلى مجتمع المعرفة بين كافة أفراد المجتمع، واستغلال إمكاناته كأداة فاعلة لخلق أجيال جديدة قادرة على تغيير الواقع المحلي إلى ما هو أفضل في المستقبل. ويمكن القول أن تلك السمات كانت بمثابة قوة دفع كبيرة لسياساتها نحو تحقيق أهدافها الكلية، وهي السمات أيضا التي حفزت مشاركة مؤسسات المجتمع المدني والأفراد على حد سواء في عملية التغيير، وقد أدى ذلك بدوره إلى نجاح تلك السياسات في تحقيق العديد من أهدافها.

ويظهر ضمن الإطار التحليلي لسياسات المجموعة العالمية أن هناك تباينا كبيرا في الممارسات المختلفة لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في إطار سياسات

البلدان النامية والمتقدمة في المجموعة العالمية، حيث لاحظنا معدلات الانتشار المرتفعة لخدمات الهاتف المحمولة في مقابل خدمات تكنولوجيا المعلومات الأخرى. كالإنترنت على سبيل المثال. وذلك في كل من تجربتي جنوب أفريقيا والبرازيل، وقد يعود ذلك إلى كون خدمات الهاتف المحمولة بمثابة أرخص الوسائل للنفاذ إلى المحتوى الرقمي، ولسهولة استخدامها فهي تحتاج إلى الحد الأدنى من المهارات الرقمية كونها أحد مستويات القوة الرقمية حسما نرى. فضلا عن دعم الإصلاحات المختلفة التي تبنتها كلا البلدين فيما يتعلق بالقوانين المنظمة.

وفي المقابل فإن تجربتي كل من أوروبا واليابان تتسمان بالاتساق الكبير من حيث معدلات انتشار الوسائل والأنواع المختلفة للنفاذ إلى المحتوى الرقمي كالإنترنت والهواتف المحمولة والكمبيوترات على سبيل المثال، وهو ما يرجع إلى توفر الموارد المختلفة، فضلا عن انخفاض الكثافة السكانية وكذلك انخفاض أو انعدام مشكلات الفقر مما يؤثر على ترتيب الأولويات بالنسبة للسياسات الحكومية بحيث يقع النصيب الأعظم منها في يدرة تمكين المواطنين من النفاذ إلى مجتمع المعرفة.

لما معدلات انتشار الهاتف المحمولة في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا ومظاهرة ارتفاع تلك المعدلات في مقابل وسائل وأدوات النفاذ الأخرى، فترى بأن كلتا تجربتين بحاجة إلى بذل الجهد الهائل تجاه استغلال ذلك الانتشار الواسع لدعم خدمات المحتوى الرقمي المخصص للهواتف المحمولة بشكل كبير. وهو الأمر الذي حاولت سياسات جنوب أفريقيا تحقيقه جاهدة من خلال سعيها نحو نشر هذا النوع من خدمات المحتوى الرقمي بين المواطنين عبر عدة مشروعات تعليمية وبنكية وصحية وغير ذلك.

وقد اهتمت السياسات العالمية أيضا باستغلال إمكانات مجتمع المعرفة في التغلب على المشكلات المحلية الاجتماعية والطبيعية، وهي المشكلات التي مثلت حافزا نحو النفاذ إلى المحتوى الرقمي وتكنولوجيا المعلومات، وكان لها نصيب في سياسات الوطنية المرنة، لاسيما مشكلات كبار السن في المجتمع الياباني، والتغير المناخي وانخفاض استهلاك الطاقة في المجتمع الأوروبي، وارتفاع معدلات الفقر في كل من البرازيل وجنوب أفريقيا.

وقد ارتكز مضمون غالبية الخطط الاستراتيجية للمجموعة العالمية على توفير المحتوى الرقمي في مجالات متنوعة وتطبيقات متعددة، فضلا عن العمل على نشر المعرفة المجانية عبر الإنترنت، وبخاصة البرازيل التي تميزت بالإتاحة الواسعة للمعرفة المجانية عبر الإنترنت من خلال عدة مبادرات لاقت انتشارا واسعا بين

محتوى النخل خاصة، وكذلك سعي الاتحاد الأوروبي ونحوه نحو بلحة المحتوى بشكل كامل عبر الإنترنت.

وعلى الرغم من التشابه النمبي بين سياسات جنوب أفريقيا والبرازيل من حيث المدخلات والمخرجات، لاسيما ما يرتبط بالواقع الاقتصادي والاجتماعي، لاسيما التوجه الاستراتيجي نحو استغلال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لمقاومة الفقر المنتشر في كلا المجتمعين الناميين؛ فالسياسات البرازيلية قد تفوقت على سياسات جنوب أفريقيا في ترجمة ذلك التوجه الاستراتيجي إلى سياسات تنفيذية ناجحة. إلى حد ما. استطاعت أن تنشر استخدام تكنولوجيا المعلومات بين نسبة كبيرة من المواطنين. كما استطاعت البرازيل أن تمتلك عصا الريادة في عدة مجالات محلية تتمحور حول المواطن وتشكل المورد الفقري لمجتمع المعلومات المحلي. ومنزل الطريق طويلا لسم البرازيل. لاسيما فيما يتعلق بنشر البرمجيات المفتوحة، ودعم تزويد المواطنين بالبرمجيات المدفوعة التكلفة عبر مراكز عامة لتطوير الوسط المتعدد، ومبادرات نشر الكمبيوترات بين المواطنين والمؤسسات على حد سواء، واستخدامات متنوعة لنشر المعرفة العامة والمنخفضة على الإنترنت وغير ذلك من السياسات الأخرى خصوصا المرتبطة منها بتعزيز المحتوى الرقمي للبرازيل.

كما اهتمت السياسات البرازيلية. إلى حد ما. بتطوير منظومة التعليم ونشر التدريب بين المواطنين وذلك مقارنة بسياسات جنوب أفريقيا التي تجاهلت هذه المسألة قبل أن عبر سياساتها الاستراتيجية نحو إقامة مجتمع المعلومات، خصوصا مع حرص البرازيل على نشر الكمبيوترات والبرمجيات في كافة المدارس العامة مستقبلا وقد بدأت بالفعل في اتخاذ خطوات كبيرة نحو ذلك.

بيد أن كلتا التجربتين لا زالتا تعيقان من انتشار البيروقراطية في لروقة الأجهزة الحكومية وتكفي كفاءة الكوادر البشرية القائمة على ملف التنمية المحلي وعلاقته المتبادلة بمجتمع المعرفة، الأمر الذي كان له آثارا سلبية على الأداء الحكومي في هذا الإطار وهو ما أثر بدوره على تكفي بعض مؤشرات القياس المرتبطة بمجتمع المعلومات.

وحرصاً على دعم الكوادر البشرية المحلية عن طريق تحسين منظومة التعليم، امتازت سياسات فئة المتقدمة في إطار المجموعة العلمية واليهان على وجه الخصوص بمحاولة نشر التعليم باللغة الإنجليزية للخروج من العزلة اللغوية التي تعوق تطوير صناعة المحتوى الرقمي. كذلك اتخاذ السياسات اللازمة لنشر التعليم في

لرياضيات والعلوم دعماً للتكوير البشرية بمهارات لاسيما لازمة خاصة بمجتمع المعلومات. وبث روح الابتاع والابتكار في البيئة المحلية.

وتعد مسألة حوكمة ملف مجتمع المعرفة المحلي وليجاد هيئة مستقلة لمرقبة الأداء والتنفيذ من الأمور التي حرصت عليها المجموعة العالمية، لاسيما من خلال تحقيق مستوى رفيع من التمثيل في إطار الهيكل التنظيمي للحكومة. وقد جعلت السياسات الأوروبية - على سبيل المثال - مجلس الاتحاد الأوروبي على رأس حوكمتها في لشارة إلى جدية وأهمية السياسات والتوجهات المرتبطة.

ويظهر من المخططات السابقة أن إشكالية اللغة وصناعة المحتوى الرقمي فاسم مشترك في سياسات المجموعة العالمية ولكن بصور متفاوتة: فالاتحاد الأوروبي يعطي إشكالية تعدد اللغات في إطار تعدد البلدان الأعضاء مساهمة أحد المعوقات أمام إقامة صناعة محتوى رقمي أوروبية موحدة. كما أن جنوب أفريقيا أيضاً تعاني إشكالية تعدد اللغات المحلية وعدم إتقان كثير من مواطنيها للإنجليزية التي هي لغة التخاطب الرسمية مع الحكومة المحلية. بينما البرازيل تعاني من التوغل الواسع للغة البرنامالية على حساب اللغة الإنجليزية والتي بدورها يمكن أن تفتح أفقا جديدة لصناعة محتوى رقمي برازيلية تتطلع إلى المنافسة العالمية بيد أن ذلك يحول دون تحقيق الاستفادة المحلية من المحتوى الرقمي المطروح بالإنجليزية على الإنترنت. أما اليابان فتعتبر أن لغتها المحلية الصعبة وغير المتداولة عالميا على الإنترنت بمثابة عائق أمام صناعاتها للمحتوى الرقمي، لذا فهي ترى ضرورة منح الدعم الكامل للتعليم باللغة الإنجليزية للخروج من تلك العزلة اللغوية - باعتبارها الأكثر أهمية على الإنترنت - وكذلك تطوير برمجيات الترجمة الآلية.

ومن بين الأمور التي حرصت عليها المجموعة العالمية بشكل كبير وخصوصا البلدان النامية كان محاولة خفض تكلفة استخدام قنوات النفاذ إلى المحتوى الرقمي، إيماناً منها بحق المواطن في النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات وبخاصة فئة محدودي الدخل، وفاعلية تلك اللغة في نشر تكنولوجيا المعلومات على نطاق واسع، والإسراع في التحول نحو مجتمع المعرفة؛ وهو الأمر الذي كانت له نتائج الإيجابية التي انعكست على مجمل سياسات المجموعة العالمية.

5/3 الخلاصة

لعل سعي السياسات العالمية - موضع الدراسة - نحو إزالة الحواجز البيروقراطية التي تحول دون وجود شفافية في إتاحة منظمات خطتها وسياساتها الاستراتيجية، ومخرجاتها لعدد عوامل نجاحها لخصوعها للتقييم والتوجيه المستمر من جانب أفراد المجتمع المدني ومؤسساته، ودون أن تستلثر الحكومات بالدور الكفيل سواء في عملية تخطيط السياسات أو تنفيذها.

كما أن هناك اتساقاً نسبياً في السياسات الرقمية للبلدان المتقدمة و التنمية؛ الأمر الذي يمكن التشابه النسبي في الظروف والمفومات لكلا الفئتين، ولعل ذلك يشير إلى أهمية هذا العامل بين البلدان العربية مما يخلق نوعاً من قناعاتهم حال العمل المشترك بينها على إقامة صناعة محتوى رقمي إقليمية منقصة.

بيد أن أبرز ما يميز السياسات الاستراتيجية للمجموعة العالمية أنها تتبع من الخصوصية المحلية ونصب فيها في الوقت ذاته وذلك بمحاولة استغلال كافة الموارد والإمكانات المحلية المتاحة، والتركيز على معالجة جوانب القصور في الواقع المحلي وسد احتياجاته الأساسية. وقد قسمت تلك السياسات بنمحوها حول المواطن الفرد بشكل كبير، باعتبارهم عصبها رئيساً وفاعلاً، بحيث تبدأ منظمات سياساتها الاستراتيجية منه، وتنتهي مخرجاتها إليه. كما قسمت تلك السياسات بنظمتها في سد احتياجات الأفراد المرتبطة بمجتمع المعرفة، وربط جهودها في هذا الصدد بجهود التغلب على المشكلات الاجتماعية وتحسين أوضاع حياتهم.

وبعد استعراض تلك السياسات في تحسين بيئة الإبداع والابتكار المحلية من أبرز مقوماتها لاسيما في حالة اليابان والاتحاد الأوروبي، حيث تم تركيز قصة علاقة وطيدة تربط بين مجتمع المخطومات من جانب، والمشاريع والإبداعية والابتكارات الفردية والمؤسساتية من جانب آخر، ومن ثم سعت نحو تحسين بيئة الإبداع المحلية وتوفير متطلباتها ورعايتها على النحو المطلوب، مما أدى في نهاية الأمر إلى نجاحها واضطلاعها بتلك المكانة العالمية المرموقة.

- ¹ European Commission (2010) EU Digital Agenda. Available at: http://ec.europa.eu/information_society/digital-agenda/index_en.htm. Directorate-General for the Information Society and Media, Brussels, Aug. 2010, 41 p.
- ² European Commission (2011) Online Chat with the EU Contact Centre – Europe Direct, Tuesday May 10, 2011, at 12:22 pm
- ³ European Commission - Information Society Technology Advisory Group ISTAG (2009) Revising Europe's ICT Strategy. ISTAG's Report on Revising Europe's ICT Strategy. Final Version, Feb. 2009, 34 P.
- ⁴ Mario Monti (2010) A New Strategy for the Single Market : at the service of Europe's economy and society : Report to the President of the European Commission, Mario Monti - European Commission, Brussels, May, 2010, 107 p.
- ⁵ Lucilla Sioli (2011) Interview with Lucilla Sioli, Head of Unit - Economic and Statistical Analysis - Directorate General of Information Society DG INFO - Video is Available at: <http://www.weforum.org/issues/global-information-technology/fac/>.
- ⁶ Dimitris Gritzalis, Klaus Brunnstein and Jacques Berleur (2007) Roles of ICT in the Information Society. Past, Present and Future of Research in the Information Society, 2007, Page 75-95.
- ⁷ Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13
- ⁸ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010: ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.
- ⁹ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.
- ¹⁰ Teruyasu Murakami (2005) Japan's National IT Strategy and the Ubiquitous Network - Nomura Research Institute, NRI Papers, No. 97, Nov. 1, 2005, 22p.
- ¹¹ Prime Minister of Japan and His Cabinet - Japan (2001) e-Japan Strategy, IT Strategy Headquarters, Jan. 22, 2001. Available at: http://www.kantei.go.jp/foreign/it/network/0122full_e.html
- ¹² Toshiaki Ikoma (2003) Ubiquitous e-Japan: Industrial & Technological Foresight in the Information & Communication Area, Prof. Toshiaki Ikoma, The 2nd International Conference on Technology Foresight, Tokyo, Feb 2003.
- ¹³ Ministry of Internal Affairs and Communications - Japan (2010) Information and Communications in Japan 2010 (summary). Available at:

http://www.soumu.go.jp/main_sosiki/joho_isusin/eng/whitepaper.html
Economic Research Office, ICT Strategy Policy Division, Global ICT Strategy Bureau, Ministry of Internal Affairs, Tokyo, 67 P.

¹² Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Structure of the “u-Japan Policy Package”. Available at;

http://www.soumu.go.jp/menu_sosaku/ict-u-japan/en/new_policy_package.html

¹³ Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) The National ICT Strategies in Japan are Evolving from “e” (electronic) towards “u” (ubiquitous). Available at: http://www.soumu.go.jp/menu_sosaku/ict-u-japan/en/new_outline018.html

¹⁴ Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) The u-Japan Concept. Available at: http://www.soumu.go.jp/menu_sosaku/ict-u-japan/en/new_outline013.html

¹⁵ Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2011) what life will be like when u-Japan becomes a reality – u-Japan in our everyday life. Videos. Available at: http://www.soumu.go.jp/menu_sosaku/ict-u-japan/en/1-6-menu-u.html Ministry of Internal Affairs and Communication, Videos.

¹⁶ Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 – 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business – School of the World), Geneva, 2011, P. 12 – 13.

¹⁷ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 – 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business – School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

¹⁸ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 – 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business – School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

¹⁹ Ministry of Internal Affairs and Communications – Japan (2010) Contributing to Future Development of e-Japan Strategies. Available at: http://www.soumu.go.jp/menu_sosaku/ict-u-japan/en/new_outline011.html

²⁰ Gisele Craveiro (2010) Brazil, GISW 2010 Report : ICTs and Environmental Sustainability, Gisele Craveiro, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo. Available at: <http://www.giswatch.org> Global Information Society Watch GISW, PP. 99 – 100.

²¹ Pablo Ortegado (2009) Brazil, GISW 2009 Report : Access to Online Information and Knowledge, Pablo Ortegado, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo. Available at: <http://www.giswatch.org> Global Information Society Watch GISW, PP. 95 – 97.

²² Pablo Ortegado (2008) Brazil, GISW 2008 Report : Access to Infrastructure, Pablo Ortegado, Research Group on Public Policies for Access to Information - University of São Paulo. Available at:

<http://www.giswatch.org> . Global Information Society Watch GISW. PP. 89 - 91.

²⁴ Carlos Afonso (2007) Brazil, GISW 2007 Report : Focus on Participation Participation, Carlos Afonso, Rede de Informações para o Terceiro Sector (RITS) - Núcleo de Pesquisas, Estudos e Formação (NUPEF). Available at: <http://www.giswatch.org> . Global Information Society Watch GISW. PP. 119 - 125.

²⁵ Daniele Machado (2011) eMail and Telephone Communications with Ms. Daniele Machado, Foreign Trade Advisor - SECOM - Trade Promotion Office of the Embassy of Brazil, Dubai, May 2011.

²⁶ Diego Santos (2011) eMail and Telephone Communications with Mr. Diego Santos, Third Secretary - Brazil Embassy, Abu Dhabi, May 2011.

²⁷ Claudia Frittelli and Claudia Frittelli (2003) Global Digital Opportunities . National Strategies of "ICT for Development", Claudia Frittelli and Claudia Frittelli. Available at:

<https://www.policyarchive.org/handle/10207/bitstreams/15542.pdf> . Markle Foundation, Dec. 2003, 57 P.

²⁸ Darcilene Magalhães and Others (2009) Will the Soccer World Cup of 2014 Help Bridge the Social Gap through the Promotion of ICT and E-government in Brazil?, Darcilene Magalhães, Petter Knight and Eduardo Moreira Da Costa . The Global Information Technology Report 2008 - 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 133 - 143.

²⁹ Peter Bruck, Osama Manzar (2011) e-Content : Voice from the Ground, 2001, ver. 2, Austria, 340 p. Partly Available at: <http://contentworldwide.org/>.

³⁰ Soumitra Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.

³¹ Soumitra Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010 : ICT for Sustainability, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

³² Soumitra Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

³³ INSTITUTO BRASILEIRO DE GEOGRAFIA E ESTATÍSTICA - IBGE (2009) O Setor de Tecnologia da Informação e Comunicação no Brasil 2003-2006, estudos and pesquisas, informação economica, Rio de Janeiro, 2009, 82 p.

³⁴ Lebogang Marshane and Sally-Jean Shackleton (2009) South Africa, GISW 2009 Report : Access to Online Information and Knowledge, Lebogang Marshane and Sally-Jean Shackleton, Women'sNet. Available at: <http://www.giswatch.org> . Global Information Society Watch GISW. PP. 197 - 200.

³⁶ David Barnard and Jan Moolman (2008) South Africa, GISW 2008 Report : Access to Infrastructure, David Barnard and Jan Moolman, SANGONeT, Available at: <http://www.giswatch.org> . Global Information Society Watch GISW, PP. 175 - 177.

³⁷ Department of Communication - Republic of South Africa (2011) Strategic Plan 2011 - 2014, Pretoria, Mr Radhakrishna L. Padayachee (Minister of Communications), Mr Obed Bapela (Deputy Minister of Communications) and Dr Harrold Wesso (Acting Director-General) Available at:

www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=144159 . South Africa, 2011, 73 P.

³⁸ Department of Communication - Republic of South Africa (2010) Department of Communications Annual Report 2009/2010 : Making South Africa a Global Leader in Harnessing ICT's for Socio-economic Development, Dr Harrold Wesso, Available at:

<http://www.info.gov.za/view/DownloadFileAction?id=137236> . Pretoria, South Africa, 31 August 2010, 232 P.

³⁹ Claudia Fritelli and Claudia Fritelli (2003) Global Digital Opportunities : National Strategies of "ICT for Development", Claudia Fritelli and Claudia Fritelli, Available at:

<http://www.policyarchive.org/handle/10207/bistreams.15542.pdf> . Markle Foundation, Dec 2003, 57 P.

⁴⁰ Irene Mia and Others (2009) Gauging the Networked Readiness of Nations: Findings from the Networked Readiness Index 2008-2009, Irene Mia, Soumirta Dutta and Thierry Geiger. The Global Information Technology Report 2008 - 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 3 - 24.

⁴¹ Robert Pepper and Others (2009) From Mobility to Ubiquity: Ensuring the Power and Promise of Internet, Robert Pepper, Enrique J. Rueda-Sabater, Brian C. Boeggeman, and John Garrity. The Global Information Technology Report 2008 - 2009, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2009, PP. 37 - 51.

⁴² Soumirta Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P. 12 - 13.

⁴³ Soumirta Dutta and Irene Mia (2010) The Global Information Technology Report 2009 - 2010 : ICT for Sustainability, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2010, P. xvii.

⁴⁴ Soumirta Dutta and Irene Mia (2009) The Global Information Technology Report 2008 - 2009: Mobility in a Networked World, Soumirta Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2009, P. xvii.

الفصل الرابع

نظرة مقارنة على السياسات الاستراتيجية العربية والعالمية في مجال المحتوى الرقمي

In WSIS, Geneva 2003, world leaders declared: “We are fully committed to turning this digital divide into a digital opportunity for all; particularly for those who risk being left behind and being further marginalized.”

في القمة العالمية لمجتمع المعلومات بجنتيف 2003 أعلن قادة العالم ما يلي: “إننا مسؤولون مسؤولية كاملة عن تحويل الفجوة الرقمية الحالية إلى فرصة رقمية للجميع، ولأسيما أولئك الذين يتعرضون لخطر التخلف عن ركب مجتمع المعلومات ولعز يد من التهميش”

نظرة مقارنة على السياسات الاستراتيجية العربية والعالمية في مجال المحتوى الرقمي

1/4 تمهيد

لما كان من البديهي وجود مجموعة من القواسم المشتركة الإيجابية التي عادة ما تبرزها السياسات الاستراتيجية الرقمية الناجحة، علاوة على تلك الأمور السلبية التي قد تؤدي إلى إخفاق سياسات أخرى فإن المرحلة التالية من الدراسة تهدف إلى فرز تلك القواسم وتعييدها بحيث يمكن الاستفادة منها لاحقاً في أغراض التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربي سواء على المستوى المحلي أم الإقليمي.

وقد قمنا باستنباط مجموعة من معايير تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعاته والتي تم خلال الفصل الحالي استعراضها، وتوصيفها، ومن ثم المقارنة في إطارها بين السياسات الوطنية لتلكان موضع الدراسة ضمن المجموعتين العربية والعالمية وفقاً لأربعة مستويات أساسية على النحو التالي:

1. موقع كل بلد ضمن مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI الذي قمنا باستحدثه لغرض القياس الإحصائي للسياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي.
2. موقع كل بلد ضمن مؤشر جودة تنفيذ السياسات Policy Implementation Quality Indicator PIQI والذي قمنا باستحدثه لقياس جودة تنفيذ السياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وذلك بواسطة اقتفاء ومعالجة مجموعة من المؤشرات العلمية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعاته الواردة ضمن التقرير العلمي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للعام 2010-2011.
3. موقع كل بلد في إطار العلاقة بين كل من مؤشري جودة سياسات PQI وجودة تنفيذ سياسات PIQI.
4. موقع كل بلد في إطار العلاقة بين كل من مؤشري جودة تنفيذ سياسات PIQI والمؤشر العالمي للجاهزية لشبكة Networked Readiness Index NRI.

ويعد الهدف الأساسي وراء عملية المقارنة التحليلية الحالية هو تعزيز التخطيط الاستراتيجي العربي في مجال صناعة المحتوى الرقمي . كما سبق الإشارة إليه . وذلك من خلال تعميق الفهم لثلاثة أمور أساسية:

1. مضمون السياسات الوطنية - موضع الدراسة - ومكوناتها وأبعادها ومقوماتها وعوامل نجاحها.
2. العلاقة بين الإطار النظري الاستراتيجي لتلك السياسات الوطنية، والأداء التنفيذي لها.
3. الفرص التي تتيحها تلك السياسات لأغراض التخطيط الاستراتيجي في ضوء العلاقة بين الإطار النظري والأداء التنفيذي لها.

2/4 معايير تقييم سياسات المحتوى الرقمي Policy Assessment Criteria (PAC)

وقد ابرزت عملية المقارنة التحليلية لسياسات المجموعتين العربية والعالمية . وبما توفر للمؤلف من وثائق ومعلومات مرشحة بالسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعاته - مجموعة من العناصر البارزة المشتركة بينها والتي تم الاستعانة بها في استنباط مجموعة من المعايير يمكن على أساسها تقييم تلك السياسات وتحديد مدى جودتها، وهي معايير التقييم التي نأخذ من سلاسل صناعة السياسات ذاتها، والتي تشكلها، وإطارها النظري الاستراتيجي مرتكزا لها.

وقد نلک للمؤلف أنه ليس هناك ثمة معايير تقييم متاحة مطروحة على المستوى المحلي والإقليمي فقط وإنما على المستوى العالمي أيضا ، كما أنه ليس هناك أية مؤشرات إحصائية تقيس جودة السياسات الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي. وذلك وفقا لبعض الخبراء المتخصصين^{(162) (163) (164) (165)} . على الرغم من توافر بعض الأدلة والإرشادات في مجال صناعة السياسات الاستراتيجية لمجتمع المعلومات بشكل عام ولكنها لا تحيى بتقييم سياسات القائمة وتحديد مدى جودتها.

ونرجع أهمية استنباط مجموعة معايير التقييم الحالية إلى ما يلي:

1. سد القصور المتمثل في عدم وجود معايير متخصصة مثيلة يمكن الاستفادة بها في تقييم سياسات المحتوى الرقمي القائمة.
2. المساهمة في الارتقاء بجودة التخطيط الاستراتيجي في مجال المحتوى الرقمي من خلال الاسترشاد بها أيضا خلال عملية صياغة السياسات الوطنية ذاتها.
3. إمكانية الاستفادة بتلك المعايير في استحداث مؤشر إحصائي يمكن الاستفادة به في تقييم سياسات المحتوى الرقمي القائمة.

وقد بلغ عدد المعايير المستنبطة نحو 56 معيار قسمت ضمن خمس ركائز أساسية في إطار علاقاتها الموضوعية ببعضها البعض وبالإطار العام للتخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وذلك على النحو التالي:

1. ملامح صياغة السياسات الوطنية.
2. ملامح تنفيذ السياسات الوطنية.
3. مقومات تنفيذ السياسات الوطنية.
4. أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي.
5. مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي.

لما تفاصيل المعايير وفوائدها فركاز الخمس وتوصيف كل منها يأتي على النحو التالي:

1. الركيزة الأولى : ملامح صياغة الدستور

1 - 1 البناء على نتائج المسوحات الشاملة وتحليل الواقع الحالي.

أن تكون عملية التخطيط الاستراتيجي مسبوقة بدراسة مستعصية للواقع الحالي، وجمع مسبق للبيانات والمعلومات التفصيلية المرتبطة به، ومن ثم وضع السياسات في ضوء نتائج تلك العمليات وتوفر تلك المعلومات.

1 - 2 تحديد المعوقات والفرص القائمة.

أن تحديد مجموعة المعوقات والفرص في إطار الواقع المحلي يضمن إيجاد آليات التغلب على تلك المعوقات واستغلال الفرص وذلك ضمن الإطار الاستراتيجي للسياسات.

1 - 3 تأكيد دور المحتوى الرقمي وصناعته في تطبيق التنمية المستدامة.

أن يكون لدى واضعي السياسات وعي بأهمية المحتوى الرقمي وصناعته في دعم جهود التنمية المستدامة في مختلف القطاعات والمجالات المحلية لاسيما التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وأن يتم تأكيد ذلك خلال الإطار الاستراتيجي للسياسات.

1 - 4 الصياغة بالتنسيق مع مختلف أصحاب المصلحة.

أن تدعو المؤسسة الحكومية المنوطة بوضع السياسات وصانعها لئات متنوعة من أطراف المجتمع وأصحاب المصلحة للمشاركة الفعلية - وليس الشكلية - في عملية وضع السياسات وتشكيل مكونات الخطة الاستراتيجية الوطنية، لاسيما القطاع الخاص، والمجتمع المدني، والمؤسسات الإقليمية والدولية غير الحكومية.

1 - 5 التكامل مع السياسات القطاعية الأخرى.

إن نقي السياسات متممة للسياسات الخاصة بقطاعات المجتمع المحلي على اختلافها وليس بمعزل عنها، وأن يتم وضعها بالتنسيق مع مختلف القطاعات المعنية كالنظيم، والصحة، والتنمية الإدارية، والبحوث، والملاكات الدولية الخارجية، أو غيرها من القطاعات وحسب الحاجة والمنطلقات.

1 - 6 الربط مع أهداف وطنية أو مشروعات علاقة محفزة.

إن يقوم صانعو السياسات بخلق أهداف وطنية كلية أو عناصر تعدي للمجتمع المحلي أو مشروعات علاقة تستعير انتباه المجتمع المحلي، وذلك في إطار الأهداف العامة للسياسات، بحيث يمكنها أن تحيي كلفة الإمكانيات المحلية والموارد المتوفرة من أجل تحقيقها وتغيير الواقع الراهن، على سبيل المثال تطلع السياسات الاستراتيجية نحو أحد البلدان المتقدمة في قطاع صنع المعلومات باعتبارها منافسا رئيسا. كما هو الحال في سياسات اليابان. - أو الامراع في نشر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لاستقبال حدث عالمي يجري تنظيمه محليا. - كما هو الحال في سياسات البرازيل. - أو فنغلب على مشكلة الاحتلال والانقسام الجغرافي. - كما هو الحال في السياسات الفلسطينية، أو مشكلة العصور الاقتصادي. - كما هو الحال في السياسات السورية. -

1 - 7 استحداث حلول بديلة غير تقليدية لنشر المحتوى الرقمي والقوات النفاذ إليه.

عدم الاقتصار على الحلول والأاليب والمبادرات المستسخة من السياسات الأخرى للتعطيل على المعوقات وتحقيق الأهداف، وإنما العمل على إيجاد بدائل أخرى غير تقليدية تنبع من الواقع المحلي وموارده المتاحة وتستغل في الوقت ذاته أفضلية سبيل المثال مبادرة ترسيم الكمبيوتر المستعمل. - في حلة البرازيل، وبصدار هتوى لمكافحة القرصنة الرقمية. - في حلة السعودية. - ومشروع جرافس الكمبيوتر وتلجده. - في حلة سوريا. -

1 - 8 التطلع نحو السوق الإقليمي ومحاولة المنافسة فيه.

أن تستهدف السياسات السوق الإقليمي، ونصل على لعب دور رئيس خلاله، وإعراز مكانة تنافسية فيه، وذلك بأن نأخذ في اعتبارها الاحتياجات "المحتوية" للدول الإقليمية المحيطة لزيادة معدلات الطلب على المحتوى المحلي.

1 - 9 التطلع نحو السوق العالمي ومحاولة المنافسة فيه.

أن تتجاوز منتجات المحتوى الرقمي وقطاعات صناعته السوق المحلي والإقليمي باستهدافها السوق العالمي. ولسمي نحو تحقيق تولد خلاله في إطار التنافسية العالمية، وإيراز الملف المحلي للمحتوى الرقمي وصناعاته في إطار مجتمع المعلومات العالمي.

1 - 10 التطلع نحو دور فاعل في مستقبل صناعة المحتوى الرقمي العالمية.

أن تتجاوز السياسات الواقع الحالي والحاضر المرتبط بصناعة المحتوى الرقمي بواسطة السعي نحو التأثير في مستقبله، والمساهمة في تشكيل أبعاده، وتكنولوجياه المستقبلية، ونشر الاستخدام الفوق للمحتوى الرقمي في كافة الشئون الحياتية.

2. الركيزة الثانية : ملامح تنفيذ السياسات

2 - 11 الشفافية في طرح مدخلاتها ومخرجاتها.

الأ يكون هناك تعطلات لدى واضعي السياسات بخصوص إتاحتها عبر مختلف القنوات، وعدم حجبها بل وتداولها على المستويات المحلية والإقليمية والعالمية الرسمية منها والمدنية، وأيضاً تاحة تقارير دورية أو بيانات ومعلومات بشأن أدائها التنفيذي، تمكّنها من النجاح في تحقيق الأهداف المرجوة في إطار المصلحة المشتركة بين المؤسسة القائمة على تنفيذها وبالقى لأطراف المجتمع المحلي.

2 - 12 تحري مشاركة مختلف أصحاب المصلحة في جهود التنفيذ.

الأ تستأثر المؤسسة الرسمية الحكومية وحدها بالدور التنفيذي بل يتم تنفيذ التوجهات السياسية وتحقيق الأهداف الاستراتيجية بمشاركة فئات متنوعة من أصحاب المصلحة كل حسب طبيعة المهمة الموكلة إليه، لا سيما المجتمع المدني.

2 - 13 تحري مشاركة المجتمع الإقليمي في جهود التنفيذ.

استغلال كافة القنوات الإقليمية الممكنة لدعم جهود تنفيذ السياسات، والانتقال بدوره للمشاركة والتعاون في خارج النطاق الإقليمي المحدود، ومن ذلك على سبيل المثال التعاون بين الشركات الإقليمية والدول المحيطة، والتعاون مع بعض المؤسسات غير الحكومية الإقليمية.

2 - 14 تحري مشاركة المجتمع الدولي في جهود التنفيذ.

استغلال كافة القنوات الدولية المتاحة في دعم جهود تنفيذ السياسات، ومنها على سبيل المثال التعاون مع شركات البرمجيات العالمية، وتبادل الخبرات مع بعض الدول الأخرى خارج الحدود الإقليمية في إطار منظومة عمل مشترك.

2 - 15 إتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمراقبة الأداء التنفيذي وتوجيهه.

أن تسمح المؤسسة الحكومية لأفراد المجتمع المدني المحلي ومؤسساته القائمة على حد سواء بمراقبة عمليات تنفيذ السياسات، وتوجيه الأداء وفقا لمستوى رضا المواطنين عنها، وذلك في إطار من التفاعل بين الدولة ورعاياها، لو في إطار نمط علاقة ثنائية قائمة على المصلحة المشتركة بين واضعي السياسات والفرد المجتمع، وذلك بإتاحة التقارير والسياسات والقوانين المنظمة ومؤشرات الأداء عبر مواقع الويب والقنوات المخصصة لاستطلاع آراء المواطنين حولها وتلقي مقترحاتهم بشأنها، ومن ثم النظر فيها وتحقيق ما يصلح منها.

2 - 16 نشر التوعية المحلية بها وبأهمية توجهاتها وأهدافها.

أن يأخذ واضعو السياسات في اعتباره تنفيذ بعض الأنشطة والفعاليات التي تهدف إلى نشر التوعية بين أفراد المجتمع المحلي ومؤسساته على حد سواء بمضمون السياسات، وأهمية فهم الوطني والتأثير المرتقب لتوجهاتها، وبما يزيد من مشاركة المجتمع المحلي لدعمها والعمل في إطارها.

2 - 17 مراعاة التأثير على البيئة والمختلص الأمن من النفايات الرقمية .e-Waste

خفض التأثير السلبى لعمليات نشر استخدام المحتوى على البيئة واضرارها المتوقعة، لاسيما المختلص الأمن مما يخلقه ذلك من أدوات تكنولوجية واتصالية قد تضر بالبيئة، وعبر المعايير البيئية المألوية لمصنوعيها لخفض الآثار المترتبة على البيئة المحلية.

3. الركيزة الثالثة : مقومات تنفيذ السياسات

3 – 18 تشكيل هيئة فاعلة لحوكمتها Governance.

أن تتضمن السياسات تطوير الحوكمة المحلية المرتبطة بها، بحيث يتحقق في إطارها الأداء التنفيذي الفاعل وليس الشكلي، وتتحدد بوضوح مسؤولياتها وأهدافها وتمنح سلطات رقابية واسعة، لا سيما بأن يتحمل هيكلها التنظيمي مستوى رفيع من المسؤولين الحكوميين بمنحها قدرًا أكبر من الجدية والفاعلية، كما يأتي رأس الدولة على قمة هيكلها التنظيمي. كما هو الحال في الحوكمة الأردنية على سبيل المثال.

3 – 19 الارتقاء بكوادر العمل الرقمية Digital Workforce.

اتخاذ كافة التدابير الممكنة لرفع القدرات المحلية المرتبطة بكوادر العمل في قطاع المحتوى الرقمي والقطاعات الأخرى المرتبطة به، وذلك بالتدريب المستمر في إطار من المتابعة الدائمة للتطورات المتلاحقة في القطاعات المعنية، ونشر التعليم في مجالي الرياضيات والعلوم، والتعليم بلغات أخرى لا سيما الإنجليزية نظراً لانتشارها الواسع في صناعة المحتوى الرقمي العالمية.

3 – 20 الارتقاء بالكوادر القيادية e-Leaders وبهيكلية القطاعات الحكومية التنفيذية.

أن تأخذ السياسات في اعتبارها إعادة هيكلة الهيئات أو القطاعات التنفيذية المسنولة عن تحقيق أهدافها، وكذلك الارتقاء بقدرات القيادات العاملة ضمنها، وتحسين بيئة العمل الخاصة بهم، وإتاحة التدريب المستمر لهم وفق أحدث التطورات في القطاعات المرشحة، وضمان الاحتكاك والإطلاع المستمرين في إطار مجتمع المعلومات العالمي، وذلك باعتبار أن تلك الكوادر القيادية بمثابة المحرك الأساسي ونقطة الانطلاق لكافة التوجهات والمبادرات، وأن الارتقاء بجودة أدائها يزيد من فرص تحقيق الأهداف المرجوة.

3 - 21 دمج الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية في المهجر.

تأكيد الاستفادة من المواطنين في دول المهجر من العاملين في قطاع صناعة المحتوى الرقمي والصناعات المرتبطة، وتشكيل حلقة وصل دائمة معهم، واستغلال كافة إمكانياتهم لدعم أهداف تلك السياسات وتوجيهاتها سواء في إطار علاقتها بالمحيط المحلي أو العالمي، وكذلك تجهيز الخبراء الوطنيين وكوادر العمل الرقمية المحلية على العودة إلى الوطن ولعب دور في إطار تنفيذ تلك السياسات.

3 - 22 استبقاء الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية المحلية وتحفيزها على عدم الهجرة.

توفير كافة الموارد والإمكانيات الممكنة لتعمير الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمي المحلية على عدم الهجرة إلى الخارج، وخلق بيئة عمل محلية منافسة لوقف استنزاهم باعتبارهم أحد أهم مقومات البيئة التمكينية.

3 - 23 استقطاب الخبراء العالميين وكوادر العمل الرقمية غير المحلية.

العمل على جذب القصور في القدرات المحلية سواء الكمي أو النوعي باستقطاب خبراء وكوادر عمل رقمية من الخارج للمساعدة في دعم توجهات السياسات وتنفيذها.

3 - 24 جذب الاستثمارات الأجنبية إلى السوق المحلي.

تقليل كافة العقبات التي تحول دون تسهيل الاستثمارات الخارجية إلى السوق المحلي، والتعرف على احتياجات المستثمرين العالميين ولامبما شركات البرمجيات الصاعدة ومن ثم توفيرها، وكذلك تعزيز مقومات البيئة التمكينية وبخاصة المرتبطة بمراجعة القوانين المنظمة، وخفض الرسوم الجمركية والضريبية، وتسهيل إجراءات إنشاء الشركات وتشجيعها محلياً، وزيادة الميزات السنوحة، إلى غير ذلك من الأمور المرتبطة.

3 - 25 دعم الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والمicro المرتبطة.

إبراهيم أهمية هذه الشركات الصغيرة والمتوسطة والمicro في دفع صناعة المحتوى الرقمي نحو واقع أفضل، واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحريرها وتوحيدها، والمقومات والمتطلبات اللازمة لها، لاسيما التمويل، وخفض الضرائب والجمارك، ورعايتها في مراحل نشأتها الأولى، ومنحها ميزات تفضيلية.

3 - 26 دعم منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي.

التطوير المستمر لمنظومة المعايير القائمة بالانسجام مع المعايير العالمية، واستخدام حرم معايير للمحتوى الرقمي وصناعاته لتغطية جوانب قصور الحالية، مما يدعم اغراض التنافسية في سوق المحتوى الرقمي الإقليمي والعالمي.

3 - 27 توفير الموارد المالية اللازمة.

تأكيد استعداد المؤسسة الحكومية للاتفاق في المجالات المرتبطة، وتوفير التمويل اللازم بطرق مختلفة ومتنوعة لتنفيذ السياسات، كاستحداث صناعات تمويل محلية، والتطلع إلى مصادر التمويل العالمية المتاحة، وتعزيز رأس المال المغامر Venture Capital على وجه الخصوص، وتوفير الموارد المالية اللازمة لدعم البيئة الرقمية النشطة والمشروعات المختلفة، إلى غير ذلك من التوجهات المرتبطة بموارد التمويل.

3 - 28 دعم الابتكار والإبداع في البيئة المحلية.

إبراهيم أهمية الابتكار والإبداع المحليين في خلق قيمة مضافة تمكن بدورها من تعزيز المحتوى الرقمي وصناعاته، وتحسين المنظومة المرتبطة بذلك، وتوفير مقوماتها، واحتضان القدرات المتميزة وتوفير الرعاية لها، وتنمية الإبداع في منظومة التعليم المحلي، وتشجيع الأفراد على ابتكار الأفكار والمشروعات الإبداعية، وإزالة قيود البيئة الإبداعية وتحريرها، إلى غير ذلك من الإجراءات المرتبطة.

3 - 29 دعم البحث الأكاديمي والعلمي للمحتوى الرقمي.

ربط صناعة المحتوى الرقمي بمنظومة البحث الأكاديمي وتحسينها، واستغلال إمكاناتها المتاحة في تعزيز صناعة المحتوى الرقمي، ونوثيق التعاون والارتباط بينها وبين القطاع الخاص.

3 - 30 دعم منظومة الاحتضان التكنولوجي Incubation Scheme لمشروعات المحتوى الرقمي.

توفير موارد الدعم للحاصلات التكنولوجية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، وتوسيع عمليات احتضان المشروعات الصغيرة والأفكار الإبداعية، والارتقاء بها.

3 - 31 دعم خدمات الاستضافة المحلية للمحتوى الرقمي.

تأكيد دعم استضافة المحتوى الرقمي المحلي وصقلته بواسطة مزودي خدمات الاستضافة الوطنيين، مما يقلل من الأخطار المحتملة التي تتهدده، وذلك في مقابل الانتشار الواسع لخدمات استضافة المحتوى الرقمي العالمي - بشكل عام - خارج الحدود الجغرافية المحلية، وارتكازها في بلدان المستقرة لاسيما أوروبا والولايات المتحدة.

3 - 32 نشر خدمات الإنترنت والاستمرار في تحسينها.

توسيع المناطق المعزولة والتقنية بشبكة الإنترنت، وحملات توصيل كلفة لفراد المجتمع بالإنترنت، والاستمرار في توسيع نطاقه وتحسين أدائه بالتوافق مع المعايير العلمية.

3 - 33 نشر خدمات الهواتف المحمولة والاستمرار في تحسينها.

توسيع المناطق المعزولة والتقنية بشبكات الهواتف المحمولة، واستمرار تطويرها وفقا لأحدث التكنولوجيات المتاحة عالميا، ونشر خدماتها المستحدثة في إطار المجتمع المحلي.

3 - 34 نشر الكمبيوتر بين أفراد المجتمع ومؤسساته.

إدراك التأثير الإيجابي والعلاقة الطردية بين معدلات انتشار الكمبيوتر في المجتمع المحلي من جانب، ومعدلات استخدام المحتوى وحجم سوقه المحلي من جانب آخر، ولذا تلك المسألة في الاعتبار ضمن السياسات الوطنية عبر مجموعة من المبادرات التي تقدم تسهيلات معينة لنشر الكمبيوتر بين الأفراد والمؤسسات، وفتحته بين العائلات، وتصنيع مكوناته وتجسيدها محليا.

3 - 35 خفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي.

خفض تكلفة اقتناء المحتوى الرقمي، وأدوات استخدامه، وخدمات البنية التحتية المرتبطة به؛ لاسيما الإنترنت وشبكات الهاتف المحمولة، وذلك بشكل مستمر بما يدعم توجهات نشر المحتوى على نطاق واسع، ومن ثم تعزيز سوق صناعته وإنتاجه.

3 - 36 نشر مهارات استخدام المحتوى الرقمي e-Skills بين مختلف شرائح المجتمع.

محو الأمية المطبقية ونشر الوعي الرقمي بالتوازي مع نشر البنية التحتية واستخدام، مع التركيز على مهارات استخدام المحتوى بشكل فاعل لتوليد قيمة مضافة منه.

3 - 37 تحقيق الأمن الرقمي وبناء الثقة الرقمية في إطار المجتمع.

نشر الأمن الرقمي والثقة الرقمية بين مستخدمي المحتوى ومنتجاته على حد سواء من خلال من التشريعات الرقمية الملزمة، واتخاذ الإجراءات الصارمة للحد من معدلات القرصنة الرقمية، والجريمة السيبرانية Cybercrime، ونشر التوعية بفضايا الأمن الرقمي، إلى غير ذلك من السياسات والإجراءات التي تزيد من معدلات استخدام المحتوى الرقمي، وتحقق استخدام فاعل له.

4. الركيزة الرابعة : أبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي

4 - 38 إشباع المحتوى الرقمي للاحتياجات المحلية القطرية.

ربط المحتوى وصناعته باحتياجات المجتمع المحلي، و محاولة التغلب على نواحي القصور في المحتوى المتاح محلياً ومن الفجوة الموجودة فيه، ومراعاة الخصوصية المحلية في إطار المحتوى المنتج محلياً، بحيث لا تشمل خطوط إنتاج المحتوى بمعزل عن متطلبات السوق وتطلعاته.

4 - 39 المساواة بين كافة أفراد المجتمع في النفاذ إلى المحتوى الرقمي.

وهي المسألة التي تأتي في إطار مفردة المعرفة Knowledge Democratization، بحيث يتم قاحة المحتوى الرقمي لكافة الأفراد وعلى اختلاف انتماءاتهم الاجتماعية والاقتصادية والجغرافية والثقافية والدينية ... إلخ، ودون احتكار فئة معينة للمحتوى الرقمي دون أخرى.

4 - 40 ضمان حرية إتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه في إطار القوانين المنظمة.

رفع كافة القيود التي تحول دون بث المحتوى الرقمي والنفاذ إليه، وذلك وفقاً لمجموعة من القوانين المنظمة التي تضعها المؤسسة الحكومية في إطار سقف منخفض من الرقابة على المحتوى الرقمي وحسنه وإهلاكه.

4 - 41 تأكيد الهوية الوطنية والنظرية في إطار المحتوى الرقمي المحلي.

يجريك أهمية المحتوى الرقمي في المحافظة على الهوية الوطنية والثقافية، ومن ثم تعزيز جهود إنتاجه الذي يساهم على الحد من تأثير العولمة على تجميع الثقافة المحلية ونفريتها من مضمونها الأصلي.

4 - 42 معالجة التحديات اللغوية والثقافية التي تعوق استخدام المحتوى الرقمي على نطاق واسع.

لقد المصطلحات المرتبطة باللغة المحلية والثقافة / أو الثقافات المحلية في الاعتبار، وتشارك حلولها وأليات التغلب عليها ضمن الأطر الاستراتيجية للسياسات، ويقصد بذلك الأمور التي تعوق منظومة إنتاج المحتوى الرقمي، ونشره على نطاق واسع سواء محليا أو عالميا، ومنها على سبيل المثال: تعدد اللغات المحلية المستخدمة - كما هو الحال في جنوب أفريقيا - وعزلة اللغة المحلية وصعوبة نشرها عالميا - كما هو الحال في اليابان -، وعدم وجود انتشار واسع للغات أخرى غير اللغة المحلية - كما هو الحال في نيجيريا.

4 - 43 مراعاة التنوع اللغوي والثقافي في المحتوى الرقمي المحلي.

أن يراعى تحقيق التغطية اللغوية والثقافية ضمن سياسات تعزيز المحتوى المحلي، بحيث لا يقتصر إنتاج المحتوى وإتاحته على اللغة المحلية والثقافة / أو الثقافات المحلية فقط، ونشر محتوى يخدم الاحتياجات المحلية للثقافات غير المحلية الممزوجة في إطار المجتمع المحلي. فعلى سبيل المثال: اخذ الانتشار الواسع للغات وثقافات غير عربية في المحيط المحلي في حاشي الأردن ولبنان.

4 - 44 دعم جهود التغلب على المشكلات الاجتماعية المحلية.

استغلال إمكانات المحتوى الرقمي في التغلب على بعض المشكلات الاجتماعية ومنها: دعم النسيج الوطني - كما هو الحال في المجتمع اللبناني -، ومشكلة الانقسام الجغرافي والتشتت - في حالة فلسطين -، ودعم عمل المرأة من المنزل - في حالة السعودية -، ودعم كبار السن - في حالة اليابان.

4 - 45 دعم جهود التغلب على المشكلات الطبيعية الكونية.

إبراز أهمية المحتوى الرقمي - وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام - في التغلب على المشكلات الطبيعية لأسباب عالمية منها، واستغلاله في تحقيق ذلك، ومنها على سبيل المثال: الاتيحات الحراري وتخفيض استهلاك الطاقة - كما هو الحال في الاتحاد الأوروبي -.

5. الركيزة الخامسة : مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي

5 – 46 تطوير برمجيات معالجة اللغة المحلية.

دعم جهود المعالجة الآلية للغة المحلية مما يساعد على تعزيز إنتاج المحتوى الرقمي، من خلال اختصار الجهود المرتبطة، وتوفير الموارد المالية اللازمة؛ ومن بينها برمجيات الترجمة الآلية، وبرمجيات النشر، والتعرف الصوتي على الحروف OCR.

5 – 47 دعم عمليات ترجمة المحتوى الرقمي من اللغة المحلية وإليها.

دعم جهود إقراء المحتوى الرقمي المحلي من خلال ترجمته إلى اللغات الأخرى، وترجمة محتوى اللغات الأخرى إلى اللغة المحلية، لتتصور في المحتوى الرقمي المحلي.

5 – 48 تنويع تطبيقات المحتوى الرقمي المحلي ومجالات تغطيته.

دعم جهود إنتاج المحتوى الرقمي في مجالات وتطبيقات متعددة وعدم الاكتفاء على مجالات محددة تون غيرها؛ ومن بين مجالات المحتوى الرقمي: الصحة الإلكترونية، والثقافة الإلكترونية، والنظم الإلكترونية، والزراعة الإلكترونية، والتعليم الإلكتروني، وغيرها من المجالات.

5 – 49 إنتاج المعرفة الرقمية المجتبية ونشرها.

دعم جهود إنتاج المحتوى الرقمي المجتبي ونشره، وهي المجتبية التي تسمح بتد الاحتياجات المحلية بشكل علم، واحتياجات الفئات ذات القوى الشرائية المحدودة بشكل خاص؛ مما يؤدي إلى استخدام المحتوى على نطاق أوسع. ومن ذلك على سبيل المثال: إنشاء مواقع الويب التي تتضمن محتوى مجتبي، وإنشاء مستودعات للبيانات والمعلومات والموسيقى والأفلام والموسوعات المفتوحة والمواد التعليمية والأعمال الأدبية وغير ذلك من مصادر المعرفة التي يمكن أن نتاج بشكل مجتبي.

5 – 50 إنتاج التراث الرقمي ونشره.

دعم جهود رقمنة التراث المحلي بشقيه الرنيمس الحضاري والطبيعي، وإعادة نشره عبر قنوات متعددة، ومن ذلك على سبيل المثال: رقمنة محتوى المكتبات، والمتاحف، والأرشيفات الوطنية، والتوثيق الرقمي للبيئة المحلية والمحيطات الطبيعية، والتوثيق الرقمي للفنون والأدب وغير ذلك من موارد التراث.

5 – 51 دعم الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة الإلكترونية.

تأاحة الخدمات الحكومية والعلمة عبر الإنترنت بشكل خاص، وأتمنة الصلالت الحكومية، وتحسين بيئة التعامل الرقمية بين المواطنين والمؤسسات الحكومية.

5 – 52 نشر خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة .

استغلال الانتشار الواسع لمتشركي خدمات الهواتف المحمولة في نشر المحتوى الرقمي المخصص لها، مثل تقديم خدمات المحتوى البنكي والصحي وغيرها من الخدمات عبر الهواتف المحمولة.

5 – 53 إنتاج منظومة إنتاج المحتوى التقليدي في جهود تعزيز المحتوى الرقمي.

إبراك الدور المشارك لمنظومة إنتاج المحتوى التقليدي في دعم جهود تعزيز المحتوى الرقمي، واستغلال كافة إمكاناتها المتاحة، ومن ذلك على سبيل المثال: قوائم المتشركين الورقيين بتأاحة ملخصات الكتب وتسجيلات الفيديو رقمية رقمية، وقوائم المؤلفين الأكاديميين بتأاحة سجل رقمية من أبحاثهم العلمية، وتسجيل نشر الكتب وسلسلة أشكال مصادر المعلومات في صورة رقمية.

5 – 54 نشر البرمجيات مفتوحة المصدر Open Source Software.

توفير إزاحة لدعم المطلوب لتوفير البرمجيات المجانية مفتوحة المصدر، ونشرها مجانياً، وتطوير البرمجيات المجانية غير المجانية وفقاً للاحتياجات المجانية، واستحداث برمجيات مثيلة مجانية.

5 – 55 دعم قطاع خدمات التعاقد Outsourcing.

توفير المعلومات اللازمة لدعم صناعة التعاقد وحسنت مراكز الاتصال Call Centre Services، ولأشهما تعسب البنية التحتية الرقمية، وحسنت التكلفة المالية المرشطة، وتوفير الكوادر المدربة.

5 - 56 التحول إلى البث الرقمي للمحتوى المسموع والمرئي.

تشجيع التحول نحو البث الرقمي لمستوى الراديو الرقمي Digital Radio، والتلفزيون الرقمي Digital TV، عوضاً عن البث التماثلي Analogue Broadcasting، مع ضمان خفض تكلفتها، وزيادة معدلات انتشارها.

3/4 المجموعتان وفقاً لمؤشر جودة سياسات المحتوى الرقمي PQI

وفيما يلي البلدان الأحدى عشرة حسب مؤشر جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI وذلك في ضوء نتائج تحليل السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعاته لكل بلد، وكذلك في ضوء مدى تساق تلك السياسات مع معايير التقييم التي تم توصيها سابقاً، والتي يمكن اعتبارها بمثابة مؤشرات نوعية فردية للتقييم. الأمر الذي يمكن من خلاله تحقيق عدة أهداف رئيسة على النحو التالي:

1. التعرف على أبعاد السياسات الوطنية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعاته، وجوانبها، ومرتكزاتها الأساسية.
2. معرفة جوانب القصور التخطيطي في سياسات الوطنية، وكذلك جوانب القوة بها.
3. التعرف على القواسم المشتركة بين تلك السياسات، ومدى توفر كل منها في إطار كل بلد.
4. تحديد موقع السياسات العربية من مثيلاتها العالمية من حيث جودة إطارها التخطيطي الاستراتيجي.

وهذه المعايير المقترحة مخصصة لتقييم مضمون السياسات وليس أدائها التنفيذي نظراً للفارق الكبير بين الحالتين، ومن ثم فإن مرتبة كل بلد حسب الطريقة الحالية لا يعني بالضرورة أن البلد ذاتها تحل نفس المرتبة وفق مؤشرات تقييم الأداء التنفيذي. كما أن هذه المعايير تحث في الوقت ذاته بمثابة معيار تقديرية لقرئناها وها لنتائج تحليله ومقارنته للسياسات الوطنية موضع الدراسة. كذلك فإن تلك المعايير لا ترقى المحتوى الرقمي وصناعاته بمعزل عن مفرمته وعناصره الخارجية الأخرى، فسياسات المحتوى الرقمي المتكاملة لابد أن تغطي كافة عناصر بيئته التمكينية في إطار علاقته المتشابهة بالعديد من المفرمات والقطاعات الأخرى المحلية والإقليمية والعالمية.

المرجع الرقم الترتيب	المجموعتين العربية والعلمية	تتسق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		البحر المتوسط العلمي	البحر المتوسط الاجتماعي	البحر المتوسط الاقتصادي	البحر المتوسط البيئي	البحر المتوسط الثقافي	البحر المتوسط الاجتماعي	البحر المتوسط الاقتصادي	البحر المتوسط البيئي	البحر المتوسط الثقافي	البحر المتوسط الاجتماعي
1. المؤشر الفرعي للمركب: ملامح صياغة السياسات											
1-1	بناء على نتائج البحر المتوسط والتحليل النوعي العملي	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-1	تعتبر المعوقات والتحديات منعقدة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-1	المعوقات والتحديات منعقدة في البحر المتوسط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
4-1	الصياغة بالتنسيق مع مختلف المستويات المعملية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
5-1	التكامل مع السياسات القطاعية الأخرى	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
6-1	الربط مع أهداف وطنية أو منهجية محددة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
7-1	استحداث حلول بمساهمة البحر المتوسط الفرعي و البحر المتوسط	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
8-1	التطلع نحو السوق الوطنية و السوق الخارجية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
9-1	التطلع نحو السوق الوطنية و السوق الخارجية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

رقم المرحلة	المجموعتين العربية والعلمية	تتسق المهارات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		الإنجاز الأكاديمي	المعرفة العميقة	المعرفة الواسعة	المعرفة المتعددة	المعرفة العميقة	الإنجاز الأكاديمي	المعرفة العميقة	المعرفة الواسعة	المعرفة المتعددة	المعرفة العميقة
1-10	التفصيل مع نموذج مدخل في شكل مناقشة لمحتوى المرحلة الثانية	7	8	8	9	7	8	8	9	9	10
إجمالي النقاط Score		7	8	8	9	7	8	8	9	9	10
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: ملامح صياغة السياسات		5.2	5.8	5.8	6.4	5.2	5.8	5.8	6.4	6.4	6.4

رقم المرحلة	المجموعتين العربية والعلمية	تتعلق السمات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السمات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		م.1	م.2	م.3	م.4	م.5	م.6	م.7	م.8	م.9	م.10
2-11	التفاهة في طرح مطالب وسمعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-12	تعرف مشاركة معلمت لسماتها فصلها في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-13	تعرف مشاركة للمعلمة في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-14	تعرف مشاركة للمعلمة في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-15	لغة العربية للمعلمة في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-16	معرفة الفرص للمعلمة في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
2-17	معرفة الفرص للمعلمة في مجموعتها	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إجمالي النقاط Score		7	6	6	6	4	5	5	5	4	4
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: ملامح تنفيذ السمات		7.0	6.1	6.1	6.1	4.4	5.3	5.3	5.3	4.4	4.4

رقم المؤشر	المجموعة العربية والعالمية	تتعلق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجهود السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العالمية				
		البيئة	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية	البنية التحتية
3.18	تشكيل هيئات فاعلة لمركبها Governance		x	x	x	x	x	x	x	x	x
3.19	الارتقاء بكوادر العمل الرقمي Digital Workforce										
3.20	الارتقاء بكوادر قيادية Leaders ومهيكلة القطاعات الحكومية لتتجه										
3.21	تعزيز قدرات الموظفين وكوادر العمل الرقمي في القطاع										
3.22	استخدام قدرات الموظفين وكوادر العمل الرقمي في التنمية ومحو الأمية										
3.23	استقطاب الخبراء والمهنيين وكوادر العمل الرقمي في التنمية										
3.24	جذب الاستثمارات الأجنبية في السوق المحلي										
3.25	تعزيز الشركات الصغيرة والمتوسطة SMEs والميكروية										

رقم البرنامج الأكاديمي	المجموعتين العربية والعلمية	تتعلق السمات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السمات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		الوعي البيئي	الوعي الاجتماعي	الوعي البيئي	الوعي الاجتماعي	الوعي البيئي	الوعي الاجتماعي	الوعي البيئي	الوعي الاجتماعي	الوعي البيئي	الوعي الاجتماعي
3-26	مجموع مؤشرات المستوى الفرعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-27	مؤشر الوعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-28	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-29	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-30	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-31	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-32	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-33	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-34	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3-35	مؤشر الوعي الاجتماعي الفردية	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓

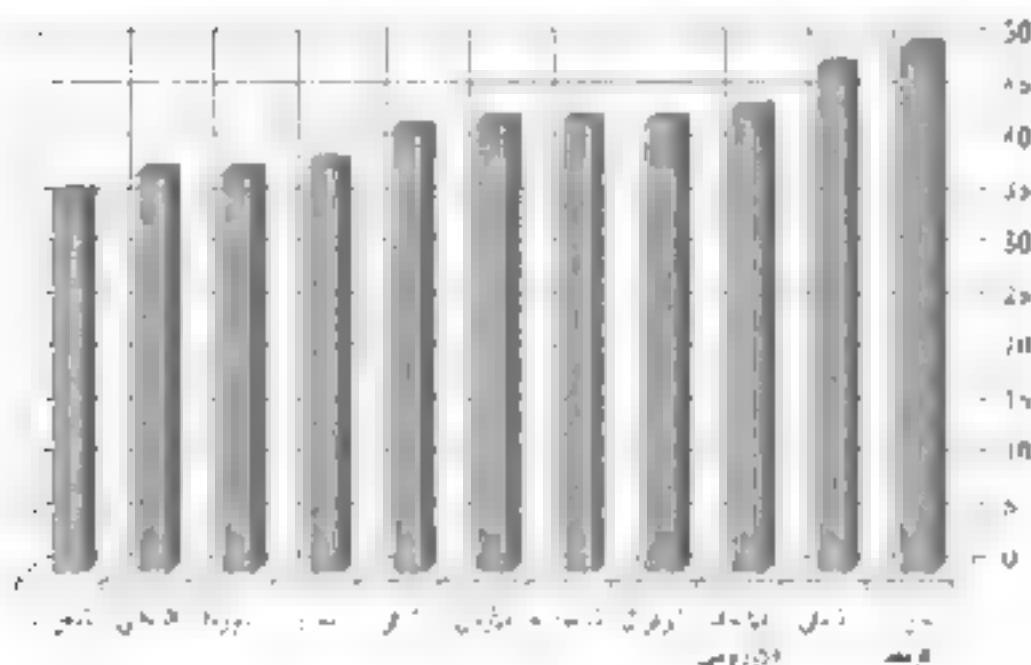
رقم المرجع	المجموعتين العربية والعلمية	تتعلق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		مؤشرات جودة السياسات المعتمدة وطنياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة إقليمياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة وطنياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة إقليمياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة وطنياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة إقليمياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة وطنياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة إقليمياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة وطنياً	مؤشرات جودة السياسات المعتمدة إقليمياً
		السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات	السياسات
3	36	استخدام المصطلح e-Skills في مختلف برامج التدريب	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
3	37	تطبيق الاستراتيجية الوطنية في السياسات	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إجمالي النقاط Score		18	17	15	16	18	15	15	12	14	17
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: معلومات تطبيق السياسات		0.4	0.1	0.5	0.8	0.4	0.5	0.5	0.6	0.2	0.1

رقم المؤشر الفرعي	المجموعتين العربية والعلمية	العلاقة المتوقعة الاستراتيجية مع المؤشرات الفرعية لجودة السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العلمية				
		الأمن	البيئة	الثقافة	التربية	الصحة	الزراعة	السياحة	التربية	الثقافة	الزراعة
4. المؤشر الفرعي المركب: إبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي											
38-4	تدعيم المحتوى الرقمي للأجيال المتعلمة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
39-4	تعزيز المحتوى الرقمي في التعليم	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
40-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الإعلام	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
41-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الثقافة	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
42-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الإعلام	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
43-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الإعلام	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
44-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الإعلام	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
45-4	تعزيز المحتوى الرقمي في الإعلام	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓	✓
إجمالي النقاط Score		7	6	4	7	5	5	8	7	5	7
النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: إبعاد تعزيز صناعة المحتوى الرقمي		6.3	5.5	4.0	6.3	4.8	4.8	7.0	6.3	4.8	6.3

رقم المؤشر الفرعي	المجموعة العربية والعالمية	تتعلق السياسات الاستراتيجية مع المؤشرات الفردية لجودة السياسات									
		المجموعة العربية					المجموعة العالمية				
		البيئة الوطنية	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي	المحتوى الفرعي
5. المؤشر الفرعي العربي: مجالات تعزيز صناعة المحتوى الرقمي											
5-46	تطوير مرشحات معلومة اللغة المطلبة	x	x	x	x	-	x	x	x	x	x
5-47	مرشحات ترجمة المستوى الفرعي من اللغة المطلبة والبيانات	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-48	توزيع معلومات المحتوى الرقمي المطلبة ومجالات المطلبة	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-49	لوائح المعرفة الفرعية للمطلبة والمطلبة	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-50	لوائح المعرفة الفرعية والمطلبة	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-51	معلومات الحكومة الإلكترونية والمطلبة الإلكترونية	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-52	معلومات الحكومة الفرعية للوصول	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-53	معلومات الحكومة الفرعية للوصول	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x
5-54	معلومات الحكومة الفرعية Open Source Software	x	x	x	x	x	x	x	x	x	x

بقدر ما هو الأمر في حالة السعودية حيث القصور في كواتر العمل المحلية مقارنة بالاتحاد الأوروبي فضلاً عن وفرة الموارد المالية التي تسمح بتفعيل مثل تلك التوجهات الاستراتيجية. كذلك دمج الخبرات الوطنية في السهم: لا تشغل بال واضعي السياسات في حالة اليابان بقدر ما هو الأمر في حلقتي الأردن ولبنان. على سبيل المثال أيضاً - نتيجة للاستنزاف المستمر لكواتر العمل الرسمي، وقصور مقومات بيئة العمل في كلا البلدين مقارنة باليابان.

وقد احتلت المجموعة العلمية رابع الترتيب حيث احتلت سياسات وطنية لجنوب أفريقيا المرتبة الأولى من حيث جودة سياساتها الوطنية في مجال صناعة المحتوى الرقمي، تلتها اليابان في المرتبة الثانية، والاتحاد الأوروبي في المرتبة الثالثة، والبرازيل في المرتبة الرابعة، وجاءت سياسات الوطنية لكل من السعودية والأردن ولبنان في المرتبة الخامسة بفارق 0.3 نقطة بينها وبين البرازيل وبفارق نقطة كاملة بينها وبين جنوب أفريقيا، بينما جاءت مصر في المرتبة الثامنة تلتها فلسطين في المرتبة التاسعة، وسوريا في المرتبة العاشرة، بينما احتلت المغرب المرتبة الأخيرة (انظر الرسم البياني التالي).



رسم بياني (4 - 1) ترتيب الترتيب للسياسات الاستراتيجية ضمن مجموعتين العربية والعلمية وفقاً لمعيار تقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي وصناعاته

من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها من خلال مؤشر ملامح صياغة السياسات الفرعي المركب، كل ما يلي: التعميد المسبق للمعوقات والفرص القائمة، وتأكيد دور المحتوى الرقمي وصناعته في تحقيق التنمية المستدامة، والتكامل مع السياسات القطاعية الأخرى في إطار منظومة التخطيط الاستراتيجي المحلي، وكذلك انطلاق نحو السوق الإقليمي وإحراز المنافسة فيه.

وفي إطار مؤشر ملامح تنفيذ السياسات الفرعي المركب كانت أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: تحري مشاركة كل من المجتمع الدولي والإقليمي في جهود تنفيذ تلك السياسات وتحقيق التملون المشترك في هذا الإطار.

بينما في إطار مؤشر مقومات تنفيذ السياسات الفرعي المركب كانت من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: الارتقاء بكوند العمل الرقمي، وتوفير لدعم للشركات الصغيرة والمتوسطة والميكروية، وتوفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ تلك السياسات ودعم مختلف توجهاتها، دعم الابتكار والإبداع في البيئة المحلية، وتأكيد دور البحث الأكاديمي والعلمي في تعزيز المحتوى الرقمي وصناعته، ونشر خدمات كل من الإنترنت والهواتف المحمولة مع الأسنور في تحسينها، وخفض تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي لتكون في متناول القاعدة العريضة من المستخدمين، ونشر المهارات الرقمية لتوسيع استخدام المحتوى الرقمي بين مختلف شوايح المجتمع.

وفي إطار مؤشر أبعاد تعزيز المحتوى الرقمي الفرعي المركب ، كان من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها ما يلي: تأكيد أهمية إشباع المحتوى الرقمي للاحتياجات المحلية الفعلية، والمساواة بين كافة أفراد المجتمع في النفاذ إلى المحتوى الرقمي، وتأكيد استغلال المحتوى في دعم جهود التخط على المشكلات الاجتماعية المحلية.

بينما في إطار مؤشر مجالات تعزيز المحتوى الفرعي المركب ، كان من أبرز المعايير التي حرصت عليها كافة السياسات الوطنية والتزمت بها نظرا لأهميتها البالغة بالنسبة لكافة البلدان أيضا ما يلي: تنويع تطبيقات المحتوى الرقمي المحلي ومجالات تغطيته، نشر الحكومة الإلكترونية وتحسين الخدمات العامة.

ولعل أبرز الفرص التي أظهرتها نتائج التحليل الحالية نظرا لحرص الغالبية العظمى من السياسات الوطنية موضع الدراسة على الاتساق مع المعايير المرتبطة بها، كل مما يلي: مسألة تخطيط السياسات بناءا على نتائج مسوحات شاملة ودراسة الواقع، والتطلع نحو السوق العالمي وإحراز المنافسة فيه وذلك فيما عدا سوريا، حيث نعتقد بأن ذلك يأتي نتيجة ظروف الحصول الاقتصادي المفروض عليها والتأخر في تحرير الاقتصاد المحلي، وجذب الاستثمارات المحلية للسوق المحلي، ونشر الكمبيوتر بين أفراد المجتمع ومؤسساته، ودعم منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي وإنتاجه، ودعم منظومة الاحتضان التكنولوجي لمشروعات المحتوى الرقمي، وتحقيق الأمن الرقمي، وبناء الثقة الرقمية في إطار المجتمع، وصمان حرية إتاحة المحتوى الرقمي واستخدامه في إطار القوانين المنظمة، ومراعاة التنوع اللغوي والثقافي في إطار المحتوى الرقمي المحلي، وإنتاج المعرفة الرقمية المحلية ونشرها وذلك فيما عدا الأردن التي لم تأت تلك المسألة في سياساتها الوطنية.

ومن أبرز المعايير التي حرصت عليها السياسات الوطنية للمجموعة العربية على وجه الخصوص بالمقارنة بالمجموعة العالمية هي: تسجيع الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمي في المهجر، واستبقاء الخبرات الوطنية وكوادر العمل الرقمية المحلية وتحفيزها على عدم الهجرة وذلك فيما عدا جنوب أفريقيا التي بذت كثر حرصا على تلك المسألة، والارتقاء بالكوادر القيادية وبهيكلية قطاعات الحكومية التنفيذية المرتبطة بتلك السياسات وذلك في إطار السياسات الخاصة بكل من الأردن والسعودية ولبنان من المجموعة العربية، فضلا عن اليابان وجنوب أفريقيا من المجموعة العالمية.

ونستنتج أبرز أوجه القصور في السياسات الوطنية للمجموعة العربية على وجه الخصوص وذلك مقارنة بالمجموعة العالمية في كل من:

- عدم التطلع نحو دور فاعل في مستقبل صناعة المحتوى الرقمي العالمية حيث أكتفت السياسات الوطنية لكل من الاتحاد الأوروبي واليابان حرصهما على تلك المسألة بينما اشتركت المجموعة العربية ولفئة الدول النامية ضمن المجموعة العالمية في عدم التطلع إلى ذلك،
- عدم إتاحة الفرصة للمجتمع المدني لمراقبة الأداء التنفيذي ومن ثم توجيهه وهي المسألة التي حرصت عليها البرازيل وجنوب أفريقيا،

- عدم مراعاة الجهد المبني والتخلص الأمن من التفاعلات الرسمية وذلك فيما عدا الأردن في إطار المجموعة العربية إضافة إلى المجموعة العالمية التي التزمت بهذه المسألة ضمن سياساتها الوطنية.
- لم تركز السياسات الوطنية السعودية وسوريا وفلسطين على تشكيل هيئات فاعلة لحوكمتها ومراقبة أدائها التنفيذي وذلك بنفس الوثيرة التي بدت خلال السياسات الوطنية لباقي أفراد المجموعتين العربية والعالمية.
- سياسات المجموعة العربية فيما عدا السعودية لم تكن حريصة على استقطاب الخبراء والعلميين وكوادر العمل الرسمية غير المحلية لدعم سوق العمل المحلي وسد العجز في بعض جوانبه وقدراته حيث حرصت اليابان وجنوب أفريقيا على تلك المسألة في إطار المجموعة العالمية.
- عدم الحرص على توفير خدمات الاستضافة المحلية للمحتوى الرقمي وتطويرها وذلك فيما عدا السعودية ومصر.
- دعم جهود النضال على المشكلات الطبيعية الكونية كالانتماء الحراري وحفض استهلاك الطاقة على سبيل المثال وهي أمور تساوت اللغة النامية ضمن المجموعة العلمية في عدم الاهتمام بها بينما بدت اليابان والاتحاد الأوروبي أكثر حرصاً عليها ويرجع ذلك إلى تفاوت اهتمامات الحكومات المحلية والوعي الكبير بالقضايا المماثلة في الدول المتقدمة.
- عدم دعم جهود ترجمة المحتوى الرقمي من اللغة العربية وإليها وذلك فيما عدا السياسات الوطنية السعودية التي بدت أكثر حرصاً على هذه المسألة في إطار سعيها نحو نشر الثقافة العربية والإسلامية على نطاق عالمي أوسع.
- نشر الترميمات مفتوحة المصدر وذلك فيما عدا كل من السعودية وسوريا اللتان تساويتا مع كافة بلدان المجموعة العلمية في الحرص على هذه المسألة.
- وأخيراً فإنّ فضيحتي نشر خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة ونشر خدمات البث الرقمي للمحتوى السمعي والمرئي لم تسترعا اهتمام المجموعة العربية فيما عدا الأردن وذلك في مقابل المجموعة العلمية.

4/4 المجموعتان وفقا لمؤشر جودة تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي PIQI

نرى أن لتعارض السياسات الاستراتيجية المختلفة في إطار المجموعتين وفقا لمجموعة منتقاة من المؤشرات العالمية ذات العلاقة بصناعة المحتوى الرقمي سوف يمكننا المساعدة في بلورة رؤية واضحة حول جودة تنفيذ السياسات الوطنية للصناعة ، وقد تم انتقاء تلك المؤشرات من إجمالي المؤشرات العامة التي تضمنها التقرير العلمي لتكنولوجيا المعلومات للعام 2011 Global Information Technology Report علاوة على ارتباطها أيضا بمعايير تقييم سياسات المحتوى الرقمي وصناعاته التي نستبطنها سابقا. ومنها على سبيل المثال ، مؤشرات تدل على معدلات استخدام المحتوى الرقمي بين الأفراد والشركات والحكومات، ومعدلات إتاحتها، وجودة خدمات الحكومة الإلكترونية، والجاهزية لاستخدام المحتوى الرقمي، ومؤشرات البيئة التمكينية ومقومات صناعة المحتوى الرقمي.

ويتبنى من تلك المقارنة الحالية تحقيق هدفين رئيسيين هما:

1. التعرف على مدى نجاح السياسات الوطنية المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعاته في تحقيق أهدافها.
2. تحديد موقع المجموعة العربية من المجموعة العالمية من حيث أدائها التنفيذي المرتبط بالمحتوى الرقمي وصناعاته.

وقد وجب التويه إلى أن مجموعة المؤشرات التالية في إطار المجموعتين العربية والعالمية لا تشمل كل من فلسطين والاتحاد الأوروبي¹، كما وجب التويه أيضا إلى أنه قد لوحظ أن بعض البيانات المرتبطة بالنزول العربية والمتوفرة ضمن المؤشرات المنتقاة متقدمة بحيث ترجع إلى أعوام سابقة وليس العام 2011، كما أن بعض تلك البيانات غير متوفرة بالمرّة، الأمر الذي يقضي بالالتحاق مع ما لكتته الدراسة سابقا من وجود قصور في البيانات والمعلومات المتوفرة حول واقع مجتمع المعلومات العربي ومؤشرات أدائه.

وفيما يلي تفاصيل الترتيب العالمي لكل بلد ضمن المجموعتين العربية والعالمية حسب المؤشرات الثلاثة والعشرين الفردية المنتقاة ، من بين إحدى وسبعين مؤشرا فرديا تضمنها التقرير ذاته، وقد تقسيمها ومعالجتها إحصائيا ضمن مؤشرات أخرى فرعية مركبة حسب التقسيم الأساسي للتقرير ذاته، وهي المؤشرات الفرعية المركبة التي تشكل بدورها مؤشر جودة السياسات المستتبطة Policy Implementation Quality Indicator PIQI.

¹ المعرفة حسب عدد فروع كل من فلسطين والاتحاد الأوروبي حسب هذا المؤشر انظر ملحق (3) ص 219

الترتيب العام	المجموعتين العربية والعلمية	نقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية								المجموعة العالمية
		١	٢	٣	٤	٥	٦	٧	٨	٩
١٠	المؤشرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	١٠	١١	١٢	١٣	١٤	١٥	١٦	١٧	١٨
1. المؤشرات الفردية المنتقدة من مؤشر البيئة التكنولوجية للمؤشر Market Environment										
1.01	وفور رأس المال للمؤشر venture capital availability	2.7	3.8	2.1	2.5	3.0	3.0	2.8	2.6	3.0
1.07	مدة الفترة لإنشاء شركة Time required to start a business	1.3	1.1	1.3	1.2	1.1	1.2	1.5	3.5	1.4
	نقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: البيئة التكنولوجية للمؤشر Market Environment	2.0	2.4	1.7	1.8	2.1	2.1	2.1	3.0	2.2
2. المؤشرات الفردية المنتقدة من مؤشر البيئة التكنولوجية السياسية والتشريعية Political & Regulatory Environment										
2.07	حماية الملكية الفكرية intellectual property protection	4.4	4.8	3.3	2.7	3.6	3.4	5.2	3.1	4.9
2.08	معدل فرصه لبرمجيات Software piracy rate	4.0	3.5	محتاج	4.8	4.1	4.7	1.1	3.9	2.2
	نقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: البيئة التكنولوجية السياسية والتشريعية Political & Regulatory Environment	4.2	4.1	1.7	3.9	3.9	4.0	3.1	3.5	3.6
3. المؤشرات الفردية المنتقدة من مؤشر البيئة التكنولوجية للبنية التحتية Infrastructure										

الترتيب	المجموعتين العربية والعلمية	نقاط Score حسب كل بلد من البلدان النشطة								
		المجموعة العربية								المؤشرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي والمنظأة
		العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	العلمية العالمية	
4	المؤشرات الفرعية للمنظأة	4.4	4.7	5.6	4.2	4.1	3.6	3.3	4.7	4.4
5	المؤشرات الفرعية للمنظأة	4.6	4.9	6.3	4.5	4.6	4.4	3.3	5.1	5.2
6	المؤشرات الفرعية للمنظأة	4.6	4.9	6.3	4.5	4.6	4.8	3.3	5.1	5.2
Individual Readiness المؤشرات الفرعية للمنظأة من مؤشر جاهزية الأفراد										
7	المؤشرات الفرعية للمنظأة	3.5	5.2	7.0	4.7	1.8	3.6	1.0	2.1	1.8
8	المؤشرات الفرعية للمنظأة	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.1	1.4	1.1	1.1
9	المؤشرات الفرعية للمنظأة	2.3	3.1	4.0	2.9	1.4	2.4	1.2	1.6	1.5
Business Readiness المؤشرات الفرعية للمنظأة من مؤشر جاهزية قطاع الأعمال										
10	المؤشرات الفرعية للمنظأة	3.5	3.8	5.9	2.7	3.0	2.5	2.0	4.1	2.5

الترتيب	المجموعتين العربية والعلمية	نقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية							المجموعة العالمية	
الترتيب	المؤشرات الفرعية بالمنطقة الرئيسية وصناعته	البحرين	السعودية	قطر	الكويت	الأردن	لبنان	مصر	البحرين	السعودية
	التعاون في البحوث والتطوير بين الجامعات وقطاع الإنتاج University Industry Collaboration in R&D	3.1	4.3	2.3	3.1	2.8	3.1	4.9	4.3	4.6
	نقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: جاهزية قطاع الأعمال Business Readiness	2.8	4.2	2.2	2.8	2.9	2.9	5.4	4.1	4.1
6. المؤشرات الفردية للمنطقة من مؤشر جاهزية الحكومات Government Readiness										
	أولوية تدريس لدى الحكومة Government prioritization of ICT	5.2	5.5	4.0	2.9	5.0	4.4	5.2	4.6	4.2
	الأهمية تدريس في الرؤية المستقبلية للحكومة Importance of ICT to Government Vision to the Future	4.5	5.2	3.2	2.2	3.9	4.1	4.5	4.2	3.7
	نقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: جاهزية الحكومات Government Readiness	4.9	5.4	3.6	2.6	4.5	4.3	4.9	4.4	4.0
7. المؤشرات الفردية للمنطقة من مؤشر استخدام الأفراد Individual Usage										
	اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم بيانات cellular subscription with data access	1.0	5.0	1.7	1.0	1.8	1.4	6.6	1.3	1.7
	الامتلاك لدى تملك كمبيوتر	3.8	4.1	3.5	2.8	2.8	3.1	6.3	3.1	2.1

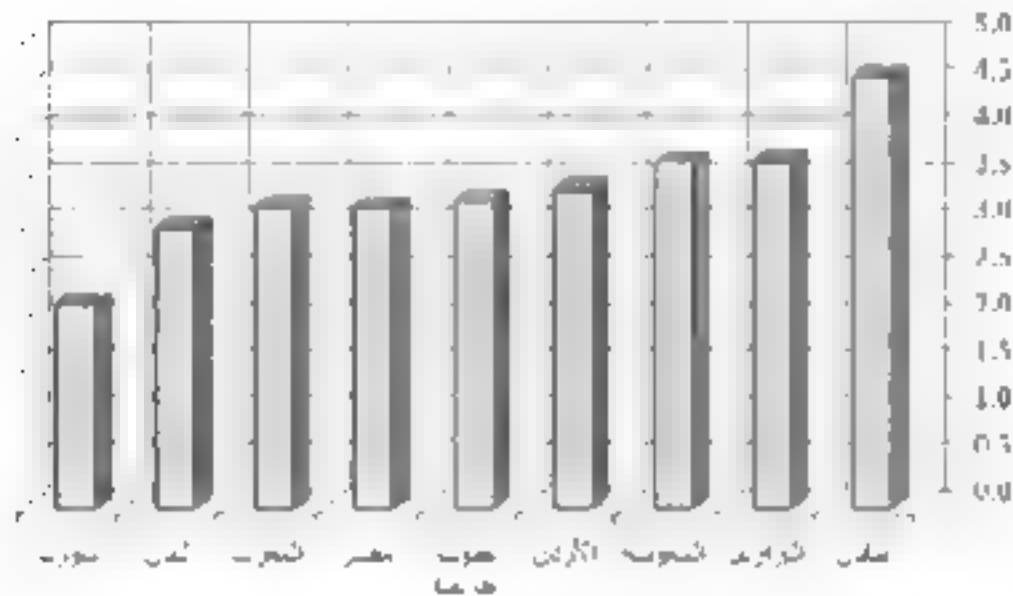
الترتيب العام	المجموعتين العربية والعالمية	نقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية								المجموعة العالمية
		١٠	٩	٨	٧	٦	٥	٤	٣	٢
		البحرين	قطر	السعودية	الكويت	الأردن	لبنان	مصر	البحرين	البحرين
	المؤشرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي وخدماته									
	Households with personal computer									
7.04	المشاركين في الإنترنت broadband internet subscribers	1.5	1.8	1.0	1.8	1.2	1.2	1.2	4.9	1.2
7.07	استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية use of virtual social networks	5.3	5.1	2.8	5.9	5.2	5.7	5.2	5.3	4.8
7.08	تأثير ت.م.ص. في الوصول في الخدمات الأساسية impact of ICT on access to basic services	5.0	5.4	3.5	3.2	4.9	4.1	4.9	4.7	4.0
	نقاط Score حسب المؤشر الفرعي الرقمي: استخدام الأفراد Individual Usage	3.3	4.3	2.5	2.9	3.2	3.1	5.6	3.3	2.7
8. المؤشرات الفردية المنتهية من مؤشر استخدام قطاع الاعمال Business Usage										
8.02	القدرة المرتبطة بالابتداع capacity for innovation	2.6	4.0	2.1	2.6	2.5	2.7	5.8	3.8	3.4
8.03	استخدام الإنترنت في قطاع الاعمال business internet use	4.7	5.2	3.5	4.9	4.7	4.6	6.0	5.7	5.1
8.06	صادرات التكنولوجيا high-tech exports	1.1	1.0	1.1	1.5	1.0	1.5	3.0	1.6	1.3
8.07	تأثير ت.م.ص. على الخدمات والمنتجات الحديثة	4.4	5.1	2.8	3.8	4.5	3.8	5.3	5.3	4.6

الترتيب	المجموعتين العربية والعلمية	النقاط Score حسب كل بلد من البلدان التسعة								
		المجموعة العربية								المجموعة العالمية
الترتيب	المؤشرات المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته	المنتقاء	3.3	7.3	1.3	3.3	1.3	3.3	3.3	3.3
	impact of ICT on new services and products									
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: استخدام قطاع الأعمال Business Usage		3.2	3.8	2.4	3.2	3.2	3.1	5.0	4.1
9. المؤشرات الفرعية المنتقاة من مؤشر استخدام الحكومات Government Usage										
	الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت government online service index		4.2	2.9	1.2	2.6	4.2	2.4	5.0	3.2
	المشاركة العامة الإلكترونية في خدمات مواقع الويب الحكومية ج participation index		2.7	1.6	1.1	2.6	2.7	1.8	5.6	2.7
	النقاط Score حسب المؤشر الفرعي المركب: استخدام الحكومات Government Usage		3.5	2.2	1.2	2.6	3.5	2.1	5.3	3.0
	النقاط Score حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات المركب (1 = منخفض، 7 = مرتفع)		3.4	3.7	2.2	3.0	3.2	3.2	4.6	3.3
	ترتيب Rank البلدان التسع ضمن المجموعتين حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات		4	2	9	8	6	6	1	2

جدول (4 - 3) مقارنة البلدان ضمن المجموعتين العربية والعلمية وفقاً لمؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI⁽¹⁸⁷⁾

ولعل أبرز النتائج التحليلية بالمقارنة بين موقع كل بلد حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات المركب PIQO، ومن ثم حسب بعض مؤشرات جودة تنفيذ السياسات الفرعية المنفقاء، تتمثل في النقاط التالية:

جاءت اليابان في المرتبة الأولى من حيث جودة تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي بواقع 4.6 نقطة وبفارق 0.9 نقطة بينها وبين البرازيل والسعودية اللذان جاءا بنورهما في المرتبة الثانية، ومن ثم جاءت الأردن وجنوب أفريقيا في المرتبتين الرابعة والخامسة على التوالي بفارق ضئيل فيما بينهما بلغ (0.1) نقطة، وجاءت مصر والمغرب في المرتبة السادسة بالتساوي فيما بينهما، بينما جاءت سوريا في المرتبة الأخير بفارق كبير بينها وبين اليابان بلغ 2.4 نقطة (انظر الرسم البياني التالي).

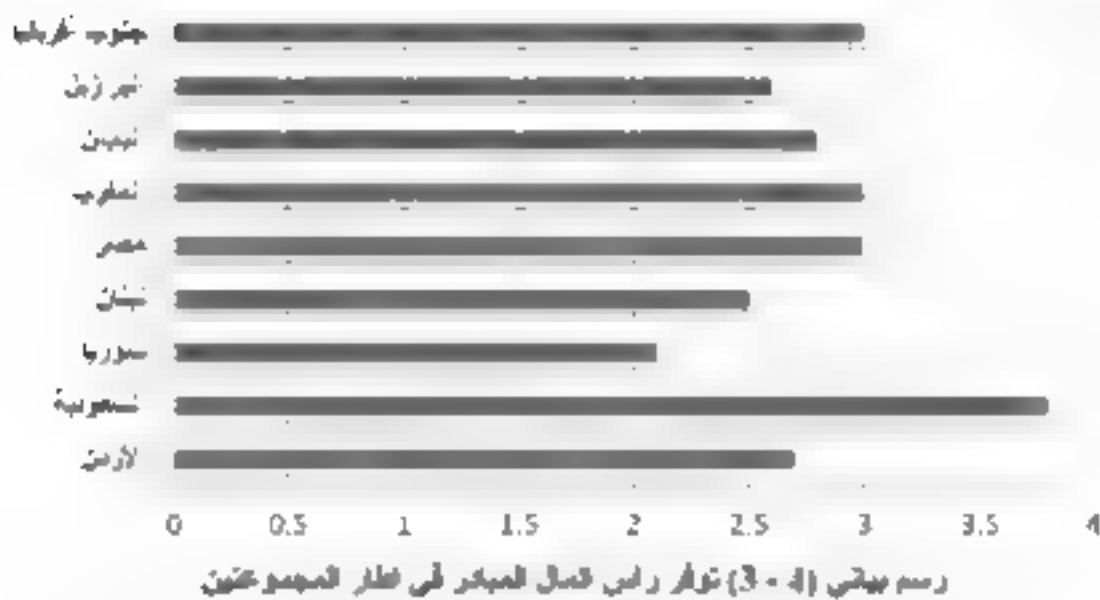


رسم بياني (4 - 2) الترتيب التنازلي لبلدان النسخ في إطار المجموعتين حسب مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQO

ولعل مؤشر توفر رأس المال الفيلدر يعكس مدى توفر الاستعداد للاستثمار في المشروعات الصغيرة، وذلك باعتبار زورس الأموال المبادرة أحد المقومات الهامة للبيئة التمكينية لصناعة المحتوى الرقمي نظرا لتركيزها على الأفكار الإبداعية التي تحتاج إلى رعاية تمويلية من أجل تنفيذها وتسويقها، وكذلك على التكنولوجيات سريعة التطور بحيث قد لا تتمكن أليات التمويل التقليدية من ملاحقتها والاستثمار فيها. وقد

احتلت كثير من بلدان المجموعة العربية مكانة جيدة بين البلدان التسعة موضع المقارنة من حيث مدى توفر رأس المال المبدع، حيث احتلت السعودية المرتبة الأولى متفوقة على كافة أفراد المجموعتين، بينما تعوقت كلاً من مصر والمغرب وكذلك جنوب أفريقيا على اليابان والبرازيل. تلتهم الأردن متفوقة على كل من لبنان وسوريا حيث جاءت الأخيرة في مؤخرة الترتيب. ولعل تراجع مرتبة سوريا بين باقي البلدان من حيث توفر رأس المال المبدع يرجع إلى التأخر في تحرير السوق المحلي، بينما جاءت السعودية على رأس التصنيف كونها تولة بغطية ذات موارد مالية هائلة وسوق مفتوح للاستثمارات الأجنبية والإقليمية نتيجة العديد من الإصلاحات الاقتصادية، ولكن بشكل عام يمكن القول بأن توفر رأس المال المبدع في إطار المجموعة العربية بلدانها الحالية لا يعكس فرصاً كبيرة في كافة البلدان العربية، بينما يؤكد على توفر الفرص الهائلة في إطار البلدان العربية لغطية على وجه الخصوص والتي ينبغي التركيز عليها والاتطلاق منها للتعبير بصناعة المحتوى الرقمي العربية (انظر الرسم البياني التالي).

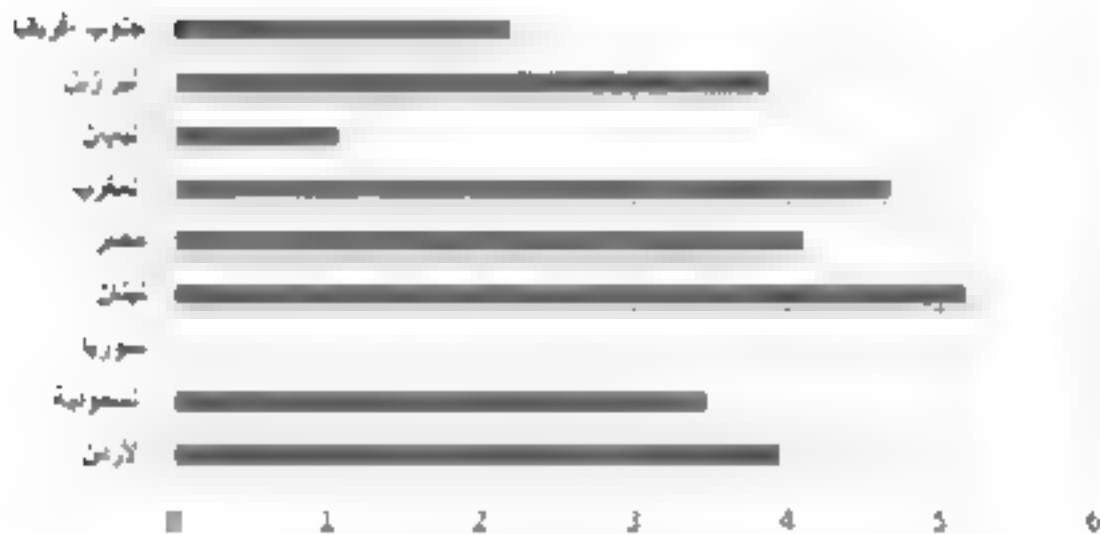
توفر رأس المال المبدع Venture capital availability



ومعدلات فرصة الترميم في كل من اليابان وجنوب أفريقيا - على الترتيب - تعد الأقل بين باقي بلدان المجموعتين، بينما تعتبر الأسوأ هي لبنان تليها المغرب ومصر الأردن والبرازيل والسعودية على الترتيب، مع الأخذ في الاعتبار عدم توفر البيانات المرتبطة بمعدلات فرصة الترميم في حالة سوريا. ويظهر أن الفارق جد ضئيل فيما بين اليابان وجنوب أفريقيا - اللتان جاءتا في المرتبة الأولى والثانية على الترتيب - من حيث اختلاف معدلات فرصة الترميم من جانب وبلدان المجموعة العربية من جانب

أخر، حيث بلغ الفرق بينها وبين لبنان 4.1 نقطة؛ الأمر الذي يشير إلى ضرورة تحسين منظومة التشريعات الرقمية، وإيجاد آليات تطبيق حازمة تحول دون فرصة البرمجيات التي تؤثر بدورها سلباً على البيئة الإبداعية، ومن ثم يتم منع مزيد من قلقة لمطوري البرمجيات المحليين - على وجه الخصوص - للطلع بمزيد من الاستثمارات في هذا الاتجاه، مع الأخذ في الاعتبار الارتقاء بوعي الأفراد والمؤسسات بأهمية التزامهم بتحصيل رخص استخدام البرمجيات والمستوى الرقسي، باعتبار ذلك كله من ضمن العوامل المؤثرة على جهود النهوض بصناعة المحتوى الرقسي العربية (انظر الرسم البياني التالي).

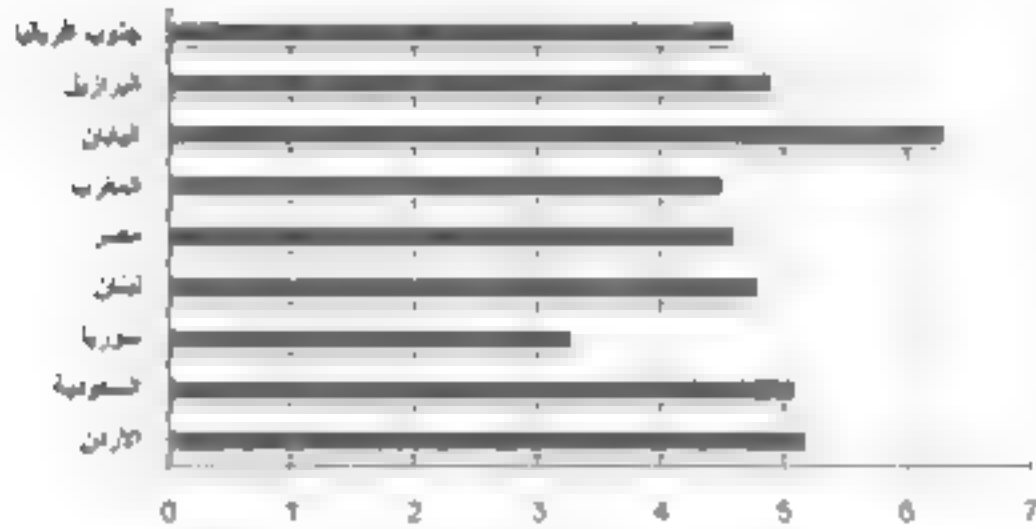
معدل فرصة البرمجيات Software piracy rate



رسم بياني (4 - 4) معدل فرصة البرمجيات في إطار المجموعتين

لما عن مؤشر إتاحة المحتوى الرقسي بأنواعه المختلفة وسهولة النفاذ إليه فقد جاءت المجموعة العربية في مرتبة ثالثة بعد اليابان بفارق 1.1 نقطة بينها وبين الأردن وإيضاً بفارق 1.2 نقطة بينها وبين السعودية فالتن جاءا بدورها في مرتبة أعلى من كل من البرازيل وجنوب أفريقيا، حيث جاءت كل من لبنان ومصر والمغرب في مرتبة قريبة من كل من البرازيل وجنوب أفريقيا، بينما جاءت سوريا في مؤخرة الترتيب بفارق كبير بلغ 3 نقاط عن اليابان. ولعل ما سبق يؤكد على أن المحتوى الرقسي العربي لا يزال بحاجة إلى توجيه مزيد من الدعم إليه، وتعزيزه من حيث الكم والكيف، وتكثيف سهولة الوصول إليه عبر القنوات المختلفة لإتاحته وبته (انظر الرسم البياني التالي).

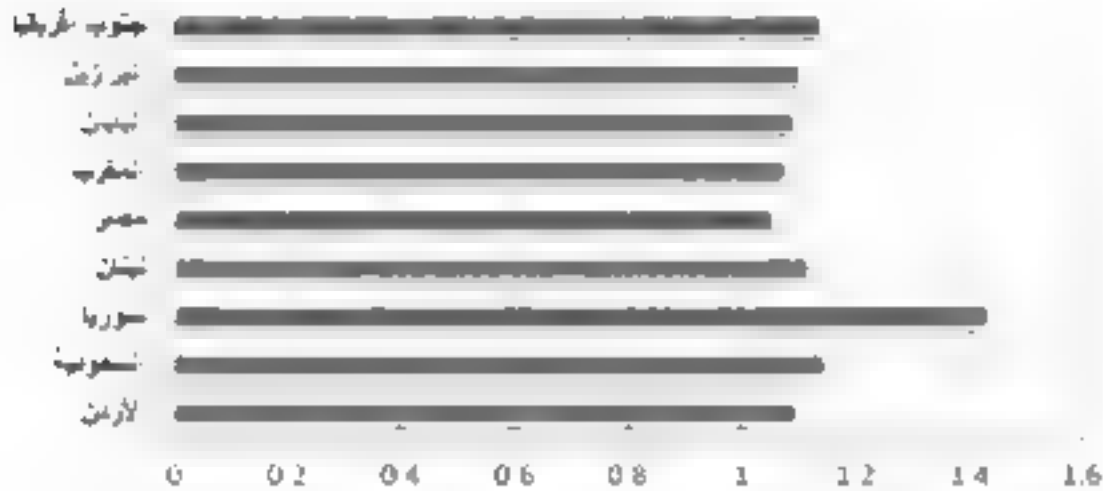
إتاحة المحتوى الرقمي Accessibility of digital content



رسم بياني (4 - 5) إتاحة المحتوى الرقمي في إطار المجموعتين

وعن جهود خفض تكلفة النفاذ إلى أدوات استخدام المحتوى الرقمي، وتحديداً معرفة شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض، من الملمت للنظر أن الفروق جاءت بسيطة فيما بين كافة أفراد المجموعتين العربية والعلمية، وذلك باستثناء سوريا التي جاءت لتعزف الشهرة بها الأعلى على الإطلاق بين كافة أفراد المجموعتين. الأمر الذي يعكس مدى وعي غالبية بلدان المجموعتين بالعلاقة العكسية بين خفض التكلفة وارتفاع نسبة انتشار استخدام الإنترنت، ومن ثم الارتفاع بمعدلات استخدام المحتوى الرقمي وتعزيز صناعته، غير أن هذا الانخفاض في تكلفة النفاذ إلى الإنترنت نو للنطاق العريض في إطار المجموعة العربية لابد أن يقابله تحقيق وفرة في المحتوى الرقمي من حيث الكم والنوع، وجعله أكثر ملائمة لاحتياجات المجتمع المحلي (انظر الرسم البياني التالي).

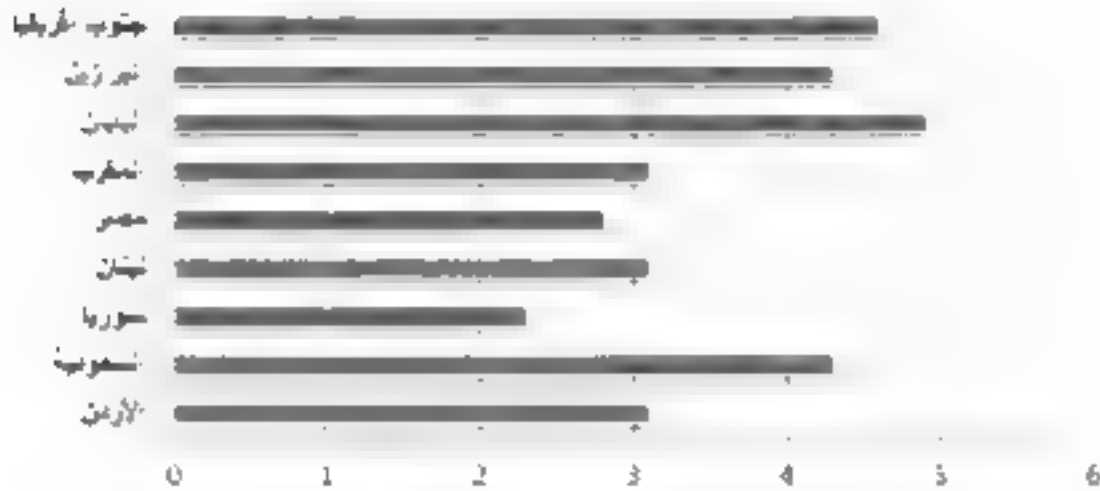
تعرفة شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض Fixed Broadband internet tariffs



رسم بياني (4 - 6) تعرفة شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض في إطار المجموعتين

ومن حيث التعاون بين الجامعات وقطاع الصناعة في إطار منظومة البحث والتطوير المحلية، جاءت المجموعة العربية في مرتبة متأخرة بالمقارنة بالمجموعة العالمية، وذلك فيما عدا السعودية التي تفوقت على المجموعة العربية وحادت في مرتبة متساوية مع البرازيل، حيث احتلت الأخيرة المرتبة الثالثة بين كافة البلدان موضع المقارنة. ولعل ذلك يأتي كنتيجة مباشرة لقصور إمكانيات البيئة البحثية الأكاديمية في الأردن، والتي ينبغي العمل على ربطها بخطوط الإنتاج في مختلف المجالات، والخدمات المحلية، والارتقاء بقيمة مساهمتها في جهود التنمية المحلية، ذلك أن قطاع البحث والتطوير يعد من أبرز المقومات التي عادة ما نعول عليها صناعة المحتوى الرقمي (انظر الرسم البياني التالي).

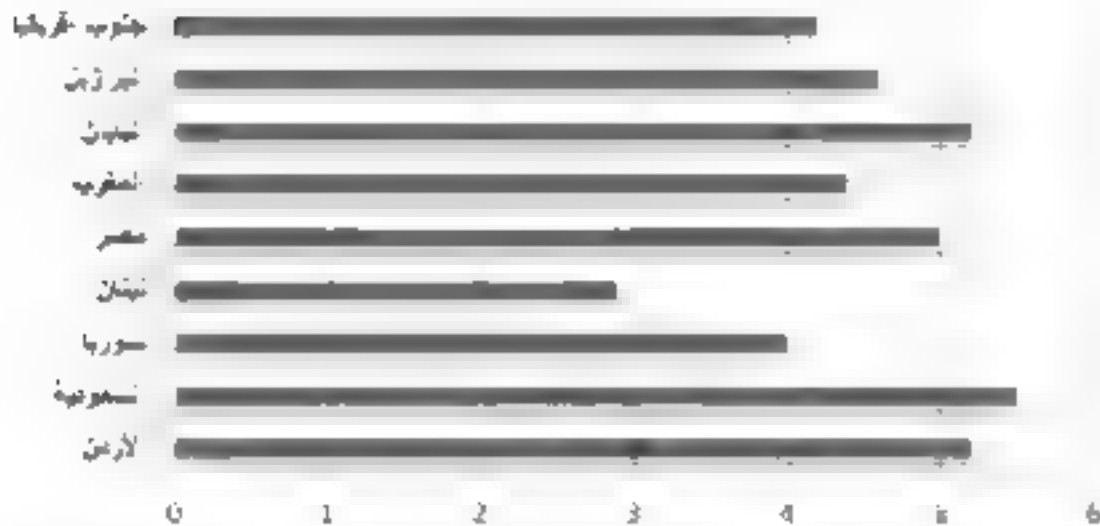
التعاون في أبحاث والتطوير بين الجامعات وقطاع الإنتاج
Industry Collaboration in R&D



رسم بياني (4 - 7) التعاون في أبحاث والتطوير في إطار المجموعتين

عن مدى أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومات، فقد أظهرت نتائج التحليل الإحصائي للمؤشرات المتبقاة أن معظم البلدان العربية احتلت مرتبة متقاربة من المجموعة العالمية بشكل عام، وذلك فيما عدا كل من لبنان التي جاءت في المرتبة الأخيرة تليها سوريا التي جاءت بدورها في المرتبة قبل الأخيرة بينما توفرت السعودية على كافة بلدان المجموعتين باحتلالها المرتبة الأولى بفارق 0.3 نقطة بينها وبين اليابان التي جاءت بدورها في المرتبة الثانية بالتساوي مع الأردن. ولعل ذلك في مجمله يعد بمثابة مؤشر جيد على مدى الاهتمام الكبير لكثير من الحكومات العربية بالقضايا المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، والذي يأتي بالتوازي مع التوجهات الحكومية العالمية، لا سيما وأن صناعة المحتوى الرقمي تعد أحد أبرز ركائز هذا القطاع. وذلك على الرغم من الحاجة إلى تحقيق تكامل في الجهود العربية من أجل الارتقاء بتلك الصناعة وبنفعها نحو التنافسية العالمية، غير أن الاهتمام الكبير لكثير من الحكومات العربية بهذا القطاع يعكس بعض الفرص المتاحة في الوقت الحالي للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي في إطار تلك البلدان، ومن ثم الانطلاق منها نحو باقي البلدان العربية والنهوض بصناعة المحتوى الرقمي الإقليمية (انظر الرسم البياني التالي).

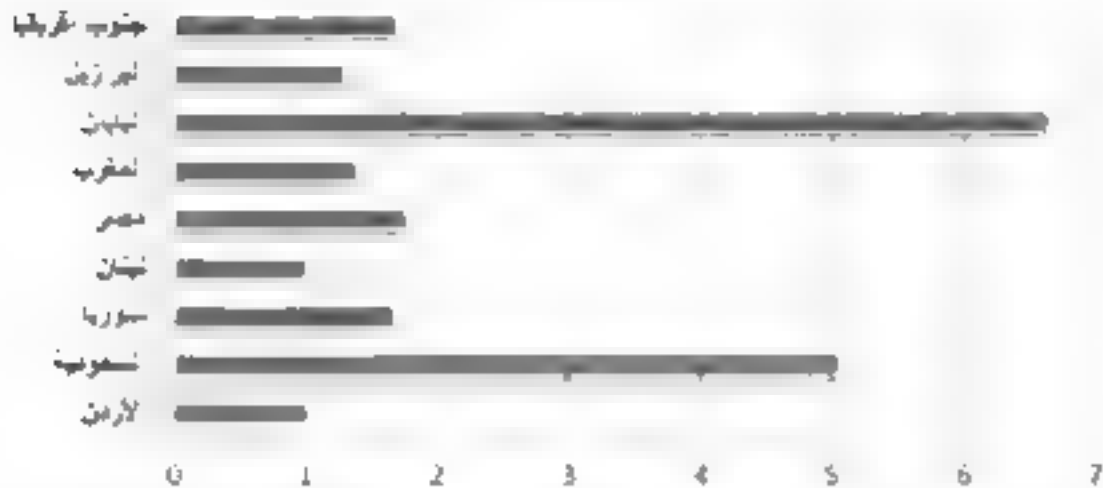
أولوية تدعيم الحكومة Government prioritization of ICT



رسم بياني (4 - 8) أولوية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لدى الحكومة في إطار المجموعتين

وعن اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات عريضة النطاق باعتبار ذلك أحد المؤشرات المرتبطة بالانفاز في المحتوى الرقمي، فقد أظهرت النتائج تراجع معدلات الانتشار في معظم بلدان المجموعتين على حد سواء، وذلك فيما عدا اليابان التي احتلت المرتبة الأولى، تليها السعودية في المرتبة الثانية، بينما أظهرت النتائج وجود فرق شاسع فيما بينهما وبين باقي البلدان. الأمر الذي يرجع إلى التكلفة العالية لهذه الخدمات، وانتشارها في الوقت الحالي ضمن فئة محدودة يمثل قطاع الأعمال الغالبية العظمى منها. نظرا لتكلفة تلك الخدمات في تيسير الأعمال المختلفة، وليس المستخدمين الأفراد في إطار المجتمع المحلي. من ثم ينبغي منح تلك الخدمات مزيد من العناية والدعم وتحقيق انتشار أوسع لها في إطار الإقليم العربي لاسيما بين الأفراد وبواسطة خفض تكلفة انفاذ إليها (انظر الرسم البياني التالي).

اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات Cellular subscription with data access

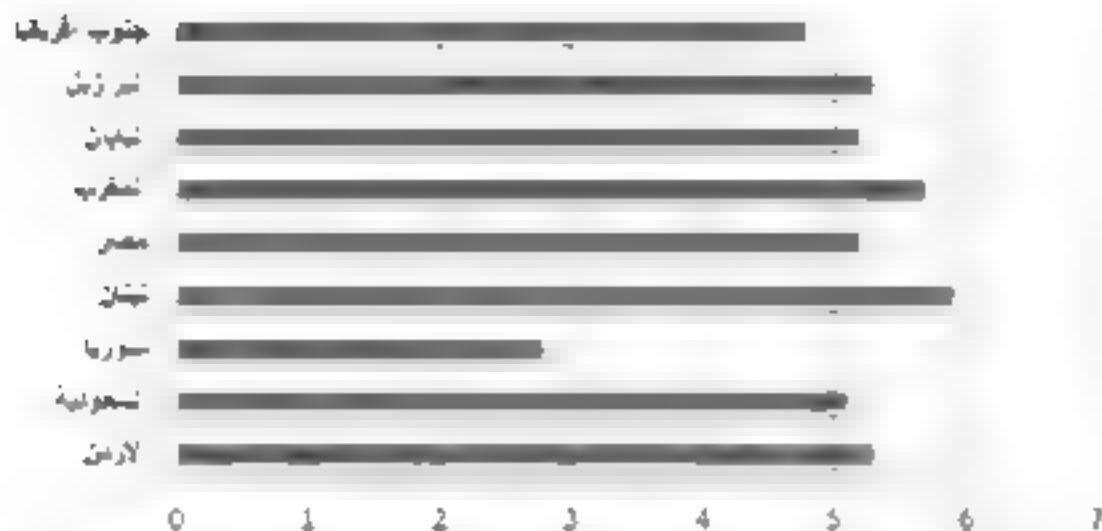


رسم بياني (4 - 9) اشتراكات الهواتف المحمولة ذات حزم البيانات في إطار المجموعتين

ومعدلات استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية - مثل فيسبوك facebook وتويتر Twitter وغيرهما سواء من جانب الأفراد العاديين أو المؤسسات وقطاع الأعمال - جاءت مرتفعة إلى حد كبير في إطار المجموعتين مما يدل على أهمية تلك التطبيقات "المحتوية" في إطار منظومة المحتوى الرقمي وعلاقتها بالاحتياجات المحلية، وذلك على الرغم من الحاجة إلى توجيه مزيد من الدراسة لأنماط استخدام تلك الشبكات ومدى تأثيرها على جهود التنمية المستدامة. كما أن الملفت للنظر هو تفوق لبنان على كافة أفراد المجموعتين العربية والعالمية في إطار هذا المؤشر، الأمر الذي يمكن تبريره بتوفر مناخ حرية بث المعلومات ونفاذ إليها بشكل واسع بها، وكذلك قدرة النخبة العظمى من أفراد المجتمع المحلي على تحمل تكلفة النفاذ إلى المحتوى الرقمي وأدوات استخدامه. غير أنه على العكس من ذلك جاءت سوريا في مرتبة متقدمة بفارق كبير بينها وبين باقي بلدان المجموعتين بشكل عام، الأمر الذي يرجع في الأساس إلى انخفاض معدل توفر حرية بث المعلومات واستخدامها والرقابة الصارمة التي تفرضها أجهزة الدولة الرسمية على ذلك، فضلاً عن ارتفاع تكلفة النفاذ بالنسبة للقاعدة العريضة من أفراد، وهو ما يكتي أيضاً بالاتساق مع نتائج السلسلة لاسيما المتعلقة بارتفاع تكلفة النفاذ إلى شبكات الإنترنت ذات النطاق العريض في سوريا. ولعل المؤشر المحلي بشكل عام يؤكد وجود استعداد جيد لدى الأفراد والمؤسسات في إطار المجموعة العربية على وجه الخصوص لاستخدام المحتوى الرقمي، ووجود مستوى جيد من مهارات الاستخدام الرسمية والتعامل مع المحتوى الرقمي، والوعي بأهمية ذلك في تحسين نمط الحياة وبيئة العمل، الأمر الذي يشير بشكل إيجابي إلى

إمكانية اعتبار تلك القاعدة الكبيرة نميها من المستخدمين بمثابة سوق محتمل جيد يمكنه أن يدعم صناعة المحتوى الرقمي العربية ومنتجاتها في حال توفرت منظومة العمل الملائمة للهووس به (انظر الرسم البياني التالي).

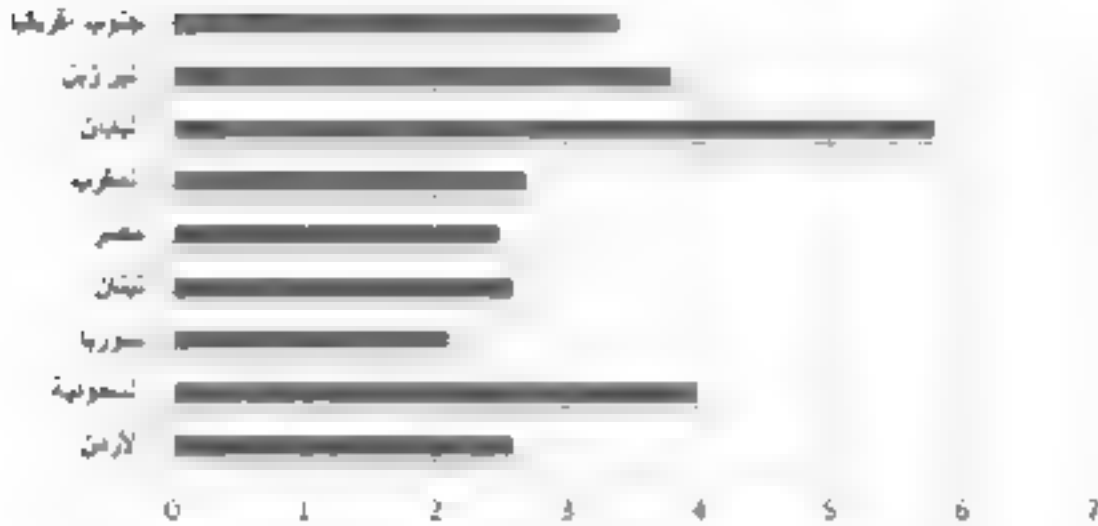
استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية Use of virtual social networks



رسم بياني (4 - 10) استخدام الشبكات الاجتماعية الافتراضية في إطار المجموعتين

لما عر القدرات الإبداعية المرتبطة بالإنتاج الذاتي لتكنولوجيا الحديثة، فقد تكوّنت لوبان على كافة أفراد المجموعة بفارق كبير بحيث يقترب من النقطتين في حالة السعودية التي جاءت بنورها في المرتبة الثانية، ويتفاوت بين ثلاثة إلى أربعة نقاط في حالة باقي بلدان المجموعة العربية. ولعل الملفت للنظر أن السعودية تفوقت على البرازيل وجنوب أفريقيا بينما جاءت سوريا في مؤخرة الترتيب في إطار المجموعتين، بحيث يمكن القول بشكل عام أن المجموعة العالمية قد تكوّن على المجموعة العربية من حيث توفر القدرات المرتبطة بالإبداع، ومن ثم ينبغي إعادة النظر في المنظومة العربية للإبداع والابتكار ومعالجة جوانب قصورها التقليدية، وتعزيز مقوماتها الحالية، باعتبار الأفكار الإبداعية والمشرعات الابتكارية هي نواة لسلسلة وركيزة هامة في تشكيل صناعة المحتوى الرقمي والتهووس به (انظر الرسم البياني التالي).

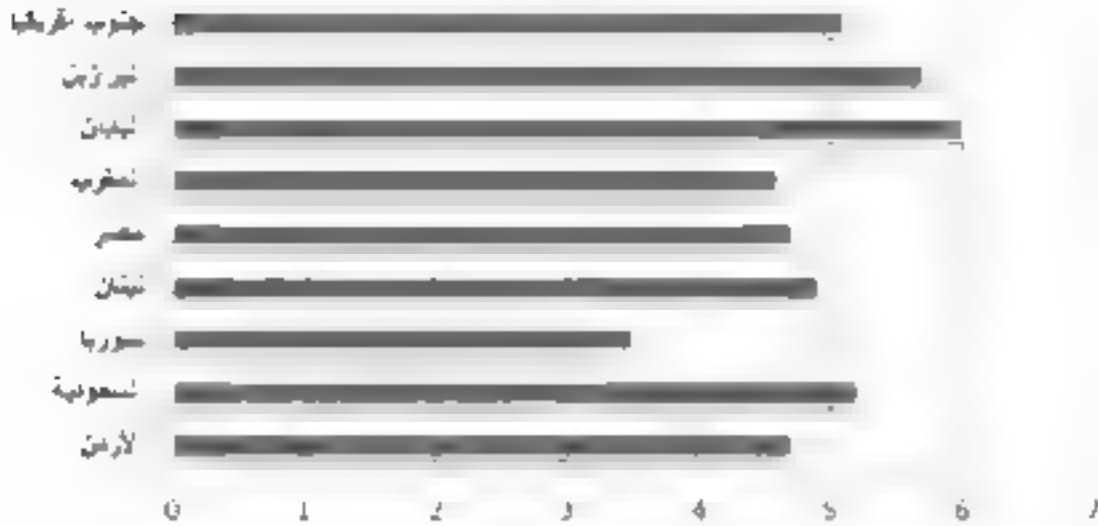
القدرة على الابتكار Capacity for Innovation



رسم بياني (4 - 11) القدرة على الابتكار في إطار المجموعتين

وتظهر أيضا نتائج التحليل تمة معدلات مرتفعة من استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال عبر الأنشطة المختلفة للشركات وذلك ضمن بلدان المجموعتين العربية والعالمية على حد سواء، حيث تفوقت السعودية على باقي بلدان المجموعة العربية بينما جاءت في المرتبة الثالثة بعد كل من اليابان بفارق 0.8 نقطة والبرازيل بفارق 0.5 نقطة، غير أن سوريا جاءت في مرتبة متأخرة بفارق 1.7 نقطة عن السعودية وبفارق 2.5 نقطة عن اليابان. إلا أنه يمكن القول بشكل عام أن هناك تمة معدلات مرتفعة لاستخدام الإنترنت في قطاع الأعمال ضمن المجموعة العربية الأمر الذي يعد مؤشرا جيدا على استخدام المحتوى الرقمي أو بالأحرى الاستعداد الجيد لاستمرار توسيع استخدام المحتوى الرقمي في مختلف الأنشطة والأعمال، وهو ما يستدعي تكثيف جهود تعزيز المحتوى الرقمي العربي من أجل الاستغلال الأمثل لتلك الميزة (انظر الرسم البياني التالي).

استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال Extent of business internet use



رسم بياني (4 - 22) استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال في إطار المجموعتين

وعن الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت ومدى قدرة الحكومات على ربط المجتمع المحلي بخدماتها الإلكترونية، فقد أظهرت نتائج التحليل التقوُّق الكبير للبلدان على كافة بلدان المجموعتين، غير أنه من الملفت للنظر أن كلا من الأردن ومصر قد جاءتا في مرتبة ثالثة بعد لبنان بفارق بقل عن النقطة الواحدة بواقع 0.8 نقطة في كلا الحالتين، بينما جاءت كافة بلدان المجموعتين في مرتبة ثالثة بفارق يزيد عن النقطة في معظم الحالات، غير أن سوريا جاءت في المرتبة الأخيرة مما يعكس مدى بطء وتيرة تحول حكومتها نحو نشر الخدمات الإلكترونية في إطار المجتمع المحلي. كما أن السعودية وعلى الرغم من تفوقها في إطار المجموعة العربية عبر كثير من المؤشرات الأخرى المرتبطة - كما سبق الإشارة إليه - إلا أنها جاءت وفقاً للمؤشر الحالي في مرتبة ثالثة بعد كل من الأردن ومصر، وذلك على الرغم من توفر كثير من مقومات البنية التحتية الرقمية اللازمة لديها، وعلى الرغم أيضاً من التزام السياسات الوطنية السعودية بكثير من المعايير المرتبطة، منها على سبيل المثال: إشباع الاحتياجات المحلية المحلية، وتنويع تطبيقات المحتوى الرقمي ومجالات تطبيقه، ودعم الحكومة الإلكترونية والخدمات العامة الرقمية؛ ونرى أن ذلك مرجعه إلى بطء وتيرة التحول نتيجة البيروقراطية التقليدية في الأروقة الحكومية لاسيما وأن الأمر متعلق بقطاع الخدمات الذي تلعب فيه القدرات البشرية دوراً واسعاً على عكس البنية التحتية التي نجحت السعودية في تحسينها بصورة كبيرة نتيجة توافر الموارد المالية في الأساس. وإذا كان هناك اعتقاد واسع بأن "مجال الحكومة الإلكترونية يحظى بلحد الأقصى من الاهتمام من جانب كافة الحكومات العربية على عكس مجالات المحتوى

الرقمي الأخرى ⁽¹³⁾، وإذا كان الأداء التنفيذي في مجال خدمات الحكومة الإلكترونية في أغلب البلدان العربية منخفض نسبياً مقارنة بالمجموعة العالمية، فإن الأمر يشير بالتالي إلى قصور الأداء التنفيذي المتعلق بمجالات المحتوى الرقمي الأخرى بل ربما يكون أكثر سوءاً من مجالاته الأخرى. غير أن ذلك الأمر يصحب قياسه في إطار حلة قصور الوضحة فيما هو متاح من بيانات ومعلومات مرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعته على المستوى العربي، مما ينبغي تداركه (انظر الرسم البياني التالي).

الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت Government online service Index



رسم بياني (4 - 13) الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت في إطار المجموعتين

5/4 المجموعتان وفقاً لمؤشري جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI

نرى أنه من المهم الوقوف على طبيعة العلاقة بين جودة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعة من جانب، وجودة تنفيذ السياسات ذاتها ومدى النجاح في تحقيق أهدافها من جانب آخر. فإذا كان نجاح إقامة صناعة محتوى رقمي وطنية يبدأ بالتخطيط الاستراتيجي الجيد والصياغة السليمة لأهدافها ومدخلاتها، فإن الأمر لا يتوقف عند هذا الحد وإنما يتعداه إلى توفير آليات التنفيذ السليمة، واستغلال كافة الموارد والإمكانات المتاحة، وإيجاد آليات تفاعلية لمراقبة الأداء وتوجيهه إلى مسارقه المضبوطة، باعتبار ذلك كله بمثابة عوامل أساسية لنجاح تلك السياسات الاستراتيجية.

ونرجع أهمية المقارنة الحالية إلى كل مما يلي:

1. قياس فجوة الأداء التنفيذي للسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي في علاقتها بالإطار التخطيطي النظري.
2. لفت انتباه بعض البلدان ضمن الدراسة، ولاسيما البلدان العربية، إلى أهمية تحسين الأداء التنفيذي بالتوازي مع الأداء التخطيطي والسياساتي، وذلك في حالة تحقق التوازن المطلوب فيما بين الأمرين.

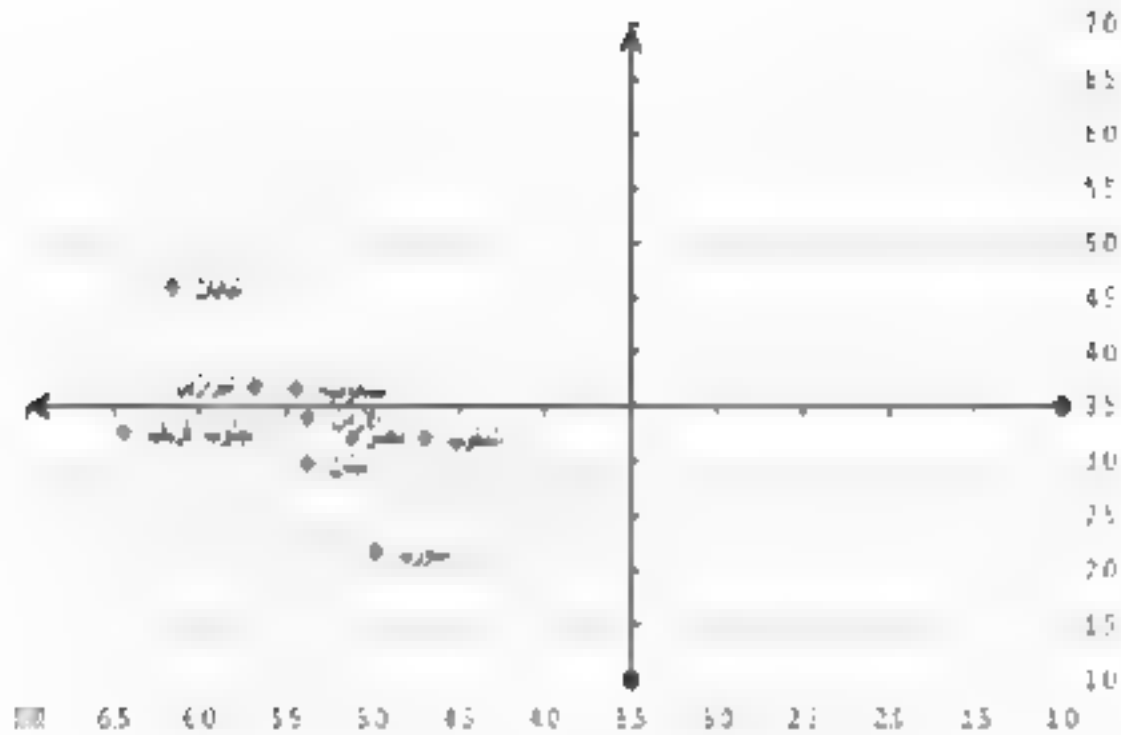
وفيما يلي المقارنة بين البلدان التسع موضع الدراسة من حيث كل من مؤشر جودة السياسات PQI ومؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI:

مؤشر جودة تنفيذ السياسات PQI ⁽¹⁾	مؤشر جودة تنفيذ السياسات PQI	نقاط Score حسب المؤشرين	
		البلدان موضع الدراسة	
3.4	5.4	الأردن	المجموعة العربية
3.7	5.4	السعودية	
2.2	5.0	موريتانيا	
3.0	5.4	لبنان	
3.2	5.3	مصر	
3.2	4.7	المغرب	
4.6	6.2	اليابان	المجموعة الغربية
3.7	5.7	البرازيل	
3.3	6.4	جنوب أفريقيا	

جدول (4 - 4) مقارنة البلدان وفقاً لمؤشري جودة السياسات
PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI

وتظهر البيانات الحالية المرتبطة بكل المؤشرين وجود فجوة في الأداء التنفيذي لدى الغالبية العظمى من البلدان في إطار المجموعتين العربية والعالمية على حد سواء، حيث إن السياسات الوطنية لكافة بلدان المجموعتين ومن دون استثناء اتسمت بجهولتها من حيث الصياغة والتشكيل، بينما جاء الأداء التنفيذي للغالبية العظمى منها غير متسق مع جودة السياسات باستثناء ثلاثة بلدان فقط هي: اليابان والبرازيل في إطار المجموعة العالمية، والسعودية في إطار المجموعة العربية. غير أنه يمكن القول أيضاً بأن الفجوة بين جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI تضيق في حال الأردن على وجه الخصوص، بينما جاءت باقي بلدان المجموعتين في مرتبة تالية من حيث حجم تلك الفجوة (انظر الرسم البياني التالي).

⁽¹⁾ صُنفت مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI ثم استُخدمت ومعالجت بشكل متسق مع المعيار السابق.



رسم بياني (4 - 14) مقارنة البلدان وفقا لعلاقتها بكل من مؤشر جودة السياسات
PQI (الخطي) وجودة تنفيذ السياسات PIQI (الرأسية)¹

لذا نرى أنه ينبغي على البلدان العربية - على وجه الخصوص - تحقيق توازن حقيقي بين جودة سياساتها المرتبطة بالمستوى الفرسي وجهود تنفيذ تلك السياسات بواسطة كل مما يلي:

1. عدم العبث في صياغة متضمنات خططها الاستراتيجية ومدخلاتها.
2. عدم نسخ أو تقليد سياسات البلدان الأخرى من دون مراعاة الخصوصية المحلية لاسيما خصوصية الامكانيات المتوفرة فعلياً والمتوقع توفيرها بعد إجراء الدراسات المسحية المرتبطة.
3. أن تتم صلية الصياغة وتشكيل ووفقاً للاحتياجات الفعلية للمجتمع المحلي واعراض التنمية المستدامة، وليس من أجل تحسين مؤشراتها العامة لعلمية بواسطة التركيز على بعض الجوانب - كالبنية التحتية على سبيل المثال - وإهمال جوانب أخرى ذات أهمية كبيرة.

¹ أولئك مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI تم استقفاً ومعالجتها بشكل مستقل عن المصدر السابق.

6/4 المجموعتان وفقاً لمؤشري جودة تنفيذ السياسات PIQI والجاهزية الشبكية NRI

ونرى أنه من المهم أيضاً في ضوء المعطيات السابقة أن تتم المقارنة بين البلدان التسعة حسب كل من: مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI من جانب، ومؤشر الجاهزية الشبكية NRI من جانب آخر^{١٢}، وذلك نظراً لأن كلا المؤشرين له طبيعته المتفاوتة من حيث ارتباطه بالإطار التنفيذي الأدنى لتلك السياسات سواء: الأداء التنفيذي في مجال المحتوى الرقمي وصناعته فقط في حالة مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI، أو في مجال مجتمع المعلومات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام والذي يأتي ضمنه المحتوى الرقمي وصناعته وذلك في حالة مؤشر الجاهزية الشبكية NRI، وذلك على الرغم من عدم تغطية كلا المؤشرين لكافة الجوانب المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي.

- لذا نرجع أهمية هذه المرحلة الأخيرة من المقارنة إلى إلقاء الضوء على كل مما يلي:
1. العلاقة بين جودة الأداء التنفيذي المرتبط بالمحتوى الرقمي وصناعته على وجه التحديد، والأداء التنفيذي المرتبط بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، والمجموعة المرتبطة بذلك.
 2. تحديد مدى أولوية مجال المحتوى الرقمي وصناعته ضمن منظومة الأداء التنفيذي في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان التسع موضع الدراسة.
- وفيما يلي بلدان المجموعتين وفقاً لكلا المؤشرين:

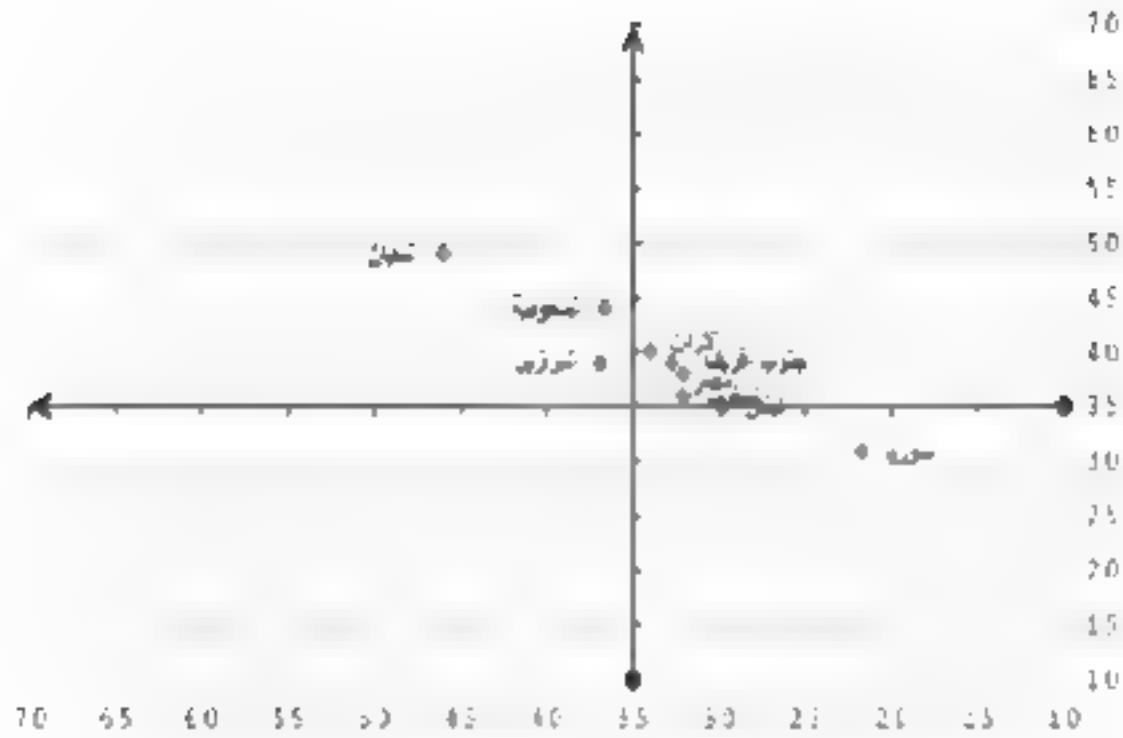
^{١٢} نهر مجموعة المؤشرات العربية الأخرى ومعها المؤشر المؤشر المخرجة الشبكية لمركب NRI - ملحق (1) من 242

مؤشر الجاهزية الشبكية NRI	مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI	نقاط Score حسب المؤشرين	
		البلدان موضع الدراسة	
4.0	3.4	الأردن	المجموعة العربية
4.4	3.7	السعودية	
3.1	2.2	سوريا	
3.5	3.0	لبنان	
3.8	3.2	مصر	
3.6	3.2	المغرب	
4.9	4.6	اليابان	المجموعة الآسيوية
3.9	3.7	البرازيل	
3.9	3.3	جنوب أفريقيا	

جدول (4 - 5) مقارنة البلدان موضع الدراسة والمؤشري جودة
السياسات PIQI والجاهزية الشبكية NRI^١

ولعل المضمون العام للبيانات الحالية يتفق مع المضمون العام للمقارنة السابقة بين مؤشري جودة سياسات المحتوى الرقمي PQI وجود تنفيذ سياسات المحتوى الرقمي PIQI، حيث توجد فجوة لدى الغالبية العظمى من بلدان المجموعتين العربية والعالمية بين الأداء التنفيذي المرتبطة بالمحتوى الرقمي من جانب، وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب آخر، وذلك باستثناء البلدان الثلاثة أنفسهم وهم: اليابان والسعودية والبرازيل. بينما لم يكن هناك توارن في العلاقة بين كلا المؤشرين في باقي الحالات، على الرغم من أن الأردن أيضاً جاءت في مرتبة أفضل من باقي البلدان الأخرى لاسيما وأنها تتفوق على البرازيل من حيث مؤشر الجاهزية الشبكية NRI. بينما انسم الأداء التنفيذي لسوريا بالانخفاض عن المعدل المطلوب - 3.5 لو نقطة ارتكاز المقارنة الشبكية الحالية - بالنسبة لكلا المؤشرين على حد سواء (انظر الرسم البياني التالي).

^١ جميع البيانات مستمدة من المصدر السابق مع ملاحظة أن الترتيب لم يستطع عدلات مؤشر PIQI من المصدر ذاته ومعالجتها بشكل مستقل في ضوء الأساليب الإحصائية الشائعة في نفس المصدر.



رسم بياني (4 - 15) مقارنة البلدان وفقا لعلاقتها بكل من مؤشر جودة السياسات (PIQI) (الخط) ومؤشر جاهزية شبكية NRI (الخط)

ومن ثم ينبغي على البلدان العربية أن تصل على إمدادات توازن في أدائها المرتبط بتنفيذ كل من السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وصناعاته، والسياسات الوطنية في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بشكل عام، ومن ثم تطبيق الفجوة ما بين الحالتين؛ بل ينبغي على البلدان العربية منح أولوية أكبر لتنفيذ السياسات المرتبطة بالمحتوى الرقمي وصناعاته بالتوازي مع تنفيذ السياسات الأخرى المرتبطة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتوجيه قصى موارد الدعم لهذا المكون الهام من مكونات قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

7/4 الفرص المستخلصة لأغراض التخطيط الاستراتيجي

وقد أبرزت البلدان الإحدى عشرة التي تضمنتها الدراسة الحالية في إطار المجموعتين العربية والعلمية حزمة من الدروس المستفادة عبر المقارنة التحليلية لسياساتها الاستراتيجية على المستويين الوطني والإقليمي، والتي تمثل مجموعة من الفرص التي يجب استغلالها للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي العربية، كما يمكن أن تمثل لاحقاً قاعدة لسياسة يمكن الارتكان عليها حال صياغة سياسات أو استراتيجيات عربية للنهوض بصناعة المحتوى الرقمي سواء محلياً أم إقليمياً، وذلك على النحو التالي:

1. السعي نحو التكتل الإقليمي العربي ضرورة حتمية من أجل الدفع بجهود النفلا إلى مجتمع المعلومات إلى أقصى درجاتها، والعمل على إبراء وتيرة ذلك التحول.
2. التأكيد على أن عمليات استكمال البنية التحتية وتحسينها ينبغي أن تتم بالتوازي مع إقامة صناعة محتوى رقمي عربية، فلا يمكن بحال من الأحوال التركيز على أحد الطرفين دون الآخر.
3. ضرورة إنشاء مؤسسة علمية لديها صلاحيات تقنية ورقابية وتشريعية من أجل متابعة وحوكمة ملف المحتوى الرقمي العربي ومجتمع المعلومات الإقليمي العربي.
4. التطلع إلى استحداث مشروعات عربية عملاقة لتتصحر حولها الجهود العربية المختلفة كهدف استراتيجي يمثل تحدياً ينبغي التغلب عليه.
5. إنشاء مجموعة من المراكز المتخصصة والجمعيات الإقليمية والاتحادات والمنشآت العربية لدعم صناعة المحتوى الرقمي عبر جوانبها المختلفة.
6. ضرورة تعميق معرفتنا بواقع مجتمع المعلومات العربي وصناعة المحتوى الرقمي العربية قبل الشروع في تنفيذ أي أهداف استراتيجية، الأمر الذي ينشأ بواسطة جمع المعلومات وقبيلات وإجراء المسوحات والدراسات اللازمة لتوضيح الرؤية بشكل أوسع وأعمق حول الواقع العربي في هذا المجال.
7. المتابعة المستمرة للتطورات العلمية الحديثة في مجتمع المعلومات وصناعة المحتوى الرقمي على النطاق العالمي بما يضمن تحديث الرؤى والسياسات الاستراتيجية تبعاً.
8. ضرورة أن تتسم منظومة التخطيط الاستراتيجي بالمرونة والقدرة المستمرة على الاستيعاب بحيث يمكن التحديل من سياساتها وتكييفها بما يتلاءم مع المستجدات.

9. الاستثمار في إطلاق مبادرات جديدة واستراتيجيات فرعية في إطار الاستراتيجية الأم، حيث يتم تجديدها باستمرار بما يسمح بكسر حالة الجمود في السياسات والأهداف الاستراتيجية والتدخل المستمر لمواجهة كافة المتغيرات المحلية والإقليمية.
10. محاولة إيجاد حلول ابتكارية بديلة للتغلب على الفجوة الرئيسية العربية الحالية، مع عدم إهمال الحلول التقليدية في الوقت ذاته، بعيداً عن استنساخ تطبيقات وحلول أخرى قد لا تكون مناسبة على المستويين المحلي والإقليمي.
11. أهمية أن تتبع التطبيقات والحلول في قطاع المحتوى الرقمي من الاحتياجات الفعلية للواقع المحلي بحيث تخدم تلك الاحتياجات سواء الاجتماعية والاقتصادية والعمل على إشباعها عبر منظومة السياسات والمبادرات الاستراتيجية.
12. اعتماد طريقة البناء من القاعدة إلى القمة والانطلاق من الجوانب إلى الكليات وليس العكس خلال العملية العظمى من منخلات خطة الاستراتيجية الإقليمية.
13. ضرورة التمحور حول الفرد وجعله المحفز الأساسي لكافة الجهود المبذولة، والمساهمة الأساسي في الوقت ذاته في تشكيل السياسات والتوجهات الاستراتيجية.
14. تحقيق التنسيق بين استراتيجية المحتوى الرقمي وكافة الاستراتيجيات الأخرى الوطنية والإقليمية الأخرى، حيث يكمل كل منها الآخر ويساهم في تحقيق الأهداف العامة للآخر.
15. أهمية التنسيق المستمر والحد بين الدول العربية وبعضها البعض في إطار السعي نحو تحقيق الأهداف الاستراتيجية الإقليمية وإعلاء قيمة العمل الجماعي المشترك دون استئثار الأدوار من جانب طرف واحد.
16. مراعاة خصوصية المجتمعات العربية الاجتماعية والاقتصادية، وتفاوت قدرات والإمكانات بين دول الإقليم العربي خلال التخطيط الإقليمية في مجال مجتمع المعلومات.
17. ابتكار آليات فاعلة وغير تقليدية تساعد على مشاركة الخبرات والموارد بين الدول العربية المختلفة في إطار خطة إقليمية واحدة.
18. التعاون المشترك بين الأطراف المختلفة وكافة أصحاب المصلحة من دون استثناء، بدعم تنفيذ الأهداف الاستراتيجية المرتبطة بإقامة مجتمع المعلومات على أفضل صورة ممكنة.
19. ضرورة تعزيز الدور غير الرسمي في إطار الخطة الاستراتيجية ولاسيما أن الدور الحكومي الرسمي عادة ما يكون مكثراً بالعديد من القيود والموانع.

20. استغلال التجربة الشعبية وتعزيز المشاركة المدنية من جانب الأفراد في إطار المشروع الإقليمي لإقامة اقتصاد المعرفة العربي وذلك في إطار تعزيز المشاركة غير الرسمية للدور الحكومي التقليدي والهام.

21. تعزيز دور القطاع الخاص ومشاركته في بناء صناعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمحتوى الرقمي، ولاسيما الشركات الصغيرة والمتوسطة.

22. استغلال إمكانية الحصول على مشاركة جادة ومتنوعة من المجتمع الدولي ولاسيما المؤسسات الدولية غير الحكومية والكيانات الاقتصادية العالمية والشركات متعددة الجنسيات في مجال صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك من أجل تحقيق أهداف النفاذ إلى مجتمع المعلومات.

23. توسيع نطاق التعاون بين الإقليم العربي من جانب وبعض الدول النامية ودول شرق آسيا ممن لديهم عطايا مشيرة فيما يتعلق بمجتمع المعلومات من جانب آخر، ولاسيما البرازيل وجنوب أفريقيا وكوستاريكا والهند وماليزيا وسنغافورا وهولندا وتايوان¹⁷، وذلك لتشابهها نسبيا في الظروف المحلية والمسااعي المرجوة، لتكون عوضا عن التوجه التقليدي نحو العالم الغربي والذي قد لا يتناسب في بعض أبعاده مع الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية العربية.

24. تعزيز دور كل من المرأة وفتات الشباب وتمكينهم من لعب دور رئيسي في إقامة مجتمع المعلومات عبر مشاركة فاعلة.

25. الاستفادة من الخبراء والجاليات غير العربية المقيمين في الإقليم العربي بمختلف الطرق دعما لإقامة مجتمع المعلومات، ولاسيما الجاليات الأوروبية والأمريكية والهندية في دول الخليج العربي ممن لديهم خبرات مرتبطة، كما يمكن اعتبارهم في الوقت ذاته سوقا محتملا لمنتجات المحتوى الرقمي العربية.

26. ضرورة استغلال ميزة وجود مجتمعات من العرب المتقنين بتقنيات غير عربية في بعض البلدان العربية ولاسيما الفرنسية في دول المغرب ولبنان على سبيل المثال، والإنجليزية والأمريكية والهندية في دول الخليج العربي، لتمثل أحد الطرق البديلة لتعزيز ودعم صناعة المحتوى الرقمي العربية من خلال بنيل الترجمة الاستراتيجي.

27. ضرورة إيجاد دور فاعل للمستثمرين العرب في مختلف دول العالم من أجل دعم مختلف السياسات الإقليمية والتوجهات العربية المرتبطة بمجتمع المعلومات،

¹⁷ انظر التصنيف العالمي لتجارية رقمية صمم تطوير المنتدى الاقتصادي العالمي حول تكنولوجيا المعلومات في العالم لعام 2011، على الرابط التالي:

<http://www.weforum.org/fr/index>

ولاسيما الجاليات العربية التي تتمتع بمكانة مرموقة في بعض بلدان بعينها كالجالية اللبنانية في البرازيل وجنوب أفريقيا على سبيل المثال.

28. ضرورة تفعيل دور الجاليات الإسلامية غير العربية في دول العالم لدعم ملف مجتمع المعلومات العربي وصناعة المحتوى الرقمي العربي بما يتيسر لها من سبل ووسائل، خصوصا الجاليات الإسلامية التي تربطها مصالح قوية بالمجتمعات المحلية، كالجالية المسلمة الباكستانية والهندية في المملكة المتحدة على سبيل المثال.

29. ضرورة تفعيل دور المواطنين المسلمين في الدول غير العربية من أجل دعم التعاون المشترك بين بلدانهم من جانب والإقليم العربي من جانب آخر، كالمواطنين المسلمين في الهند والولايات المتحدة.

30. إن تحقيق مستوى جيد من النوعية المعلوماتية والترويج لكافة السياسات والمبادرات والأنشطة في إطار إقامة صناعة المحتوى الرقمي العربي ومجتمع المعلومات، يدعم الأهداف الاستراتيجية المرجوة.

31. إن استحداث موارد تمويل جديدة وعدم الاعتماد الكلي على الموارد الحكومية التقليدية يمنح دعما هائلا لتحقيق أهداف مجتمع المعلومات، خصوصا في ظل قصور موارد معظم بلدان عربية.

32. ضرورة السعي نحو إنتاج المحتوى الرقمي بلغات متعددة، دعما لأغراض التنافسية والنفوذ في الأسواق العالمية، وتكثيف جهود نشر المحتوى العربي باللغة الإنجليزية على الإنترنت.

33. الاستغلال الأمثل لكافة المعلومات والموارد المتوفرة وتقليصها، وذلك بعد مسحها ودرستها بشكل شامل.

34. إعادة تشكيل بيئة الابتكار والإبداع العربية وتعزيزها باعتبارها أمرا حتميا للتنافذ في مجتمع المعلومات وبخاصة في ظل قصور منظومة الابتكار والإبداع العربية.

35. تحسين منظومة البحث والتطوير في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، واستحداث آليات للربط بين جهود البحث والتطوير من جانب وخطوط الإنتاج من جانب آخر.

36. الاهتمام بقضايا الأمن الرقمي نظرا لأهميته في بناء الثقة بين المستخدمين من جانب وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات من جانب آخر بما يعزز ويرفع من معدلات الاستخدام كميًا وكيفيًا.

37. إعادة ترتيب منظومة التتبعات والقوانين السيبرانية بما يعزز أعراض التحول نحو مجتمع المعلومات العالمي.
38. التطلع نحو لعب دور جاد ومشركة فعالة في تشكيل مستقبل مجتمع المعلومات، بعيداً عن ثقافة الاستهلاك التي أسسها العلم العربي حيث بدت ثقافة تقليدية راسخة ينبغي استبدالها بثقافة تعزى تركيز على الإنتاج والإبداع.
39. ضرورة إعلاء ثقافة استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمعرفة بغرض استنباط قيمة مضافة تسهم في ترسيخ أسس مجتمع المعلومات والتخلص من نمط الاستخدام الاستهلاكي فقط.
40. ضرورة دعم التعليم في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يسمح بتوفير الكوادر البشرية اللازمة لإشباع الاحتياجات المستقبلية المتوقعة كما وكيفا.
41. ضرورة تحسين المنظومة التعليمية في الإقليم العربي بدعم المناهج التعليمية في العلوم والرياضيات واللغات غير العربية ولا سيما الإنجليزية، والتشجيع على اكتساب المهارات المرتبطة بتلك الموضوعات التي تدعم أعراض التحول نحو مجتمع المعلومات.
42. إن إلقاء المحتوى الرقمي العربي وتعزيزه أمر ضروري من أجل تأكيد الهوية العربية والمحافظة عليها.
43. إن التنوع الثقافي العربي والعلمي في المحتوى الرقمي المطروح عربياً له دور فاعل في إلقاء المحتوى الرقمي العربي، كما يعد دعماً هائلاً للثقافة العربية.
44. إن خدمات المحتوى الرقمي للهواتف المحمولة يمكن أن تلعب دوراً كبيراً في دعم صناعات إطلاق صناعة محتوى رقمي عربية منافسة، وذلك إذا تم استغلال ميزة الانتشار الواسع لها في إطار الإقليم العربي.
45. التركيز على عدد محدود من مجالات المحتوى الرقمي المتنوعة والانطلاق منها في مرحلة تالية نحو صناعة محتوى رقمي متكاملة، وذلك عوضاً عن التفرع في إقامة صناعة محتوى رقمي في كافة المجالات مما يمكن أن يستغنى المورد دون تحقيق الأهداف المرتبطة بالكفاءة المطلوبة.
46. نشر مراكز عامة لتكنولوجيا المعلومات لا سيما في البلدان العربية ذات المورد الاقتصادية المحدودة، بحيث يتم من خلالها إتاحة الكمبيوترات والبرمجيات وخدمات الإنترنت من أجل توسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ولا سيما من جانب محدودي الدخل ودعم أعراض التحول نحو مجتمع المعلومات.

47. ضرورة أن تأخذ المبادرات الاستراتيجية في اعتبارها ذات محتوى محدودي الدخل ونوعي الاحتياجات الخاصة لاسيما المكفوفين وضعفاء البصر وغيرها من الفئات المهمشة، وذلك من أجل تمكينهم من النفاذ إلى البنية التحتية الرقمية والمحتوى الرقمي على حد سواء، وبالاتساق مع إعلان المبادئ للقمة العلمية للمعلومات.

48. ضرورة ابتكار محتوى رقمي عربي ليناسب الاستخدام من جانب فئة محدودي التعليم والأسير والتي تمثل قطاعا عريضا داخل المجتمع العربي، بحيث يعتمد على طرق مبتكرة للتواصل بين أفراد تلك الفئة وبعضهم البعض ومع الفئات الأخرى، وإمماجهم في مجتمع المعلومات، وتضيق الفجوة الرقمية بينهم وبين المواطنين ممن لديهم نفاذية عالية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

49. استحداث آليات مبتكرة لضمان الاستمرار في خفض تكاليف استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بما يضمن استمرار الارتقاء بمعدلات الاستخدام بين المواطنين.

50. الاستغلال الفعال لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات للتغلب على المشكلات الاجتماعية في المجتمعات العربية وعلى رأسها لدية القراءة والكتابة، وإعادة تشكيل البنية الثقافية للمجتمع العربي بما يدعم توجهات المشاركة الفاعلة في المجتمع العالمي الجديد.

51. التطلع إلى إيجاد آليات وقوانين تلزم نشر المحتوى الرقمي على نطاق أوسع من جانب المؤلفين والأدباء والكتاب والمفكرين والصحفيين والشعراء والموسيقيين والمصورين والرسامين وغيرهم من فئات المنتجة للمحتوى التقليدي أو الرقمي على حد سواء، وذلك بمراجعة القوانين المحلية والإقليمية لحقوق الملكية بما يضع كم أكبر من المحتوى تحت طائلة الاستخدام العام ودون المساس بحقوق الملكية الفكرية.

52. تعزيز دعم البرمجيات مفتوحة المصدر كأحد أهم الحلول البديلة للتغلب على مشكلة ارتفاع تكلفة البرمجيات المدفوعة مقارنة بالمستوى العام لدخل المواطنين في معظم دول الإقليم العربية، وكذلك للتغلب على مشكلات فرصة البرمجيات.

53. استحداث آليات جديدة لدعم قطاع خدمات التمديد في الإقليم العربي، خصوصا في تلك البلدان العربية التي استطاعت أن تعرض نفسها على خريطة خدمات التمديد في العالم كما هو الحال في كل من مصر والأردن.

54. ضرورة إعادة هيكلة الإدارات الحكومية لقطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطوير المستر للحاضر البشرية العملية على وضع وتنفيذ المبادرات والتوجهات المحلية الاستراتيجية.

8/4 الخلاصة

نرى أن الدراسة الحالية لمزيج متنوع ومثاليين من السياسات الاستراتيجية لتعزيز المحتوى الرقمي وصناعته في إطار المجموعتين العربية والعالمية، لم تقتصر فقط على معرفة أداء تلك البلدان في حد ذاتها واستيضاح جوانبها المختلفة الأدائية والاستراتيجية سواء إيجاباً وسلباً على حد سواء، ولما ساعدت أيضاً في إلقاء الضوء على أداء مجتمع المعلومات العالمي بشكل عام وتوجهاته وسياساته وتطبيقاته وممارساته المختلفة المتصولة بها عالمياً. وهو الأمر الذي يمكن أن يساعد في وضع خارطة طريق لاستراتيجيات عربية محلية أو إقليمية تهدف النفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، والمشاركة الفاعلة في بناء لسمه وتشكيل ملامحه.

كما نرى - بشكل عام - أن السياسات الاستراتيجية المختلفة هي إطار كلياً للمجموعتين العربية والعالمية لإقامة مجتمع المعلومات تأخذ في اعتبارها ليا من البعدين التكنولوجي أو كلاهما معاً:

1. التمحور حول إقامة صناعة محلية منافسة في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمر الذي يكون مدفوعاً بمقاصد اقتصادية، ويشر عادة عن تطوير الصناعة في هذا القطاع.
2. التمحور حول المواطن الفرد كمحور أساسي لإقامة مجتمع المعلومات عبر السياسات والمبادرات المختلفة التي تسعى إلى إتاحة في مجتمع المعلومات، وتحسين نمط حياته، الأمر الذي تطنى عليه المقاصد الاجتماعية وذلك من خلال السياسات التي تركز على تطوير كل من البنية التحتية والمحتوى على حد سواء، مع التركيز بشكل أكبر على شق البنية التحتية في معظم البلدان القائمة على وجه الخصوص.

يمكن القول أيضاً بشكل عام أن هناك فجوة في غالبية البلدان موضع الدراسة بين ليات صياغة السياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي وإطارها النظري الاستراتيجي من جانب، وبين آليات تنفيذ تلك السياسات وإطار الأداء التنفيذي لها. غير أن هذه الفجوة تظهر بشكل أكثر وضوح في حالة البلدان العربية، حيث لحرص الشديد على صياغة خطط وطنية متكاملة الجوانب إلى حد كبير، بينما يقل لحرص على تنفيذ مداخلاتها، وتحقيق أهدافها في الواقع، وتوفر كافة الموارد لذلك، بحيث يمكن القول أيضاً بأنها تلك الخطط الاستراتيجية قسمت بالمبالغة في توجهاتها، والتي

كان ينبغي لها أن تأتي في إطار الموارد والإمكانات المتوفرة، وفي إطار من مراقبة وتوجيه الأداء التنفيذي.

كما ظهرت الدراسة الحالية أيضا أن معظم الدول في إطار المجموعتين العربية والعلمية ولاسيما المجموعة العربية على وجه الخصوص، لم تتمكن من تحقيق التوازن المطلوب في أدائها التنفيذي في قطاع صناعة المحتوى الرقمي بالمقارنة بباقي القطاعات الفرعية المكونة لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فارتفاع مؤشر جاهزية الشبكة لعام NRI لا يعني بالضرورة ارتفاع المؤشرات الأخرى المرتبطة بقطاع صناعة المحتوى الرقمي، الذي ينبغي أن يكون بدوره بمثابة الركيزة الأساسية في منظومة الأداء التنفيذي المحلي للنفاذ إلى مجتمع المعلومات العالمي، بحيث توجه إليه جل الموارد المتاحة، وجهود الدعم المتوفرة.

لابد للبلدان العربية الاستمرار في التركيز على تطوير رؤية استراتيجية ليست قادرة على استيعاب مستقبل تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتقنيات الهائلة المتوقعة في بنية مجتمع المعلومات عطل بل والمشاركة بشكل فعال في تشكيل هذا المستقبل والمساهمة فيه، والتحول من ثقافة الاستهلاك إلى ثقافة الإنتاج في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وفي هذا الإطار لابد من الإطلاق من حيث انتهى الآخرون دون تكرار للجهود السابقة مع إعمال الدروس المستفادة والنظم من أخطاء الماضي. وعدم نسخ سياسات الآخرين الناجحة سواء الإقليمية أو العالمية دون عرضها على الوضع الحالي وتوافقها مع خصوصيات المجتمع العربي المحلية والإقليمية على حد سواء، فسياسات الآخرين لها خصوصياتها التي ساعدت على نجاحها، وليس بالضرورة أن نلتم غيرها من البلدان. وفي الوقت ذاته يجب أن ندعم المؤسسات العربية الفتية في الخبرات المحلية والقيادات الرقمية الناشئة مع الاستفادة من الخبرات العالمية على حد سواء، ذلك أن الخبراء المحليين غالبا ما يكونوا أكثر دراية بالواقع المحلي وخصوصياته وأكثر معاشة واستيعابا لدروس الماضي وتجاربه، فضلا عن رغبتهم الصادقة في الانتقال بمجتمع المعلومات العربي إلى واقع آخر أفضل. غير أن ذلك لا يعني في الوقت ذاته عدم الاستفادة من الخبرات العالمية، كما أنه من المهم أيضا التركيز على تطوير منظومة معايير صناعة المحتوى الرقمي العربية، وتأكيد الالتزام بالمعايير الدولية في هذا الصدد باعتبارها سبيل أساسي نحو تحقيق التنافسية العالمية في المنتج النهائي لصناعة المحتوى الرقمي.

9/4 مصادر الفصل الرابع

¹⁵⁷ ميل بلبي (2011) مرابطة بالبريد الإلكتروني حول مدى توفر معايير تقييم السياسات الوطنية للمستوى الرقمي وصناعته، درنيل غلبي، روية قسم تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، قسم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، الأمم المتحدة، لجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي اسيا، لسكوا، بيروت، 2011.

¹⁵⁸ عبد الحميد شملاني (2011) مرابطة بالبريد الإلكتروني حول مدى توفر معايير تقييم السياسات الوطنية للمستوى الرقمي وصناعته، السيد عبد الحميد شملاني، المدير التنفيذي، جمعية شركات تقنية المعلومات والاتصالات - إنترنت، 2011.

¹⁵⁹ Vincenzo Spiezia (2011) eMail Communications with Mr. Vincenzo Spiezia, Senior Economist, Directorate for Science, Technology and Industry, Economic Analysis and Statistics, Organization of Economic Co-operation and Development, Paris, France, Nov. 21, 2011.

¹⁶⁰ Ahmed Elhefnawy (2011) Skype Meeting with Mr. Ahmed Alhefnawy, Senior Advisor for Arab States, International Telecommunication Union (ITU), Nov. 20th, 2011.

¹⁶¹ Susan Teltcher (2011) eMail Communication with Dr. Susan Teltcher, Head of ICT Data and Statistics Division, Telecommunication Development Bureau, International Telecommunication Union ITU, Geneva, Switzerland, 23 Nov, 2011.

¹⁶² جميع بيانات صمداس النصر كثر بعد مملحنها لاصحاب شكل مسكّر للتاسب وطبيعة الهدف من الدراسة Soumitra Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P 366.

¹⁶³ Alexander Felsenberg (2011) Skype Meeting with Mr. Alexander, Board Member of the UN-World Summit Award (WSA), Chairman of the national preselection WSA-Germany, Duesseldrof, Germany, Nov. 15, 2011.

4. Soumitra Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011: Transformation 2.0 : 10th Anniversary Edition, Soumitra Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business - School of the World), Geneva, 2011, P 366.

قائمة المصطلحات والأسماء الإنجليزية

A

Accessibility of digital content	تاحة المحتوى الرقمي
Amazon	أمازون (موقع ويب)
Analogue Broadcasting	نقل قناتلي (الاسماء القديمة الراديو والتلفاز)
Applied Research	بحث تطبيقي
Arab E-Content Award (AEA)	جائزة العربية المحتوى الرقمي
Arab Knowledge Report	تقرير المعرفة العربي
Audio-based Content	المحتوى السمعي

B

Book Content	محتوى الكتب
Borderless Services	الخدمات العابرة للحدود الجغرافية
Brainstorming	عصف ذهني
Digital Gap Bridging	تجسير الفجوة الرقمي (البرامج)
Broadband	شبكة نطاق العريض (سرعة)
Analogue Broadcasting	نقل قناتلي
Bullet Points	نقاط المؤامرة
Business Hubs	تجمعات قطاع الاعمال
Business Process Outsourcing (BPO)	تعهيد خدمات الاعمال

C

Call Centre Services	خدمات مراكز الاتصال
Capacity Building	بناء القدرات
Cellular Subscription with Data Access	الهواتف المحمولة المتصلة بالانترنت
Centres of Expertise	مراكز الخبرات (المشارك الخبرات والتجارب)
Check List	القائمة مراجعة
Citizens' Kiosks	الكشك العامة
Computer Emergency Response Teams (CERTs)	فرق الطوارئ الكمبيوترية المراقبة
Computer Engineering	الهندسة الكمبيوترية

Computer Virus	فيروسات الكمبيوترية
Computerization	لعمومية
Communication Skills	مهارات الاتصال
Contact Centre Forum	منتدى مراكز الاتصال
Content	محتوى
Content Market	سوق المحتوى
Corporate R&D	البحث والتطوير بواسطة الشركات
Corporate Research	بحث الشركات
Creative Commons	مشاركات المعرفة (مثل الموسوعات الحرة الإلكترونية)
Cyber Confidence	ثقة إلكترونية (في استخدام الإنترنت)
Cybercrime	الجريمة الإلكترونية
D	
Democratise	بمشاركة (من الديمقراطية)
Digital Broadcasting	بث إلكتروني (مميز البث الفضائي)
Digital Confidence	ثقة إلكترونية
Digital Divide	فجوة إلكترونية
Digital Gap	فجوة إلكترونية
Digital Inequality	عدم المساواة الإلكترونية
Digital Literacy	المعرفة الإلكترونية
Digital Radio	راديو إلكتروني
Digital Security	الأمن الإلكتروني
Digital TV	التلفزيون الإلكتروني
Digital workforce	كوكبة العمل الإلكترونية
E	
e-Agriculture	الزراعة الإلكترونية
e-Authentication systems	نظم المصادق الإلكترونية
e-Awareness	الوعي الإلكتروني
e-Banking	البنك الإلكترونية
ePay	المدفوعات الإلكترونية
e-Content	المحتوى الإلكتروني
Employee Retention	استبقاء الكوادر العاملة (عدم هجرتها)
Emergent Value Creation	خلق قيمة مصغرة
end-to-end Framework	إطار عمل شامل (تقني) متكامل
Environment for Innovation	بيئة الابتداء

e-Readiness Gap	فجوة الجاهزية الرقمية
e-Skills	المهارات الإلكترونية (المنطقة للاستخدام)
e-Science	العلوم الإلكترونية
Signature e-Skills	التوقيع الإلكتروني
European Network and Information Security Agency (ENISA)	المهارات الإلكترونية
e-Waste	الوكالة الأوروبية لأمن المعلومات والشبكات
	النفايات الإلكترونية

F

Fiber optic infrastructure	شبكات الألياف البصرية
Fiber-based high-speed networks	شبكات الألياف البصرية عالية السرعة
Flicker	فليكر (موقع ويب)
Foreign Direct Investments	الاستثمارات الأجنبية المباشرة
Fragmented Digital Markets	الأسواق الرقمية المتشظية / المتفتتة
Free Culture	الثقافة المجانية
Frequency Tables	جدول التكرار
Free Culture	الثقافة المجانية
Front Runner	رائد (مكافئة)
Fund for the Universalisation of Telecommunications Services (FUTS)	صندوق نشر خدمات الاتصالات (البرازيل)

G

Game Software	برمجيات الألعاب
Global Warming	الاحتباس الحراري
Global Information Technology Report	التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (بصداره لمنشئى الاقتصادى العالمى)
Governance	حوكمة
Government Prioritization	ترتيب أولويات الحكومة
Government Vision	رؤية الحكومة
Great Domestic Gross (GDP)	الناتج المحلي الإجمالي

H

Hotline	خط الاتصال السريع
---------	-------------------

I

ICT Democratization	دلالة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (من الديمقراطية)
ICT Development Index (IDI)	مؤشر الرقم القياسي لنمو تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
ICT National Strategies	استراتيجيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الوطنية
Incubation schemes	منظومات الاحتضان
Incubator	حاضنة تكنولوجية
Industrial Economy	الاقتصاد الصناعي
Information Accessibility	إتاحة المعلومات
Information and Communication Technology (ICT)	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
Information Gap	فجوة المعلومات
Information Receptiveness	إقبال المعلومات
Information Security	أمن المعلومات
Information Society	مجتمع المعلومات
Information Utilization	استغلال المعلومات
Infrastructure Development	تطوير البنية التحتية
Initiatives	مبادرات
Innovation	ابتداء
Intellectual Property	الملكية الفكرية
Intelligent Cars	سيارات ذكية
International Platforms	المنصات الدولية
International Telecommunication Union (ITU)	الاتحاد العالمي للاتصالات
Internet Host	مضيفات الإنترنت
Interoperability	العمل المشترك
Interoperable Application	التطبيقات القابلة للمشاركة
IT-enabled Service Industry	صناعة الخدمات القائمة على تكنولوجيا المعلومات
IT Outsourcing	خدمات توريد تكنولوجيا المعلومات
K	
Knowledge Economy	اقتصاد المعرفة
Knowledge Flows	تدفقات المعرفة (انتقالها من مكان إلى آخر)
Knowledge Gap	فجوة المعرفة

Knowledge-Emergent Society	مجتمع المعرفة الناشئ
knowledge-rich	غني بمعرفة

L

Laptop	كمبيوتر محمول
Links	روابط لويب
Local Capacity	القدرة المحلية

M

Magazine Content	محتوى المجلات
Main Frame	الموسبة المركزية
Malicious Software	البرمجيات عبر البرعوىة
Micro Entities	الشركات الميكروية (الأقل حجماً من الصغيرة والمتوسطة)
Micro Projects	المشروعات الميكروية
Micro-chip	شرائح الذاكرة المتكيفة
Microsoft Windows	ميكروسوفت ويندوز
Mobile banking	الخدمات البنكية عبر الهاتف المحمولة
Mobile Telephone Subscription	تسبيل الهاتف المحمول
Modem	مودم
Movie Content	محتوى الأفلام

N

Narrowband	الشبكات ضيقة النطاق (استخدام سرعة)
Net Content	محتوى الإنترنت
Networked Readiness Index (NRI)	مؤشر الجاهزية الشبكية
Network-based knowledge economy	اقتصاد معرفة شبكي
Networked Computing	الموسبة الشبكية
Networking	تسبيل

O

Offshoring IT	تعهيد الخدمات في قطاع تكنولوجيا المعلومات
Offshore Contact Centres Industry	صناعة مراكز الاتصالات التمهيدية
Online Economy	اقتصاد الإنترنت
Online Fraud	الاختيال عبر الإنترنت

	Opportunities	فرص
	Oracle	أوراكل (شركة البرمجيات المعروفة)
	Outsourcing	خارجت التعاقد
P		
	Patents	براءات الاختراع
	Personal Computing	الحوسبة الشخصية
	Personal pc	كمبيوتر شخصي
	Physical into Digital	التحول من الفيزيائية إلى الرقمية
	Pilot Study	دراسة باستخدام هيئة تجريبية
	Policies Assessment Criteria (PAQ)	معايير تقييم السياسات (المحتوى الرقمي)
	Policies Quality Indicator (PQI)	مؤشر جودة السياسات (المحتوى الرقمي)
	Policies Implementation Quality Indicator (PIQI)	مؤشر جودة تنفيذ السياسات (المحتوى الرقمي)
	Primitive Computing	الحوسبة البدائية
	Public Information Terminals (PITs)	مركز المعلومات العامة
R		
	Radio Frequency Identification (RFID)	التعرف باستخدام الترددات الراديوية
	Raw data	البيانات الخام
	Recycling e-Waste	إعادة تدوير النفايات الإلكترونية
	Risk management	إدارة المخاطر
	Robots	الآلات الآلية
	Roll-out of Networks	نشر الشبكات
S		
	Satellite broadcasting	بث الأقمار الصناعية
	Satellite Internet	الإنترنت الأقمار الصناعية
	Scientific Literature	الأدبيات العلمية
	Sectoral Policies	سياسات قطاعية
	Service Demand	طلب على الخدمات
	Small and Medium Enterprises (SMEs)	شركات صغيرة ومتوسطة الحجم
	Smart Schools Network	شبكة المدارس الذكية
	Smartphone	هاتف ذكي
	SMS	الرسائل النصية القصيرة
	SMSweb	شبكة الرسائل النصية القصيرة (مدارة عبر الويب)

Social inclusion	الاحتواء الاجتماعي
Social Informatics	المعلوماتية الاجتماعية
Social Networking Forums	منتديات التواصل الاجتماعي
Social Networks	شبكات الاجتماعية
Software Engineering Competence Center (SECC)	مركز قدرات هندسة البرمجيات
Spam emails	رسائل البريد الإلكتروني المزعجة
Strategic Plan	خطة استراتيجية
Steering Committee	اللجنة التوجيهية
Sustainable ICT Industry	صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات المستدامة

T

Telemedicine	العلاج الطبي عن بعد
Text-based Content	المحتوى النصي
Threats	التهديدات
Time Zone	المنطقة الزمنية / الموقع الزمني
Training the Trainer	تدريب المدرب

U

Ubiquitous Computing	الحوسبة التوطئة / الشبكية
Ubiquitous Network Society	مجتمع الشبكات التوطئة / التوسع في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
UN Educational, Scientific & Cultural Organization (UNESCO)	منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)
University-Industry Collaboration	التعاون بين الجامعات والصناعة
Uploading	رفع على الإنترنت / الميكنة والمعلومات
User's Terminals	مناكد المستخدمين

V

value chain	سلسلة القيمة المضافة (مراحل الإنتاج المتتالية)
Video-based Content	المحتوى الفيديو

W

Weaknesses	مواطن الضعف
Web 2	الجيل الثاني من الويب
Web portal	بوابة ويب
Wireless Internet	إنترنت لاسلكي
World Health Organization (WHO)	منظمة الصحة العالمية
Workforce readiness	جاهزية الكوادر العاملة
World Economic Forum (WEF)	المنتدى الاقتصادي العالمي
World Summit on Information Society (WSIS)	القمة العالمية لمجتمع المعلومات
World Trade Organization (WTO)	منظمة التجارة العالمية

Y

Young Arab Leaders Organization (YAL)	منظمة القادة العرب الشباب
---------------------------------------	---------------------------

الملاحق

ملحق (1)

The United States and Indonesia signed DDT, PCB, and PCP Stock Purchase Agreements.

ملحق (2)

البيانات الخام للمؤشرات الفرعية المتنافسة ذات الارتباط بالمحتوى الرقمي وصناعته للعام 2011

ويتضمن الملحق التالي بيانات الخام المتنافسة بين البلدان قسماً في إطار المجموعتين العربية والعالمية حسب بعض المؤشرات العالمية لتكنولوجيا المعلومات والمنافسة بين 71 مؤشر فرعي تمسها التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات 2010 - 2011¹⁰⁰ والذي ينطوي بدوره 138 دولة على مستوى العالم، وهي البيانات الفرعية الخام للمؤشرات الفرعية والتي تم تحويلها لاحقاً في فهم ستاوتة حسب المقاييس المتباينة للمؤشرات أي من 1 إلى 7 من أجل استنباط مؤشر جودة تعهد الشركات PIQI¹⁰¹.

البيانات	البيانات قسماً موضع الدراسة										المؤشرات المتنافسة ذات الارتباط بالمحتوى الرقمي	البيانات
101	4.44	1.49	3	2.6	2.8	3	3	2.5	2.1	3.8	2.7	وغير ذلك من المال ليعبر Venture capital availability
102	0.2	292.3	22	120	21	12	7	9	13	5	13	Time required to start a business
2012	6.23	1.85	4.9	1.1	5.2	1.4	3.6	2.7	3.3	4.8	4.4	Intellectual property protection
2018	20	95	35	56	21	66	59	22	معدل	51	57	Software piracy rate
11	6.62	2.45	4.6	4.9	6.3	4.5	4.6	4.8	3.3	5.1	5.2	Availability of research & training Services
109	6.47	1.92	4.8	4.7	5.6	4.2	4.1	4.4	3.3	4.7	4.8	Access to data and information
407	0.01	1.27	0.54	0.89	1.27	0.78	0.18	0.56	0	0.24	0.18	Mobile Cellular Tariffs
408	6.72	1501.76	41.7	52.1	29.4	25.8	20.3	35.8	118.3	43	30.8	Fixed Broadband internet tariffs
503	5.98	1.96	1.5	1.3	5.9	2.7	3	2.5	2	4.1	2.5	Expenditure on R&D

¹⁰⁰ Sourmita Dutta and Irene Mia (2011) The Global Information Technology Report 2010 - 2011 Transformation 2.0 - 10th Anniversary Edition, Sourmita Dutta and Irene Mia, World Economic Forum and INSEAD (The Business School of the World), Geneva, 2011, P. 366.

¹⁰¹ انظر طريقة صلب مؤشر جودة تعهد الشركات PIQI ملحق (3) من 216.

الترتيب	المؤشرات المتكاملة المرتبطة بالمستوى الفرعي	المرتبة العالمية	المرتبة الإقليمية	المرتبة الوطنية	المرتبة القطاعية	المرتبة المحلية	المرتبة البلدية	المرتبة المحافظة	المرتبة العامة	المرتبة الخاصة	المرتبة الشرائعية	
5.04	التعاون في البحوث والتطوير بين الجامعات والقطاع الخاص University Industry Collaboration in R&D	3.1	4.1	2.3	3.1	2.8	1.1	4.9	4.3	4.6	2.18	5.79
6.01	أولوية تدريس لدى الحكومة Government prioritization of ICT	5.2	5.5	4	2.9	5	4.4	5.2	4.6	4.2	2.81	6.38
6.03	أهمية تدريس في الرؤية المستقبلية للحكومة Importance of ICT in Government Vision to the Future	4.5	5.2	3.2	2.2	3.9	4.1	4.5	4.2	1.7	2.21	6.16
7.02	المنزل التي تمتلك كمبيوتر شخصي Households with personal computer	8	67.4	11	0	12.7	6.5	91.4	5	11.4	0	100
7.03	مشتركين في الإنترنت سريع Broadband internet subscribers	81	47.8	18.5	27.6	28	32	81.8	32.0	17	0.5	92.5
7.04	استخدام شبكات الاجتماعية الافتراضية use of virtual social networks	3.2	5.2	0.2	5.3	1.3	1.5	24.9	5.9	1	0	17.9
7.07	تأثير تدريس في الوصول إلى الخدمات الأساسية Impact of ICT on access to basic services	5.3	5.1	2.8	5.9	5.2	5.7	5.2	5.3	4.8	2.18	6.8
7.08	المنزل التي تمتلك كمبيوتر شخصي Households with personal computer	5	5.4	3.5	3.2	4.9	4.1	4.9	4.7	4	2.7	6.15
8.02	القدرة على الابتكار بالقطاع capacity for innovation	2.6	4	2.1	2.6	2.5	2.7	5.8	3.8	3.4	1.72	5.88
8.03	استخدام الإنترنت في قطاع الأعمال business internet use	4.7	5.2	3.5	4.9	4.7	4.6	6	5.7	5.1	3.11	6.58
8.06	صادرات تكنولوجيا المعلومات high-tech exports	1	0	0.6	4.6	0.4	4.7	19.2	5.5	2.9	0	58.1
8.07	تأثير تدريس على الخدمات والخدمات الجديدة products of ICT on new services and	4.4	5.1	2.8	3.8	4.5	3.8	5.3	5.3	4.6	2.69	6.33
9.03	الخدمات الحكومية المتاحة عبر الإنترنت government online service index	0.53	0.31	0.04	0.27	0.53	0.24	0.67	0.37	0.31	0	1
9.04	المشاركة العامة الإلكترونية في خدمات مواقع الويب e-participation index	0.29	0.1	0.01	0.27	0.29	0.13	0.76	0.29	0.19	0	1

ملحق (3) طرق حساب مؤشري جودة السياسات PQI وجودة تنفيذ السياسات PIQI

قام المؤلف باستنباط مجموعة من المعايير التي يمكن على أساسها تقييم السياسات الاستراتيجية الوطنية المرتبطة بصناعة المحتوى الرقمي، كما قام المؤلف باستحداث مؤشر إحصائي يمكن من خلاله قياس جودة السياسات Policy Quality Indicator PQI اعتماداً على تلك المعايير. علاوة على استنباط مؤشر أساسي مركب يدمج مؤشر جودة التنفيذ Policy Implementation Quality Indicator PIQI يمكن من خلاله قياس مدى نجاح الأداء التنفيذي المرتبطة بالسياسات الوطنية في مجال المحتوى الرقمي لبلدان موضوع الدراسة، وذلك اعتماداً على المؤشرات العالمية المتاحة في هذا المجال. كما قام المؤلف بمقارنة مؤشر جودة التنفيذ PIQI بمؤشر جودة السياسات السابق PQI، ولإيضاح بالمؤشر العالمي للجاذبية الشبكية NRI. وذلك لتسليط الضوء على الفرص والتحديات المستفادة من مجمل السياسات الاستراتيجية موضوع الدراسة لاستغلالها لاحقاً في دعم أهراس التخطيط الاستراتيجي في مجال صناعة المحتوى الرقمي العربية.

وفيما يلي يلقى المؤلف بالضرورة على طرق استنباط كلا المؤشرين، والأساليب الإحصائية المستخدمة في حساب قيمة كل منهما.

أولاً طريقة حساب مؤشر جودة السياسات PQI

في ضوء المعايير التي استنبطها المؤلف لتقييم السياسات الوطنية للمحتوى الرقمي تم إعداد مصفوفة علاقات تتيح خلالها السياسات الوطنية "نقطة واحدة" (V=) في حال تساؤها مع كل معيار من تلك المعايير. وذلك بعد فحص 56 نقطة هي إجمالي عدد معايير التقييم المتبعة. بينما تم منح كل بلد القيمة "سفر نقطة" في حالتين محتملتين هما: عدم الاتساق مع معيار التقييم (V=) أو عدم توفر المعلومات المتعلقة بالمعيار ذاته على وجه الدقة (V=).

وقد تم تقسيم تلك المعايير أو بالأحرى المؤشرات الفرعية ضمن خمسة مؤشرات فرعية مركبة، وفقاً لعلاقتها الموضوعية القائمة. وللحصول على القيم الخاصة بكل مؤشر من المؤشرات الفرعية المركبة تم حساب مجموع قيم المؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الفرعي المركب ذاته الخاص بكل بلد، و تحويل قيمة المؤشرات الفرعية المركبة إلى مقياس سباعي تمثل فيه النقطة 1 الحد الأدنى بينما تمثل فيه النقطة 7 الحد الأقصى، وتم الاسترشاد في ذلك بالأساليب الإحصائية المعمول بها في التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات (انظر المعالجة الإحصائية التالية).

$$1 + \left(\frac{\text{إجمالي نقاط البلد} - \text{القيمة الأدنى المحتملة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المحتملة} - \text{القيمة الأدنى المحتملة}} \right) \times 6$$

معادلة تحويل قيمة المؤشرات الفرعية المركبة إلى مقياس مبعثي ضمن المؤشر الرئيس المركب لجودة السياسات PQI

ووفقاً للمعادلة السابقة تمثل القيمة الأدنى المحتملة بين بلدان العالم (= صفر) حيث أنه من غير المحتمل عدم توافق السياسات الوطنية مع أي من معايير التقييم المتبعة بل عدم توافقها مع معيار واحد على الأقل، بينما تمثل القيمة الأعلى المحتملة (= 56) حيث إجمالي عدد المعايير المتبعة في التقييم.

ولغرض الحصول على قيمة المؤشر الأساسي المركب لجودة السياسات PQI (= ع) تم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية المركبة بقيمة مجموع قيم المؤشرات الفرعية المركبة في البلد ذاته (= ص) على عدد المؤشرات الفرعية المركبة (= 5) (انظر المعادلة الإحصائية التالية).

$$\frac{3 \text{ ص}}{5} = \text{ع}$$

معادلة حساب قيمة المؤشر الأساسي المركبة لجودة التنفيذ PIQI

تقنيا طريقة حساب مؤشر جودة تنفيذ السياسات PIQI

تم انتقاء مجموعة من المؤشرات ذات الارتباط المباشر بالمحتوى الوقي وصداقته من التقرير العالمي لتكنولوجيا المعلومات Global Information Technology Report في إصداراته الحديثة للعام 2010-2011 والمصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي World Economic Forum، وهي المؤشرات الفرعية التي حُوت وحوُلت ضمن مجموعة المؤشرات العامة البالغ عددها 71 مؤشراً في إطار المقارنة بين 138 دولة على مستوى العالم بخطابها التقرير ذاته.

وقد قام المؤلف باستقاء بيلت ثلاثة وعشرين مؤشراً فرعياً بسيطاً، وتكرّمها في جدول خاصة ضمن تسعة مؤشرات فرعية مركبة، ووفق كل بلد من بلدان المجموعتين العربية والعالمية باستثناء فلسطين والاتحاد الأوروبي: حيث لم ترد فلسطين في التصنيف الدولي لتقرير المنتدى الاقتصادي العالمي، كونها دولة لم يعترف بها عالمياً حتى تاريخ صدور هذا التقرير - كما أنه لا يوجد مؤشرات ضمن التقرير ذاته تمثل الاتحاد الأوروبي على وجه التحديد باعتباره كتلة إقليمية شاملة وليس بلداً مفرداً.

وقصدًا إلى تحقيق الاتساق بين كافة المؤشرات وفق مقياس محين يوحد قيمة المقارنة بين فئيات الإحصائية في خضم تلك المؤشرات، قام المؤلف باستخدام معتلتين إحصائيتين مسترشداً بالأساليب الإحصائية المعمول بها في التقرير ذاته لتحويل الفئات فرعية الخام - التي يتبعها التقرير وفق كل

مؤشر فردي وحسب كل بلد - إلى مقياس سياحي تمثل فيه النقطة 1 الحد الأدنى بينما تمثل النقطة 7 الحد الأقصى من الأداء التنفيذي، نتيجة تفاوت حلة القيمة المتغيرة للمؤشر وفق حالتين لسنتين:

لما الحلة الأولى لسوداها: أنه كلما ارتفعت القيمة الرقمية للمؤشر الفردي دل ذلك على أداء أفضل، وقد استخدمت معها المعادلة الإحصائية التالية:

$$1 + \left(\frac{\text{قيمة المتغير للبلد} - \text{القيمة الأدنى المسجلة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المسجلة} - \text{القيمة الأدنى المسجلة}} \right) \times 6$$

معادلة تحويل متغيرات المؤشرات المنتقلة إلى مقياس سياحي
في حلة قيمة المتغير العالية تدل على أداء جيد

بينما العالية الثانية لسوداها: أنه كلما ارتفعت القيمة الرقمية للمؤشر الفردي دل ذلك على أداء أسوأ، وقد استخدمت معها المعادلة الإحصائية التالية:

$$7 - \left(\frac{\text{قيمة المتغير للبلد} - \text{القيمة الأدنى المسجلة بين بلدان العالم}}{\text{القيمة الأعلى المسجلة} - \text{القيمة الأدنى المسجلة}} \right) \times 6$$

معادلة تحويل متغيرات المؤشرات المنتقلة إلى مقياس سياحي
في حلة قيمة المتغير العالية تدل على أداء سيء

والحصول على قيم كافة المؤشرات الفرعية المركبة التسعة ثم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية المكونة للمؤشر الفرعي لمركب ذاته الخاص بكل بلد، والحصول على المؤشر الأساسي لمركب لجودة التنفيذ PIQI (= ٧) ثم حساب المتوسط الحسابي للمؤشرات الفرعية المركبة بقسمة مجموع قيم المؤشرات الفرعية المركبة في البلد ذاته (= ٣٥) على عدد المؤشرات الفرعية المركبة (= 0) (انظر المعادلة الإحصائية التالية).

$$\frac{\sum 3}{9} = ٧$$

معادلة حساب قيمة المؤشر الأساسي المركبة لجودة التنفيذ PIQI